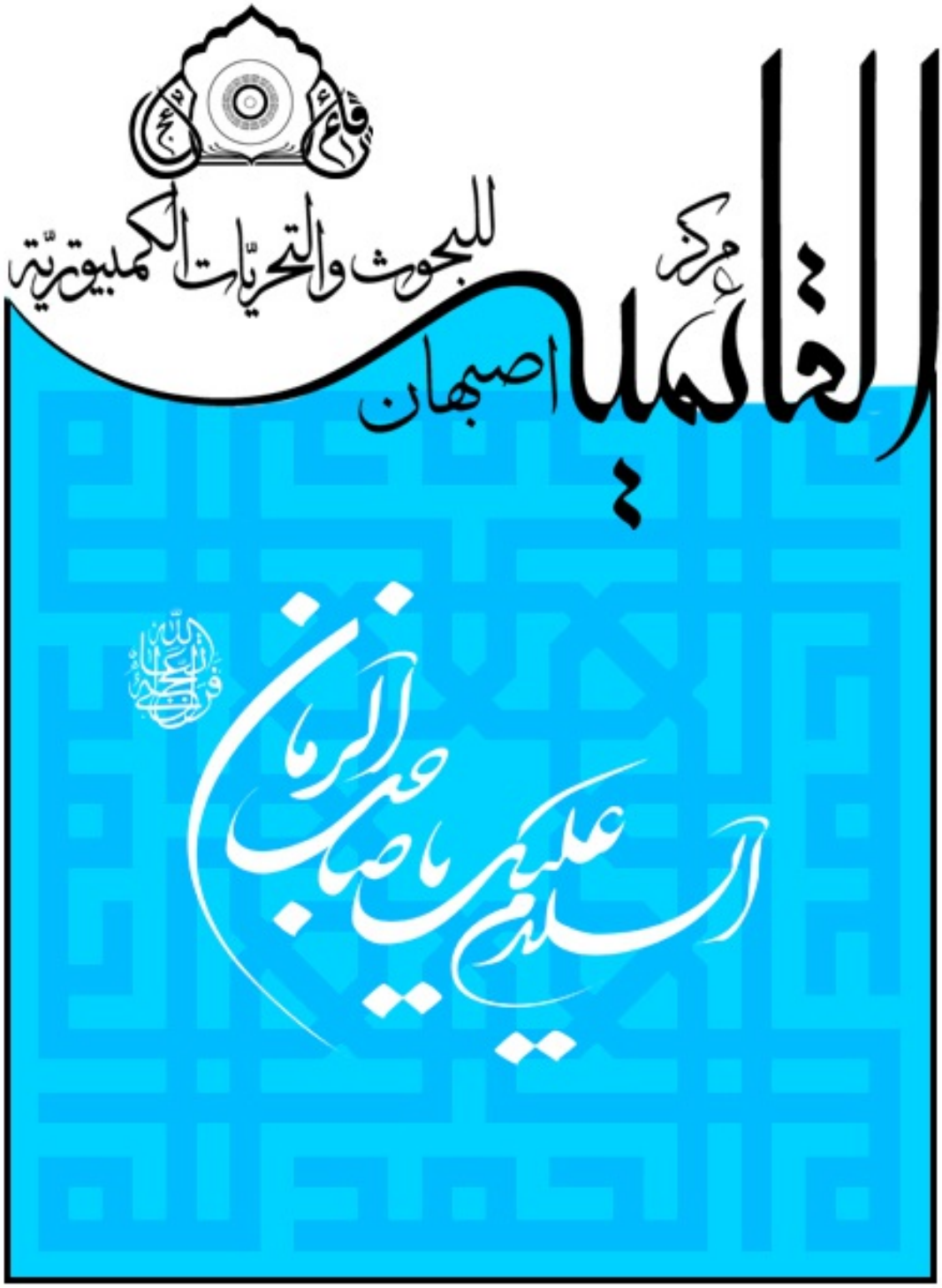

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

مدارك

تحرير الوسيلة

للإمام الخميني

المجلد الثاني

تأليف

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

مدارک تحریر الوسیله للامام الخمینی: کتاب الصوم

کاتب:

مرتضی بنی فضل

نشرت فی الطباعة:

موسسه تنظیم و نشر آثار الامام الخمینی

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
مدارک تحریر الوسیله للامام الخمینی: کتاب الصوم ----- ۱۲
اشارة ----- ۱۲
مقدّمة التحقیق ----- ۱۲
اشارة ----- ۱۲
منهجنا فی تحقیق الکتاب ----- ۱۳
[مقدمة المؤلف] ----- ۱۳
[القول فی النیة] ----- ۱۴
اشارة ----- ۱۴
[(مسألة ۱): یشترط فی الصوم النیة] ----- ۱۴
[(مسألة ۲): یعتبر فی القضاء عن الغیر نیة النیابة] ----- ۱۹
[(مسألة ۳): لا یقع فی شهر رمضان صوم غیره] ----- ۲۰
[(مسألة ۴): الأقوی أنّه لا محلّ للنیة شرعاً فی الواجب المعیّن رمضاناً کان أو غیره] ----- ۲۲
[(مسألة ۵): یوم الشکّ فی أنّه من شعبان أو رمضان یبنی علی أنّه من شعبان] ----- ۳۰
[(مسألة ۶): لو کان فی یوم الشکّ بانیاً علی الإفطار، ثمّ ظهر فی أثناء النهار أنّه من شهر رمضان] ----- ۳۵
[(مسألة ۷): لو صام یوم الشکّ بنیة أنّه من شعبان، ثمّ تناول المفطر نسیاناً] ----- ۳۶
[(مسألة ۸): کما تجب النیة فی ابتداء الصوم تجب الاستدامة علیها فی أثنائه] ----- ۳۶
[القول فیما یجب الإمساک عنه] ----- ۳۸
اشارة ----- ۳۸
[الأول و الثانی الأکل و الشرب] ----- ۳۸
[(مسألة ۱): یجب علی الصائم الإمساک عن أُمور] ----- ۳۸
[(مسألة ۲): المدار هو صدق الأکل و الشرب] ----- ۳۹
[الثالث: الجِماع] ----- ۴۰

[الرابع: إنزال المنيّ باستمناء، أو ملامسة، أو قُبلة، أو تفخيذ، أو نحو ذلک] ---- ۴۸
اشارة ---- ۴۸
[(مسألة ۳): لا بأس بالاستبراء بالبول أو الخرطات لمن احتلم فی النهار] ---- ۵۰
[الخامس: تعمّد البقاء علی الجنابة إلی الفجر فی شهر رمضان] ---- ۵۱
اشارة ---- ۵۲
[(مسألة ۴): من أحدث سبب الجنابة فی وقت لا یسع الغسل و لا التیمّم مع علمه بذلک] ---- ۵۶
[(مسألة ۵): لو ظنّ السعة و أجنب فبان الخلاف] ---- ۵۸
[(مسألة ۶): کما یبطل الصوم بالبقاء علی الجنابة متعمّداً، کذا یبطل بالبقاء علی حدث الحیض و النفاس] ---- ۵۸
[(مسألة ۷): فاقد الطهورین یصحّ صومه مع البقاء علی الجنابة أو حدث الحیض أو النفاس] ---- ۶۱
[(مسألة ۸): لا یُشترط فی صحّة الصوم الغسل لمسّ المیّت] ---- ۶۱
[(مسألة ۹): من لم یتمکّن من الغسل لفقد الماء أو لغیره من أسباب التیمّم] ---- ۶۱
[(مسألة ۱۰): لو استیقظ بعد الصبح محتلماً] ---- ۶۲
[(مسألة ۱۱): من أجنب فی اللیل فی شهر رمضان] ---- ۶۳
[السادس: تعمّد الکذب علی اللّه تعالی و رسوله و الأئمّة صلوات اللّه علیهم علی الأقوی] ---- ۶۶
اشارة ---- ۶۶
[(مسألة ۱۲): لو قصد الصدق فبان کذباً لم یضرّ] ---- ۷۰
[(مسألة ۱۳): لا فرق بین أن یکون الکذب مجعولًا له أو لغیره] ---- ۷۰
[السابع: رمس الرأس فی الماء علی الأحوط] ---- ۷۰
اشارة ---- ۷۰
[(مسألة ۱۴): لو ألقی نفسه فی الماء بتخیّل عدم الرمس فحصل] ---- ۷۴
[(مسألة ۱۵): لو ارتمس الصائم مغتسلًا] ---- ۷۵
[الثامن: إیصال الغبار الغلیظ إلی الحلق] ---- ۷۵
[التاسع: الحُقنة بالمائع و لو لمرض و نحوه] ---- ۷۸
[العاشر: تعمّد القیء و إن کان للضرورة] ---- ۸۱

اشارة ----- ۸۱
[(مسألة ۱۶): لو خرج بالتجشّؤ شیء و وصل إلیٰ فضاء الفم، ثمّ نزل من غیر اختیار] ----- ۸۳
[(مسألة ۱۷): لا یبطل الصوم بابتلاع البصاق المجتمع فی الفم] ----- ۸۵
[(مسألة ۱۸) کلّ ما یفسد الصوم إنّما یُفسده إذا وقع عن عمد] ----- ۸۸
[القول فیما یکره للصائم ارتکابه] ----- ۹۳
اشارة ----- ۹۴
[(مسألة ۱): یکره للصائم أُمور] ----- ۹۴
[(مسألة ۲): لا بأس باستنقاع الرجل فی الماء] ----- ۱۰۲
[القول فیما یترتّب علی الإفطار] ----- ۱۰۷
اشارة ----- ۱۰۷
[(مسألة ۱): الإتیان بالمفطرات المذکورة] ----- ۱۰۸
[(مسألة ۲): کفّارة إفطار شهر رمضان أُمور ثلاثة] ----- ۱۱۱
[(مسألة ۳): الأقویٰ أنّه لا تتکرّر الکفّارة بتکرار الموجب فی یوم واحد] ----- ۱۱۵
[(مسألة ۴): تجب الکفّارة فی إفطار صوم شهر رمضان] ----- ۱۱۹
[(مسألة ۵): لو أفطر متعمّداً لم تسقط عنه الکفّارة] ----- ۱۲۳
[(مسألة ۶): لو جامع زوجته فی شهر رمضان و هما صائمان] ----- ۱۲۶
[(مسألة ۷): لو کان مفطراً لکونه مسافراً أو مریضاً، و کانت زوجته صائمة، لا یجوز إکراهها علی الجِماع] ----- ۱۲۷
[(مسألة ۸): مصرف الکفّارة فی إطعام الفقراء] ----- ۱۲۸
[(مسألة ۹): یجوز التبرّع بالکفّارة عن المیّت] ----- ۱۳۴
[(مسألة ۱۰): یکفی فی حصول التتابع فی الشهرین صوم الشهر الأوّل و یوم من الشهر الثانی] ----- ۱۳۶
[(مسألة ۱۱): لو عجز عن الخصال الثلاث فی کفّارة شهر رمضان، یجب علیه التصدّق بما یطیق] ----- ۱۳۹
[(مسألة ۱۲): یجب القضاء دون الکفّارة فی موارد] ----- ۱۴۲
اشارة ----- ۱۴۲
[الأوّل: فیما إذا نام المجنب فی اللیل ثانیاً بعد انتباهه من النوم] ----- ۱۴۲

[الثانی: إذا أبطل صومه لمجرّد عدم النیة أو بالریاء أو نیة القطع] ---- ۱۴۳
[الثالث: إذا نسی غسل الجنابة و مضیّ علیه یوم أو أیّام] ---- ۱۴۴
[الرابع: إذا أتی بالمفطر قبل مراعاة الفجر، ثمّ ظهر سبق طلوعه] ---- ۱۴۵
[الخامس: الأکل تعویلًا علیّ إخبار من أخبر ببقاء اللیل مع کون الفجر طالعاً] ---- ۱۴۷
[السادس: الأکل إذا أخبره مخبر بطلوع الفجر لزعمه سُخرِیة المخبر] ---- ۱۴۷
اشارة ---- ۱۴۷
[(مسألة ۱۳): یجوز لمن لم یتیقّن بطلوع الفجر تناول المفطر من دون فحص] ---- ۱۴۸
[السابع: الإفطار تعویلًا علیّ من أخبر بدخول اللیل و لم یدخل] ---- ۱۴۸
[الثامن: الإفطار لظلمة قطع بدخول اللیل منها و لم یدخل] ---- ۱۴۹
[التاسع: إدخال الماء فی الفم للتبرّد بمضمضة أو غیرها فسبقه و دخل الحلق. و کذا لو أدخله عبثاً] ---- ۱۵۰
[القول فی شرائط صحّة الصوم و وجوبه] ---- ۱۵۲
اشارة ---- ۱۵۲
[(مسألة ۱): شرائط صحّة الصوم أُمور] ---- ۱۵۲
[(مسألة ۲): یشترط فی صحّة الصوم المندوب مضافاً إلیّ ما مرّ أن لا یکون علیه قضاء صوم واجب] ---- ۱۶۵
[(مسألة ۳): کلّ ما ذکرنا من أنّه شرط للصحّة شرط للوجوب أیضاً، غیر الإسلام و الإیمان] ---- ۱۶۶
[(مسألة ۴): لو کان حاضراً فخرج إلی السفر، فإن کان قبل الزوال وجب علیه الإفطار] ---- ۱۶۷
[(مسألة ۵): المسافر الجاهل بالحکم لو صام صحّ صومه و یجزیه] ---- ۱۷۲
[(مسألة ۶): یجوز علی الأصحّ السفر اختیاراً فی شهر رمضان] ---- ۱۷۹
[(مسألة ۷): یکره للمسافر فی شهر رمضان بل کلّ من یجوز له الإفطار التملّی من الطعام و الشراب] ---- ۱۸۳
[(مسألة ۸): یجوز الإفطار فی شهر رمضان لأشخاص] ---- ۱۸۵
[(مسألة ۹): لا فرق فی المرضعة بین أن یکون الولد لها أو متبرّعة برضاعه أو مستأجرة] ---- ۱۹۰
[(مسألة ۱۰): یجب علی الحامل و المرضعة القضاء بعد ذلک] ---- ۱۹۱
[القول فی طریق ثبوت هلال شهر رمضان و شوّال] ---- ۱۹۲
اشارة ---- ۱۹۲

[(مسألة ۱): لا بدّ فی قبول شهادة البیّنة أن تشهد بالرؤیة] ----- ۲۰۱
[(مسألة ۲): لا یعتبر فی حجّیّة البیّنة قیامها عند الحاکم الشرعی] ----- ۲۰۱
[(مسألة ۳): لا اعتبار فی ثبوت الهلال بشهادة أربع من النساء] ----- ۲۰۳
[(مسألة ۴): لا فرق بین أن تکون البیّنة من البلد أو خارجه، کان فی السماء علّة أو لا] ----- ۲۰۴
[(مسألة ۵): لا تختصّ حجّیّة حکم الحاکم بمقلّدیه] ----- ۲۰۵
[(مسألة ۶): لو ثبت الهلال فی بلد آخر دون بلده] ----- ۲۰۵
[(مسألة ۷): لا یجوز الاعتماد علی التلغراف و نحوه فی الإخبار عن الرؤیة] ----- ۲۱۰
[القول فی قضاء صوم شهر رمضان] ----- ۲۱۲
اشارة ----- ۲۱۲
[(مسألة ۱): قد مرّ عدم وجوب الصوم علی من بلغ قبل الزوال و لم یتناول شیئاً] ----- ۲۱۶
[(مسألة ۲): یجب القضاء علی من فاته الصوم لسُکر] ----- ۲۱۷
[(مسألة ۳): المخالف إذا استبصر لا یجب علیه قضاء ما أتی به علی وفق مذهبه] ----- ۲۱۸
[(مسألة ۴): لا یجب الفور فی القضاء] ----- ۲۱۹
[(مسألة ۵): لا یجب الترتیب فی القضاء و لا تعیین الأیّام] ----- ۲۲۲
[(مسألة ۶): لو کان علیه قضاء رمضانین أو أکثر، یتخیّر بین تقدیم السابق و تأخیره] ----- ۲۲۲
[(مسألة ۷): لو فاته صوم شهر رمضان لمرض أو حیض أو نفاس و مات قبل أن یخرج منه، لم یجب القضاء] ----- ۲۲۳
[(مسألة ۸): لو فاته صوم شهر رمضان أو بعضه لعذر، و استمرّ إلی رمضان آخر] ----- ۲۲۵
[(مسألة ۹): لو فاته شهر رمضان أو بعضه لا لعذر] ----- ۲۲۹
[(مسألة ۱۰): لا یتکرّر کفّارة التأخیر بتکرّر السنین] ----- ۲۳۱
[(مسألة ۱۱): یجوز إعطاء کفّارة أیّام عدیدة من رمضان واحد أو أزید لفقیر واحد] ----- ۲۳۱
[(مسألة ۱۲): یجوز الإفطار قبل الزوال فی قضاء شهر رمضان ما لم یتضیّق] ----- ۲۳۱
[(مسألة ۱۳): الصوم کالصلاة فی أنّه یجب علی الولیّ قضاء ما فات عن المیّت مطلقاً] ----- ۲۳۴
[القول فی أقسام الصوم] ----- ۲۴۳
اشارة ----- ۲۴۳

[فالواجب منه] ----- ۲۴۳
اشارة ----- ۲۴۳
[القول فی صوم الکفّارة] ----- ۲۴۴
اشارة ----- ۲۴۴
[(مسألة): یجب التتابع فی صوم شهرین من کفّارة الجمع و کفارة التخییر و الترتیب] ----- ۲۵۹
[و أمّا المندوب منه] ----- ۲۶۲
[و أمّا المکروه] ----- ۲۶۷
[و أمّا المحظور] ----- ۲۶۸
[خاتمة] ----- ۲۷۱
اشارة ----- ۲۷۱
[القول فی شروط الاعتکاف] ----- ۲۷۳
اشارة ----- ۲۷۳
[یشترط فی صحّته أُمور] ----- ۲۷۳
اشارة ----- ۲۷۳
[الأوّل: العقل] ----- ۲۷۳
[الثانی: النیة] ----- ۲۷۳
[الثالث: الصوم] ----- ۲۷۴
[الرابع: أن لا یکون أقلّ من ثلاثة أیّام بلیالیها المتوسّطة] ----- ۲۷۵
[الخامس: أن یکون فی أحد المساجد الأربعة] ----- ۲۷۸
[السادس: إذن من یعتبر إذنه، کالمستأجر بالنسبة إلی أجیره الخاصّ] ----- ۲۷۹
[السابع: استدامة اللبث فی المسجد] ----- ۲۸۱
[مسألة ۱: لا یشترط فی صحّة الاعتکاف البلوغ] ----- ۲۸۴
[(مسألة ۲): لا یجوز العدول من اعتکاف إلی اعتکاف آخر] ----- ۲۸۴
[(مسألة ۳): یجوز قطع الاعتکاف المندوب فی الیومین الأوّلین] ----- ۲۸۵

[(مسألة ۴): لا بدّ من كون الأيّام متّصلة] ---- ۲۸۶
[(مسألة ۵): لو نذر اعتكاف شهر يجزيه ما بين الهلالين و إن كان ناقصاً] ---- ۲۸۶
[(مسألة ۶): يعتبر فى الاعتكاف الواحد وحدة المسجد] ---- ۲۸۶
[(مسألة ۷): سطوح المساجد و سراديبها و محاريبها من المساجد] ---- ۲۸۸
[(مسألة ۸): لو عيّن موضعاً خاصّاً من المسجد محلّا لاعتكافه لم يتعيّن] ---- ۲۸۸
[(مسألة ۹): من الضروريّات المبيحة للخروج، إقامةُ الشهادة و عيادة المريض] ---- ۲۸۹
[(مسألة ۱۰): لو أجنب فى المسجد وجب عليه الخروج للاغتسال] ---- ۲۹۱
[(مسألة ۱۱): لو دفع من سبق إليه فى المسجد و جلس فيه] ---- ۲۹۲
[(مسألة ۱۲): لو طال الخروج فى مورد الضرورة] ---- ۲۹۴
[(مسألة ۱۳): يجوز للمعتكف أن يشترط حين النية الرجوع عن اعتكافه متى شاء] ---- ۲۹۴
[القول فى أحكام الاعتكاف] ---- ۲۹۶
اشارة ---- ۲۹۷
[(مسألة ۱): لا فرق فى حرمة ما سمعته على المعتكف بين الليل و النهار] ---- ۳۰۱
[(مسألة ۲): يُفسد الاعتكاف كلّ ما يفسد الصوم من حيث اشتراطه به] ---- ۳۰۱
[(مسألة ۳): إذا أفسد الاعتكاف الواجب بالجِماع و لو ليلًا وجبت الكفّارة] ---- ۳۰۳
[(مسألة ۴): لو أفسد الاعتكاف الواجب بالجِماع فى نهار شهر رمضان فعليه كفّارتان] ---- ۳۰۵
تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية ---- ۳۰۶

مدارک تحریر الوسیله للامام الخمینی: کتاب الصوم

اشارة

سرشناسه : بنی‌فضل، مرتضی، ۱۳۱۲ - ، شارح

عنوان و نام پدیدآور : مدارک تحریر الوسیله للامام الخمینی: کتاب الصوم/ تالیف مرتضی بنی‌فضل؛ تحقیق و نشر موسسه تنظیم و نشر آثار الامام الخمینی قدس سره

مشخصات نشر : تهران: موسسه تنظیم و نشر آثار الامام الخمینی(س)، ۱۴۲۲ق. = ۱۳۸۰.

مشخصات ظاهری : ص ۴۶۸

شابک : ۱۵۰۰۰ریال

یادداشت : عربی

یادداشت : کتابنامه به‌صورت زیرنویس

عنوان دیگر : تحریر الوسیله. برگزیده. شرح

عنوان دیگر : کتاب الصوم

موضوع : خمینی، روح‌الله، رهبر انقلاب و بنیانگذار جمهوری اسلامی ایران، ۱۳۶۸ - ۱۲۷۹. تحریر الوسیله -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- رساله علمیه

موضوع : روزه

شناسه افزوده : خمینی، روح‌الله، رهبر انقلاب و بنیانگذار جمهوری اسلامی ایران، ۱۳۶۸ - ۱۲۷۹. تحریر الوسیله. برگزیده. شرح

شناسه افزوده : موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی(س)

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۹خ۸ت۳۰۲۳۲۳ ۱۳۸۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲۲

شماره کتابشناسی ملی : م۸۱-۱۵۵۴۷

مقدّمة التحقیق

اشارة

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ

إنّ «تحریر الوسیلة» هو خیر وسیلة یبتغیها المکلّف فی سیره و سلوکه، و هو أوثقها عُری، و أصلحها منهاجاً؛ لِما امتاز به من سداد فی تحدید الموقف العملیّ، و إصابة فی تشخیص الوظائف المُلقاة علی عاتق المکلّفین، و ذلک علی ضوء الدلیلین: الاجتهادیّ و الفقاهتیّ، النابعین من الکتاب و السنّة. ناهیک عن جمعه للمسائل العملیّة، و نأیه عن المسائل ذات الصبغة النظریّة التی لا تمسّ إلی واقعنا المُعاش بصلة.

و لئن کتب الشهید الأوّل قدّس اللّه نفسه الزکیة کتاب «اللّمعة الدمشقیّة» و هو سجین، فإنّ إمامنا العظیم نوّر اللّه ضریحه قد ألّف هذا الکتاب حینما کان منفیاً فی مدینة بورسا التُرکیّة من قبل الطاغوت الغاشم، و لم یکن بحوزته إلّا «وسیلة النجاة» و «العروة الوثقی» و «وسائل الشیعة».

نعم لم تكن بيده المباركة إلّا هذه الكتب الثلاثة، و لكنّ نفسه العلويّة لو لم تكن خزانة للعلوم الحقّة، و فؤاده مهبطاً للإلهام و التحديث، لامتنع وجود هذا السفر الخالد فى تلك الظروف العصيبة.

و نظراً إلى أهمّية هذا الكتاب، و ضرورة نشره على مختلف المستويات و الأصعدة؛ لذا فقد أخذت مؤسّسة تنظيم و نشر آثار الإمام الخمينى (قدّس سرّه) على عاتقها نشر شروح و تعاليق العلماء المحقّقين على «تحرير الوسيلة» و من نفقتها الخاصّة.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۶

و يعدّ الكتاب الذى بين يديك، واحداً من هذه السلسلة الضخمة التى تروم مؤسّستنا طبعها، و هو شرح لمباحث الصوم من «التحرير»، تأليف سماحة آية اللّه الشيخ مرتضى بنى فضل دام بقائه. نسأل اللّه تعالى أن يوفّقه و إيّانا و أن يختم لنا جميعاً بالحسنى إنّه سميع الدعاء.

منهجنا فى تحقيق الكتاب

أمّا منهجنا فى تحقيق الكتاب فهو كما يلى:

۱ تقويم النص و تقطيعه و تزيينه بعلامات الترقيم المناسبة و لم ندمج متن التحرير مع الشرح رغبةً فى تسهيل مراجعة القراء الكرام، بل أثبتنا المتن فى صدر الصفحة و ذكرنا شرحها فى ذيلها. و قد اقتصرنا فى عنونة المطالب على العناوين الموجودة فى تحرير الوسيلة و لم نضف إليها عناوين أخرى.

۲ تخريج الآيات الكريمة و الأحاديث الشريفة، و قد اكتفينا فى تخريج الأحاديث بالوسائل الحديثة لاشتمالها على الإشارة إلى المنابع الأصلية إلّا فى صورة عدم تطابق الرواية المذكورة فى المتن مع ما فى الوسائل، حيث عزوناها إلى مصادرها الأصلية.

۳ تخريج أقوال العلماء التى نقلها المصنّف بلفظها أو ما يقاربها دون ما أشار إليها روماً للاختصار و حذراً من التطويل.

و فى الختام تتقدّم المؤسسة بالشكر الجزيل و الثناء العاطر إلى كلّ الإخوة الفضلاء الذين ساهموا فى تحقيق هذا الكتاب راجيةً لهم التسديد و الموفقية فى خدمة ديننا الحنيف.

مؤسّسة تنظيم و نشر آثار الإمام الخمينى (قدّس سرّه) فرع قم المقدّسة

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۷

[مقدمة المؤلف]

بسم اللّه الرحمن الرحيم الحمد للّه ربّ العالمين، و الصلاة و السلام على أشرف خلقه أجمعين و آله الطاهرين و بعد، فيقول العبد الفقير الراجى رحمة ربّه الغنى، مرتضى بنى فضل ابن المرحوم المغفور له الحاجّ سيفعلى: لقد وفّقنى اللّه تعالى للبحث عن المسائل الفقهية فى حضور جماعة من الفضلاء، و كان محور أبحاثى كتاب «تحرير الوسيلة» تأليف المحقّق المدقّق، جامع المعقول و المنقول، أُستاذ الأساتذة و كثير من المراجع العظام، قائد الثورة الإسلامية فى إيران، الذى عجز القلم و اللسان عن ذكر أوصافه المنحصرة بشخصه بين مراجع الدين، العبد الصالح المخلص للّه، آية اللّه العظمى الإمام الخمينى، قدّس سرّه الشريف.

و لقد جمعتُ ما وصل إليه نظرى القاصر من مدارك مسائله، و اجتنبتُ التطويل محيلًا على المفصّلات، و سمّيته ب «مدارک تحرير الوسيلة» و أرجو من اللّه تعالى أن يوفّقنى لإدامة البحث و التأليف، و يجعله ذخراً ليوم فقرى و فاقتى بحقّ محمّد و آله الأطهرين.

و غير خفى: أنّ كتاب «تحرير الوسيلة» أكمل و أجود ما أُلّف فى بابه؛ من حيث اشتماله على جميع أبواب الفقه من الاجتهاد و التقليد و الطهارة إلى الديات،

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۸

مع إضافة المسائل المستحدثة التی لم تکن لها موضوعات فی الأزمنة السابقة.

قال الشهید آیة اللّه القاضی الطباطبائی (رحمه اللّه): کنت أقترح علی کبار علماء الحوزة فی قم و النجف الأشرف أن یقوموا بتألیف کتاب جامع لأبواب الفقه لیکون مورداً لتحشیة الأعلام و المراجع فی الأزمنة الآتیة، و مرجعاً لعلماء الشیعة فی الاطّلاع علی الفتاوی و الاحتیاطات بسهولة، و أکّدت أنّ الموجود فی أیدی العلماء للتحشیة کتابان: «العروة الوثقی» و «وسیلة النجاة»، و کلاهما ناقص. و أجابوا (رحمهم اللّه): بأنّ هذا الأمر المقترح من أهمّ الأُمور التی لا بدّ من الإقدام علیها، و أنّه بحاجة إلی صرف وقت طویل و لیست لنا فرصة ذلک.

قال: و مضت الأیّام حتّی لاقانی بعض أصدقائی راجعاً من زیارة مولانا أمیر المؤمنین علیه آلاف التحیة و السلام و کان قد جلب معه کتباً طبعت أخیراً فی النجف، فکنت أُلاحظها لیلًا، عندها رأیت مجلّدین باسم «تحریر الوسیلة» و طالعتهما إلی الصبح، فوجدتهما عین ما اقترحته علی زعماء الحوزة مع إضافة المسائل المستحدثة.

أقول: و قد وفّق اللّه تعالی مؤلّفه قدّس سرّه الشریف لتألیفه فی المنفی؛ أی بورسا من مدن ترکیا، حیث کان محبوساً فیها و تحت المراقبة؛ لقیامه علی طواغیت زمانه دفاعاً عن الإسلام.

فجزاه اللّه أوفر الجزاء، و جعل عواقب أُمورنا خیراً، بحقّ محمّد و آله الأطیبین، آمین یا ربّ العالمین.

مرتضی بنی فضل ۱۷ ربیع الأوّل ۱۴۲۲ عشّ آل محمّد قم المقدّسة

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۹

بسم اللّه الرحمن الرحیم، و به نستعین الحمد للّه ربّ العالمین و الصلاة و السلام علی خیر خلقه محمّد و آله الطاهرین، و لعنة اللّه علی أعدائهم أجمعین. و بعدُ: فهذه تعلیقةٌ علی کتاب الصوم من «تحریر الوسیلة» للإمام الخمینی قدّس سرّه الشریف تألیف العبد مرتضی بنی فضل.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۱

کتاب الصوم

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۳

[القول فی النیة]

اشارة

القول فی النیة

[(مسألة ۱): یشترط فی الصوم النیة]

(مسألة ۱): یشترط فی الصوم النیة (۱)؛

---

(۱) اشتراط النیة فی مطلق الصوم واجباً کان أو غیره، رمضاناً کان أو غیره ممّا أجمع به الإمامیة، و به قال أکثر فقهاء العامّة، و نُسب إلی بعضهم و هم زفر بن الهذیل و مجاهد و عطاء أنّه إذا تعیّن علیه صوم رمضان علی وجه لا یجوز له الفطر؛ بأن کان صحیحاً مقیماً، أجزأه من غیر نیّةٍ؛ لأنّه فرضٌ مستحقّ بعینه. و هذا کوجوب ردّ الودیعة، إلّا أنّه حقّ الآدمی و الصوم حقّ اللّه.

و الدلیل علی اشتراط النیة: أنّ الصوم عبادة وَ مٰا أُمِرُوا إِلّٰا لِیَعْبُدُوا اللّٰهَ مُخْلِصِینَ «۱».

و قال الشیخ (رحمه اللّه): إنّه روی عن النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أنّه قال

الأعمال بالنیات «۲»

، و روی عنه (علیه السّلام) أنّه قال

إنّما الأعمال بالنیات «۳»

، و عن الرضا (علیه السّلام) أنّه قال:

---

(۱) البیّنة (۹۸): ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۳، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۲، الحدیث ۱۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۳، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۲، الحدیث ۱۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۴

بأن یقصد تلک العبادة المقرّرة فی الشریعة، و یعزم علی الإمساک عن المفطرات المعهودة بقصد القُربة (۲). و لا یعتبر فی الصحّة العلم بالمفطرات علی التفصیل (۳)، فلو نوی الإمساک عن کلّ مفطر؛ و لم یعلم بمفطریّة بعض الأشیاء کالاحتقان مثلًا أو زعم عدمها، و لکن لم یرتکبه، صحّ صومه (۴).

لا قول إلّا بعمل، و لا عمل إلّا بنیة، و لا نیة إلّا بإصابة السنّة «۱».

(۲) هذا تفسیرٌ لنیة الصوم و أنّ الصوم لیس مجرّد ترک المفطرات المعهودة، بل من حیث إنّه عبادة خاصّة و أحد الأرکان الخمسة التی بُنی علیها الإسلام لا بدّ فیه من العزم و القصد إلیه؛ بأنّه الإمساک عن المفطرات بقصد القربة.

(۳) و ذلک لکفایة القصد و نیة الإمساک عمّا هو مفطر إجمالًا فی تحقّق الصوم المتقرّب به إلی اللّه تعالی، و لا دلیل علی اعتبار أزید منه.

(۴) أمّا صحّة صومه فیما لم یعلم بمفطریة خصوص بعض المفطرات فلعدم اشتراط العلم التفصیلی بکلّ واحدٍ واحدٍ منها، کما هو المتعارف فی أکثر الصائمین من العوام، بل العلماء أیضاً، حیث إنّهم لو سئلوا عن عدد المفطرات و عدّها، لا یعدّون کلّها تفصیلًا بالفعل و یحتاجون فی العلم التفصیلی بکلّها إلی المراجعة، و کفایة القصد إجمالًا إلی الإمساک عن کلّ ما هو مفطر فی الصحّة، و المفروض حصول هذا القصد.

و أمّا صحّته فیما نوی الإمساک عن کلّ ما هو مفطرٌ، و زعم أنّ الاحتقان مثلًا غیر مفطر و مع ذلک لم یرتکبه، فلأنّه نوی الصوم المشروع و الإمساک عن کلّ ما هو مفطر واقعاً؛ و منها الاحتقان. و اعتقاده بأنّه غیر مفطر خطأً لا یضرّ صحّة

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۳، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۲، الحدیث ۱۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۵

و کذا لو نوی الإمساک عن أُمور یعلم باشتمالها علی المفطرات، صحّ علی الأقوی (۵). و لا یعتبر فی النیة بعد القربة و الإخلاص سوی تعیین الصوم الذی قصد إطاعة أمره (۶).

الصوم بعد فرض تحقّق النیة المزبورة.

نعم لو فرض نیة الإمساک عن کلّ ما هو مفطر غیر الاحتقان بطل صومه و إن لم یرتکبه؛ لعدم القصد إلی ما هو المأمور به المقرّر

شرعاً اجتهاداً أو تقليداً من الإمساك عن كلّ ما هو مفطر، و من جملته الاحتقان.

و كذلك بطل صومه فيما نوى الإمساك عن كلّ مفطر و اعتقد عدم مفطرية الاحتقان، و مع هذا الاعتقاد الخطئى ارتكبه؛ و ذلك لاستعماله المفطر.

(۵) و ذلك لتحقّق نية الصوم و الإمساك عن كلّ ما هو مفطر معلومٌ إجمالًا فى ضمن نية الإمساك عن أُمور شاملة للمفطرات و غيرها.

و لا يخفى: أنّه لا يلزم التشريع من نية الإمساك عن أُمور يعلم باشتمالها على غير المفطرات، كما توهّمه مقرّر «مستند العروة الوثقى» كى يوجّه بأن ضمّ غير المفطر. و نية الإمساك عن الكلّ من باب الاحتياط و مقدّمة للإمساك عن جميع المفطرات المعلومة إجمالًا لا من باب التشريع؛ إذ لا منافاة بين الإمساك عن غير المفطرات منضمّاً إلى كلّ ما هو مفطر و قصد التقرّب بالإمساك عن المفطرات.

و بعبارة اخرى: يقصد الإمساك عن أُمور، و يتقرّب بالإمساك عن خصوص مفطراتها المعلومة إجمالًا، لا أنّه يتقرّب بالإمساك عن جميع الأُمور مفطراً كان أو غير مفطر حتّى يقال: إنّه تشريع، و لا بدّ من توجيهه بما ذكره المقرّر.

(۶) لمّا كان حقيقة الصوم و ماهيته عبارة عن الإمساك عن المفطرات المخصوصة فى وقت مخصوص، و كفى فى عباديته نية القربة و الإخلاص، و كانت

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۱۶

و يكفى فى صوم شهر رمضان نية صوم غد؛ من غير حاجة إلى تعيينه (۷)،

تلك الحقيقة مشتركة بين جميع أفراده من الواجب و المندوب و المكروه و المحذور بأقسامها و الأداء و القضاء، فلا بدّ فى تحقّق كلّ منها و امتثال أمره من القصد إلى العنوان الذى يتحقّق به الصوم المأمور به؛ بأن يقصد العنوان الذى به يمتاز الصوم الخاصّ عمّا عداه، و يعيّنه فى نيته حتّى يتعيّن و يتشخّص و يتميّز عمّا عداه؛ و حينئذٍ يقع عمّا نواه و يصحّ، و بدونه لا يتميّز و لا يصحّ.

(۷) قال الشيخ (رحمه اللّه) فى «الخلاف»: و لا تجب فيه أى فى صوم رمضان نية التعيين؛ فلو نوى صوماً آخر نفلًا أو قضاءً وقع عن شهر رمضان و إن كان التعيين (المتعيّن خ. ل) بيوم مثل النذر يحتاج إلى نية معيّنة. و أمّا الصوم الواجب فى الذمّة مثل قضاء رمضان أو الصوم فى النذر غير المعيّن أو غيره من أنواع الصوم الواجب، و كذلك صوم النفل، فلا بدّ فى جميع ذلك من نية التعيين و نية القربة. إلى أن قال: و نية التعيين أن ينوى الصوم الذى يريده و يعيّنه بالنية «۱»، انتهى.

و فى «المنتهى» فسّر نية التعيين بأن ينوى وجه ذلك الصوم «۲».

و استدلّ العلّامة (رحمه اللّه) فى «التذكرة» و «المنتهى» على كفاية نية القربة و عدم الافتقار إلى التعيين فى صوم رمضان بأنّ القصد من نية التعيين تمييز أحد الفعلين أو أحد وجهى الفعل الواحد عن الآخر، و لا يتحقّق التعدّد هنا؛ فإنّه لا يقع فى رمضان صوم غيره «۳».

و هذا الاستدلال متين، و لا يخفى متانته بالنسبة إلى المكلّف الذى يصحّ منه

---

(۱) الخلاف ۲: ۱۴۶، المسألة ۴.

(۲) منتهى المطلب ۲: ۵۵۷/ السطر ۱۷.

(۳) تذكرة الفقهاء ۶: ۸، منتهى المطلب ۲: ۵۵۷/ السطر ۱۸.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۱۷

بل لو نوى غيره فيه جاهلًا به أو ناسياً له صحّ و وقع عن رمضان (۸)،

الصوم، و أمّا بالنسبة إلى المسافر غير القاصد للإقامة فعليه عدّة من أيّام أخر؛ فلا يجب عليه صوم رمضان، و لا يصحّ منه لو صام، لصحيحة صيقل، قال: كتبت إليه: يا سيّدى رجل نذر أن يصوم يوماً من الجمعة دائماً ما بقى فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر أو أضحى أو أيّام تشريق أو سفر أو مرض، هل عليه صوم ذلك اليوم أو قضاءه، أو كيف يصنع يا سيّدى؟ فكتب إليه

قد وضع اللّه عنك الصيام فى هذه الأيّام كلّها و يصوم يوماً بدل يوم «۱»

و لكن لو نوى فى السفر صوم النذر فى السفر فلا مانع من صحّته، إلّا أن يقوم الإجماع على عدم صحّته، و على مدّعيه الإثبات.

و لك أن تقول: قد ورد فى رواية مسعدة بن صدقة فى الرجل يوقّت على نفسه أيّاماً معروفة مسمّاة فى كلّ شهر، فيسافر بعدّة الشهور، قال

لا يصوم؛ لأنّه فى سفر، و لا يقضيها إذا شهد «۲».

إلّا أن تقول بضعف مسعدة، و لكنّه معتمد على روايته، فالأحوط بل الأقوى ترك الصوم فى السفر.

نعم يجب لو كان نذراً معيّناً؛ لوجوب الوفاء بالنذر. فمن نذر صوم أيّام الخميس فى السفر وجب الوفاء به إلّا أن يمنع مانع، كإقامة العشرة للمسافر، و الخميس المصادف للعيدين، و غيرها من الموانع.

(۸) لأنّه قصد التقرّب بالإمساك عن المفطرات فى وقت لا يصلح وقوع غير رمضان فيه. و نية غير رمضان للجهل أو النسيان غير قادحةٍ بعد حصول قصد التقرّب بصوم الغد المنطبق عليه صوم رمضان واقعاً؛ إذ العبرة بنفس ذلك الزمان

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۹۶، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۰، الحديث ۲.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۹۲، كتاب الصوم، أبواب بقيّة الصوم الواجب، الباب ۱۷، الحديث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۸

بخلاف العالم به فإنّه لا يقع لواحد منهما (۹).

الذى وجب صومه بعينه، و المفروض كون ما وقع من الصوم فيه عين الماهية المأمور بها و قد أتى به بداعى التقرّب.

(۹) أمّا عدم وقوعه لرمضان: لأنّ المكلّف مع علمه و التفاته بأنّ الوقت و اليوم من رمضان و كلّف بصومه و مع ذلك نوى صوماً آخر، فلم يقصد امتثال أمره و لم يحصل منه قصد التقرّب بما هو مأمور به.

و أمّا عدم وقوعه لما نواه من غير رمضان: فلعدم الدليل على مشروعية غير رمضان فيه.

قال العلّامة فى «التذكرة»: و لو نوى غيره مع الجهل فكذا أى يصحّ للاكتفاء بنية القربة فى رمضان و قد حصلت فلا يضرّ الضميمة، و مع العلم كذلك؛ لهذا الدليل. و يحتمل البطلان؛ لعدم قصد رمضان و المطلق؛ فلا يقعان؛ لقوله (عليه السّلام)

لكلّ امرئ ما نوى

، و المقصود منهىٌ فى رمضان «۱»، انتهى.

و فى «التحرير» و «المنتهى» توقّف، قال: أمّا مع العلم فقيل: إنّه كذلك أى وقع رمضان و قيل لا يجزى عن أحدهما، و نحن فى هذا من المتوقّفين «۲».

و قال الشيخ فى «المبسوط»: و متى نوى أن يصوم فى شهر رمضان النذر أو القضاء أو غير ذلك أو نفلًا فإنّه يقع عن شهر رمضان دون غيره «۳»، انتهى.

و استدلّ على إجزائه بأنّ نية القربة حاصلة، و ما زاد عنها لغو لا عبرة به، و حكى هذا القول عن السيّد و «المعتبر» أيضاً.

---

(۱) تذکرة الفقهاء ۶: ۱۰.

(۲) تحریر الأحکام ۱: ۷۶/ السطر ۹، منتهی المطلب ۲: ۵۵۸/ السطر ۲.

(۳) المبسوط ۱: ۲۷۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۹

و لا بدّ فیما عدا شهر رمضان من التعیین؛ بمعنی قصد صنف الصوم المخصوص، کالکفّارة و القضاء و النذر المطلق، بل المعیّن أیضاً علی الأقوی (۱۰)، و یکفی التعیین الإجمالی،

و لا یکاد ینقضی عجبی کیف یفتی بصحّة الصوم المزبور و وقوعه عن رمضان مع توجّه المکلّف و التفاته إلی أنّ ما نواه و عیّنه فی قصده غیر مأمور به، و فی الحقیقة عزم عن علم و عمد ترک صوم رمضان، فمع هذا القصد و العزم کیف یتحقّق منه قصد امتثال ما هو المأمور به؟!

(۱۰) و ذلک لأنّ صوم غیر رمضان فعل مشترک صالح لأن یقع علی وجوهٍ شتّی لا ینصرف إلی واحد منها ما لم یعیّنه بالقصد؛ فلا بدّ فی صوم غیر رمضان من قصد صنف الصوم من الکفّارة و القضاء و النذر المطلق لیتمیّز عمّا عداه و یقع عمّا نواه.

و فی النذر المعیّن خلاف بین الفقهاء؛ حکی عن السیّد و ابن إدریس و «المنتهی» و «المدارک»: أنّ صوم النذر المعیّن له زمان متعیّن لیس له وجه آخر، و هو کصوم رمضان، إلّا أنّ تعیّن زمان صوم رمضان بالأصالة و تعیّن زمان صوم النذر المعیّن بالعرض، و هذا الاختلاف لا یقتضی اختلافهما فی الحکم.

و فیه: أنّ الزمان فی حدّ ذاته صالح لوقوع أیّ صوم من أنواعه فیه، و هذا المقدار کافٍ فی کون الفعل الواقع فیه مشترکاً بین أنواعه؛ فلا بدّ فی تشخّص کلّ نوع منها من قصد التعیین؛ فلذا یصحّ الصوم الآخر المنوی فی الیوم الذی غفل عن کونه للنذر المعیّن بلا کلامٍ، و هذا بخلاف رمضان حیث إنّه لا یقع فیه صوم غیره و إن نواه غفلةً.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۰

کما إذا کان ما وجب فی ذمّته صنفاً واحداً، فقصد ما فی الذمّة، فإنّه یجزیه (۱۱). و الأظهر عدم اعتبار التعیین فی المندوب المطلق (۱۲)،

---

(۱۱) بأن کان فی ذمّته صوم النذر؛ مطلقاً کان أو معیّناً، أو کان الواجب علیه صوم الکفّارة؛ سواءٌ کانت کفّارة الإفطار العمدی أو کفّارة قتل الخطأ أو العمد أو کفّارة الظهار أو غیرها من الکفّارات.

فإذا کان علیه صوم النذر مطلقاً کان أو مقیّداً بیوم الخمیس فنوی صوم الغد نذراً و اتّفق کون الغد بیوم الخمیس، کفی. و کذا لو کان علیه صوم الکفّارة أیّ کفّارة کانت و نوی صوم الکفّارة مطلقاً، من غیر تعیین کونه کفّارة الإفطار العمدی مثلًا و کان ما فی ذمّته هو بالخصوص، کفی؛ لأنّ ما أتی به بقصد القربة ینطبق قهراً علی ما فی ذمّته، و لا دلیل علی اعتبار أزید منه؛ فیحصل الامتثال و یسقط الأمر.

و فی «العروة الوثقی»: و یکفی التعیین الإجمالی، کأن یکون ما فی ذمّته واحداً فیقصد ما فی ذمّته، و إن لم یعلم أنّه من أیّ نوع، و إن کان یمکنه الاستعلام أیضاً. بل فیما إذا کان ما فی ذمّته متعدّداً أیضاً یکفی التعیین الإجمالی، کأن ینوی ما اشتغلت به ذمّته أوّلًا أو ثانیاً أو نحو ذلک «۱»، انتهی.

(۱۲) أی لا یشترط فی الصوم المندوب المطلق القصد إلیه بما أنّه مطلق مقابل المندوب المعیّن بإحدی التعیّنات الملحوظة فی أقسام المندوب المعیّن.

فلو نوی صوم غد لِلّه تعالی من غیر ملاحظة أنّه مطلق، صحّ و وقع ندباً بشرطین: الأوّل: أن یکون الزمان صالحاً للصوم المندوب المطلق؛ بأن لم یکن من

---

(۱) العروة الوثقی ۲: ۱۶۷، فصل فی النیة.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۱

فلو نوی صوم غد للّه تعالی، صحّ و وقع ندباً لو کان الزمان صالحاً له، و کان الشخص ممّن یصحّ منه التطوّع بالصوم. بل و کذا المندوب المعیّن أیضاً إن کان تعیّنه بالزمان الخاصّ، کأیّام البیض و الجمعة و الخمیس (۱۳).

الأزمنة التی یجب الصوم فیها أو یحرم. الثانی: أن یکون الشخص ممّن یصحّ منه التطوّع بالصوم؛ بأن لا یکون ممّن یضعّفه الصوم عن الدعاء یوم العرفة، أو ممّن لم یأذنه مضیفه أو والده و نحوه.

(۱۳) مثلًا: إذا کان الغد نصف شعبان، و صامه بنیة القربة من غیر تعیین أنّه لنصف شعبان، انطبق صومه قهراً صوم النصف من شعبان و یکون کصوم رمضان.

و النراقی (رحمه اللّه) فی «المستند» بعد أن نقل عن الشهید فی «البیان» إلحاق الندب المعیّن کأیّام البیض بشهر رمضان فی عدم افتقاره إلی التعیین للتعیّن هناک بأصل الشرع، بل إلحاق مطلق المندوب به استشکل: بأنّ التعیین بأصل الشرع إنّما یفید فی التعیین لو امتنع وقوع غیره فیه، و ذلک مختصّ بالواجب، و أمّا المندوب فلیس کذلک؛ فإنّ أیّام البیض لم یتعیّن للصوم المندوب فیها، و کذلک مطلق الأیّام لمطلق المندوب، لجواز وقوع غیرهما فیهما «۱».

و فیه: أنّه أیّ فرق بین الصوم المنوی غفلةً نذراً مثلًا و اتّفق فی رمضان و هو یحسب من رمضان، و الحال أنّه لم یعیّنه فی النیة، و بین صوم الغد المنوی ندباً و کان الغد نصف شعبان مثلًا؟! لِمَ لا یصدق علیه صوم نصف شعبان، فیصدق أنّ صومه مندوب خاصّ و إن لم یعیّنه؟!

---

(۱) مستند الشیعة ۱۰: ۱۷۹ ۱۸۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۲

نعم فی إحراز ثواب الخصوصیّة یعتبر إحراز ذلک الیوم و قصده (۱۴).

[(مسألة ۲): یعتبر فی القضاء عن الغیر نیة النیابة]

(مسألة ۲): یعتبر فی القضاء عن الغیر نیة النیابة و لو لم یکن فی ذمّته صوم آخر (۱۵).

---

(۱۴) لما کان ثواب صوم بعض الأیّام أکثر بمراتب من ثواب أصل الصوم، فلو نوی الصوم المندوب من غیر قصد تعیین الخصوصیة أصاب ثواب أصل الصوم. و أمّا النیل إلی الثواب الأعظم الذی وعده اللّه تعالی بالصوم المندوب فی أیّام مخصوصة من رجب مثلًا فیحتاج إلی نیته بالخصوص و القصد إلیه.

و قد ورد فی الروایة أنّه

من صام من رجب یوماً إیماناً و احتساباً استوجب رضوان اللّه الأکبر «۱».

و عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

من صام من رجب یوماً واحداً من أوّله أو وسطه أو آخره أوجب اللّه له الجنّة و جعله معنا فی درجتنا یوم القیامة «۲»

، و غیر ذلک من الأیّام المخصوصة الواردة فی الروایات.

(۱۵) و ذلک لأنّ مقتضی طبیعة العمل القربی أن یقع عن نفس الفاعل، و وقوعه عن الغیر نیابةً فیما یجوز شرعاً یحتاج إلی القصد و نیة النیابة؛ فلو کان للعمل صلاحیة وقوعه عن نفسه و عن غیره بأن کان فی ذمّته قضاء رمضان و کان أجیراً للنیابة عن قضاء رمضان الغیر فلا بدّ فی القضاء عن الغیر من نیة النیابة. و کذلک فیما لم یکن فی ذمّته صوم آخر غیر القضاء عن الغیر لا بدّ من نیة النیابة عن الغیر؛ لأنّ طبیعة العمل القربی مقتضاها أن یقع عن نفسه ندباً، فوقوعه عن الغیر یحتاج إلی تعیینه بنیة النیابة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۷۶، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۲۶، الحدیث ۹.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۷۳، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۲۶، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۳

[(مسألة ۳): لا یقع فی شهر رمضان صوم غیره]

(مسألة ۳): لا یقع فی شهر رمضان صوم غیره؛ واجباً کان أو ندباً؛ سواء کان مکلّفاً بصومه أم لا کالمسافر و نحوه (۱۶)،

---

(۱۶) قد مرّ فی شرح قوله: «و یکفی فی صوم شهر رمضان نیة صوم غد» أنّه لا یقع فی شهر رمضان صوم غیره أیُّ صوم کان لمن یصحّ عنه صوم رمضان کالصحیح الحاضر.

و أمّا من لا یصحّ عنه صوم رمضان کالمسافر غیر القاصد لإقامة العشرة فلم یرد علی المنع عن صوم غیر رمضان للمسافر إلّا ما رواه مسعدة بن صدقة عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی الرجل یوقّت علی نفسه أیّاماً معروفة مسمّاةً فی کلّ شهر فیسافر بعدّة الشهور، قال لا یصوم؛ لأنّه فی سفر، و لا یقضیها إذا شهد «۱»

، و مسعدة موثّق عند بعضٍ و ضعّفه جماعة، لکن الاعتماد علی روایته عند الأکثر؛ فالأحوط بل الأقوی ترک الصوم فی السفر مطلقاً إلّا النذر المقیّد به.

و مع ذلک کلّه: قال الشیخ (رحمه اللّه) فی «المبسوط»: فأمّا إذا کان مسافراً سفراً یوجب التقصیر فإن صام بنیة رمضان لم یجزه، و إن صام بنیة التطوّع کان جائزاً. و إن کان علیه صوم نذر معیّن و وافق ذلک شهر رمضان فصام عن النذر و هو حاضر وقع عن رمضان و لا یلزمه القضاء لمکان النذر، و إن کان مسافراً وقع عن النذر و کان علیه القضاء لرمضان. و کذلک الحکم إن صام و هو حاضر بنیة صوم واجب علیه غیر رمضان وقع عن رمضان و لم یجزه عمّا نواه، و إن کان مسافراً وقع عمّا نواه. و علی الروایة التی رویت: أنّه لا یصام فی السفر فإنّه لا یصحّ هذا الصوم بحال «۲»، انتهی.

و فی «التهذیب»: قال الشیخ (رحمه اللّه) أی المفید فی «المقنعة» و لا یجوز لأحد

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۹۲، کتاب الصوم، أبواب بقیة الصوم الواجب، الباب ۱۷، الحدیث ۱.

(۲) المبسوط ۱: ۲۷۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۴

.....

أن یصوم فی السفر تطوّعاً و لا فرضاً، إلّا صوم ثلاثة أیّام دم المتعة من جملة العشرة الأیّام. یدلّ علی ذلک ما رواه الحسین بن سعید عن عثمان بن عیسی عن سماعة قال: سألته عن الصیام فی السفر، فقال

لا صیام فی السفر، قد صام أُناس علی عهد رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فسمّاهم العصاة، فلا صیام فی السفر إلّا الثلاثة الأیّام التی قال اللّه عزّ و جلّ فِی الْحَجِّ «۱»

، انتهی.

و قال (رحمه اللّه) فی «التهذیب»: فأمّا صوم النذر فهو علی ثلاثة أضرب:

أحدها: أن ینذر أن یصوم لِلّه تعالی شهراً أو أیّاماً معدودة، فیجب علیه ذلک الصوم، و لا یجوز له أن یصوم فی السفر.

و الثانی: أن ینذر صوم یوم بعینه، فیوافق ذلک الیوم أن یکون مسافراً، فحکمه حکم الأوّل فی أنّه لا یجوز له صومه فی السفر.

و الثالث: أن یعیّن صوم یوم بعینه و یشترط علی نفسه أن یصومه فی السفر و الحضر، و حینئذٍ یلزمه صیام ذلک الیوم فی السفر کما یلزمه فی الحضر «۲»، انتهی.

ثمّ استدلّ (رحمه اللّه) علی الضرب الأوّل و الثانی بعدّة روایات، ثمّ قال (رحمه اللّه):

و أمّا ما رواه علی بن الحسن بن فضّال عن جعفر بن محمّد بن أبی الصباح عن إبراهیم بن عبد الحمید عن أبی الحسن (علیه السّلام) قال: سألته عن الرجل یجعل لِلّه علیه صوم یوم مسمّی، قال

یصومه أبداً فی الحضر و السفر

، و هو القسم الثالث من الأقسام التی قدّمناه.

و الذی یدلّ علی ذلک ما رواه محمّد بن الحسن الصفّار عن أحمد بن محمّد و عبد اللّه بن محمّد عن علی بن مهزیار قال: کتب بندار مولی إدریس: یا سیّدی نذرتُ أن أصوم کلّ یوم سبت، فإن أنا لم أصمه ما یلزمنی من الکفّارة؟ فکتب (علیه السّلام)

---

(۱) تهذیب الأحکام ۴: ۲۳۰.

(۲) نفس المصدر ۴: ۲۳۳.

.....

و قرأته

لا- تترکه إلّا من علّة، و لیس علیک صومه فی سفر و لا مرض إلّا أن تکون نویت ذلک، فإن کنت أفطرت منه فی غیر علّة فتصدّق بقدر کلّ یوم علی سبعة مساکین، نسأل اللّه التوفیق لما یحبّ و یرضی.

ثمّ قال (رحمه اللّه): فأمّا التطوّع فی السفر بالصوم فمکروه «۱»، انتهی موضع الحاجة.

و الحاصل: أنّ الصوم من المسافر فی رمضان لا یصحّ مطلقاً؛ واجباً کان أو ندباً إلّا فی النذر المقیّد به، و قول الشیخ (رحمه اللّه) فی «المبسوط» بجواز صوم غیر رمضان للمسافر فی رمضان نادرٌ.

و قال صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه): و علی کلّ حال فالمشهور بین الأصحاب نقلًا و تحصیلًا: أنّه لا یقع فی شهر رمضان صوم غیره واجباً أو مندوباً من المکلّف بصومه و غیره کالمسافر و نحوه، بل هو المعروف فی الشریعة، بل کاد یکون من قطعیات أربابها إن لم یکن من ضروریاتها «۲»، انتهی.

و قال (رحمه اللّه) فی البحث عن دلالة مرسل الحسن بن بسّام الجمّال عن رجل قال: کنت مع أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فیما بین مکّة

و المدینة فی شعبان و هو صائم ثمّ رأینا هلال شهر رمضان فأفطر، فقلت له: جعلت فداک أمس کان من شعبان و أنت صائم و الیوم من شهر رمضان و أنت مفطر؟! فقال

إنّ ذلک تطوّع و لنا أن نفعل ما شئنا، و هذا فرض فلیس لنا أن نفعل إلّا ما أُمرنا

، و کأنّه أومأ بذیله إلی ما استدلّ به هنا غیر واحد من أصحابنا من أنّ العبادة وظیفةٌ متلقّاة من الشارع، فتتوقّف علی النقل، و لم یثبت التعبّد فی شهر رمضان بصوم سوی الصوم الواجب منه بالأصالة؛ فیکون فعله بدعة محرّمة «۳»، انتهی.

---

(۱) تهذیب الأحکام ۴: ۲۳۳ ۲۳۵.

(۲) جواهر الکلام ۱۶: ۲۰۳.

(۳) نفس المصدر.

بل مع الجهل بکونه رمضاناً أو نسیانه، لو نوی فیه صوم غیره یقع عن رمضان کما مرّ (۱۷).

[(مسألة ۴): الأقوی أنّه لا محلّ للنیة شرعاً فی الواجب المعیّن رمضاناً کان أو غیره]

(مسألة ۴): الأقوی أنّه لا محلّ للنیة شرعاً فی الواجب المعیّن رمضاناً کان أو غیره، بل المعیار حصول الصوم عن عزم و قصد باقٍ فی النفس و لو ذهل عنه بنوم أو غیره. و لا فرق فی حدوث هذا العزم بین کونه مقارناً لطلوع الفجر أو قبله، و لا بین حدوثه فی لیلة الیوم الذی یرید صومه أو قبلها (۱۸)،

---

(۱۷) وقوعه عن رمضان لقصد التقرّب بصوم اتّفق فی رمضان، و قد مرّ تفصیله و لا نعید، فراجع.

(۱۸) قد تقدّم فی أوّل الکتاب أنّ الصوم عبادة لا بدّ فیه من النیة، و أمّا وجوب النیة فی زمان معیّن بالخصوص بحیث لا یجوز تقدیمها و تأخیرها عنه فلا دلیل علیه، بل مع العلم و التوجّه إلی الصوم یجوز النیة مقارناً لطلوع الفجر. و یجوز قبل الفجر؛ حتّی فی الیوم السابق أو الأیّام السابقة بشرط الاستدامة و الاستمرار بحیث کان العزم مودّعاً فی خزینة الخیال؛ أی لو التفت إلی العمل لوجد العزم علیه باقیاً فی نفسه، فلو نوی و ذهل منه بنوم أو غیره کفی بشرط عدم العزم علی الترک و لا التردّد، و به قال جماعةٌ من فقهائنا؛ منهم النراقی فی «المستند» و الهمدانی فی «مصباح الفقیه».

و الدلیل علی عدم وجوب خصوصیة زمان معیّن هو الأصل و النبویان المشهوران؛ و هما قوله (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

لا صیام لمن لا یبیت الصیام من اللیل

، و قوله (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

من لم یبیت الصیام من اللیل فلا صیام له «۱».

---

(۱) مستدرک الوسائل ۷: ۳۱۶، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۲، الحدیث ۱.

.....

و لا یخفی: أنّ المرسلتین ناظرتان إلی أنّ النیة لا بدّ أن تکون قبل الفجر الذی هو زمان نفس الصوم و ساکتتان عن أنّ أوّل وقت النیة،

هل هو أوّل الليل أو غيره.

و ليعلم: أنّ هنا مسائل ثلاث:

الاولى: جواز إيقاع النية ليلًا، و الدليل عليه الإجماع، و قوله (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم)

لا صيام لمن لا يبيت الصيام من الليل.

الثانية: لا يجوز تأخيرها عن طلوع الفجر مع العلم، و يدلّ عليه قوله (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) المزبور، حيث إنّ النية شرط فى الصوم؛ فمن تركها إلى الفجر فقد أخلّ بشرط الصحّة. و حكى عن السيّد المرتضى (رحمه اللّه) جواز تأخير النية إلى الزوال عمداً، و عن ابن جُنيد جواز التأخير إلى ما قبل الغروب. و قولهما مخالف للإجماع على وقوع العبادة بتمامها عن نية القربة.

الثالثة: يجوز تأخيرها عن طلوع الفجر لعذر من الجهل و النسيان و غيرهما إلى الزوال، و سيأتى دليله.

قال العلّامة فى «التذكرة»: وقت النية فى المعيّن كرمضان و النذر المعيّن من أوّل الليل إلى أن يطلع الفجر؛ فلا يجوز تأخيرها عن الطلوع مع العلم، فيُفسِد صومه إذا أخّر عامداً لمضىّ جزء من النهار بغير نية، و الصوم لا يُتبعّض و يجب عليه الإمساك. و لو تركها ناسياً أو لعذر جاز تجديدها إلى الزوال؛ لأنّ أعرابياً جاء إلى النبى (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) و قد أصبح الناس يوم الشكّ، فشهد برؤية الهلال، فأمر (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) منادياً ينادى

من لم يأكل فليصم و من أكل فليمسك

، و إذا جاز مع العذر و هو الجهل جاز مع النسيان «۱»، انتهى. و به قال فى «التحرير» و «المنتهى».

---

(۱) تذكرة الفقهاء ۶: ۱۰.

فلو عزم على صوم الغد من اليوم الماضى، و نام على هذا العزم إلى آخر النهار، صحّ على الأصحّ (۱۹).

---

(۱۹) و يظهر من عبارات بعض علمائنا: أنّه لا بدّ فى النية أن يكون من أوّل الليل إلى طلوع الفجر؛ أى فى أىّ جزء كان من هذا الوقت كفى، فلا يتحقّق قبله، و عليك بعبارة «التذكرة» المذكورة.

و فى «التحرير»: وقت النية فى الصوم المعيّن كرمضان و النذر المعيّن من أوّل الليل حتّى يطلع الفجر «۱»، انتهى. فعلى هذا القول لو نوى فى اليوم صوم الغد، و نام فى اليوم، و لم يستيقظ إلّا بعد زوال الغد أو بعد تمامه، و كان الصوم صوم أوّل يوم من رمضان، فاللازم فساد صومه؛ لأنّه فى زمان الأمر كان نائماً غير قابل لتوجّه الأمر إليه، و فى زمان النية لم يكن مأموراً بالصوم.

و أمّا فى صوم اليوم الثانى من رمضان فلو نواه فى اليوم الأوّل فاللازم صحّته؛ لظاهر قوله تعالى فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ «۲» حيث إنّ الأمر يحدث فى أوّل الشهر و يشمله كلّه، فكأنّ الأوامر بعدد الأيّام كلّها تحدث دفعة فى أوّل الشهر.

و فيه أوّلًا: أنّه يكفى فى النية وجودها فى خزينة الخيال فى الليل قبل الفجر و إن كان ابتداء تحقّقها قبل الليل.

و ثانياً: أنّ من نوى فى اليوم الأوّل من رمضان صوم اليوم الثانى أو بقية الأيّام كلّها لا يصدق عليه أنّه شهد الشهر بل شهد بعضه، فالآية ظاهرة فى وجوب صوم تمام الشهر لمن شهد تمامه، و لا دلالة فيها بالنسبة إلى كيفية نية صومه، بل هى ساكتة عنها.

---

(۱) تحرير الأحكام ۱: ۷۶/ السطر ۱۰.

(۲) البقرة (۲): ۱۸۵.

نعم لو فاتته النیة لعذر کنسیان أو غفلة أو جهل بکونه رمضاناً أو مرض أو سفر فزال عذره قبل الزوال یمتدّ وقتها شرعاً إلی الزوال لو لم یتناول المفطر (۲۰)،

---

(۲۰) یعنی أنّ المکلّف إذا تذکّر فی أیّ جزء من طلوع الفجر إلی الزوال بوجوب صوم هذا الیوم علیه یوقع النیة حال الذکر فوراً بحیث لو أخّر لزم خلوّ جزء من النهار من النیة اختیاراً، فیفسد صومه من غیر فرق فی الصوم الواجب المعیّن بین رمضان و النذر المعیّن و النذر المطلق و القضاء المضیّقین.

و الدلیل علی وجوب النیة إلی الزوال فی الجاهل و الناسی و الغافل، الشهرة العظیمة، بل عن «الغُنیة» و «المعتبر» و «المنتهی» و «التذکرة» دعوی الإجماع علیه. و لم ینقل الخلاف إلّا عن ظاهر ابن أبی عقیل من عدم الفرق بین العامد لترک النیة و الناسی فی بطلان الصوم، و هو شاذّ لا یُعبأ به.

و استشهد فی «مصباح الفقیه» بما روی أنّ لیلة الشکّ أصبح الناس، فجاء أعرابی إلی النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فشهد برؤیة الهلال، فأمر النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) منادیاً ینادی

کلّ من لم یأکل فلیصم، و من أکل فلیمسک

، فإنّه کما یعمّ الشاکّ یعمّ الغافل و الجاهل الذی یزعم عدم انقضاء شعبان، فإذا جاز مع الجهل بالموضوع بأنحائه جاز مع النسیان أیضاً؛ لعدم الفرق بینهما فی المعذوریة. و ضعفه مجبور باشتهاره بین الأصحاب «۱»، انتهی ملخّصاً.

و فیه: أنّ أصل المسألة و هو وجوب النیة قبل الزوال لمن کان جاهلًا و نحوه فی نفسها مشهورة، إلّا أنّ اعتماد المشهور علی الروایة المذکورة غیر ثابت.

---

(۱) مصباح الفقیه، الصوم ۱۴: ۳۱۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۰

.....

و علی فرض ثبوت اعتمادهم علیها یقع الإشکال فی دلالتها بأنّه لا اعتبار بشهادة الشاهد الواحد المجهول الحال فی الحکم بثبوت الهلال.

و قد یستدلّ أیضاً: بأنّ المریض إذا برئ و المسافر إذا قدم أهله و کان البُرء و القدوم قبل الزوال وجب علیهما النیة، و لم یکونا مکلّفین قبل البُرء و القدوم واقعاً، و کان الإفطار جائزاً لهما حینئذٍ، و اتّفق أنّهما لم یفطرا، و مع هذا یجب علیهما الصوم الناقص، و کیف الجاهل و نحوه فإنّه مکلّف بالصوم من طلوع الفجر؟! إلّا أنّه معذور لعدم العلم به، فیجب الصوم بمجرّد الالتفات قبل الزوال بطریق أولی.

و أُورد علیه: أنّ الحکم بوجوب الصوم الناقص فیمن برئ أو قدم إلی أهله قبل الزوال منصوصٌ، و مورده من لم یکلّف بالصوم من الفجر إلی حصول البُرء و القدوم إلی أهله قبل الزوال، فکیف یقاس علیه من هو مکلّف به من طلوع الفجر و لم ینوه لجهل و نحوه؟!

و استدلّ أیضاً بغیر ذلک من الوجوه، و أُجیب عنه، فلا نطیل.

و أمّا الدلیل علی وجوب النیة علی من برئ من المرض قبل الزوال فهی الشهرة المدّعاة، و فی «المدارک» نسبه إلی علمائنا، و حکی عن «المفاتیح» أنّه لا خلاف فیه.

و فی «المدارک»: أنّ المریض أولی من المسافر القادم علی أهله؛ لکونه أعذر منه «۱». و فیه: أنّه قیاس لا نقول به، و الأولویة منوطةٌ

علی إحراز مناط الحکم و لم یحرز.

و فی «مستند الشیعة»: فلو ثبت الإجماع فی المسألة، و إلّا کما هو الظاهر حیث إنّ ابنی زهرة و حمزة أطلقا القول باستحباب إمساک المریض بقیة الیوم إذا

---

(۱) مدارک الأحکام ۶: ۱۹۶.

.....

برئ، من غیر تفصیل بین قبل الزوال و بعده فالحکم بالوجوب مشکل، و أمر الاحتیاط واضح «۱»، انتهی.

و قال المصنّف (رحمه اللّه): إنّه یشکل جریان الحکم فی مطلق الأعذار و فی خصوص المرض، و إن لا یخلو من قرب. و قال السیّد (رحمه اللّه) فی «العروة الوثقی»: و أمّا لو برئ قبله و لم یتناول مفطراً فالأحوط أن ینوی و یصوم، و إن کان الأقوی عدم وجوبه.

أقول: الأحوط النیة و إتمام الصوم و القضاء. و بالجملة: المریض و المسافر خارجان عن تکلیف الصوم فی الآیة و علیهما القضاء فَمَنْ کانَ مِنْکُمْ مَرِیضاً أَوْ عَلی سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَیّامٍ أُخَرَ «۲». و لکن المسافر القادم أهله قبل الزوال مکلّف علی الصوم بالنصوص المعتبرة، و نُشیر إلیها، و لم یرد فی المریض نصّ معتبر، و لم یبق إلّا الإجماع، و هو غیر مسلّم کما عرفت من «المستند» و الاحتیاط حسنٌ.

و الدلیل علی وجوب تجدیدها علی من قدم أهله قبل الزوال موثّقة أبی بصیر قال: سألته عن الرجل یقدم من سفر فی شهر رمضان؟ فقال

إن قدم قبل زوال الشمس فعلیه صیام ذلک الیوم و یعتدّ به «۳».

و موثّقة سماعة قال: سألته عن الرجل کیف یصنع إذا أراد السفر؟ إلی أن قال

إن قدم بعد زوال الشمس أفطر و لا یأکل ظاهراً، و إن قدم من سفره قبل زوال الشمس فعلیه صیام ذلک الیوم إن شاء «۴»

؛ أی قبل أن یدخل أهله و هو فی الطریق و لم یدخل بعد، إن شاء أفطر فی الطریق و إن شاء دخل أهله و ینوی الصوم.

---

(۱) مستند الشیعة ۱۰: ۳۷۷.

(۲) البقرة (۲): ۱۸۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۱، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۶.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۱، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۷.

.....

و مصحّح یونس فی حدیث قال

فی المسافر یدخل أهله و هو جنب قبل الزوال و لم یکن أکل فعلیه أن یتمّ صومه و لا قضاء علیه «۱».

و روایة أحمد بن محمّد البزنطی قال: سألت أبا الحسن (علیه السّلام) عن رجل قدم من سفر فی شهر رمضان و لم یطعم شیئاً قبل الزوال؟ قال

یصوم «۲»

، و فی طریقه سهل بن زیاد الآدمی الرازی الذی وثّقه الشیخ، و ضعّفه النجاشی و الشیخ فی موضع آخر و جماعةٌ کثیرة من الأعاظم.

و لا یخفی: أنّه لا یعارضها الأخبار الدالّة علی التخییر بین الصوم و الإفطار لمن دخل أهله قبل الزوال، کصحیحة محمّد بن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

فإذا دخل أرضاً قبل طلوع الفجر و هو یرید الإقامة بها فعلیه صوم ذلک الیوم، و إن دخل بعد طلوع الفجر فلا صیام علیه و إن شاء صام «۳».

و صحیحة رفاعة بن موسی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یقبل فی شهر رمضان من سفر حتّی یری أنّه سیدخل أهله ضحوةً أو ارتفاع النهار، قال

إذا طلع الفجر و هو خارج و لم یدخل فهو بالخیار؛ إن شاء صام و إن شاء أفطر «۴».

و صحیحةٌ اخری لمحمّد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن الرجل یقدم من سفر فی شهر رمضان فیدخل أهله حین یصبح أو ارتفاع النهار، قال (علیه السّلام)

إذا طلع الفجر و هو خارج و لم یدخل أهله فهو بالخیار؛ إن شاء صام و إن شاء أفطر «۵».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۰، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۰، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۹، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۹، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۲.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۰، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۳

فإذا زالت الشمس فات محلّها. نعم فی جریان الحکم فی مطلق الأعذار إشکال، بل فی المرض لا یخلو من إشکال و إن لا یخلو من قرب. و یمتدّ محلّها اختیاراً فی غیر المعیّن إلی الزوال دون ما بعده (۲۱)،

وجه عدم التعارض: أنّ هذه الأخبار محمولة علی التخییر قبل أن یدخل علی أهله، و هو صریح الصحیحة الأخیرة؛ یعنی أنّ القادم من سفره قبل أن یدخل أهله فی وطنه أو المحلّ الذی یرید الإقامة فیه عشرة أیّام و هو فی الطریق و لم یدخل بعد، فهو بالخیار؛ إن شاء أفطر فی الطریق و لا یصوم، و إن شاء یدخل و ینوی الصوم. و إن أبیت عن حمل هذه الأخبار علی تخییر من هو فی الطریق لا تخییر من دخل أهله، فنقول بطرح الأخبار المذکورة؛ لإعراض الأصحاب عنها.

ثمّ إنّ مصحّحة یونس المذکورة دالّة علی وجوب نیة الصوم علی من قدم أهله قبل الزوال و هو جنب، و فسّر الجنب فی الروایة بقوله: «یعنی إذا کانت جنابته عن احتلام».

و لا یخفی: أنّ التفسیر إن کان من الإمام (علیه السّلام) فهو، و إن کان من الراوی فیرجع إلی إخباره عن مراد المعصوم (علیه السّلام) و أنّه أراد من الجنب من کانت جنابته عن احتلام لیلًا أو نهاراً لا عن عمدٍ.

(۲۱) أی: یمتدّ محلّ نیة الصوم الواجب الغیر المعیّن کقضاء رمضان و النذر المطلق الموسّعین و الکفّارة مثلًا من قبل طلوع الفجر إلی الزوال، و لا یکفی بعد الزوال. أمّا امتداده إلی الزوال اختیاراً أی من غیر عذر فهو ممّا لا خلاف معتدّ به. و فی «المدارک»: قد قطع الأصحاب بأنّ وقت النیة فیه یستمرّ من اللیل إلی الزوال إذا لم یفعل المنافی نهاراً.

و یدلّ علیه روایات کثیرة: منها: صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۳۴

.....

حدیث قال: قلت له: إنّ رجلًا أراد أن یصوم ارتفاع النهار أ یصوم؟ قال (علیه السّلام)

نعم «۱»

، و إطلاقها یشمل الواجب الغیر المعیّن.

و منها: صحیحة عبد الرحمن بن الحجّاج عن أبی الحسن (علیه السّلام) فی الرجل یبدو له بعد ما یصبح و یرتفع النهار فی صوم ذلک الیوم لیقضیه من شهر رمضان و لم یکن نوی ذلک من اللیل، قال

نعم، لیصمه و لیعتدّ به إذا لم یکن أحدث شیئاً «۲».

و فی «مستند العروة الوثقی»: أنّ التعبیر بقوله: «یبدو» ظاهرٌ فی عدم کون القضاء متعیّناً علیه؛ فموردها الواجب الغیر المعیّن.

و فیه: أنّه من المحتمل أنّه کان علیه قضاء مضیّق وقته و قد نسیه و تذکّر به قبل الزوال و بدا له أی خطر له رأیٌ فی صومه، فله ذلک، و یتعیّن علیه الصوم إذا لم یکن أحدث شیئاً، و قد أمره بالصوم بقوله (علیه السّلام)

لیصمه

، و لو کان الصوم غیر معیّن لم یأمره بالصوم بل خیّره بین الصوم و الإفطار، کما فی صحیحة أُخری لابن الحجّاج و موثّقة عمّار و غیرهما، و سیأتی نقلها.

و منها: روایة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال فی حدیث

إن بدا له أن یصوم بعد ما ارتفع النهار فلیصم؛ فإنّه یحسب له من الساعة التی نوی فیها «۳»

، و دلالتها کدلالة صحیحة ابن الحجّاج.

و منها: روایة صالح بن عبد اللّه عن أبی إبراهیم (علیه السّلام) قال: قلت له: رجلٌ جعل لِلّهِ علیه الصیام شهراً فیصبح و هو ینوی الصوم، ثمّ یبدو له فیفطر و یصبح و هو

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۲، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۲، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۲، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۳۵

.....

لا ینوی الصوم فیبدو له فیصوم، فقال

هذا کلّه جائز «۲»

، و دلالتها تامّة حیث إنّ صیام الشهر الواجب علیه بالنذر غیر معیّن؛ إذ لو کان معیّناً وجب له الإتمام بعد نیة الصوم و یحرم الإفطار. فجواز الإفطار بعد نیة الصوم قرینةٌ علی کون النذر مطلقاً موسّعاً وقته.

و سند هذه الروایة ضعیف حیث لم یوثّق و لم یمدح صالح بن عبد اللّه. نعم قد نقل «جامع الرواة» روایة ابن فضّال و عبد اللّه بن خِداش الذی ضعّفه النجاشی و علی بن إبراهیم و فضالة و ابن أبی عمیر عنه، و فی الاکتفاء بهذا المقدار فی إدراج روایته فی الحسان

تأمّل.

و منها: صحيحة أُخرى لعبد الرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا الحسن موسى (عليه السّلام) عن الرجل يصبح و لم يطعم و لم يشرب و لم ينو صوماً و كان عليه يوم من شهر رمضان، إله أن يصوم ذلك اليوم و قد ذهب عامّة النهار؟ فقال (عليه السّلام)

نعم، له أن يصومه و يعتدّ به من شهر رمضان «۱».

قال صاحب «الوسائل»: هذا محمول على ما بين الفجر و الزوال، و ذهاب عامّة النهار على وجه المجاز، ذكره جماعة من الأصحاب، على أنّ ما بين طلوع الفجر و الزوال أكثر من نصف النهار، انتهى.

و هذه الرواية صحيحةٌ من طريق معاوية بن حكيم لا من طريق على بن السندى.

و منها: صحيحة محمّد بن قيس عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال

قال على (عليه السّلام): إذا لم يفرض الرجل على نفسه صياماً ثمّ ذكر الصيام قبل أن يطعم طعاماً أو يشرب شراباً و لم يفطر، فهو بالخيار؛ إن شاء صام و إن شاء أفطر «۳».

---

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۱، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نيته، الباب ۲، الحديث ۴.

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۱، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نيته، الباب ۲، الحديث ۶.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۱، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نيته، الباب ۲، الحديث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۳۶

.....

وجه الدلالة: أنّ الرجل قدّر و تصوّر أوّلًا أنّه ليس عليه صيام، ثمّ تذكّر و التفت أنّ عليه صيام، فقال (عليه السّلام): إن كان الذكر قبل أن يفطر فهو بالخيار إن شاء صام. و لا يخفى: أنّ الرواية لا تعرّض لها لوقت النية، كما فى رواية صالح بن عبد اللّه عن أبى إبراهيم (عليه السّلام) المتقدّمة.

و منها: صحيحة هشام بن سالم عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: الرجل يصبح و لا ينوى الصوم، فإذا تعالى النهار حدث له رأىٌ فى الصوم، فقال

إن هو نوى الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له يومه، و إن نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذى نوى «۱».

و لا يخفى: أنّ ذيلها الدالّ على جواز النية بعد الزوال محمول على المندوب.

و فى «الوسائل»: و يحتمل إرادة صحّة الصوم إن نوى قبل الزوال و بطلانه إن نوى بعده، انتهى. و ذلك لأنّه لم يعهد فى الشرع احتساب الصوم فى بعض اليوم فيكون باطلًا.

و لا يخفى: أنّ قوله (عليه السّلام)

حسب له من الوقت الذى نوى

غير ظاهر فى البطلان، و احتماله (رحمه اللّه) خلاف الظاهر.

و الرواية المذكورة أتمّ دلالةً على محلّ النية و أنّه قبل الزوال، كموثّقة عمّار الساباطى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) عن الرجل يكون عليه أيّامٌ من شهر رمضان و يريد أن يقضيها، متى يريد أن ينوى الصيام؟ قال

هو بالخيار إلى أن تزول الشمس، فإذا زالت الشمس فإن كان نوى الصوم فليصم و إن كان نوى الإفطار فليفطر

، سئل: فإن كان نوى الإفطار يستقيم أن ينوى الصوم بعد ما زالت الشمس؟ قال

لا «۲».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۲، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۲، الحدیث ۸.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۳، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۲، الحدیث ۱۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۷

فلو أصبح ناویاً للإفطار و لم یتناول مفطراً، فبدا له قبل الزوال أن یصوم قضاء شهر رمضان أو کفارة أو نذراً مطلقاً، جاز و صحّ (۲۲) دون ما بعده. و محلّها فی المندوب یمتدّ إلی أن یبقی من الغروب زمان یمکن تجدیدها فیه (۲۳).

و أمّا عدم کفایة النیة بعد الزوال فی الواجب الغیر المعیّن فللموثّقة المذکورة حیث سئل (علیه السّلام): فإن کان نوی الإفطار أی قبل الزوال یستقیم أن ینوی الصوم بعد ما زالت الشمس؟ قال

لا.

و توهّم: أنّ بعض الروایات المذکورة مختصّ بقضاء رمضان؛ فلا یشمل سائر الصیام الواجبة الغیر المعیّنة من النذر و الکفّارة، مدفوع بعدم القول بالفصل فی المسألة.

و أمّا مرسلة البزنطی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: الرجل یکون علیه القضاء من شهر رمضان و یصبح فلا یأکل إلی العصر، أ یجوز له أن یجعله قضاءً من شهر رمضان؟ قال

نعم «۱».

فقد یقال بدلالتها علی کفایة النیة بعد الزوال فی قضاء رمضان. و فیه مضافاً إلی أنّها غیر منجبرةٍ معرض عنها عند المشهور.

و قد نقل صاحب «الوسائل» عن الشیخ (رحمه اللّه) محامل للمرسلة لا یخلو بعضها من تأمّل؛ قال: المراد من العصر أوّل وقت العصر، و هو عند زوال الشمس.

(۲۲) و یدلّ علیه روایة صالح بن عبد اللّه المتقدّمة «۲» بضمیمة عدم القول بالفصل بین قضاء رمضان و سائر أقسام الصوم الواجب الغیر المعیّن.

(۲۳) و یدلّ علیه صحیحة أبی بصیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الصائم المتطوّع تعرض له الحاجة؟ قال

هو بالخیار ما بینه و بین العصر، و إن مکث

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۲، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۲، الحدیث ۹.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۱، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۲، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۸

.....

حتّی العصر ثمّ بدا له أن یصوم و إن لم یکن نوی ذلک فله أن یصوم ذلک الیوم إن شاء «۱».

و أمّا صحیحة هشام بن سالم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

کان أمیر المؤمنین (علیه السّلام) یدخل إلی أهله فیقول: عندکم شیء و إلّا صمتُ؟ فإن کان عندهم شیء أتوه و إلّا صام «۲»

، فقد یتوهّم المتوهّم مؤلّف «مستند العروة الوثقی» الاستدلال بها علی امتداد محلّ النیة فی المندوب إلی ما بعد الزوال؛ بأنّ الدخول

إلی الأهل یکون بحسب الغالب بعد صلاة الظهر لأجل صرف الغذاء کما هو المتعارف، و إلّا فیبعد الدخول قبل ذلک لصرف الطعام؛ و لا سیّما مع التعبیر بلفظ «کان» الظاهر فی الاستمرار و أنّ ذلک کان من عادته و دیدنه (علیه السّلام).

و فیه: أنّ التوهّم المذکور لا یناسب شأن أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی حیاته و غذائه و لعلّ منشأ توهّمه قیاسه أمیر المؤمنین (علیه السّلام) لسائر الناس، و أنّ أغلبهم یأکلون الغذاء کلّ یوم ثلاث مرّات فی الصبح و الظهر و اللیل، و أمیر المؤمنین (علیه السّلام) أیضاً مثلهم یدخل إلی أهله فی الظهر بعد صلاته و یقول

عندکم شیء و إلّا صمتُ؟

و المناسب لشأنه (علیه السّلام) أکل الغذاء قلیلًا مرّة فی الیوم أو مرّتین فی الغداة و العشاء، و لعلّ سؤاله (علیه السّلام) عن أهله

عندکم شیء؟

لأجل أنّه لم یکن عند أهله قوت فی غالب الأیّام لبذلهم الفقراء، و التعبیر بلفظ «کان» بهذا الاعتبار.

و کیف کان: فدلالة الصحیحة علی أنّ الصوم منه (علیه السّلام) کان تطوّعاً تامّةٌ باعتبار القرینة الحالیة القائمة علی أنّه من المستبعد أن یکون علیه (علیه السّلام) صوم واجب من القضاء و النذر فضلًا عن الکفّارة و یدخل إلی أهله و یقول

عندکم شیء و إلّا صمتُ؟.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۴، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۳، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۲، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۲، الحدیث ۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۹

[(مسألة ۵): یوم الشکّ فی أنّه من شعبان أو رمضان یبنی علیٰ أنّه من شعبان]

(مسألة ۵): یوم الشکّ فی أنّه من شعبان أو رمضان یبنی علیٰ أنّه من شعبان، فلا یجب صومه (۲۴)، و لو صامه بنیة أنّه من شعبان ندباً، أجزأه عن رمضان لو بان أنّه منه (۲۵).

---

(۲۴) البناء علی شعبان هو مقتضی استصحاب بقاء شعبان و عدم دخول رمضان. و تدلّ علیه موثّقة بل صحیحة سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام). إلی أن قال (علیه السّلام)

إنّما یصام یوم الشکّ من شعبان و لا تصومه من شهر رمضان؛ لأنّه قد نهی أن ینفرد الإنسان بالصیام فی یوم الشکّ، و إنّما ینوی من اللیلة أنّه یصوم من شعبان، فإن کان من شهر رمضان أجزأ عنه بتفضّل اللّه و بما قد وسّع علی عباده، و لو لا ذلک لهلک الناس «۱».

و روایة الزهری عن علی بن الحسین (علیهما السّلام) قال (علیه السّلام)

ینوی لیلة الشکّ أنّه صائم من شعبان «۲»

، و لا اعتبار بسندها أصلًا؛ لوقوع الضعاف و خصوص الزهری الذی لعن علیه فیه.

(۲۵) و یدلّ علیه موثّقة سماعة المذکورة قال (علیه السّلام)

و إنّما ینوی من اللیلة أنّه یصوم من شعبان، فإن کان من شهر رمضان أجزأ عنه بتفضّل اللّه.

الحدیث، و روایة الزهری المذکورة حیث قال (علیه السّلام)

ینوی لیلة الشکّ أنّه صائم من شعبان، فإن کان من شهر رمضان أجزأ عنه

، و روایة عبد اللّه بن سنان أنّه سأل أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل صام شعبان. إلی أن قال (علیه السّلام)

و إن أضمر من شعبان فبان أنّه من رمضان فلا شیء علیه «۳».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۵، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۵، الحدیث ۸.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۳، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۵، الحدیث ۱۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۰

و کذا لو صامه بنیة أنّه منه قضاءً أو نذراً أجزأه لو صادفه (۲۶).

---

(۲۶) و یدلّ علیه صحیحة سعید الأعرج قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): إنّی صمتُ الیوم الذی یشکّ فیه، فکان من شهر رمضان، أ فأقضیه؟ قال

لا، هو یوم وفّقت له «۱»

، وجه الدلالة: أنّ صومه فی یوم الشکّ مطلق یشمل الواجب و المندوب.

و صحیحة معاویة بن وهب قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): الرجل یصوم الیوم الذی یشکّ فیه من شهر رمضان، فیکون کذلک؟ فقال

هو شیء وفّق له «۲».

و صحیحة سماعة قال: سألته عن الیوم الذی یشکّ فیه من شهر رمضان لا یدری أ هو من شعبان أو من شهر رمضان، فصامه فکان من شهر رمضان؟ قال

هو یوم وفّق له، لا قضاء علیه «۳».

و صحیحة أُخری لسماعة قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل صام أوّل یوم من شهر رمضان و هو شاکّ لا یدری أ مِن شعبان أو من رمضان؟ فقال

هو یومٌ وفّق له، لا قضاء علیه «۴».

و مرسلة محمّد بن الحسن بإسناده عن معمّر بن خلّاد عن أبی الحسن (علیه السّلام) قال: کنتُ جالساً عنده آخر یوم من شعبان. إلی أن قال (علیه السّلام)

أ لیس تدرون إنّما ذلک إذا کان لا یعلم أ هو من شعبان أم من شهر رمضان فصام الرجل فکان من شهر

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۰، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۵، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۵، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۵، الحدیث ۶.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۴، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۵، الحدیث ۱۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۱

بل لو صامه علی أنّه إن کان من شهر رمضان کان واجباً، و إلّا کان مندوباً، لا یبعد الصحّة و لو علی وجه الترديد فی النیة فی المقام (۲۷).

رمضان، کان یوماً وفّق له؟ «۱»

الحدیث.

و دلالة هذه الروایات کلّها کدلالة صحیحة سعید الأعرج.

(۲۷) فی المسألة قولان:

الأوّل: البطلان، نسب إلی الشیخ فی بعض کتبه و الحلّی و المحقّق و أکثر المتأخّرین؛ و منهم صاحب «المدارک» و الشهید الثانی فی «المسالک». و نسب إلی العلّامة فی «التذکرة» الإجماع علی عدم جواز نیة الصوم عن رمضان أو نافلة.

قال فی «الشرائع»: و لو صام علی أنّه إن کان من رمضان کان واجباً و إلّا کان مندوباً، قیل یجزی، و قیل لا یجزی و علیه الإعادة، و هو الأشبه «۲»، انتهی.

و فی «المدارک»: و هو المعتمد. و فی «المسالک»: فعدم الإجزاء أوجه.

و قال الشیخ الأنصاری (رحمه اللّه) فی «کتاب الصوم»: و کذا لا یقع عن شیء من الواجب و المندوب لو أوقعه بنیة الوجوب؛ یعنی نیة الصوم الواجب علی تقدیره؛ أی علی تقدیر وجوبه واقعاً أو علی تقدیر رمضان، و بنیة الندب؛ أی قصد حقیقة الصوم المندوب إن لم یکن من رمضان؛ لأنّ حقیقة صوم رمضان تغایر حقیقة الصوم المندوب، کما یکشف عن ذلک اختلاف أحکامهما. فإذا لم یتعیّن حقیقة أحدهما فی النیة التی حقیقتها استحضار حقیقة الفعل المأمور به لم یقع عن أحدهما «۳»، انتهی.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۴، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۵، الحدیث ۱۲.

(۲) شرائع الإسلام ۱: ۱۶۹.

(۳) کتاب الصوم، ضمن تراث الشیخ الأعظم ۱۲: ۱۲۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۲

.....

و فی «العروة الوثقی»: الأقوی بطلانه. و استدلّ علی هذا القول بوجوه:

الأوّل: أنّ صوم یوم الشکّ إنّما یقع من شعبان فقط ندباً أو وجوباً غیر رمضان؛ و ذلک للحصر المستفاد من بعض النصوص، کما فی موثّقة بل صحیحة سماعة من قوله (علیه السّلام)

إنّما یصام یوم الشکّ من شعبان و لا یصومه من رمضان

، و قوله (علیه السّلام) فیها

و إنّما ینوی من اللیلة أنّه یصوم من شعبان «۳»

، و معلومٌ أنّ نیة غیر شعبان فیه یحتاج إلی دلیل شرعی، و بدونه یلزم التشریع المحرّم.

الثانی: أنّ النیة یشترط فیها الجزم و تبطل بالتردید.

الثالث: ما أشار إلیه الشیخ الأنصاری (رحمه اللّه) من أنّ النیة عبارةٌ عن استحضار حقیقة الشیء المأمور به؛ فإذا لم یتعیّن المأمور به واجباً کان أو مندوباً و لم یقصد بالخصوص کما هو المفروض فی المقام فکیف یستحضر حقیقة الشیء المأمور به؟! و یرد علی الأوّل: أنّ الحصر لیس حقیقیاً بل إضافی؛ بمعنی نفی نیة خصوص رمضان فی یوم الشکّ، فالحصر فی صدد أنّه لا یجوز نیة خصوص صوم رمضان فی یوم الشکّ، و هذا المعنی لا یمنع من نیة الصوم، و أنّه فی الواقع إمّا من شعبان أو من رمضان. و یمکن استفادة النیة بهذه الکیفیة من حسنة بشیر النبّال عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن صوم یوم الشکّ، فقال

صمه، فإن یکَ من شعبان کان تطوّعاً، و إن یک من شهر رمضان فیوم وفّقت له «۱».

و علی الثانی: أنّ الجزم فی النیة حاصل، و لا ترديد فی النیة، و إنّما الترديد

---

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۵، الحدیث ۴.

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۵، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۳

.....

فی المنوی و أنّه صوم شعبان أو صوم رمضان، و هو غیر مضرّ.

و علی الثالث: أنّه لا دلیل علی وجوب تعیین خصوصیة المأمور به فیما لم یعلم تفصیلًا، بل یکفی نیة الکلّی القابل للانطباق، کما فی نیة ما فی الذمّة إذا کان مشترکاً بین فردین أو أزید، کنیة أربع رکعات فیما تردّدت الفائتة بین الظهر و العصر مثلًا و نیة صوم الکفّارة المردّدة بین مواردها.

و القول الثانی فی المسألة: إجزاء الصوم المنوی بالنیة المذکورة عن رمضان، و هو المختار عندنا لما سیأتی، و هو قول الشیخ (رحمه اللّه) فی «الخلاف» و «المبسوط» و ابن حمزة و العمّانی هو ابن أبی عقیل الذی کان معاصراً للکلینی و العلّامة فی «المختلف» و الشهید فی «الدروس» و «البیان» و «اللمعة»، و الشهید الثانی فی «الروضة» و الأردبیلی و المحدِّث الکاشانی فی «الوافی».

قال فی «الخلاف»: إذا کان لیلة الثلاثین فنوی إن کان غداً من رمضان فهو صائم فرضاً أو نفلًا، أو نوی إن کان من رمضان فهو فرض و إن لم یکن فهو نفل، أجزأه «۱». و قال فی «المبسوط»: و إن صام بنیة الفرض إن کان فرضاً، و بنیة النفل إن کان نفلًا فإنّه یجزیه «۲».

و فی «الدروس»: و یشترط الجزم (فی النیة) مع علم الیوم، و فی یوم «الشکّ» بالمتردّدة قول قوی «۳». و فی «اللمعة» و «الروضة»: و لو ردّد نیته یوم الشکّ بل یوم الثلاثین مطلقاً بین الوجوب إن کان من رمضان و الندب إن لم یکن فقولان؛ أقربهما الإجزاء «۴»، انتهی.

---

(۱) الخلاف ۲: ۱۷۹، المسألة ۲۲.

(۲) المبسوط ۱: ۲۷۷.

(۳) الدروس الشرعیة ۱: ۲۶۷.

(۴) الروضة البهیة ۲: ۱۴۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۴

نعم لو صامه بنیة أنّه من رمضان لم یقع لا له و لا لغیره (۲۸).

و استدلّ لهذا القول بحصول النیة المطابقة للواقع، و ضمیمة الآخر و هو نیة الندب غیر قادحة؛ لأنّها غیر منافیة؛ لأنّ المطلوب من النیة الصوم، و الوجه أی الوجوب و الندب خارج عن حقیقته، و بأنّه لو جزم بالندب أجزأ عن رمضان إجماعاً. فالضمیمة المتردّد فیها أُدخل فی المطلوب.

و فی «الجواهر»: قلت: یقوی فی النظر عدم وجوب القضاء إذا کان قد نوی القربة المطلقة، و الترديد إنّما هو فی الشیء فی نفسه و فی حدّ ذاته، لا أنّه ترديد فی النیة إذ هو کالترديد لاحتمال طروّ العارض من حیض أو سفر، الذی صرّح بصحّة الصوم معه و أنّه لیس من الترديد فی النیة، و لعلّه بذلک یمکن رجوع النزاع هنا إلی لفظ «۱»، انتهی.

و العلّامة (رحمه اللّه) فی «التحریر» «۲» و «المنتهی» «۳» نقل القولین المذکورین عن الشیخ و لم یرجّح أحدهما علی الآخر.

(۲۸) هذا القول هو المشهور بین الأصحاب، و نسبه فی «المبسوط» إلی الأصحاب، و قال فی «الخلاف» بالخلاف، قال: إذا عقد النیة لیلة الشکّ علی أن یصوم من رمضان من غیر أمارة من رؤیة أو خبر مَن ظاهره العدالة فوافق شهر رمضان أجزأه «۴»، انتهی.

و یدلّ علیه النهی الوارد فی الروایات الدالّ علی فساد الصوم، کموثّقة سماعة

---

(۱) جواهر الکلام ۱۶: ۲۱۳.

(۲) تحریر الأحکام ۱: ۷۶/ السطر ۲۷.

(۳) منتهی المطلب ۲: ۵۶۱/ السطر ۲۱.

(۴) الخلاف ۲: ۱۸۰، المسألة ۲۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۵

.....

قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام). إلی أن قال (علیه السّلام)

و لا تصومه من شهر رمضان؛ لأنّه قد نهی أن ینفرد الإنسان بالصیام فی یوم الشکّ. «۱»

الحدیث.

و حسنة جعفر الأزدی عن قتیبة الأعشی قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

نهی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) عن صوم ستّة أیّام: العیدین و أیّام التشریق و الیوم الذی یشکّ فیه من شهر رمضان «۲».

و صحیحة عبد الکریم بن عَمرو قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): إنّی جعلت علی نفسی أن أصوم حتّی یقوم القائم، فقال

(صم و) لا تصم فی السفر، و لا العیدین، و لا أیّام التشریق، و لا الیوم الذی یشکّ فیه من شهر رمضان «۳».

و روایة محمّد بن شهاب الزهری قال: سمعت علی بن الحسین (علیه السّلام) یقول

یوم الشکّ أُمرنا بصیامه و نهینا عنه؛ أُمرنا أن یصومه الإنسان علی أنّه من شعبان، و نهینا عن أن یصومه علی أنّه من شهر رمضان و هو لم یر الهلال «۴».

و فی بعض الروایات أمر بقضائه، کصحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی الرجل یصوم الیوم الذی یشکّ فیه من رمضان، فقال

علیه قضاؤه و إن کان کذلک «۵»

؛ أی و إن کان صومه واقعاً فی رمضان فلا یجزیه و علیه قضاؤه.

و صحیحة هشام بن سالم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال فی یوم الشکّ

من صامه قضاه و إن کان کذلک یعنی من صامه علی أنّه من شهر رمضان بغیر رؤیة قضاه

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۵، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۵، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۶، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۶، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۶، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۶، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۶، الحدیث ۴.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۵، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۶، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۶

[(مسألة ۶): لو کان فی یوم الشکّ بانیاً علی الإفطار، ثمّ ظهر فی أثناء النهار أنّه من شهر رمضان]

(مسألة ۶): لو کان فی یوم الشکّ بانیاً علی الإفطار، ثمّ ظهر فی أثناء النهار أنّه من شهر رمضان، فإن تناول المفطر، أو ظهر الحال بعد الزوال و إن لم یتناوله، یجب علیه إمساک بقیّة النهار تأدّباً (۲۹) و قضاء ذلک الیوم،

و إن کان یوماً من شهر رمضان لأنّ السنّة جاءت فی صیامه علی أنّه من شعبان، و من خالفها کان علیه القضاء «۱».

و أمّا وجه عدم وقوع هذا الصوم لغیر رمضان فلأنّ المفروض أنّه إذا نوی فیه لرمضان و کان الیوم رمضان فی الواقع لم یقع له، فکیف یقع عن غیر رمضان مع عدم نیته أصلًا؟!

(۲۹) هنا مسائل:

الاولی: أنّه لا یجب صوم یوم الشکّ؛ فیجوز الإفطار فیه و یجوز صومه بنیة شعبان.

الثانیة: لو بنی علی الإفطار فی یوم الشکّ قبل الزوال و أفطر ثمّ بان له أنّه من شهر رمضان، وجب علیه القضاء؛ لفوات الصوم بالإفطار.

الثالثة: لو بنی یوم الشکّ علی الإفطار و بان بعد الزوال أنّه من رمضان و أنّه لم یفطر شیئاً لم یکن له صوم؛ لفوات وقت النیة فی الصوم الواجب من رمضان، و یجب علیه قضاء ذلک الیوم.

الرابعة: یجب إمساک بقیة النهار تأدّباً فیما نوی الإفطار یوم الشکّ و أفطر ثمّ بان أنّه من رمضان، و کذلک فیما نوی الإفطار ثمّ بان بعد الزوال کونه من رمضان و أنّه لم یفطر شیئاً.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۷، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۶، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۷

و إن کان قبل الزوال و لم یتناول مفطراً یجدّد النیة و أجزأ عنه (۳۰).

و الدلیل علی وجوب الإمساک الإجماع الذی ادّعاه فی «الخلاف»، قال: إذا أصبح یوم الشکّ و هو یوم الثلاثین من شعبان و یعتقد أنّه من شعبان بنیة الإفطار، ثمّ بان أنّه من شهر رمضان لقیام بیّنة علیه قبل الزوال، جدّد النیة و صام و قد أجزأه. و إن بان بعد الزوال أمسک بقیة النهار و کان علیه القضاء، و به قال أبو حنیفة. و قال الشافعی: یمسک و علیه القضاء علی کلّ حال. إلی أن قال: دلیلنا إجماع الفرقة و أخبارهم «۱»، انتهی.

و یشهد لوجوب إمساک بقیة النهار المرسل المتقدّم ذکره عن «تذکرة» العلّامة (رحمه اللّه)، ذکرناه فی المسألة الثالثة من المسائل الثلاث فی شرح قول الماتن (رحمه اللّه): «الأقوی أنّه لا محلّ للنیة شرعاً».

(۳۰) و العمدة فی دلیل المسألة هو الإجماع. و البناء علی الإفطار و إن قلنا بکونه مبطلًا للصوم لا یخلّ هنا، و إنّما هو یخلّ فیما کان الصوم واجباً معیّناً و کان المکلّف ملتفتاً إلیه. و أمّا فیما لم یکن واجباً أصلًا کصوم یوم الشکّ أو کان واجباً و لم یکن معیّناً، أو کان واجباً معیّناً و لکن لم یلتفت إلیه المکلّف لجهل أو نسیان مثلًا و نوی الإفطار و لم یفطر، و ظهر قبل الزوال أنّه من رمضان، جدّد النیة و أجزأ عنه، کما لو لم یکن قد نوی الصوم أصلًا و لم یفطر شیئاً و بان قبل الزوال أنّ الیوم من رمضان، و قد تقدّم ما یناسب الاستشهاد للمسألة فی الکلام علی قول المصنّف: «نعم لو فاتته النیة لعذر کنسیان أو غفلة أو جهل» فی ضمن المسألة الرابعة، فراجع.

(۱) الخلاف ۲: ۱۷۸، المسألة ۲۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۸

[(مسألة ۷): لو صام یوم الشکّ بنیة أنّه من شعبان، ثمّ تناول المفطر نسیاناً]

(مسألة ۷): لو صام یوم الشکّ بنیة أنّه من شعبان، ثمّ تناول المفطر نسیاناً، و تبیّن بعد ذلک أنّه من رمضان، أجزأ عنه (۳۱). نعم لو أفسد صومه بریاء و نحوه لم یُجزِهِ منه؛ حتّی لو تبیّن کونه منه قبل الزوال و جدّد النیة (۳۲).

[(مسألة ۸): کما تجب النیة فی ابتداء الصوم تجب الاستدامة علیها فی أثنائه]

(مسألة ۸): کما تجب النیة فی ابتداء الصوم تجب الاستدامة علیها فی أثنائه (۳۳)،

(۳۱) و ذلک لأنّ المبطل هو الإفطار العمدی دون الإفطار نسیاناً أو بلا قصدٍ، من غیر فرق بین الصوم الواجب و المندوب. و سیأتی دلیل کلّ من بطلان الصوم بالإفطار العمدی و عدم بطلانه بالإفطار الغیر العمدی فی شرح المسألة الثامنة عشرة.

(۳۲) و ذلک لأنّه أفسد صومه بالریاء، و لم یبق محلّ لتجدید نیة القربة بعد کونه مبعّداً، فکیف یکون العمل الریائی المبعّد عن اللّه تعالی متقرّباً به إلیه تعالی و جُنّةً من النار؟! فهو کمن أفطر بأحد المفطرات عمداً قبل الزوال فی نفی محلّ النیة، لکنّه غیر عاصٍ، بخلاف المرائی.

(۳۳) نیة الصوم الواجب المعیّن عبارةٌ عن القصد إلی الإمساک عن المفطرات فی وقت محدود مضبوط تقرّباً إلی اللّه تعالی، و هی کما تجب فی ابتداء الصوم کذلک تجب فی کلّ آنٍ من آنات الیوم؛ بأن لا یرفع یده عن القصد المذکور فی ذلک الوقت، و إن لم تکن موجودة بالفعل فی الذهن بعد تحقّقها؛ لعدم اشتراط الالتفات و التوجّه إلی الصوم فعلًا فی کلّ آنٍ؛ تجب النیة ابتداءً و استدامةً. و حینئذٍ: فلو توجّه إلی الصوم و نوی قطعه و رفع یده عن قصد الصوم و یعبّر عنه بنیة القطع بطل صومه علی الأقوی؛ فلو عاد إلی نیة الصوم قبل الزوال لا یجزی؛ لفساد الصوم فی جزء من أجزاء الوقت.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۹

فلو نوی القطع فی الواجب المعیّن بمعنی قصد رفع الید عمّا تلبّس به من الصوم بطل علی الأقوی و إن عاد إلی نیة الصوم قبل الزوال. و کذا لو قصد القطع لزعم اختلال صومه ثمّ بان عدمه (۳۴). و ینافی الاستدامة أیضاً التردّد فی إدامة الصوم أو رفع الید عنه (۳۵). و کذا لو کان تردّده فی ذلک لعروض شیء لم یدرِ أنّه مبطل لصومه أو لا (۳۶).

(۳۴) و ذلک لأنّه قصد القطع علی أیّ حال و إن اشتبه فی اعتقاد اختلال صومه، و قَصد القطع قصدٌ لترک الصوم عمداً و إن اشتبه فی اختلال صومه.

(۳۵) و ذلک لأنّ الصوم العبادی الصحیح یعتبر فیه وجود النیة و تحقّق القصد إلیه حتماً، و حالة التردّد فی إدامة قصد الصوم أو رفع الید عنه تنافی تلک النیة قطعاً؛ فیبطل الصوم من ناحیة النیة و لو فی آنٍ من الآنات.

و بعبارة اخری النیة یُشترط فیها الجزم حدوثاً و بقاءً، و لا جزم فی النیة حالة التردّد، و ذلک واضح.

(۳۶) کمن یعرض له الاحتلام نائماً فی نهار رمضان و هو جاهل بالمسألة و أنّه مبطل للصوم أو لا، و یتردّد فی صومه، و حالة التردّد فی الصوم تنافی نیة الصوم بطور البتّ و الجزم.

و لا یخفی: أنّه لا یبطل صومه فی فرض المسألة لو کان تردیده فی حکم الشارع بالبطلان و عدمه لا فی صومه، بل یبنی علی الصوم حتّی یسأل عن حکم الشارع.

و فی الحقیقة: المتردّد فی حکم الشارع بالبطلان و عدمه ناوٍ للصوم، و لم یرفع یده عن نیته إلی زمان السؤال و العلم بحکم المسألة، و إذا علم حکم المسألة و أنّ الاحتلام غیر مبطل یُدیم نیته کما کان، و ذلک واضح.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۵۰

و أمّا فی غیر الواجب المعیّن لو نوی القطع ثمّ رجع قبل الزوال صحّ صومه (۳۷). هذا کلّه فی نیة القطع. و أمّا نیة القاطع بمعنی نیة ارتکاب المفطر فلیست بمفطرة علی الأقوی و إن کانت مستلزمة لنیة القطع تبعاً (۳۸). نعم لو نوی القاطع و التفت إلی استلزامها ذلک فنواه استقلالًا، بطل علی الأقوی.

---

(۳۷) و ذلک لامتداد وقت نیة غیر الواجب المعیّن کالکفّارة و النذر الغیر المعیّن إلی الزوال، و عدم اشتراط تحقّق النیة من طلوع الفجر إلی المغرب للحاضر الصحیح، بل یجوز له نیة الصوم إلی الزوال و إن کان نوی و قطع و کرّر ذلک مرّات.

(۳۸) قال فی «الشرائع»: الثانی لو عقد نیة الصوم ثمّ نوی الإفطار و لم یفطر ثمّ جدّد النیة، کان صحیحاً «۱»، انتهی.

و فی «الجواهر»: استصحاباً للصحّة السابقة بعد السلامة عن المعارض؛ لحصر الناقض للصوم فی صحیح ابن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

لا یضرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب عن ثلاث خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس فی الماء «۲»

، انتهی.

و بالجملة: قصد المفطر لیس مفطراً؛ لأنّ المفطر إمّا رفع الید عن نیة الصوم استقلالًا فی ضمن قصد المفطر، و إمّا الإفطار بما یجب الإمساک عنه کما ورد فی الروایات، و الفرض أنّه لم یفطر بشیء منه.

و لا یخفی علیک: أنّه بمجرّد نیة القاطع و قصد ارتکاب المفطر ینتفی نیة الصوم قهراً؛ لامتناع اجتماع النیتین المتضادّتین فی النفس فی آنٍ واحدٍ. و العجب

---

(۱) شرائع الإسلام ۱: ۱۶۹.

(۲) جواهر الکلام ۱۶: ۲۱۴ ۲۱۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۵۱

.....

من المصنّف (رحمه اللّه) کیف أفتی بعدم مفطریة نیة القاطع؟! فالأقوی هو بطلان الصوم بنیة القاطع.

و صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) فصّل فی نیة القطع و قال بما ملخّصه: أنّه إن کانت نیة القطع بمعنی إنشاء رفع الید عمّا تلبّس به من الصوم فیبطل الصوم، و إن کانت بمعنی العزم علی ما یحصل به ذلک و إن لم یتحقّق الإنشاء المزبور فیقوی عدم البطلان استصحاباً للصحّة السابقة التی لم یحصل ما ینافیها؛ إذ الواقع عند التأمّل یؤکّدها، فهو بالفعل صائم «۱».

و فیه: أنّ حقیقة الصوم عبارة عن الإمساک فی جمیع آنات الیوم، و أنّ النیة حین تحقّقها لا بدّ أن تتعلّق بتلک الحقیقة، و ینافیها العزم علی ما یحصل به رفع الید عن الصوم، فکأنّه رفع الید عن النیة المذکورة و بدّلها علی نیة الإمساک فی آنات الیوم، إلّا فی بعضها الذی یحصل القطع و رفع الید فیها، تأمّل دقیقاً.

(۱) جواهر الکلام ۱۶: ۲۱۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۵۲

[القول فیما یجب الإمساک عنه]

اشارة

القول فیما یجب الإمساک عنه

[الأول و الثانی الأکل و الشرب]

[(مسألة ۱): یجب علی الصائم الإمساک عن أُمور]

(مسألة ۱): یجب علی الصائم الإمساک عن أُمور: الأوّل و الثانی: الأکل و الشرب (۱)؛

(۱) هذه المسألة إجماعیة من الفریقین، بل من الضروریات.

و یدلّ علیه ما رواه السیّد المرتضی (رحمه اللّه) فی رسالة «المحکم و المتشابه» نقلًا عن «تفسیر النعمانی» بإسناده عن علی (علیه السّلام) قال

و أمّا حدود الصوم فأربعة حدود: أوّلها: اجتناب الأکل و الشرب، و الثانی: اجتناب النکاح، و الثالث: اجتناب القیء متعمّداً، و الرابع: اجتناب الاغتماس فی الماء و ما یتّصل بها و ما یجری مجراها و السنن کلّها «۱».

و ما رواه أحمد بن أبی عبد اللّه و هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقی عن أبیه مرفوعاً إلی أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

خمسة أشیاء تفطر الصائم: الأکل و الشرب و الجماع و الارتماس فی الماء و الکذب علی اللّه و علی رسوله و علی الأئمّة (علیهم السّلام) «۲».

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۵۳

معتاداً کان کالخبز و الماء، أو غیره کالحصاة و عصارة الأشجار؛ و لو کانا قلیلین جدّاً کعُشر حَبّة و عُشر قطرة (۲).

و فی بعض الروایات عُبّر عن الأکل و الشرب بالطعام و الشراب؛ ففی صحیحة ابن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (علیه السّلام) یقول لا یضرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس فی الماء «۱».

(۲) و هو المشهور شهرةً عظیمة، بل إجماعی بین الفریقین، و نسب الخلاف إلی السیّد (رحمه اللّه) فی بعض کتبه و إلی ابن الجنید لأنّهما خصّا الطعام و الشراب المفطرین بالمعتاد منهما، و نسب أیضاً إلی بعض العامّة کالحسن بن صالح و أبی طلحة الأنصاری، و لا یعتنی بخلافهم. مع أنّه نسب إلی السیّد المرتضی فی «الناصریات» دعوی الاتّفاق علی مفطریة غیر المعتاد منهما.

و استشهد بعدم مفطریة غیر المعتاد بروایة مسعدة بن صدقة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) عن آبائه:

إنّ علیاً (علیه السّلام) سئل عن الذباب یدخل فی حلق الصائم، قال: لیس علیه قضاء؛ لأنّه لیس بطعام «۲».

و صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی الصائم یکتحل، قال

لا بأس به، لیس بطعام و لا شراب «۳».

و فیه أوّلًا: أنّ الذباب الداخل فی الحلق من غیر اختیارٍ غیر مبطل، و إلّا فمن

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۹، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۵، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۵۴

[(مسألة ۲): المدار هو صدق الأکل و الشرب]

(مسألة ۲): المدار هو صدق الأکل و الشرب و لو کانا علی النحو غیر المتعارف، فإذا أوصل الماء إلی جوفه من طریق أنفه صدق الشرب علیه و إن کان بنحو غیر متعارف (۳).

أکله عن عمدٍ و اختیارٍ فقد أبطل صومه و یقال عرفاً: إنّه أکل الذُّباب، و أمّا الاکتحال فلیس أکلًا عرفاً؛ فهاتان الروایتان لا شاهد فیهما بأنّ الأکل و الشرب بغیر المعتاد غیر مبطل.

و ثانیاً: أنّ أمثال هذه الروایات مع اعتبار سندها معرض عنها بعد قیام الإجماع علی مفطریة غیر المعتاد من المأکول و المشروب.

و کیف کان: فیمکن الاستشهاد علی مفطریة غیر المعتاد بمضمرة سلیمان بن حفص المروزی الموثّق قال: سمعته یقول

إذا تمضمض الصائم فی شهر رمضان أو استنشق متعمّداً أو شمَّ رائحةً غلیظة أو کنس بیتاً فدخل فی أنفه و حلقه غبارٌ، فعلیه صوم شهرین متتابعین؛ فإنّ ذلک مفطر مثل الأکل و الشرب و النکاح «۱»

، حیث إنّ الغبار الغلیظ لیس معتاداً فی الأکل. و لا یخفی: أنّ دخول الغبار فی الحلق و إن کان عن عمد و مبطلًا للصوم فهو للنصّ لا لأجل صدق الأکل علیه؛ فلا یصدق علیه الأکل عرفاً، و هذا واضح.

(۳) لا یخفی: أنّه قد ورد فی بعض الروایات الاجتناب عن الأکل و الشرب، کما عن السید المرتضی فی «رسالة المحکم و المتشابه» نقلًا من «تفسیر النعمانی» عن علی (علیه السّلام) قال

و أمّا حدود الصوم فأربعة حدود: أوّلها: اجتناب الأکل و الشرب، و الثانی: اجتناب النکاح، و الثالث: اجتناب القیء متعمّداً، و الرابع:

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۲، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۵۵

.....

اجتناب الاغتماس فی الماء و ما یتصل بها و ما یجری مجریها و السنن کلها «۱».

و یکفی فی صدقهما إدخال شیء من المأکول و المشروب فی الجوف من طریق الحلق مطلقاً؛ أی و لو کان من غیر طریق الفم، و هو المعیار فی إبطال الصوم، و لا یعتبر فی صدقهما دخول المأکول و المشروب من طریق الفم فقط. و لو أدخل فی الحلق من طریق

الأنف و غیره من الوسائل المعمولة فی المستشفیات و غیرها کان مبطلًا، و لو دخل فی الجوف من غیر طریق الحلق لم یکن مبطلًا؛ لعدم صدق الأکل و الشرب علیه.

ففی «العروة الوثقی»: فلا یضر مجرد الوصول إلی الجوف إذا لم یصدق الأکل و الشرب کما إذا صبّ دواءً فی جرحه أو شیئاً فی اذنه أو إحلیله فوصل إلی جوفه، نعم إذا وصل من طریق أنفه فالظاهر أنّه موجب للبطلان إن کان متعمّداً، لصدق الأکل و الشرب حینئذٍ، انتهی.

و ما فی «المستمسک»: من تقوّمهما أی الأکل و الشرب بالفم، و إطلاقهما علی غیر ذلک مسامحة بلحاظ ترتّب الغایة «۲» لعلّ منشأه دعوی انصراف الأکل و الشرب إلی ما کان الوصول إلی الجوف من ذلک الطریق لغلبته تحقّقاً.

و فیه: أنّ الوصول إلی الجوف من طریق الفم و إن کان أغلب فی الخارج و لکنّه لا یوجب الانصراف، فلا یرفع الید عن إطلاق الأکل و الشرب بالغلبة المزبورة، و لذا عدل (رحمه اللّه) فی ذیل کلامه عمّا ذکره بقوله: اللّهم إلّا أن یقال: الظاهر عرفاً من الأکل و الشرب إیصال المأکول و المشروب من طریق الحلق و إن لم یکن بواسطة الفم «۳». انتهی.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱، الحدیث ۳.

(۲) مستمسک العروة الوثقی ۸: ۲۳۸.

(۳) نفس المصدر ۸: ۲۳۹.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۵۶

[الثالث: الجِماع]

الثالث: الجِماع؛ ذکراً کان الموطوء أو أُنثی، إنساناً أو حیواناً، قُبلًا أو دُبراً، حیّاً أو میّتاً، صغیراً أو کبیراً، واطئاً کان الصائم أو موطوءاً. فتعمّد ذلک مبطل و إن لم یُنزل (۴)،

---

(۴) لا إشکال و لا خلاف فی کون الجماع من مبطلات الصوم فی الجملة، بل هو من الضروریات.

و یدلّ علیه الکتاب أُحِلَّ لَکُمْ لَیْلَةَ الصِّیامِ الرَّفَثُ إِلی نِسائِکُمْ «۱».

و الأخبار المستفیضة: منها: صحیحة محمّد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (علیه السّلام) یقول

لا یضرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام و الشراب و النساء، و الارتماس فی الماء «۲».

بنی فضل، مرتضی بن سیف علی، مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، در یک جلد، مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی قدس سره، تهران – ایران، اول، ۱۴۲۲ ه ق

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم؛ ص: ۵۶

و منها: روایة علی بن الحسین المرتضی فی رسالة «المحکم و المتشابه» نقلًا من «تفسیر النعمانی» بإسناده عن علی (علیه السّلام) قال و أمّا حدود الصوم فأربعة حدود: أوّلها: اجتناب الأکل و الشرب، و الثانی: اجتناب النکاح، و الثالث: اجتناب القیء متعمّداً، و الرابع: اجتناب الاغتماس فی الماء. «۳»

الخبر.

و منها: الروایة الثانیة و الثالثة و الخامسة و الثامنة و التاسعة و الثالثة عشر من الباب الثامن من أبواب ما یمسک عنه الصائم من «الوسائل» «۴».

و منها: روایة عبد السلام بن صالح الهروی قال: قلت للرضا (علیه السّلام): یا بن رسول اللّه قد روی عن آبائک: فیمن جامع فی شهر رمضان أو أفطر فیه ثلاث

---

(۱) البقرة (۲): ۱۸۷.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸.

.....

کفّارات، و روی عنهم أیضاً کفّارة واحدة، فبأیّ الحدیثین نأخذ؟ «۲» الخبر.

و منها: مضمرة سماعة قال: سألته عن رجل أتی أهله فی رمضان متعمّداً، فقال

علیه عتق رقبة و إطعام ستّین مسکیناً و صیام شهرین متتابعین و قضاء ذلک الیوم. «۳»

الخبر. و غیرها من الروایات.

و قد عبّر فی بعض الروایات المذکورة بالإتیان علی الأهل، و فی بعضها بالوقاع، و فی بعضها بالجماع، و فی بعضها بالإصابة علی الجاریة، و فی بعضها بقرب النساء، و کلّها عبارة عن الوطء و المبطل هو الوطء.

و لا یخفی: أنّ الجماع مبطل إجماعاً فی قُبل المرأة و إن لم یُنزل، و کذلک الجماع فی دُبرها مع الإنزال ممّا لا شبهة و لا کلام فی کونه مبطلًا؛ لأنّ الإنزال عمداً بدون الوطء مبطل، و مع الوطء بطریق أولی.

و أمّا الجماع فی دبرها بلا إنزال فالبطلان هو المشهور بین الفقهاء، و ادّعی فی «الخلاف» و «الوسیلة» الإجماع علیه.

و یدلّ علیه إطلاق المفهوم فی قوله تعالی أُحِلَّ لَکُمْ لَیْلَةَ الصِّیامِ الرَّفَثُ إِلی نِسائِکُمْ «۱» حیث دلّ علی حرمة الرفث حتّی فی الدبر و بدون الإنزال للصائم، و إطلاق الاجتناب عن النساء فی صحیحة ابن مسلم المتقدّمة، و غیرها من الروایات الدالّة علی الاجتناب عن الجماع و الوقاع و الإتیان بالأهل و غیرها من العناوین الصادقة علی الوطء فی الدُّبر بدون الإنزال، هذا.

مع ما یدلّ علیه مرسلة حفص بن سوقة عمّن أخبره قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل یأتی أهله من خلفها؟ قال

هو أحد المأتیین فیه

---

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۰، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۰، الحدیث ۲.

(۱) البقرة (۲): ۱۸۷.

.....

الغسل «۱»

، و هو کالنصّ فی أنّ أحکام الوطء فی القُبل ثابتة للجماع فی الدبر.

و لیعلم: أنّه کما یبطل صوم الواطئ بالوطء فی دبر المرأة بغیر إنزال کذلک یبطل صوم الموطوءة فی دُبرها؛ لشمول الأدلّة المذکورة.

و أمّا ما دلّ علی عدم فساد صوم الموطوءة فی دبرها کمرسلة علی بن الحکم عن رجل عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا أتی الرجل المرأة فی الدبر و هی صائمة لم ینقض صومها، و لیس علیها غسل «۲»

و غیرها، ففیه أوّلًا: أنّها لا تکافئُ الأدلّة الدالّة علی بطلان الصوم، و ثانیاً: أنّها معرض عنها عند الأصحاب.

و أمّا وطء الغلام و الدابّة بغیر إنزال ففی «الشرائع» التردّد فیه، قال: و فی فساد الصوم بوطء الغلام و الدابّة تردّد و إن حرم، و کذا القول فی فساد صوم الموطوء، و الأشبه: أنّه یتّبع وجوب الغسل «۳»، انتهی. و قال (رحمه اللّه) فی موجبات الغسل: و لو وطء غلاماً فأوقبه و لم یُنزل قال المرتضی (رحمه اللّه): یجب الغسل معوّلًا علی الإجماع المرکّب، و لم یثبت الإجماع، و لا یجب الغسل بوطء بهیمة إذا لم ینزل «۴»، انتهی.

توضیح الإجماع المرکّب علی زعم المرتضی (رحمه اللّه): أنّ فقهاء الأُمّة قد اختلفوا فی وطء المرأة فی الدبر و وطء الغلام علی قولین: أحدهما إیجاب الغُسل بوطء کلّ منهما، و الثانی نفی الوجوب فی کلّ منهما، و لمّا قام الدلیل علی وجوب الغسل فی الوطء فی دبر المرأة بغیر إنزال یثبت وجوبه فی وطء

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۰: ۱۴۷، کتاب النکاح، أبواب مقدمات النکاح و آدابه، الباب ۷۳، الحدیث ۷.

(۲) وسائل الشیعة ۲۰: ۱۴۷، کتاب النکاح، أبواب مقدّمات النکاح و آدابه، الباب ۷۳، الحدیث ۹.

(۳) شرائع الإسلام ۱: ۱۷۰.

(۴) نفس المصدر ۱: ۱۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۵۹

.....

الغلام، و لو لا ذلک لزم خرق الإجماع المرکّب، کذا قیل.

و قال المحقّق الهمدانی (رحمه اللّه) فی «مصباح الفقیه» فی وطء الغلام: إنّ القول بعدم وجوب الغسل أوفق بالقواعد و إن کان الاحتیاط مما لا ینبغی ترکه، و فی وطء البهیمة فی القُبل و الدبر قال بعدم وجوب الغسل، و نسبه إلی المشهور، و هو مقتضی الأصل السالم عن المعارض «۱».

و فی «المستند» بعد أن نظر فی أدلّة القائلین ببطلان الصوم بالدخول فی دُبر الغلام بلا إنزال قال: الظاهر عدم الفساد؛ للأصل، و صحیحة محمّد بن مسلم المتقدّمة الحاصرة للمفطرات فیما لیس ذلک منها. و منه یظهر قوّة عدم الفساد بوطء البهیمة مطلقاً من دون إنزالٍ؛ وفاقاً لمحتمل بعض من ذکر، و صریح الحلّی و «الشرائع» و «التذکرة» و «المنتهی» و «التحریر» و «التلخیص». و أمر الاحتیاط واضح، و هو مطلوب جدّاً؛ خصوصاً فی المقام «۲»، انتهی.

و قال فی «الخلاف»: إذا أتی بهیمةً فأمنی کان علیه القضاء و الکفّارة، فإن أولج و لم ینزل فلیس لأصحابنا فیه نصّ، و لکن یقتضی المذهب أنّ علیه القضاء؛ لأنّه لا خلاف فیه. و أمّا الکفّارة فلا تلزمه؛ لأنّ الأصل براءة الذمّة و لیس فی وجوبها دلالة. فأمّا الحدّ فلا یجب علیه و یجب علیه التعزیر.

و قال أبو حنیفة: لا حدّ و لا غسل و لا کفّارة. إلی أن قال (رحمه اللّه): فأمّا إذا لم ینزل فلا دلالة علی وجوب الغسل و لا الکفّارة؛

فیجب نفیهما؛ لأنّ الأصل براءة الذمّة «۳»، انتهی.

---

(۱) مصباح الفقیه، الطهارة: ۲۲۷ ۲۲۸.

(۲) مستند الشیعة ۱۰: ۲۳۹ ۲۴۰.

(۳) الخلاف ۲: ۱۹۱، المسألة ۴۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۶۰

و لا یبطل مع النسیان أو القهر السالب للاختیار (۵)،

و المختار فی المسألة: إن ثبت إجماع علی البطلان فهو، و إلّا فالاحتیاط بالقضاء فی الدخول علی الغلام و البهیمة.

فرع: لو کان الصائم موطوءاً للبهیمة فالأصل عدم الجنابة، و لا یفسد الصوم به.

(۵) المفطرات و منها الجماع توجب بطلان الصوم إذا وقعت عن عمدٍ و اختیارٍ، و أمّا مع عدم العمد و القصد إلیه و بدون الاختیار فلا توجب البطلان.

و الدلیل علی عدم بطلانه فی صورة النسیان موثّقة عمّار بن موسی أنّه سأل أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل ینسی و هو صائم فجامع أهله؟ فقال

یغتسل و لا شیء علیه «۱».

و روی فی «التهذیب» عن عمّار قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل و هو صائم فیجامع أهله؟ فقال

یغتسل و لا شیء علیه «۲»

، و فی «الوسائل»: أقول حمله الشیخ علی النسیان، و قد صرّح به الصدوق فی روایته کما مرّ، و یحتمل الحمل علی الجاهل، و علی الصوم المندوب فلا شیء علیه و إن بطل «۳»، انتهی.

و لا یخفی: أنّه یمکن الاستدلال علی عدم بطلان الصوم بالجماع نسیاناً بالروایات الدالّة علی بطلانه بالإفطار العمدی الشامل للجماع و غیره من سائر المفطرات:

منها: صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل أفطر من شهر

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۹، الحدیث ۲.

(۲) تهذیب الأحکام ۴: ۲۰۸/ ۶۰۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۹، ذیل الحدیث ۱۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۶۱

.....

رمضان متعمّداً یوماً واحداً من غیر عُذرٍ

یعتق نسمةً أو یصوم شهرین متتابعین أو یطعم ستّین مسکیناً، فإن لم یقدر تصدّق بما یطیق «۱».

و صحیحة جمیل بن درّاج عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن رجل أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً؟ فقال

إنّ رجلًا أتی النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فقال: هلکتُ یا رسول اللّه، فقال: و ما لک؟ قال: النار یا رسول اللّه، قال (صلّی اللّه

علیه و آله و سلّم): و ما لک؟ قال: وقعت علی أهلی، قال: تصدّق و استغفر (ربّک). «۲»

الخبر.

و مضمرة عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه قال: سألته عن رجل أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً؟ قال

یتصدّق بعشرین صاعاً و یقضی مکانه «۳».

و روایة محمّد بن النعمان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن رجل أفطر یوماً من شهر رمضان؟ فقال

کفّارته جریبان من طعام؛ و هو عشرون صاعاً «۴».

و روایة البزنطی عن المشرقی عن أبی الحسن (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل أفطر من شهر رمضان أیّاماً متعمّداً، ما علیه من الکفّارة؟ فکتب (علیه السّلام)

من أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً فعلیه عتق رقبة مؤمنة و یصوم یوماً بدل یوم «۵»

، و غیرها من الروایات. فبطلان الصوم و وجوب القضاء و الکفّارة مقیّد بالتعمّد فی الإفطار؛ فلا یبطل فی صورة النسیان، هذا.

و یمکن الاستدلال علی عدم بطلان الصوم بالجماع مع النسیان بالأخبار الدالّة علی بطلانه بالأکل و الشرب متعمّداً، فلا یبطل بهما إذا وقعا نسیاناً، و کذلک

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۴.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۶.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱۱.

.....

الجماع؛ لعدم القول بالفصل:

ففی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن رجل نسی فأکل و شرب ثمّ ذکر؟ قال

لا یفطر، إنّما هو شیء رزقه اللّه، فلیتمّ صومه «۱».

و صحیحة أو حسنة حمّاد بن عیسی عن حریز عن زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی المحرم یأتی أهله ناسیاً، قال

لا شیء علیه، إنّما هو بمنزلة من أکل فی شهر رمضان و هو ناسٍ «۲»

، و الخبر یکون صحیحاً أو حسناً بحریز بن عبد اللّه السجستانی، و الذمّ الوارد فیه کذمّ زرارة محمول علی التقیة.

و موثّقة عثمان بن عیسی عن سماعة و هی مضمرة قال: سألته عن رجل صام فی شهر رمضان، فأکل و شرب ناسیاً؟ قال

یتمّ صومه و لیس علیه قضاؤه «۳».

و روایة سهل بن زیاد عن أحمد بن محمّد بن أبی نصر (البزنطی) عن داود بن سرحان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الرجل ینسی و یأکل فی شهر رمضان، قال

یتمّ صومه، فإنّما هو شیء أطعمه اللّه إیّاه «۴»

، و غیرها من روایات الباب.

و أمّا عدم بطلان الصوم بالقهر السالب للاختيار فلتقييد بطلانه بالتعمّد إلى الإفطار أى القصد إليه باختياره كما فى صحيحة عبد اللّه بن سنان عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى رجل أفطر من شهر رمضان متعمّداً يوماً واحداً من غير عُذر، قال

يعتق نسمة. «۵»

الخبر، و غيرها من الروايات المقيّد فيها البطلان بالتعمّد،

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۰، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۹، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۱، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۹، الحديث ۴.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۱، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۹، الحديث ۵.

(۴) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۱، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۹، الحديث ۶.

(۵) وسائل الشيعة ۱۰: ۴۴، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۸، الحديث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۶۳

دون الإكراه، فإنّه مبطل أيضاً (۶)،

و قد ذكرتُ جملة منها فى الاستدلال على عدم البطلان بالنسيان.

(۶) اختلف فقهاؤنا فيما إذا تناول الصائم أحد المفطرات عمداً تحرّزاً عن الضرر الذى يخاف من ترتّبه على مخالفة المكره من قتل أو ضرب أو هتك عرض أو ذهاب مال نفسه أو من يعدّ ضرره ضرراً عليه؛ فقال المحقّق فى «الشرائع»: و لو كان وقوعه سهواً بأن نسى و تناول المفطر لم يفسد صومه؛ سواء كان الصوم واجباً أو ندباً، و كذا لو اكره على الإفطار أو و جر فى حلقه «۱»، انتهى.

و فى «المدارك»: ذهب الأكثر إلى أنّه لا يفطر بذلك؛ للأصل، و قوله (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم)

رُفع عن أُمّتى الخطأ و النسيان و ما استكرهوا عليه

، و لأنّ المكرَه لا خِيرَة له فلا يتوجّه النهى إليه. ثمّ ذكر قول الشيخ فى «المبسوط» بفساد صومه و استدلاله بأنّه مع التوعّد يختار فيصدق أنّه فعل المفطر اختياراً فوجب عليه القضاء، ثمّ ضعّفه: بأنّا نمنع كون الفعل الصادر عن الاختيار على هذا الوجه مفسداً للصوم، بل ذلك محلّ النزاع «۲»، انتهى.

أقول: الظاهر من كلام صاحب «المدارك» (رحمه اللّه) الميل إلى القول بعدم الفساد، و ذهب الشيخ فى «المبسوط» و الشهيد الثانى فى «المسالك» و صاحب «الرياض» و المحقّق الهمدانى فى «مصباح الفقيه» و صاحب «الجواهر» و السيّد (رحمه اللّه) فى «العروة الوثقى» و المحشّون ل «العروة» المعاصرون و المصنّف (رحمه اللّه) ببطلان الصوم، و هو المختار عندنا.

و الدليل: أنّ الفعل المفطر من المكره بالفتح يقع عن إرادةٍ و عمدٍ و اختيارٍ

---

(۱) شرائع الإسلام ۱: ۱۷۱.

(۲) مدارک الأحكام ۶: ۶۹ ۷۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۶۴

فإن جامع نسياناً أو قهراً، فتذكّر أو ارتفع القهر فى الأثناء، وجب الإخراج فوراً، فإن تراخى بطل صومه (۷).

لدفع الضرر المتوعّد به عليه، فيشمله إطلاق أدلّة المفطرات، و حديث الرفع يرفع حرمة الإفطار و وجوب الكفّارة المترتّب على حرمة

الإفطار العمدی.

و لا یتوهّم: أنّ حدیث الرفع یکفی فی صحّة صوم المکرَه؛ لأنّ حدیث الرفع شأنه الرفع و النفی لما لو لم یکن إکراه فی البین کان ثابتاً، و لیس شأنه إثبات الحکم و وضعه. و أمّا وجوب القضاء فهو لیس من آثار ارتکاب المفطر عن عمدٍ و عصیانٍ، بل هو من آثار ترک المأمور به واقعاً؛ فلا یرفعه الإکراه الرافع لآثار الفعل الواقع عن إکراه.

و فی «الجواهر»: قلت: الأولی الاستدلال بما دلّ علی حکم الیوم الذی یفطر فیه للتقیة؛ إذ هو فی معنی الإکراه، کمرسل رفاعة عن الصادق (علیه السّلام) قال

دخلت علی أبی العبّاس بالحیرة فقال: یا أبا عبد اللّه ما تقول فی الصیام الیوم؟ فقلت: ذاک إلی الإمام؛ إن صمت صمنا و إن أفطرت أفطرنا، فقال: یا غلام علیّ بالمائدة، فأکلتُ معه و أنا أعلم و اللّهِ أنّه یومٌ من شهر رمضان، فکان إفطاری یوماً و قضاؤه أیسر علیَّ من أن یضرب عنقی و لا یعبد اللّه «۱».

و فی آخر مرسلة داود بن حصین-

أفطر یوماً من شهر رمضان أحبّ إلیّ من أن یضرب عنقی «۳» «۲»

، انتهی.

(۷) و تجب الکفّارة أیضاً؛ و ذلک لصدق الجماع عن عمدٍ علی إبقاء الآلة فیما أدخله، و ذلک واضح.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۳۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۵۷، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۳۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۵۷، الحدیث ۴.

(۲) جواهر الکلام ۱۶: ۲۵۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۶۵

و لو قصد التفخیذ مثلًا فدخل بلا قصد لم یبطل (۸)، و کذا لو قصد الإدخال و لم یتحقّق؛ لما مرّ من عدم مفطریّة قصد المفطر (۹). و یتحقّق الجِماع بغیبوبة الحشفة أو مقدارها (۱۰)،

---

(۸) و ذلک لأنّ المبطل هو الإدخال عن قصدٍ و عمدٍ و لا قصد له.

(۹) و قد مرّ مختارنا فی نیة القاطع و المفطر أیّ مفطر کان و أنّها منافیة لنیة الصوم، و فی الحقیقة رفع الید عن نیة الصوم حین قصد الجماع، فراجع.

(۱۰) لا دلیل بالخصوص علی مبطلیة إدخال مقدار الحشفة للصوم؛ فالمبطل له هو الجماع الموجب للغسل، و الموجب للغسل هو التقاء الختانین، کما فی صحیحة محمّد بن إسماعیل بن بزیع قال: سألت الرضا (علیه السّلام) عن الرجل یجامع المرأة قریباً من الفرج فلا ینزلان، متی یجب الغسل؟ فقال

إذا التقی الختانان فقد وجب الغسل

، فقلت: التقاء الختانین هو غیبوبة الحشفة؟ قال

نعم «۱».

و صحیحة علی بن یقطین قال: سألت أبا الحسن (علیه السّلام) عن الرجل یُصیب الجاریة البکر لا یفضی إلیها و لا ینزل علیها، أ علیها غسل؟ و إن کانت لیست ببکر ثمّ أصابها و لم یفض إلیها أ علیها غسل؟ قال

إذا وقع الختان علی الختان فقد وجب الغسل؛ البکر و غیر البکر «۲».

و صحیحة الحلبی قال: سئل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یصیب المرأة فلا ینزل، أ علیه غسل؟ قال
کان علی (علیه السّلام) یقول: إذا مسَّ الختانُ الختانَ فقد وجب الغسل
، قال
و کان علی (علیه السّلام) یقول: کیف لا یوجب الغسل و الحدّ یجب

---

(۱) وسائل الشیعة ۲: ۱۸۳، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۶، الحدیث ۲.
(۲) وسائل الشیعة ۲: ۱۸۳، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۶، الحدیث ۳.
مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۶۶
بل لا یبعد إبطال مسمّی الدخول فی المقطوع و إن لم یکن بمقدارها (۱۱).

فیه؟ و قال: یجب علیه المهر و الغُسل «۱».
و صحیحة زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال
جمع عمر بن الخطّاب أصحاب النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فقال: ما تقولون فی الرجل یأتی أهله فیخالطها و لا ینزل؟ فقالت الأنصار: الماء من الماء، و قال المهاجرون: إذا التقی الختانان فقد وجب علیه الغسل، فقال عمر لعلی (علیه السّلام): ما تقول یا أبا الحسن؟ فقال (علیه السّلام): أ توجبون علیه الحدّ و الرجم و لا توجبون علیه صاعاً من الماء؟! إذا التقی الختانان فقد وجب علیه الغسل، فقال عمر: القول ما قال المهاجرون و دعوا ما قالت الأنصار «۲».
و أمّا خبر محمّد بن عذافر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) متی یجب علی الرجل و المرأة الغسل؟ فقال (علیه السّلام)
یجب علیهما الغسل حین یدخله، و إذا التقی الختانان فیغسلان فرجهما «۳»
، فهو و إن کان یستفاد منه أنّ التقاء الختانین لا یوجب الغسل إلّا أنّه محمول علی تلاقی الختانین من دون إدخال أصلًا، بقرینة صدره حیث قال (علیه السّلام)
یجب علیهما الغسل حین یدخله
فیکون غَسل الفرج مستحبّاً لهما.
(۱۱) و ذلک لمجرّد صدق الإدخال و الدخول الموجب للغسل، و هو موضوع الحکم فی صحیحة ابن مسلم عن أحدهما (علیهما السّلام) قال: سألته متی یجب الغسل علی الرجل و المرأة؟ فقال
إذا أدخله فقد وجب الغسل و المهر و الرجم «۴».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲: ۱۸۳، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۶، الحدیث ۴.
(۲) وسائل الشیعة ۲: ۱۸۴، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۶، الحدیث ۵.
(۳) وسائل الشیعة ۲: ۱۸۵، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۶، الحدیث ۹.
(۴) وسائل الشیعة ۲: ۱۸۲، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۶، الحدیث ۱.
مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۶۷
.....

و قال فی «مفتاح الکرامة»: إنّه المعروف بین الأصحاب، و قد ادّعی علیه الإجماع.

و التقیید بالتقاء الختانین کما فی صحیحة محمّد بن إسماعیل بن بزیع و علی بن یقطین و الحلبی المذکورة لا یوجب الخصوصیة؛ لورودها مورد الغالب.

فروع الأوّل: الجماع مبطل فی نفسه سواءٌ قصد الإنزال أو لم یقصد و ذلک لکون نفس الجماع موضوعاً للحکم مستقلا فی نفسه کما هو صریح الروایات، فراجع.

الثانی: لا یبطل الصوم بالإدخال فی ثقب من البدن غیر القبل و الدبر بلا إنزال و بلا قصده، بل لا حرمة فیه إذا کان بحلیلته. نعم إذا قصد به الإنزال یبطل.

الثالث: لا یضرّ إدخال الإصبع و نحوه لا بقصد الإنزال. و مع قصد الإنزال یبطل و إن أدخل فی غیر ما یتعارف الإدخال فیه من الفرجین.

الرابع: إذا تماسّ الختانان و شکّ فی الدخول لا یبطل الصوم؛ لأصالة عدم الدخول، و کذا لا یبطل لو شکّ فی دخول مقدار الحشفة؛ فالأصل عدم البلوغ بمقدارها. و لا یخفی: أنّ هذا الأصل لا أثر له بعد فرض أنّ الصائمین إن کان قصدهما الدخول فیبطل علی المختار، و مع عدم قصدهما إیّاه لا یبطل الصوم و إن دخل، فضلًا عن الشکّ فی الدخول.

الخامس: لو دخل الرجل فی دُبر الخنثی یبطل صومهما، بناءً علی القول ببطلانه بالدخول فی دبر الرجل، و أمّا بناءً علی مبنی المحقّق (رحمه اللّه) من التردّد فی البطلان بالدخول فیه فلا وجه لبطلان صومهما، و طریق الاحتیاط واضح.

و لو دخل الرجل فی قُبل الخنثی بلا إنزال فلا یبطل صومهما؛ لاحتمال أن یکون المدخل غیر الفرج؛ فیشکّ فی حصول المفطر. و مع إنزالهما بالقصد إلیه یبطل صومهما. و مع إنزال أحدهما یبطل صومه فقط.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۶۸

[الرابع: إنزال المنیّ باستمناء، أو ملامسة، أو قُبلة، أو تفخیذ، أو نحو ذلک]

اشارة

الرابع: إنزال المنیّ باستمناء، أو ملامسة، أو قُبلة، أو تفخیذ، أو نحو ذلک من الأفعال التی یُقصد بها حصوله (۱۲)،

و لو دخل الخنثی بالأُنثی قبلًا أو دبراً أو بالرجل لا یبطل صوم واحد منهم.

و لو دخل الرجل بالخنثی و الخنثی بالأُنثی بطل صوم الخنثی دون الرجل و الأُنثی؛ لأنّ الخنثی بناءً علی کونه فی الواقع رجلًا أو أُنثی قد دخل بالأُنثی و دخل به الرجل؛ فإن کان رجلًا فقد دخل بالأُنثی و إن کان أُنثی فقد وقعت مدخولًا بها للرجل.

و لو دخل الخنثی بالخنثی قبلًا أو دبراً لا یبطل صومهما؛ لاحتمال أن یکونا ذکورین أو إناثین.

(۱۲) لا خلاف بین الأصحاب فی مبطلیة الإنزال، و ادّعی جماعة منهم الإجماع علیه، و فی «المدارک»: علیه أجمع العلماء کافّة.

و تدلّ علیه صحیحة عبد الرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یعبث بأهله فی شهر رمضان حتّی یمنی، قال

علیه من الکفّارة مثل ما علی الذی یجامع «۱».

و مرسلة حفص بن سوقة عمّن ذکره عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الرجل یلاعب أهله أو جاریته و هو فی قضاء شهر رمضان، فیسبقه الماء فینزل، قال (علیه السّلام)

علیه من الکفّارة مثل ما علی الذی جامع فی شهر رمضان «۲».

و صحیحة اخری لعبد الرحمن بن الحجّاج عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل یعبث بامرأته حتّی یمنی و هو محرم من غیر جماع، أو یفعل ذلک فی شهر

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۴، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۶۹

.....

رمضان؟ فقال (علیه السّلام)

علیهما جمیعاً الکفّارة مثل ما علی الذی یجامع «۱».

و موثّقة سماعة قال: سألته عن رجل لزق بأهله فأنزل؟ قال

علیه إطعام ستّین مسکیناً مدّ لکلّ مسکین «۲».

و روایة أبی بصیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل وضع یده علی شیء من جسد امرأته فأدفق؟ فقال

کفّارته أن یصوم شهرین متتابعین أو یطعم ستّین مسکیناً أو یعتق رقبة «۳».

و یمکن أن یستأنس لبطلان الصوم بالإمناء بصحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن رجل یمسّ من المرأة شیئاً أ یفسد ذلک صومه أو ینقضه؟ فقال

إنّ ذلک لیکره للرجل الشابّ مخافةَ أن یسبقه المنی «۴».

و روایة «الفقیه» قال: قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام)

أما یستحیی أحدکم أن لا یصبر یوماً إلی اللیل؟! إنّه کان یقال: إنّ بدو القتال اللطام، و لو أنّ رجلًا لصق بأهله فی شهر رمضان فأدفق کان علیه عتق رقبة «۵».

و موثّقة سماعة أنّه سأل أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یلصق بأهله فی شهر رمضان؟ قال

ما لم یخف علی نفسه فلا بأس «۶».

و صحیحة ابن مسلم و زرارة جمیعاً عن أبی جعفر (علیه السّلام) أنّه سئل هل یباشر الصائم أو یقبّل فی شهر رمضان؟ فقال

إنّی أخاف علیه؛ فلیتنزّه من ذلک، إلّا

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۴، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۴، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۴، الحدیث ۵.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحدیث ۱.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحدیث ۵.

(۶) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۷۰

بل لو لم يقصد حصوله و كان من عادته ذلك بالفعل المزبور، فهو مبطل أيضاً (۱۳).

أن يثق أن لا يسبقه منيه «۱».

و ليعلم: أنّ الاستمناء و الملامسة و القُبلة و التفخيذ و نحوها إن قصد بها الإمناء و حصول الإنزال بطل الصوم؛ لما اخترناه من كون قصد المفطر مبطلًا له.

(۱۳) و ذلك لأنّه و إن لم يقصد بالفعل المزبور حصول الإنزال إلّا أنّ عادته بالإنزال بالفعل المزبور مع التوجّه إليه طريق إلى الإنزال، فيشمله إطلاق صحيحة ابن الحجّاج عن الصادق (عليه السّلام) عن الرجل يعبث بأهله فى شهر رمضان حتّى يمنى؟ قال (عليه السّلام) عليه من الكفّارة مثل ما على الذى يجامع «۲»

، و كذلك إطلاق سائر الروايات المذكورة فى مبطلية الإنزال، فراجع.

و قال الشيخ فى «التهذيب»: فإن أمنى الرجل من نظرٍ أو كلام من غير مباشرة لم يكن عليه شىء «۳». و اختاره المحقّق (رحمه اللّه) فى «الشرائع» قال: و كذا أى لم يفسد صومه لو نظر إلى امرأةٍ فأمنى على الأظهر، أو استمع فأمنى «۴»، انتهى.

و استدلّ عليه فى «التهذيب» برواية أبى بصير قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن رجل كلّم امرأته فى شهر رمضان و هو صائم فأمنى؟ فقال

لا بأس «۵»

، و أورد

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۰۰، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۳۳، الحديث ۱۳.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۹، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۴، الحديث ۱.

(۳) تهذيب الأحكام ۴: ۲۷۳.

(۴) شرائع الإسلام ۱: ۱۷۱.

(۵) تهذيب الأحكام ۴: ۲۷۳/ ۸۲۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۷۱

نعم لو سبقه المنىّ من دون إيجاد شىء يترتّب عليه حصوله و لو من جهة عادته من دون قصد له لم يكن مبطلًا (۱۴).

[(مسألة ۳): لا بأس بالاستبراء بالبول أو الخرطات لمن احتلم فى النهار]

(مسألة ۳): لا بأس بالاستبراء بالبول أو الخرطات لمن احتلم فى النهار؛ و إن علم بخروج بقايا المنىّ الذى فى المجرى إذا كان ذلك قبل الغُسل من الجنابة (۱۵)،

الصدوق (رحمه اللّه) فى «المقنع» خبراً عن على (عليه السّلام) أنّه قال

لو أنّ رجلًا لصِق بأهله فى شهر رمضان فأمنى فليس عليه شىء «۱».

أقول: يمكن حمل الروايتين على صورة عدم القصد و الاعتياد.

و فصّل فى «المبسوط» و قال: من نظر إلى ما لا يحلّ النظر إليه بشهوة فأمنى فعليه القضاء، فإن كان نظره إلى ما يحلّ فأمنى لم يكن عليه شىء، فإن أصغى أو سمع إلى حديث فأمنى لم يكن عليه شىء «۲»، انتهى. و لا دليل لهذا التفصيل.

(۱۴) کأن قبّل أو لامس أو فعل نحو ذلک بدون قصد الإنزال، و لم یکن من عادته الإنزال عند فعله و اتّفق أنّه أنزل، فالأقوی عدم البطلان. و یمکن الاستدلال له بما رواه فی «التهذیب» و «المقنع» عن علیّ (علیه السّلام) و نقلناه من قریب، و قد حمل صاحب «الوسائل» مرسلة «المقنع» علی صورة عدم القصد و الاعتیاد «۳».

(۱۵) و ذلک لأنّ المنی الخارج لیس مستنداً إلی فعل اختیاری للصائم؛ فلا یقال: إنّه أمنی اختیاراً، بل هو مستند إلی الاحتلام، و هو أمر غیر اختیاری، و لا

---

(۱) المقنع: ۱۸۹.

(۲) المبسوط ۱: ۲۷۲ ۲۷۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۵، ذیل الحدیث ۵.

و أمّا الاستبراء بعده فمع العلم بحدوث جنابة جدیدة به فالأحوط ترکه، بل لا یخلو لزومه من قوّة (۱۶)،

یبطل الصوم بمجرّد خروج المنی الغیر المستند إلی الاختیار، من غیر فرق بین خروجه حال النوم أو بعد الانتباه و کان منشأه النوم.

فالمبطل للصوم هو الإمناء العمدی، و هو فعلٌ یوجب إنزال المنی کالتفخیذ و القبلة و نحوهما. و أمّا إخراج بقایا المنی بالبول و الخرطات قبل الغسل فالأدلّة منصرفة عنه.

و یمکن الاستدلال علیه بإطلاق صحیحة عبد اللّه بن میمون القَدّاح عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

ثلاثة لا یفطرن الصائم: القیء و الاحتلام و الحجامة «۱»

، حیث إنّ إطلاق الاحتلام یشمل بما خرج المنی بالاستبراء قبل الغسل.

و روایة عمر بن یزید قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): لأیّ علّة لا یفطر الاحتلام الصائم و النکاح یفطر الصائم؟ قال

لأنّ النکاح فعله و الاحتلام مفعول به «۲»

، و الروایة ضعیفة بالقاسم بن محمّد و الحسین بن الولید؛ فإنّهما مجهولان.

(۱۶) و لعلّه (رحمه اللّه) تمسّک بصحیحة أبی سعید القمّاط أنّه سئل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) عمّن أجنب فی شهر رمضان فی أوّل اللیل فنام حتّی أصبح؟ قال

لا شیء علیه؛ و ذلک أنّ جنابته کانت فی وقتٍ حلال «۳»

، حیث إنّ منطوقها یدلّ علی أنّ الجنابة فی وقت حلال و هو اللیل لا یوجب شیئاً، و مفهومها أنّ الجنابة فی وقت حرام

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۵، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۵، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۱.

و لا یجب التحفّظ من خروج المنیّ بعد الإنزال إن استیقظ قبله، خصوصاً مع الحرج و الإضرار (۱۷).

[الخامس: تعمّد البقاء علی الجنابة إلی الفجر فی شهر رمضان]

اشارة

الخامس: تعمّد البقاء على الجنابة إلى الفجر فی شهر رمضان (۱۸)،

یوجب القضاء و الکفّارة. فبعد أن اغتسل المحتلم قبل الاستبراء صار متطهّراً، فإذا استبرأ بالبول أو الخرطات و أخرج باختیاره المنی فقد یطلق علیه أنّه أجنب عمداً فی وقت حرام و أحدث جنابة جدیدة.

و فیه: أنّ الإجناب العمدی کما ذکرنا منصرف عن هذا إلی الموارد التی کان فیها لذّة للمجنب بإخراج المنی بفعل من الأفعال کالتفخیذ و اللصق و نحوهما و المنی الخارج عنه فی الفرض و إن کان مستنداً إلی فعله الاختیاری و هو الاستبراء و لکن منشأه هو الاحتلام؛ فلا قوّة فی وجوب ترک الاستبراء، بل لا یجب الاحتیاط أیضاً، نعم هو حسن.

(۱۷) و ذلک لعدم الدلیل علی وجوب التحفّظ من خروج المنی بعد أن کان الإنزال و حرکته من مقرّه بالاحتلام حال النوم؛ فالإنزال و الخروج مستند بالأخرة إلی الاحتلام و لیس هو فعلًا اختیاریاً للمکلّف؛ فلا یبطل صومه. هذا إذا لم یکن فی التحفّظ حرج أو ضرر، و مع وجود أحدهما فمسلّم أنّه لم یجعل فی الشریعة حکم حرجی أو ضرری.

(۱۸) فی المسألة قولان:

الأوّل: أنّ تعمّد البقاء علی الجنابة إلی الفجر غیر مبطل. نُسب هذا القول إلی الصدوقین و الکاشانی و الأردبیلی و الداماد، و یظهر من عبارة «الشرائع» أنّ هذا القول مشهور حیث قال فی عداد ما یجب الإمساک عنه للصائم: و عن البقاء علی

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۷۴

.....

الجنابة عامداً حتّی یطلع الفجر من غیر ضرورة علی الأشهر «۱»، انتهی.

و استدلّ علیه بالأصل و آیة أُحِلَّ لَکُمْ لَیْلَةَ الصِّیامِ الرَّفَثُ إِلی نِسائِکُمْ. إلی قوله تعالی فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ «۲».

و صحیحة الخَثْعَمی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) یصلّی صلاة اللیل فی شهر رمضان ثمّ یجنب ثمّ یؤخّر الغسل متعمّداً حتّی یطلع الفجر «۳».

و صحیحة أبی سعید القمّاط أنّه سئل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) عمّن أجنب فی شهر رمضان فی أوّل اللیل فنام حتّی أصبح؟ قال

لا شیء علیه؛ و ذلک أنّ جنابته کانت فی وقت حلال «۴».

و صحیحة حمّاد بن عثمان أنّه سأل أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل أجنب فی شهر رمضان من أوّل اللیل و أخّر الغسل حتّی یطلع الفجر؟ فقال

کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) یجامع نساءه من أوّل اللیل، ثمّ یؤخّر الغسل حتّی یطلع الفجر، و لا أقول کما یقول هؤلاء الأقشاب: یقضی یوماً مکانه «۵».

و صحیحة عیص بن قاسم قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل أجنب فی شهر رمضان فی أوّل اللیل فأخّر الغسل حتّی طلع الفجر؟ فقال

یتمّ صومه و لا قضاء علیه «۶».

---

(۱) شرائع الإسلام ۱: ۱۷۰.

(۲) البقرة (۲): ۱۸۷.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۶، الحدیث ۵.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۱.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۳.

(۶) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۷۵

.....

و روایة سلیمان بن أبی زینبة قال: کتبتُ إلی أبی الحسن موسی بن جعفر (علیه السّلام): أسأله عن رجل أجنب فی شهر رمضان من أوّل اللیل، فأخّر الغسل حتّی طلع الفجر؟ فکتب (علیه السّلام) إلیَّ بخطّه أعرفه مع مصادف

یغتسل من جنابته و یتمّ صومه و لا شیء علیه «۱».

و روایة إسماعیل بن عیسی قال: سألت الرضا (علیه السّلام) عن رجل أصابته جنابة فی شهر رمضان فنام عمداً حتّی یصبح، أیّ شیء علیه؟ قال (علیه السّلام)

لا یضرّه هذا و لا یفطر و لا یبالی؛ فإنّ أبی (علیه السّلام) قال: قالت عائشة: إنّ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أصبح جنباً من جماع غیر احتلام، قال: لا یفطر و لا یبالی. «۲»

الخبر.

و صحیحة ابن رئاب قال: سئل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) و أنا حاضر عن الرجل یجنب باللیل فی شهر رمضان فینام و لا یغتسل حتّی یصبح؟ قال

لا بأس، یغتسل و یصلّی و یصوم «۳».

و صحیحة عبد اللّه بن بکیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل أجنب فی شهر رمضان باللیل ثمّ نام حتّی أصبح؟ قال

لا بأس «۴».

و لا یخفی ضعف هذا القول، و أدلّته کلّها مخدوشة:

أمّا الأصل: فهو دلیل حیث لا دلیل علی خلافه، و سیأتی إقامة الأدلّة المعتبرة علی بطلان الصوم بتعمّد البقاء علی الجنابة إلی الفجر.

و أمّا الآیة: فتدلّ علی جواز مباشرة النساء فی اللیل، و هی ساکتة عن

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۷.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۷۶

.....

الدلالة علی جواز البقاء علی الجنابة عمداً إلی الفجر.

و أمّا الروايات فأكثرها و إن كانت معتبرة من حيث السند، و بعضها مطلق شامل للعمد و غير العمد كصحيحة عيسى بن القاسم، و بعضها صريح فى صورة العمد و لكن غير معتبر كرواية إسماعيل بن عيسى حيث إنّ سعد بن إسماعيل مهمل فى كتب الرجال، و أبوه إسماعيل مجهول لكن المطلقات منها تحمل على صورة عدم العمد فى التأخير؛ جمعاً بينها و بين الأدلّة المعتبرة الآتية الدالّة على عدم جواز البقاء عمداً على الجنابة إلى الفجر، و مع فرض تكافؤ الأخبار من الطرفين نقول بطرح الروايات الدالّة على الجواز؛ لمطابقتها للعامّة، و صريح بعضها غير مناسب لشأن رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) كصحيحة حمّاد بن عثمان و رواية إسماعيل بن عيسى، و كيف يعقل أن يجنب رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) ليلًا و نام و لا يغتسل حتّى يصبح و يستمرّ على هذا، كما هو مفاد «كان» فى صحيحة حبيب الخثعمى؟! و القول الثانى: أنّ البقاء على الجنابة إلى الفجر متعمّداً مبطل. و هذا القول هو المشهور بين الأصحاب، بل ادّعى الإجماع عليه فى كلام جماعة من الأعلام، و ادّعى فى «الجواهر» أنّ الحكم من القطعيات.

و يدلّ عليه روايات ادّعى فى «الرياض» أنّها قريبة من التواتر، و هى تدلّ على بطلان الصوم و وجوب القضاء و الكفّارة، كصحيحة الحلبى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) أنّه قال فى رجل احتلم أوّل الليل أو أصاب من أهله ثمّ نام متعمّداً فى شهر رمضان حتّى أصبح؟ قال

يتمّ صومه ذلك، ثمّ يقضيه إذا أفطر من شهر رمضان و يستغفر ربّه «۱».

الأمر بإتمام الصوم للتأديب، و وجوب القضاء لا ينافى وجوب الكفّارة.

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۶۳، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۱۶، الحديث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۷۷

.....

و صحيحة أبى بصير عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى رجل أجنب فى شهر رمضان بالليل ثمّ ترك الغُسل متعمّداً حتّى أصبح؟ قال

يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستّين مسكيناً. «۱»

الخبر.

و صحيحة سليمان بن حفص المروزى عن الفقيه (عليه السّلام) قال

إذا أجنب الرجل فى شهر رمضان بليل و لا يغتسل حتّى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم، و لا يدرك فضل يومه «۲».

و مرسلة إبراهيم بن عبد الحميد عن بعض مواليه قال: سألته عن احتلام الصائم؟ قال: فقال

إذا احتلم نهاراً فى شهر رمضان فلا يتمّ حتّى يغتسل، و إن أجنب ليلًا فى شهر رمضان فلا ينام إلّا ساعة حتّى يغتسل، فمن أجنب فى شهر رمضان فنام حتّى يصبح فعليه عتق رقبة أو إطعام ستّين مسكيناً و قضاء ذلك اليوم و يتمّ صيامه و لن يدركه أبداً «۳».

و يدلّ عليه أيضاً بالفحوى الخبر الدالّ على وجوب القضاء فيمن نسى غسل الجنابة حتّى مضى عليه شهر أو بعضه، كصحيحة إبراهيم بن ميمون قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن الرجل يجنب بالليل فى شهر رمضان فنسى أن يغتسل حتّى تمضى بذلك جمعة أو يخرج شهر رمضان؟ قال

عليه قضاء الصلاة و الصوم «۴»

، فهى تدلّ على البطلان و وجوب القضاء إذا تعمّد البقاء بطريق أولى.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۶، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۶، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۶، الحدیث ۴.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۷، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۷۸

و قضائه (۱۹). بل الأقوی فی الثانی البطلان بالإصباح جُنُباً و إن لم یکن عن عمد (۲۰).

---

(۱۹) البقاء علی الجنابة عمداً إلی الفجر موجب لبطلان صوم القضاء من شهر رمضان؛ لقاعدة اتّحاد القضاء مع الأداء فی الأحکام ما لم یدلّ دلیل بالخصوص علی اختلافهما، و لصحیحة عبد اللّه بن سنان أنّه سأل أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یقضی شهر رمضان فیجنب من أوّل اللیل و لا یغتسل حتّی یجیء آخر اللیل و هو یری أنّ الفجر قد طلع، قال

لا یصوم ذلک الیوم و یصوم غیره «۱».

و صحیحته الأُخری قال: کتب أبی إلی أبی عبد اللّه (علیه السّلام) و کان یقضی شهر رمضان، و قال: إنّی أصبحت بالغسل و أصابتنی جنابة فلم أغتسل حتّی طلع الفجر؟ فأجابه (علیه السّلام)

لا تصم هذا الیوم و صم غداً «۲».

و موثّقة عثمان بن عیسی عن سماعة بن مهران قال: سألته عن رجل أصابته جنابة فی جوف اللیل فی رمضان فنام و قد علم بها، و لم یستیقظ حتّی أدرکه الفجر؟ فقال (علیه السّلام)

علیه أن یتمّ صومه و یقضی یوماً آخر

، فقلت: إذا کان ذلک من الرجل و هو یقضی رمضان؟ قال

فلیأکل یومه ذلک و لیقض؛ فإنّه لا یشبه رمضان شیء من الشهور «۳».

(۲۰) الأقوی بطلان قضاء شهر رمضان الموسّع وقته بالإصباح جنباً و إن لم یکن عن عمدٍ؛ و ذلک لإطلاق صحیحتی ابن سنان المتقدّمتین الشامل لصورة العمد و غیره.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۹، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۹، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۹، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۷۹

کما أنّ الأقوی بطلان صوم شهر رمضان بنسیان غسل الجنابة لیلًا قبل الفجر حتّی مضی علیه یوم أو أیّام (۲۱)، بل الأحوط إلحاق غیر شهر رمضان من النذر المعیّن و نحوه به (۲۲) و إن کان الأقوی خلافه إلّا فی قضاء شهر رمضان، فلا یترک الاحتیاط فیه (۲۳).

---

(۲۱) و ذلک لروایة إبراهیم بن میمون قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یجنب باللیل فی شهر رمضان، فنسی أن یغتسل حتّی تمضی بذلک جمعة أو یخرج شهر رمضان؟ قال

علیه قضاء الصلاة و الصوم «۱».

و صحیح الحلبی قال: سئل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل أجنب فی شهر رمضان فنسی أن یغتسل حتّی خرج شهر رمضان؟ قال

(علیه السّلام)

علیه أن یقضی الصلاة و الصیام «۲».

وجه الاستدلال أنّ وجوب القضاء مستلزم للبطلان.

(۲۲) لعلّ وجه الاحتیاط إلغاء خصوصیة صوم شهر رمضان فی النصوص المتقدّمة الدالّة علی بطلان صوم ناسی الجنابة فتشمل غیره من النذر المعین و نحوه.

(۲۳) وجه القوة عدم إلحاق صوم النذر المعیّن و نحوه بصوم شهر رمضان، اختصاص النصوص المتقدّمة بخصوص صوم شهر رمضان. و التعدّی منه إلی مطلق الصوم یحتاج إلی دلیل دالّ علی سلب خصوصیة و إرادة مطلق الصوم، و هو مفقود.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۷، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۳۸، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۳۰، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۸۰

و أمّا غیر شهر رمضان و قضائه من الواجب المعیّن و الموسّع و المندوب، ففی بطلانه بسبب تعمّد البقاء علی الجنابة إشکال (۲۴)،

و أمّا قضاء صوم شهر رمضان: فقد یقال: بإلحاقه به؛ لما دلّ علی اتحاد المقضی و قضائه، و إمکان دخول صورة النسیان فی صحیحی ابن سنان، أنّه سأل أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یقضی شهر رمضان فیجنب من أوّل اللیل و لا یغتسل حتی یجیء آخر اللیل و هو یری أنّ الفجر قد طلع، قال (علیه السّلام)

لا یصوم ذلک الیوم و یصوم غیره

و قال: کتب أبی إلی أبی عبد اللّه (علیه السّلام) و کان یقضی شهر رمضان و قال: إنّی أصبحت بالغسل و أصابتنی جنابة فلم اغتسل حتّی طلع الفجر، فأجابه (علیه السّلام)

لا تصم هذا الیوم و صم غداً «۱».

و یمکن أن یقال: إنّه لا دلیل علی اتحاد المقضی و قضائه فیما یعتبر فی المقضی خصوصیة فردیة قائمة بشخصه، و المتیقّن من الأدلّة تبعیة القضاء للأداء فی الخصوصیات المعتبرة فی أصل الطبیعة. و أمّا صحیحتا ابن سنان فموردهما و إن کان خصوص قضاء شهر رمضان و لکن الظاهر منهما صورة تأخیر الغسل اختیاراً إلی طلوع الفجر، فلا یشمل صورة التأخیر نسیاناً؛ لعدم اختیار المکلّف فیه.

(۲۴) و ذلک لما عرفت من أنّ أدلّة عدم جواز الإصباح جنباً عمداً مختصّة بصوم شهر رمضان و قضائه؛ فیخرج المندوب و سائر الصیام الواجبة مطلقاً معیّناً کان أو موسّعاً و قد ورد فی خصوص الصوم المندوب دلیل معتبر علی جواز تعمّد البقاء.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۹، الحدیث ۱ و ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۸۱

الأحوط ذلک خصوصاً فی الواجب الموسّع، و الأقوی العدم خصوصاً فی المندوب (۲۵).

[(مسألة ۴): من أحدث سبب الجنابة فی وقت لا یسع الغسل و لا التیمّم مع علمه بذلک]

(مسألة ۴): من أحدث سبب الجنابة فی وقت لا یسع الغسل و لا التیمّم مع علمه بذلک، فهو کمتعمّد البقاء علیها (۲۶)،

---

(۲۵) الاحتیاط حسن بترک مطلق الصوم لمن بقی علی الجنابة عمداً، و الأقوی عدم البطلان فی غیر صوم شهر رمضان و قضائه خصوصاً فی المندوب لصحیحة حبیب بن معلّی الخثعمی قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): أخبرنی عن التطوّع و عن صوم هذه الثلاثة الأیّام إذا أجنبت من أوّل اللیل، فأعلم أنّی أجنبتُ فأنام متعمّداً حتّی ینفجر الفجر، أصوم أو لا أصوم؟ قال

صم «۱».

و موثّقة ابن بکیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یجنب ثمّ ینام حتّی یصبح، أ یصوم ذلک الیوم تطوّعاً؟ فقال

أ لیس هو بالخیار ما بینه و بین نصف النهار؟! «۲».

و روایة إسماعیل القصیر عن ابن بکیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سئل عن رجل طلعت علیه الشمس و هو جنب، ثمّ أراد الصیام بعد ما اغتسل و مضی ما مضی من النهار؟ قال

یصوم إن شاء، و هو بالخیار إلی نصف النهار «۳».

(۲۶) و فی «الجواهر»: و علی کلّ حال فمِن البقاء علی الجنابة عمداً إحداث سببها فی وقت لا یسع الغسل بعد حصوله و لا التیمّم «۴»، انتهی. و ذلک لأنّ البقاء

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۰، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۰، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۰، الحدیث ۳.

(۴) جواهر الکلام ۱۶: ۲۴۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۸۲

و لو وسع التیمّم خاصّة عصی و صحّ صومه المعیّن، و الأحوط القضاء (۲۷).

علی الجنابة إلی الفجر فی وقت لا یسع الغسل و لا التیمّم و إن کان غیر اختیاری بالفعل إلّا أنّه بالأخرة ینتهی إلی الاختیار بواسطة کون مقدّماته اختیاریة؛ فالبقاء علی الجنابة اختیاری باختیاریة حدوثها؛ لأنّ الامتناع بالاختیار لا ینافی الاختیار، کما حقّق فی محلّه.

(۲۷) یعنی من أجنب اختیاراً فی ضیق الوقت بحیث لا یسع الغسل إلی الفجر و یسع التیمّم خاصّة، ففی اکتفائه بالتیمّم و صحّة صومه وجهان بل قولان:

الأوّل: عدم الاکتفاء؛ لأنّ التیمّم المزبور لا یرفع الجنابة؛ فالجنابة باقیة علی حالها و إن جاز له الدخول فیما هو مشروط بالطهارة کالصلاة. و قد یستظهر ذلک من موثّقة ابن بکیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: رجل أمَّ قوماً و هو جنب و قد تیمّم و هم علی طهور؟ قال

لا بأس، فإذا تیمّم الرجل فلیکن ذلک فی آخر الوقت، فإن فاته الماء فلن تفوته الأرض «۱»

، وجه الاستظهار: أنّ الرجل المتیمّم وصف بأنّه جنب، و المفطر هو البقاء علی الجنابة؛ فلا یصحّ صومه.

الثانی: الاکتفاء بالتیمّم و صحّة صومه؛ لأنّ المستفاد من الأدلّة أنّ المفطر هو تعمّد البقاء علی حدث الجنابة لا نفس الجنابة؛ ففی کلّ مورد أُمر بالتیمّم فقد یرتفع به الحدث و لو فی وقت محدود موقّت؛ ففی صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال إنّ ربّ الماء هو ربّ الصعید فقد فعل أحد الطهورین «۲».

و لک أن تقول: إنّ المستفاد من أدلّة بدلیة التیمّم أنّ التیمّم بدل عن الطهارة المائیة فیما لم یجد الماء طبعاً، أو کان موجوداً و لکن کان مانع بالطبع عن استعماله

(۱) وسائل الشیعة ۳: ۳۸۴، کتاب الطهارة، أبواب التیمّم، الباب ۲۲، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۳: ۳۸۶، کتاب الطهارة، أبواب التیمّم، الباب ۲۳، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۸۳

[(مسألة ۵): لو ظنّ السعة و أجنب فبان الخلاف]

(مسألة ۵): لو ظنّ السعة و أجنب فبان الخلاف، لم یکن علیه شیء إذا کان مع المراعاة، و إلّا فعلیه القضاء (۲۸).

کالمریض و نحوه. و أمّا مَن لم یکن معذوراً بالطبع کمن یهریق الماء و یجعل نفسه فاقد الماء باختیاره، أو یجنب فی وقت لا یسع الغسل أو أخّر الغسل عمداً إلی وقت لا یسع إلّا التیمّم ففی کفایة التیمّم له إشکال.

نعم قد ورد الدلیل علی کفایة التیمّم لمن أجنب نفسه و أخّر صلاته إلی آخر الوقت و لم یتمکّن من الغسل، فیجب علیه التیمّم و الدخول فی الصلاة، کإطلاق قوله (علیه السّلام)

الصلاة لا تترک بحال «۱».

و إطلاق موثّقة عبد اللّه بن بکیر المذکورة، و روایته الأُخری قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل أجنب فلم یجد ماءً یتیمّم و یصلّی؟ قال

لا حتّی آخر الوقت، إنّه إن فاته الماء لم تفته الأرض «۲».

و أمّا کفایته فی خصوص الصوم فلم یرد علیه دلیل إلّا عموم أدلّة البدلیة؛ فالأحوط وجوباً التیمّم و صوم ذلک الیوم ثمّ قضاؤه، هذا کلّه فی الصوم الواجب المعیّن.

و أمّا فی غیر المعیّن فقد تقدّم أنّه لا یقدح البقاء علی الجنابة فیه عمداً. و وجه العصیان مع صحّة الصوم بالتیمّم لعلّه لتفویت مصلحة الغسل عمداً و اختیاراً و عدم وفاء التیمّم بتمام مصلحة الغسل.

(۲۸) و یدلّ علیه موثّقة سماعة بن مهران قال: سألته عن رجل أکل أو شرب بعد ما طلع الفجر فی شهر رمضان؟ قال

إن کان قام فنظر فلم یر الفجر فأکل ثمّ

(۱) انظر وسائل الشیعة ۲: ۳۷۳، کتاب الطهارة، أبواب الاستحاضة، الباب ۱، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۳: ۳۸۵، کتاب الطهارة، أبواب التیمّم، الباب ۲۲، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۸۴

[(مسألة ۶): کما یبطل الصوم بالبقاء علی الجنابة متعمّداً، کذا یبطل بالبقاء علی حدث الحیض و النفاس]

(مسألة ۶): کما یبطل الصوم بالبقاء علی الجنابة متعمّداً، کذا یبطل بالبقاء علی حدث الحیض و النفاس إلی طلوع الفجر (۲۹)،

عاد فرأی الفجر فلیتمّ صومه و لا إعادة علیه، و إن کان قام فأکل و شرب ثمّ نظر إلی الفجر فرأی أنّه قد طلع الفجر فلیتمّ صومه و یقضی یوماً آخر؛ لأنّه بدأ بالأکل قبل النظر فعلیه الإعادة «۱».

و مورد الروایة و إن کان هو الأکل و الشرب إلّا أنّ المستفاد من التعلیل لأنّه بدأ بالأکل قبل النظر المتفرّع علیه وجوب الإعادة ترتّب

القضاء على كلّ مفطر صدر من دون رعاية الفجر. و ذكر الأكل و الشرب فى الرواية باعتبار كونهما غالبين وقوعاً فى ذلك الوقت أى قرب طلوع الفجر لا لخصوصية فيهما، كما هو واضح.

و خصوص موثّقة إبراهيم بن مهزيار قال: كتب الخليل بن هاشم إلى أبى الحسن (عليه السّلام): رجل سمع الوطء و النداء فى شهر رمضان و ظنّ أنّ النداء للسحور فجامع و خرج، فإذن الصبح قد أسفر؟ فكتب بخطّه

يقضى ذلك اليوم إن شاء اللّه «۲»

، الظاهر أنّ المراد من الوطء صوت وطء أقدام العابرين فى المعابر فى الليالى إلى منازلهم.

(۲۹) هذه المسألة ممّا لا خلاف فيه. و يدلّ عليه فى خصوص الحيض موثّقة أبى بصير عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

إن طهرت بليل من حيضتها ثمّ توانت أن تغتسل فى رمضان حتّى أصبحت، عليها قضاء ذلك اليوم «۳».

و قد تردّد فى

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۱۵، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۴۴، الحديث ۳.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۱۵، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۴۴، الحديث ۲.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۶۹، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۲۱، الحديث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۸۵

.....

المسألة المحقّق (رحمه اللّه) فى «المعتبر» و الشهيد فى «الذكرى» و الشيخ فى «النهاية». و عن الأردبيلى (رحمه اللّه) الميل إلى عدم وجوب الغسل للحائض إذا انقطع دمها قبل الفجر. و قال صاحب «المدارک» (رحمه اللّه): نعم يمكن الاستدلال على الوجوب بما رواه الشيخ (رحمه اللّه) عن أبى بصير عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

إن طهرت بليل من حيضتها ثمّ توانت أن يغتسل من رمضان حتّى أصبحت، عليها قضاء ذلك اليوم

، لكن الرواية ضعيفة السند باشتماله على جماعة من الفطحية و اشتراک أبى بصير بين الثقة و الضعيف، و من ثَمّ تردّد فى ذلك المصنّف (رحمه اللّه) فى «المعتبر»، و جزم العلّامة فى «النهاية» بعدم الوجوب و لا يخلو من قوّة «۱»، انتهى.

أقول: تردّدهم فى المسألة و قول بعضهم بعدم وجوب الغسل عليها لأجل تضعيفهم سند الرواية المذكورة. و فيه: أنّ الرواية موثّقة معتبرة.

و قد يستدلّ على الحكم فى الحائض بالأولوية القطعية و أنّ المستحاضة يجب عليها الاغتسال لصحّة صومها؛ لصحيحة على بن مهزيار الآتية، و فى الحائض بطريق أولى؛ لعظم شأنها. و هذا الاستدلال كما ترى، هذا كلّه فى حدث الحيض.

و أمّا النفاس: فقد يستدلّ بما قد ورد فى بعض النصوص أنّه حيض محتبس، و فيه: أنّ السند غير ثابت.

و العمدة فى الاستدلال عليه: أنّ الحيض و النفاس متّحدان فى الأحكام إجماعاً، و قد يستفاد ذلك الاتّحاد من الروايات. نعم يفترقان فى بعض الخصوصيات، كتحديد أقلّ النفاس بلحظة و تحديد أقلّ الحيض بثلاثة أيّام.

---

(۱) مدارک الأحكام ۶: ۵۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۸۶

فإذا طهرتا منهما قبل الفجر وجب عليهما الغسل أو التيمّم، و مع تركهما عمداً يبطل صومهما. و كذا يُشترط على الأقوى فى صحّة

صوم المستحاضة الأغسالُ النهاريّة التى للصلاة دون غيرها (۳۰)،

---

(۳۰) اشتراط صحّة صوم المستحاضة بالغسل فى الجملة مشهورة بين الأصحاب شهرة عظيمة، و ادّعى عليه الإجماع، و قال جماعة من الأصحاب و منهم المصنّف (رحمه اللّه) بتوقّف صوم المستحاضة على الأغسال النهارية و حكموا بعدم توقّف صحّة صومها على غسل الليلة المستقبلة. و يظهر من المحقّق فى «المعتبر» توقّف صحّة صومها على الأغسال كلّها حيث قال: و لو صامت و الحال هذه قال فى المبسوط: روى أصحابنا أنّ عليها القضاء «۱».

و لا يخفى: أنّه لا يشترط فى صحّة صوم المستحاضة فعل الصلاة التى اغتسلت لها.

و لنا أن نذكر رواية الباب؛ و هى صحيحة على بن مهزيار قال: كتبتُ إليه (عليه السّلام): امرأة طهرت من حيضها أو دم نفاسها فى أوّل يوم من شهر رمضان، ثمّ استحاضت فصلّت و صامت شهر رمضان كلّه من غير أن تعمل ما تعمل المستحاضة من الغسل لكلّ صلاتين، هل يجوز صومها و صلاتها أم لا؟ فكتب (عليه السّلام)

تقضى صومها و لا تقضى صلاتها؛ لأنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) كان يأمر (فاطمة (سلام اللّه عليها) و) المؤمنات من نسائه بذلك «۲»

، و الظاهر من الرواية بقرينة التقييد بقوله: «لكلّ صلاتين» اختصاص الحكم بالمستحاضة الكثيرة؛ فلا يشمل المتوسّطة، كما أنّ الصحيحة لا تقييد فيها للغسل بالنهارية بل يشمل الليلية أيضاً، و لا يبعد شمولها

---

(۱) المعتبر ۱: ۲۴۸.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۶۶، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۱۸، الحديث ۱.

فلو استحاضت قبل الإتيان بصلاة الصبح أو الظهرين بما يوجب الغسل كالمتوسّطة و الكثيرة فتركت الغسل بطل صومها، بخلاف ما لو استحاضت بعد الإتيان بصلاة الظهرين، فتركت الغسل إلى الغروب، فإنّه لا يبطله (۳۱)، و لا يُترك الاحتياط بإتيان الغسل لصلاة الليلة الماضية (۳۲)، و يكفى عنه الغسل قبل الفجر لإتيان صلاة الليل أو الفجر، فصحّ صومها حينئذٍ على الأقوى.

لغسل صلاة الفجر أيضاً باعتبار أنّ المراد أنّها لم تعمل عمل المستحاضة. و حينئذٍ يتوقّف صحّة صوم المستحاضة على الأغسال النهارية و الليلية.

و احتمل فى «الوسائل» أنّ قوله (عليه السّلام)

تقضى صومها و لا تقضى صلاتها

ليس إخباراً بل استفهام إنكارى؛ يعنى كيف تقضى صومها و لا تقضى صلاتها؟! بل تقضيهما معاً.

و فيه: أنّ الحمل على الاستفهام الإنكارى يصحّ فيما لو فصّل فى السؤال بين الصوم و الصلاة بالقضاء فى الأوّل دون الثانى.

و لا يخفى أنّ اشتمال الحديث على ما لا يقول به الأصحاب من عدم قضاء الصلاة، لا يضرّ بحجّية الحديث المعتبر.

(۳۱) يعنى أنّ الاستحاضة الكثيرة إذا حدثت بعد فعل صلاة الظهرين فى أىّ وقت من الأوقات إلى الغروب لا تكون مانعةً من الصوم؛ أى صحّة صوم المستحاضة ليست مشروطةً بالخلوّ من الاستحاضة، بخلاف الحائض و النفساء.

و لقائل أن يقول: إنّ صحّة صومها مع حدوث استحاضتها بعد صلاة الظهرين و قبل الغروب مشروطة بغسل الليلة المستقبلة للعشاءين، بناءً على صحّة الاشتراط بالشرط المتأخّر بالوجوه المذكورة فى محلّه.

(۳۲) فرض المسألة هو أنّه إذا استحاضت المرأة قبل صلاة العشاءين و تركت

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۸۸

[(مسألة ۷): فاقد الطهورين يصحّ صومه مع البقاء على الجنابة أو حدث الحيض أو النفاس]

(مسألة ۷): فاقد الطهورين يصحّ صومه مع البقاء على الجنابة أو حدث الحيض أو النفاس (۳۳). نعم فيما يفسده البقاء على الجنابة و لو عن غير عمدٍ كقضاء شهر رمضان فالظاهر بطلانه به (۳۴).

[(مسألة ۸): لا يُشترط فى صحّة الصوم الغسل لمسّ الميّت]

(مسألة ۸): لا يُشترط فى صحّة الصوم الغسل لمسّ الميّت، كما لا يضرّ مسّه به فى أثناء النهار (۳۵).

الغسل فصحّة صومها فى اليوم الآتى ليست مشروطة بالغسل، و لا يترك الاحتياط بإتيان الغسل لصلاة الليلة الماضية. و مع وجوب الغسل المذكور و كونه على عهدتها لا يجوز لها الدخول فى نافلة الليل أو فى صلاة الفجر، إلّا أن تغتسل لهما و حينئذٍ فيجوز الدخول فيهما. فإذا اغتسلت للصبح يصحّ صومها على الأقوى عند المصنّف (رحمه اللّه)، و أمّا عندنا فلا يصحّ؛ لاشتراط صحّة صومها فى اليوم الآتى بغسل الليلة الماضية، على ما استفدناه من الصحيحة المذكورة.

(۳۳) و ذلك لأنّ الطهارة ليست شرطاً لوجوب الصوم حتّى لا يكون واجباً لفاقد الطهورين، بل هى شرط للواجب؛ فصحّته مشروطة بها. فحينئذٍ يختصّ اشتراط صحّته بالطهارة لمن تمكّن من رفع الحدث، و يسقط اشتراطها من الفاقد لها؛ فالفاقد للطهورين ليس متعمّداً للبقاء على الحدث؛ فيصحّ صومه.

(۳۴) قد تقدّم سابقاً وجه بطلان قضاء صوم شهر رمضان بالإصباح جُنباً و لو عن غير عمدٍ؛ و هو إطلاق صحيحتى ابن سنان و موثّقة عثمان بن عيسى، و تلك الروايات مذكورة فى الباب التاسع عشر من أبواب ما يمسك عنه الصائم من «الوسائل» «۱».

(۳۵) و ذلك لعدم الدليل على مانعية المسّ على الميّت عن صحّة الصوم و إن

---

(۱) راجع وسائل الشيعة ۱۰: ۶۷، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۱۹.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۸۹

[(مسألة ۹): من لم يتمكّن من الغسل لفقد الماء أو لغيره من أسباب التيمّم]

(مسألة ۹): من لم يتمكّن من الغسل لفقد الماء أو لغيره من أسباب التيمّم؛ و لو لضيق الوقت وجب عليه التيمّم للصوم، فمن تركه حتّى أصبح كان كتاركٍ الغسل (۳۶). و لا يجب عليه البقاء على التيمّم مستيقظاً حتّى يصبح و إن كان أحوط (۳۷).

كان حدثاً أكبر موجباً للغسل؛ فلا دليل على مانعية مطلق الحدث الأكبر عن صحّته؛ لوضوح حصر المفطرات المستفادة من النصوص فى أشياء مخصوصة ليس مطلق الحدث الأكبر منها، هذا. مع أنّ مقتضى الأصل هو عدم وجوب الغسل لمسّ الميّت على الصائم لصومه.

(۳۶) الفرق بين هذه المسألة و المسألة التى ذكرها سابقاً بقوله: «و لو وسع التيمّم خاصّة عصى و صحّ صومه المعيّن» هو أنّ المقصود فى المسألة السابقة بيان صحّة الصوم بالتيمّم عند تعجيز نفسه اختياراً عن الغسل فى ضيق الوقت قبل الفجر و قد قلنا فيها: إنّ فى كفاية

التیمّم إشکالًا و إنّ الأحوط وجوب التیمّم و صوم ذلک الیوم و قضاؤه و المقصود فی هذه المسألة أنّ المعذور شرعاً عن الغسل إمّا لفقد الماء أو لوجود المانع عن استعماله وجب علیه التیمّم للصوم؛ لکون التیمّم أحد الطهورین، و هذا مبنی علی أنّ الجنابة بنفسها لیست مانعة عن الصوم کالحیض و النفاس، بل المانع هو حدث الجنابة، و أنّ التیمّم رافع للحدث موقّتاً ما دام العذر باقیاً، فوجب التیمّم علی من لم یتمکّن من الغسل، فتارک التیمّم عمداً کتارک الغُسل عمداً یصدق علیه الباقی علی الجنابة عمداً.

(۳۷) و ذلک لکون التیمّم رافعاً للحدث ما دام العذر باقیاً؛ فمن کان وظیفته التیمّم للصوم یجوز له النوم قبل الفجر حتّی یصبح کالمغتسل، و لا ینتقض بالحدث الأصغر کالبول و النوم. نعم الأحوط البقاء علی التیمّم مستیقظاً.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۹۰

[(مسألة ۱۰): لو استیقظ بعد الصبح محتلماً]

(مسألة ۱۰): لو استیقظ بعد الصبح محتلماً، فإن علم أنّ جنابته حصلت فی اللیل صحّ صومه إن کان مضیّقاً (۳۸)، إلّا فی قضاء شهر رمضان، فإنّ الأحوط فیه الإتیان به و بعوضه؛ و إن کان جواز الاکتفاء بالعوض بعد شهر رمضان الآتی لا یخلو من قوّة (۳۹). و إن کان موسّعاً بطل إن کان قضاء شهر رمضان (۴۰)،

---

(۳۸) و ذلک لأنّ المفطر هو تعمّد البقاء علی الجنابة إلی الفجر، و لم یتحقّق تعمّد البقاء فی فرض المسألة؛ فیصحّ صومه.

(۳۹) وجه الاحتیاط فی الإتیان به الجمود علی لفظ النصّ فی صحیحة ابن سنان

لا تصم هذا الیوم و صم غداً «۱»

حیث إنّ فی المضیّق لا یمکن الصوم فی الغد فیجب صوم خصوص الیوم الذی فیه للضیق.

و وجه الإتیان بعوضه: أنّ الغد لا خصوصیة فیه، بل المقصود أنّ صوم هذا الیوم لا یصحّ و یصوم غیر هذا الیوم؛ سواء کان غده کما فی القضاء الموسّع وقته، أو کان بعد شهر رمضان الآتی فی یوم کما فی المضیّق. و أمّا قوّة الاکتفاء بالعوض بعد شهر رمضان الآتی فللصحیحة الاولی لابن سنان حیث قال (علیه السّلام)

لا یصوم ذلک الیوم و یصوم غیره «۲»

؛ فإطلاق الغیر یشمل الغد فی الموسّع و غیره فی المضیّق؛ فیجوز الاکتفاء بالعوض فی یوم من الأیّام بعد شهر رمضان الآتی فی المضیّق.

(۴۰) و ذلک للصحیحة الأُولی لابن سنان المذکورة، حیث نهی عن الصوم فی هذا الیوم.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۹، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۹، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۹۱

و صحّ إن کان غیره أو کان مندوباً، إلّا أنّ الأحوط إلحاقهما به. و إن لم یعلم بوقت وقوع الجنابة، أو علم بوقوعها نهاراً، لا یبطل صومه (۴۱) من غیر فرق بین الموسّع و غیره و المندوب، و لا یجب علیه البدار إلی الغسل، کما لا یجب علی کلّ من أجنب فی النهار بدون اختیار؛ و إن کان أحوط (۴۲).

---

(۴۱) لأنّه لو کان سابقاً علی النهار و من اللیل لم یکن من تعمّد البقاء علی الجنابة، و إن کان بعد الفجر کان من الاحتلام فی النهار

غیر المضرّ.

(۴۲) حقّ العبارة أن یقال: و لا یجب علیه الغسل للصوم؛ لأنّ کلمة «البدار» توهم أنّه یجب الغسل للصوم، و لکنّه لا یجب فوراً و الحال أنّ صحّة الصوم لیست مشروطة بالطهارة.

و کیف کان: و ادّعی فی «الجواهر» الإجماع بقسمیه علی عدم وجوبه، و الوجه فیه عدم اشتراط صحّة الصوم بالطهارة، و المفطر إنّما هو البقاء علی الجنابة عمداً.

و یدلّ علیه صحیح عیص بن قاسم أنّه سأل أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل ینام فی شهر رمضان فیحتلم ثمّ یستیقظ ثمّ ینام قبل أن یغتسل؟ قال

لا بأس «۱».

و أمّا مرسلة إبراهیم بن عبد الحمید عن بعض موالیه قال: سألته عن احتلام الصائم؟ قال: فقال

إذا احتلم نهاراً فی شهر رمضان فلا ینام حتّی یغتسل. «۲»

الخبر، فمحمولة علی استحباب الغسل بقرینة صحیح عیص المذکور، و هذه المرسلة دلیل علی الاحتیاط.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۶، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۹۲

[(مسألة ۱۱): من أجنب فی اللیل فی شهر رمضان]

(مسألة ۱۱): من أجنب فی اللیل فی شهر رمضان، جاز له أن ینام قبل الاغتسال إن احتمل الاستیقاظ حتّی بعد الانتباه أو الانتباهتین، بل و أزید، خصوصاً مع اعتیاد الاستیقاظ، فلا یکون نومه حراماً (۴۳)؛ و إن کان الأحوط شدیداً ترک النوم الثانی فما زاد (۴۴). و لو نام مع احتمال الاستیقاظ فلم یستیقظ حتّی طلع الفجر، فإن کان بانیاً علی عدم الاغتسال لو استیقظ، أو متردّداً فیه، أو غیر ناوٍ له و إن لم یکن متردّداً و لا ذاهلًا و غافلًا لحقه حکم متعمّد البقاء علی الجنابة، فعلیه القضاء و الکفّارة کما یأتی، و إن کان بانیاً علی الاغتسال لا شیء علیه؛ لا القضاء و لا الکفّارة (۴۵).

---

(۴۳) و ذلک للأصل مع عدم الدلیل علی الحرمة، و به قال جماعة من فقهائنا.

و قال الشهید الثانی فی «المسالک»: إنّ النومة الأُولی إنّما تصحّ مع العزم علی الغسل و إمکان الانتباه أو اعتیاده؛ فإذا نام بالشرط ثمّ انتبه لیلًا حرم علیه النوم ثانیاً، و إن عزم علی الغسل و اعتاد الانتباه. لکن لو خالف و أثم فأصبح نائماً وجب علیه القضاء خاصّة «۱»، انتهی. و لعلّه (رحمه اللّه) اعتمد علی صحیحة معاویة بن عمّار حیث إنّه (علیه السّلام) عبّر بالعقوبة «۲».

و فیه: أنّه لا ملازمة بین العقوبة و الحرمة؛ إذ لعلّ العقوبة دنیویة، کما فی عقوبة إعادة الصلاة لمن صلّی فی الثوب النجس. نعم الملازمة بین الحرمة و العقوبة الأُخرویة ثابتة.

(۴۴) و لعلّ الوجه فی الاحتیاط صحیحة معاویة بن عمّار الآتیة.

(۴۵) هنا أی فیما نام مع احتمال الاستیقاظ صورٌ أربعة:

---

(۱) مسالک الأفهام ۲: ۱۸.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۵، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۹۳

لکن لا ینبغی للمحتلم أن یترک الاحتیاط لو استیقظ ثمّ نام و لم یستیقظ حتّی طلع الفجر بالجمع بین صوم یومه و قضائه و إن کان الأقوی صحّته (۴۶).

الاولی: أن یکون بانیاً علی عدم الاغتسال لو استیقظ؛ فلو نام و أصبح فعلیه القضاء و الکفّارة؛ لکونه من مصادیق متعمّداً البقاء علی الجنابة إلی الفجر اختیاراً، من غیر فرق بین حالتی الیقظ و النوم. بل مورد بعض روایات تحریم تعمّد البقاء علی الجنابة حتّی یطلع الفجر هو النوم، کما فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) «۱».

الثانیة: أن یکون بانیاً علی الاغتسال لو استیقظ؛ فلا شیء علیه لا القضاء و لا الکفّارة؛ لصحیحة أبی سعید القمّاط، أنّه سئل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) عمّن أجنب فی شهر رمضان فی أوّل اللیل فنام حتّی أصبح؟ قال (علیه السّلام)

لا شیء علیه؛ و ذلک أنّ جنابته کانت فی وقت حلال «۲».

الثالثة: التردّد فی الغسل و عدمه، الظاهر أنّه لاحق بالمتعمّد علی البقاء علی الجنابة فی بطلان صومه و وجوب القضاء و الکفّارة علیه؛ لعدم تحقّق نیة الصوم و الإمساک عن المفطرات التی منها تعمّد البقاء علی الجنابة حتّی یصبح إذ لا بدّ فی النیة من الجزم، و هو ینافی التردّد، کما هو واضح.

الرابعة: الذهول و الغفلة عن الاغتسال، و سیأتی حکمه فی ذیل البحث عن هذه المسألة.

(۴۶) وجه الصحّة صحیحة أبی سعید القمّاط المذکورة و الفقرة الاولی من صحیحة معاویة بن عمّار قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): الرجل یجنب فی أوّل اللیل

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۶، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۹۴

.....

ثمّ ینام حتّی یصبح فی شهر رمضان؟ قال

لیس علیه شیء «۱».

و روایة إسماعیل بن عیسی قال: سألت الرضا (علیه السّلام) عن رجل أصابته جنابة فی شهر رمضان فنام عمداً حتّی یصبح، أیّ شیء علیه؟ قال

لا یضرّه هذا و لا یفطر و لا یبالی. «۲»

الخبر. و صحیحة ابن رئاب قال: سئل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) و أنا حاضر عن الرجل یجنب باللیل فی شهر رمضان، فینام و لا یغتسل حتّی یصبح؟ قال

لا بأس، یغتسل و یصلّی و یصوم «۳».

و روایة عبد اللّه بن بکیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل أجنب فی شهر رمضان باللیل ثمّ نام حتّی أصبح؟ قال

لا بأس «۴».

و وجه الاحتیاط موثّقة سماعة بن مهران قال: سألته عن رجل أصابته جنابةٌ فی جوف اللیل فی رمضان، فنام و قد علم بها، و لم یستیقظ حتّی یدرکه الفجر؟ فقال

علیه أن یتمّ صومه و یقضی یوماً آخر «۵».

و صحیحة محمّد بن مسلم عن أحدهما (علیهما السّلام) قال: سألته عن الرجل تصیبه الجنابة فی شهر رمضان، ثمّ ینام قبل أن یغتسل؟ قال

یتمّ صومه و یقضی ذلک الیوم. «۶»

الخبر. و صحیحة أحمد بن محمّد بن أبی نصر عن أبی الحسن (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل أصاب من أهله فی شهر رمضان أو أصابته جنابة، ثمّ ینام حتّی یصبح متعمّداً؟ قال

یتمّ ذلک الیوم و علیه قضاؤه «۷».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۵، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۷.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۸.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۵، الحدیث ۵.

(۶) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۵، الحدیث ۳.

(۷) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۵، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۹۵

و لو انتبه ثمّ نام ثانیاً حتّی طلع الفجر بطل صومه، فیجب علیه الإمساک تأدّباً و القضاء (۴۷).

---

(۴۷) تدلّ علیه صحیحة معاویة بن عمّار حیث قال فی ذیلها: قلت: فإنّه استیقظ ثمّ نام حتّی أصبح؟ قال

فلیقض ذلک الیوم عقوبة «۱»

، بناءً علی أنّ المراد أنّه استیقظ من النوم الأوّل ثمّ نام ثانیاً حتّی أصبح. و صحیحة ابن أبی یعفور قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): الرجل یجنب فی شهر رمضان ثمّ (حتّی) یستیقظ ثمّ ینام ثمّ یستیقظ ثمّ ینام حتّی یصبح؟ قال

یتمّ یومه (صومه) و یقضی یوماً آخر «۲».

و وجوب القضاء فی النوم الثانی ممّا قام به الإجماع و ادّعی فی «المستند» استفاضة نقل الإجماع علیه.

و أمّا الکفّارة فالأصل عدم وجوبها، و لا دلیل علی وجوبها عدا ما یقال: من الملازمة بین وجوب القضاء و الکفّارة. و من روایة المروزی عن «الفقیه» (علیه السّلام) قال

إذا أجنب الرجل فی شهر رمضان بلیل و لا یغتسل حتّی یصبح فعلیه صوم شهرین متتابعین مع صوم ذلک الیوم، و لا یدرک فضل یومه «۳».

و مرسلة إبراهیم بن عبد الحمید عن بعض موالیه قال: سألته عن احتلام الصائم. إلی أن قال

فمن أجنب فی شهر رمضان فنام حتّی یصبح فعلیه عتق رقبة أو إطعام ستّین مسکیناً و قضاء ذلک الیوم، و یتمّ صیامه و لن یدرکه أبداً «۴».

و فیه: أنّ الملازمة لا کلّیة لها کما یشهد بها موارد انفکاک القضاء عن الکفّارة،

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۵، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۵، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۶، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۶، الحدیث ۴.

بنی فضل، مرتضی بن سیف علی، مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، در یک جلد، مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی قدس سره، تهران - ایران، اول، ۱۴۲۲ ه ق

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم؛ ص: ۹۶

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۹۶

و لو عاد إلی النوم ثالثاً و لم ینتبه فعلیه الکفّارة أیضاً علی المشهور، و فیه تردّد، بل عدم وجوبها لا یخلو من قوّة، لکن لا ینبغی ترک الاحتیاط (۴۸). و لو کان ذاهلًا و غافلًا عن الاغتسال، و لم یکن بانیاً علیه و لا علی ترکه، ففی لحوقه بالأوّل أو الثانی وجهان، أوجههما اللحوق بالثانی (۴۹).

و من جملتها صوم یوم أو أیّام مع نسیان الجنابة فإنّه یجب فیه القضاء دون الکفّارة.

و أمّا روایة المروزی و المرسلة فهما ظاهرتان فی صورة تعمّد البقاء علی الجنابة إلی الفجر، کما یظهر بالتأمّل فیهما.

(۴۸) لا یخفی: أنّ وجوب القضاء فی النومة الثالثة ممّا لا خلاف فیه، و یدلّ علیه ما تقدّم فی النوم الثانی.

و أمّا وجوب الکفارة فلم یدلّ علیه دلیلٌ سوی ما ادّعی فی النوم الثانی من الملازمة و خبر المروزی و المرسلة، و قد عرفت الجواب عنها، و لم یبق إلّا الإجماع الذی ادّعاه فی «الخلاف» و «الغنیة» و «الوسیلة» و «جامع المقاصد».

و فیه: أنّه لا اعتماد علی الإجماع بعد مخالفة کثیر من أصحابنا، کالمحقّق و العلّامة و غیرهما. نعم مقتضی الاحتیاط هو الکفّارة حتّی فی النوم الثانی.

(۴۹) المراد من الأوّل صورة البناء علی عدم الاغتسال أو التردد فیه أو کونه غیر ناوٍ له، و من الثانی صورة البناء علی الاغتسال.

و وجه إلحاقه بالأوّل فقد النیّة، حیث إنّها لا تتحقّق إلّا بمقدّمات من تصور الشیء و التصدیق بفائدته ثمّ العزم و الجزم، فالنیة فی الحقیقة متقوّمة بالعزم و الجزم و کلّ هذه مفقودة فی الذهول و الغفلة، فیبطل صومه، و یجب علیه القضاء.

و وجه إلحاقه بالثانی أنّ الموجب للقضاء و الکفّارة هو البناء علی ترک الاغتسال و تعمّد البقاء علی الجنابة إلی الفجر، و هو مفقود مع الذهول و الغفلة عن

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۹۷

[السادس: تعمّد الکذب علی اللّه تعالی و رسوله و الأئمّة صلوات اللّه علیهم علی الأقوی]

اشارة

السادس: تعمّد الكذب على اللّه تعالى و رسوله و الأئمّة صلوات اللّه عليهم على الأقوى (۵۰).

الاغتسال. و هذا الوجه أوجه عند المصنف (رحمه اللّه).

و أوجه منه ما ذهب إليه بعض الأعاظم (رحمه اللّه) فى تقريره «مستند العروة الوثقى» من وجوب القضاء عليه لا من جهة إلحاقه بالأوّل، بل من حيث إنّ الذهول و الغفلة لا ينفكّان عن النسيان فتشمله النصوص الدالّة على وجوب القضاء على من نسى الجنابة حتّى مضى عليه يوم أو أيّام «۱».

(۵۰) اختلف فقهاؤنا فى فساد الصوم بالكذب على اللّه و رسوله و الأئمّة صلوات اللّه عليهم أجمعين فقال جماعةٌ: إنّه يفسد؛ منهم الشيخ المفيد و الشيخ الطوسى و السيّد المرتضى فى «الانتصار» و السيّد أبو المكارم فى «الغنية»، و ادّعى الأخيران الإجماع عليه، و نسبه فى «الرياض» إلى الأكثر، و فى «الدروس»: المشهور الوجوب و إن ضعف المأخذ.

و قال جماعة أُخرى بعدم الفساد؛ منهم العمّانى و السيّد (رحمه اللّه) فى «جمله» و الحلّى و المحقّق (رحمه اللّه) فى «المعتبر» و «الشرائع» و العلّامة فى «التذكرة» و «المختلف»، و نسبه فى «الحدائق» إلى المشهور بين المتأخّرين.

و القول الأوّل هو المختار.

و تدلّ عليه موثّقة سماعة قال: سألته عن رجل كذب فى رمضان؟ فقال

قد أفطر و عليه قضاؤه

، فقلت: فما كذبته؟ قال

يكذب على اللّه و على رسوله (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) «۲».

---

(۱) مستند العروة الوثقى، الصوم ۱: ۲۱۰.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۳، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۲، الحديث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۹۸

.....

و موثّقة أُخرى لسماعة قال: سألته عن رجل كذب فى شهر رمضان؟ فقال

قد أفطر و عليه قضاؤه و هو صائم يقضى صومه و وضوءه إذا تعمّد «۲».

و رواية أبى بصير قال: سمعت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) يقول

الكذبة تنقض الوضوء و تفطر الصائم

، قال: قلت له: هلكنا، قال

ليس حيث تذهب، إنّما ذلك الكذب على اللّه و على رسوله و الأئمّة «۱».

و فى رواية أُخرى عن أبى بصير عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام)

إنّ الكذب على اللّه و على رسوله و على الأئمّة: يفطر الصائم «۵»

، و فى سند روايتى أبى بصير منصور بن يونس و قد وثّقه النجاشى.

و مرفوعة أحمد بن أبى عبد اللّه و هو أحمد بن محمّد بن خالد عن أبيه بإسناده رفعه إلى أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

خمسة أشياء تفطر الصائم: الأكل و الشرب و الجماع و الارتماس فى الماء و الكذب على اللّه و على رسوله و على الأئمّة «۳»

، و غیرها من روایات الباب.

و استدلّ علی القول بعدم الإفساد بأصالة البراءة، و باتّصاف الکاذب بأنّه صائم فی روایة أبی بصیر بقوله (علیه السّلام)

و هو صائم «۴»

، و بأنّ المفطر محصور فی غیر الکذب علی ما یستفاد من روایات الباب الأوّل من أبواب ما یمسک عنه الصائم من «الوسائل»، فراجع.

و أجاب القائلون بهذا القول: أمّا عن الإجماع الذی ادّعاه القائلون بالإفساد، فبأنّ الإجماع مع وجود المخالفین غیر ثابت، و عن المحقّق فی

---

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۳.

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۲.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۶.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۷.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۹۹

.....

«المعتبر»: أنّ دعوی الإجماع مکابرة.

و أمّا عن الروایات المذکورة، فبأنّها غیر صحیحة و دلالتها قاصرة من حیث شمولها علی نقض الوضوء بالکذب، و المراد نقض کمال الوضوء کنفی صلاة جار المسجد فی داره و کذلک نقض کمال الصوم؛ فیراد من إفطار الصوم بالکذب نفی کماله لا إفطاره حقیقة، و ذلک بوحدة السیاق.

و یؤیّده ما ورد فی بعض روایات الباب من إفطار الصوم بالغیبة، کما فی روایة «عقاب الأعمال» عن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فی حدیث قال

و من اغتاب أخاه المسلم بطل صومه و نقض وضوؤه. «۱»

الخبر، و روایة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی حدیث قال

و الغیبة یفطر الصائم و علیه القضاء «۲»

، و روایة «تحف العقول» عن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فی وصیته لأمیر المؤمنین (علیه السّلام) قال

یا علی احذر الغیبة و النمیمة؛ فإنّ الغیبة تفطر و النمیمة توجب عذاب القبر «۳».

و فیه: أنّه لا مجال لأصالة البراءة بعد قیام الدلیل المعتبر علی الإفطار بالکذب، و لو لم یکن فی المسألة إلّا موثّق سماعة لکفی فی الفتوی بالإفطار بالکذب.

و أمّا معنی قوله (علیه السّلام)

و هو صائم

فی روایة أبی بصیر، فهو: أنّه حال کونه صائماً قد کذب، و لیس معناه أنّه صائم حقیقةً بعد ارتکابه بالکذب بحیث لا قضاء له. و یحتمل أن یکون المراد أنّه صائم تأدّباً.

و أمّا الروایات الحاصرة فلیست فیها روایة حاصرة لجمیع المفطرات عدا الکذب المذکور.

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۸.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۱۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۰۰

و کذا باقی الأنبیاء و الأوصیاء: (۵۱) علی الأحوط؛ من غیر فرق بین کونه فی الدین أو الدنیا (۵۲)،

و أمّا شمول الروایات علی نقض الوضوء المراد منه نقض کماله کما احتمله فی «الجواهر»، و قال باحتمال القراءة بالصاد المهملة الکذبة تنقص الوضوء ففیه أنّ ارتکاب خلاف الظاهر فی نقض الوضوء بالقرینة لا یوجب ارتکابه فی إفطار الصوم بالکذب إلّا لوحدة السیاق، و لا نقول بها هنا؛ لوجود الدلیل علی الإفطار الحقیقی بوجوب القضاء؛ و هو موثّق سماعة «۱». و أمّا مفطریة الغیبة للصوم فلم یقل به أحد.

(۵۱) لا یخفی: أنّ الکذب علی الأنبیاء و الأوصیاء و کذا فاطمة الزهراء علیها سلام اللّه إن کان راجعاً إلی الکذب علی اللّه تعالی یفسد الصوم، و إن لم یکن راجعاً إلیه تعالی فلا دلیل علی إفساده. و وجه الاحتیاط إطلاق الرسول و الأئمّة علی مطلق النبی و الأوصیاء، و هو کما تری خلاف الظاهر.

و فی «الجواهر»: الأولی إلحاق فاطمة الزهراء علیها سلام اللّه و باقی الأنبیاء و الأوصیاء؛ لرجوع الکذب علیهم إلی الکذب علی اللّه «۲»، انتهی. و فی «مصباح الفقیه»: و لا یبعد أن یکون المراد بالأئمّة: فی أخبار الباب و نظائرها ممّا ورد فی کلماتهم أعمّ من فاطمة الزهراء علیها سلام اللّه فإلحاق الکذب بها بالکذب بهم لا یخلو من وجه «۳»، انتهی.

(۵۲) المراد من «الدین» الأُمور الشرعیة التی کان بیانها وظیفة لهم:.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۱.

(۲) جواهر الکلام ۱۶: ۲۲۶.

(۳) مصباح الفقیه، الصوم ۱۴: ۳۸۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۰۱

و بین کونه بالقول أو بالکتابة أو الإشارة أو الکنایة و نحوها؛ ممّا یصدق علیه الکذب علیهم: (۵۳) فلو سأله سائل: هل قال النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) کذا؟ فأشار «نعم» فی مقام «لا»، أو «لا» فی مقام «نعم» بطل صومه (۵۴). و کذا لو أخبر صادقاً عن النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) ثمّ قال: ما أخبرتُ به عنه کذب، أو أخبر عنه کاذباً فی اللیل، ثمّ قال فی النهار: إنّ ما أخبرتُ به فی اللیل صدق، فسد صومه (۵۵). و الأحوط عدم الفرق بین الکذب علیهم فی أقوالهم أو غیرها (۵۶)،

و المراد من «الدنیا» غیر الأُمور الشرعیة، کما لو أخبر کذباً بأنّ الحسین (علیه السّلام) قال فی یوم الطفّ کذا و فعل کذا و قتل کذا. و الدلیل علی عدم الفرق بین أُمور الدین و الدنیا إطلاق الروایات.

(۵۳) و ذلک لأنّ موضوع الکذب نسبة أمر غیر واقع إلی الشخص بأیّ مبرز کان؛ بالقول أو بالکتابة أو الإشارة أو غیرها، و لا دلیل علی الاختصاص بالقول فقط، کما هو مقتضی إطلاق الکذب فی الأدلّة.

(۵۴) و ذلک لصدق الکذب علیه، حیث إنّه أبرز نسبة أمر غیر واقع إلی النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) بالإشارة.

(۵۵) و ذلک لکونه کذباً غیر صریح فیشمله الإطلاق، فلا تسمع دعوی انصرافه إلی الصریح، هذا إذا کان مقصود المخبر نسبة الأمر الغیر الواقع إلیه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم). و أمّا إذا کان المقصود نفی الخبر المطابق فلا یبطل به صومه؛ لعدم کونه کذباً علی النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)، بل هو کذب علی نفسه.

(۵۶) و کذا تقریراتهم، و عدم الفرق فیها لا یخلو من قوّة؛ و ذلک لإطلاق الکذب؛ و هو نسبة أمر غیر واقع إلیهم و الأمر الغیر الواقع لا اختصاص له بالقول، بل یشمل الفعل و التقریر.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۱۰۲

کالإخبار کاذباً بأنّه فعل کذا، أو کان کذا. و الأقوی عدم ترتّب الفساد مع عدم القصد الجدّی إلی الإخبار؛ بأن کان هازلًا أو لاغیاً (۵۷).

[(مسألة ۱۲): لو قصد الصدق فبان کذباً لم یضرّ]

(مسألة ۱۲): لو قصد الصدق فبان کذباً لم یضرّ، و کذا إذا قصد الکذب فبان صدقاً و إن علم بمفطریّته (۵۸).

---

(۵۷) و ذلک لعدم صدق نسبة أمر غیر واقع إلیه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فیما لم یکن قصد جدّی و یعبّر عنه بالعمد. و یدلّ علیه مفهوم موثّقة سماعة قال: سألته عن رجل کذب فی شهر رمضان؟ فقال

قد أفطر و علیه قضاؤه، و هو صائم یقضی صومه و وضوءه إذا تعمّد «۱».

(۵۸) أمّا عدم إضراره فیما قصد الصدق و بان کذباً فلعدم تعمّده بنسبة أمر مخالف للواقع إلی اللّه أو إلیهم:. و أمّا فیما إذا قصد الکذب و بان صدقاً فصحّة صومه و بطلانه مبنیان علی مفطریة قصد المفطر و عدمها.

و لا یخفی: أنّه لا یعقل قصد المفطر مع عدم العلم بمفطریة الکذب، فإذا علم بمفطریة الکذب و قصده دخل فی عنوان قصد المفطر. و المصنّف رحمة اللّه علیه یقول بعدم مفطریته، و نحن نقول وفاقاً للأکثر بکونه مفطراً، و قد حقّقناه سابقاً فراجع.

و فی «المستند» لو ذکر حدیثاً کذباً ثمّ ظهر صدقه قبل القضاء، فهل یسقط أم لا؟ الظاهر: لا؛ لبطلان صومه أوّلًا و استقرار القضاء فی ذمّته «۲»، انتهی.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۳.

(۲) مستند الشیعة ۱۰: ۲۵۵.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۱۰۳

[(مسألة ۱۳): لا فرق بین أن یکون الکذب مجعولًا له أو لغیره]

(مسألة ۱۳): لا فرق بین أن یکون الکذب مجعولًا له أو لغیره (۵۹)، کما إذا کان مذکوراً فی بعض کتب التواریخ أو الأخبار؛ إذا کان علی وجه الإخبار. نعم لا یُفسده إذا کان علی وجه الحکایة و النقل من شخص أو کتاب.

[السابع: رمس الرأس فی الماء علی الأحوط]

اشارة

السابع: رمس الرأس فی الماء علی الأحوط (۶۰)

---

(۵۹) أمّا نسبة الکذب المجعول لنفسه إلی شخص فبأن یقول: قال فلانٌ کذا و کذا، أو إنّه فعل کذا و کذا، مع العلم بأنّه لم یقله و لم یفعله.

و أمّا نسبة الکذب المجعول للغیر إلیه فبأن یقول: إنّ فلاناً قال کذا و کذا. و قوله مذکورٌ فی کتاب کذا مع العلم بأنّه لم یقله فهذا کذبٌ؛ لأنّه کان علی وجه الإخبار، و أمّا لو لم ینسب ذلک الأمر إلیه بنحو الإخبار بل بطور النقل و الحکایة عن شخص آخر أو کتابه؛ بأن قال: إنّ فلاناً کتب کذا أو نقل عن المعصوم (علیه السّلام) کذا فلا یکون کذباً بل یکون حکایة للکذب؛ فلا یکون مبطلًا للصوم.

(۶۰) اختلف فقهاؤنا فی حرمة غمس الرأس فی الماء علی الصائم تکلیفاً و وضعاً؛ فقال جماعة بأنّه یجب الإمساک عنه، و نسبه فی «الحدائق» إلی الأشهر، و فی «الجواهر» علی المشهور بین الأصحاب بل قیل إنّه إجماع، و فی «المستند»: أنّه غیر جائز فی الصوم علی الحقّ الموافق للأکثر، و هو المختار عندنا.

و قال جماعة بعدم الحرمة التکلیفیة، و حکی هذا القول عن العمانی و السیّد فی أحد قولیه و الحلّی.

و استدلّ للقول الأوّل بروایة یعقوب بن شعیب عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا یرتمس المُحرم فی الماء و لا الصائم «۱».

و صحیحة محمّد بن مسلم عن

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۰۴

.....

أبی جعفر (علیه السّلام) قال

الصائم یستنقع فی الماء و یصبّ علی رأسه و یتبرّد بالثوب و ینضح بالمروحة و ینضح البوریا تحته، و لا یغمس رأسه فی الماء «۱».

و مرسلة سهل بن زیاد عن بعض أصحابه عن مثنّی الحنّاط و الحسن الصیقل قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الصائم یرتمس فی الماء، قال

لا، و لا المحرم. «۲»

الخبر.

و موثّقة حنّان بن سدیر أنّه سأل أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الصائم یستنقع فی الماء، قال

لا بأس و لکن لا ینغمس، و المرأة لا تستنقع فی الماء؛ لأنّها تحمل الماء بقُبلها «۳».

و صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

الصائم یستنقع فی الماء و لا یرمس رأسه «۴».

و صحیحة حریز عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا یرتمس الصائم و لا المحرم رأسه فی الماء «۵».

و صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال: سمعت أبا جعفر (علیه السّلام) یقول

لا یضرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس فی الماء «۶».

و روایة أحمد بن أبی عبد اللّه عن أبیه بإسناده رفعه إلی أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

خمسة أشیاء تفطر الصائم: الأکل و الشرب و الجماع و الارتماس فی الماء و الکذب علی اللّه و علی رسوله و علی الأئمّة «۷».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۶.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۷.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۸.

(۶) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱، الحدیث ۱.

(۷) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۰۵

.....

و استدلّ للقول الثانی بالأصل، و أنّ الأخبار المانعة المذکورة محمولة علی الکراهة؛ للجمع بین تلک الأخبار الظاهرة فی الحرمة و بین روایة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

یکره للصائم أن یرتمس فی الماء «۳».

و فیه: أنّ الأصل دلیل حیث لا دلیل، و مع وجود الدلیل لا مورد للأصل. و حمل النهی فی الأخبار المذکورة علی الکراهة لیس بأولی من حمل الکراهة فی روایة عبد اللّه بن سنان علی الحرمة. قال صاحب «الوسائل» بعد ذکر الروایة: هذا محمول علی التحریم لما مرّ. و فی «الجواهر»: یمکن إرادة الحرمة من الکراهة فیه، بل هو أولی من حمل النهی فی النصوص السابقة علیها «۱».

ثمّ إنّ القائلین بالحرمة اختلفوا فی بطلان الصوم؛ فقال جماعة بعدم البطلان؛ منهم الشیخ فی «الاستبصار» و العلّامة فی «المختلف» و «المنتهی» و المحقّق فی «المعتبر» و «الشرائع» و المحقّق الثانی فی «حاشیة الإرشاد» قال فی «المسالک»: و أصحّ الأقوال تحریمه دون أن یفسد الصوم، و فی «المدارک» بعد أن اختار قول الشیخ بأنّه محرّم و لا یوجب قضاء و لا کفّارة قال: و هو المعتمد. و قال جماعة أُخری بأنّه مبطل و موجب للقضاء و الکفّارة؛ منهم السیّد فی «الانتصار» و الشیخ فی «النهایة» و «الجمل» و ابن البرّاج، و نسب فی «الدروس» هذا القول إلی المشهور، و هو المختار. و حکی عن أبی الصلاح الحلبی أنّه قال بوجوب القضاء دون الکفّارة.

و استدلّ للقول بعدم البطلان بالجمع بین الأخبار المانعة الظاهرة فی المفطریة و الإضرار، و بین موثّقة إسحاق بن عمّار قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): رجل صائم ارتمس فی الماء متعمّداً، علیه قضاء ذلک الیوم؟ قال

لیس علیه قضاؤه و لا

---

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۹.

(۱) جواهر الکلام ۱۶: ۲۲۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۰۶

و لو مع خروج البدن (۶۱)، و لا یلحق المضاف بالمطلق (۶۲).

یعودنّ «۱»

حیث إنّ الموثّقة صریحة فی عدم وجوب القضاء.

و فیه: أنّ الأخبار المانعة مشهور و أکثرها معتبر سنداً و تامّ دلالة، و کیف ترفع الید عنها بالموثّقة المذکورة و هی شاذّة؟! فلا بدّ من طرحها. و إن أبیت إلّا عن إعمال المرجّحات فنقول: إنّ الموثّقة موافقة للعامّة، و الروایات المانعة مخالفة لهم و الرشد فی خلافهم، فترجّح علی الموثّقة، و هذا المقدار من المقال کافٍ فی الاستدلال علی المختار.

(۶۱) یکفی فی فساد الصوم غمس الرأس فقط فی الماء، و إن کان سائر البدن خارجاً عنه؛ و ذلک لذکر خصوص الرأس فی بعض روایات الباب، کصحیحة محمّد بن مسلم و صحیحة حریز المذکورتین. و لا یخفی: أنّه لا ینافی غمس الرأس مع غمس سائر أعضاء البدن کی یدّعی أنّ المبطل هو غمس الرأس فی ضمن الارتماس و هو الغوص فی الماء و یقال: إنّه هو الظاهر المستفاد من بعض الروایات، کروایة حنّان بن سُدیر المذکورة. و بالجملة: المبطل هو غمس الرأس؛ سواء کان منفرداً أو بجمیع البدن.

(۶۲) نسب إلی «المسالک» أنّ فی حکم الماء مطلق المائعات؛ سواء کان ماءً مضافاً أو غیر ماء، کما نبّه علیه بعض الفقهاء. و نسب إلی «کشف الغطاء» إلحاق خصوص المضاف بالماء، و فیه: أنّ المذکور فی النصوص هو الغمس و الارتماس و الرمس فی الماء، و هو المضرّ و المفطر، و الماء حقیقة فی الماء المطلق و استعماله فی المضاف یحتاج إلی قرینة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۶، الحدیث ۱.

نعم لا یُترک الاحتیاط فی مثل الجلّاب خصوصاً مع ذهاب رائحته (۶۳)، و لا بأس بالإفاضة و نحوها ممّا لا یُسمّی رمساً و إن کثر الماء (۶۴)، بل لا بأس برمس البعض و إن کان فیه المنافذ (۶۵)،

و دعوی أنّ الماء لا خصوصیة لإطلاقه لکونه وارداً مورد الغالب غیر مسموعة؛ للجمود علی ظواهر النصوص فی تشخیص موضوعات الأحکام و متعلّقاتها.

(۶۳) و ذلک لأنّ الجلاب لیس کسائر المیاه المضافة التی هی معصرات أو مخلوطات، کماء البطّیخ و المرق مثلًا و نحوهما، بل هو فی الحقیقة قطرات ماء مطلق حارّ مأخوذ معه الورد المؤثّر فی رائحتها، هذا. و مع ذلک یضاف الماء إلی الورد و یقال: ماء الورد؛ فلا یترک الاحتیاط؛ خصوصاً مع ذهاب رائحته؛ لأنّ العرف یراه ماءً.

(۶۴) و ذلک مضافاً إلی عدم صدق رمس الرأس فی الماء علی الإفاضة لصحیحة ابن مسلم «۱» المجوّزة لصبّ الماء علی رأسه. و أمّا إذا أدخل رأسه أو تمام بدنه فی النهر المنصب من العالی إلی السافل بطل صومه؛ سواء کان الغمس من الأعلی أو من الأسفل، و کذا المیزاب الکبیر إذا کثر ماؤه فهو کالنهر المزبور، کلّ ذلک لصدق غمس الرأس فی الماء.

(۶۵) و ذلک لعدم صدق رمس الرأس علی رمس بعضه الذی فیه المنافذ، و ما فی «المدارک» من أنّه لا یبعد تعلّق التحریم بغمس المنافذ کلّها دفعة و إن کانت منابت الشعر خارجة من الماء «۲». و فیه: أنّه خلاف المتفاهم العرفی من غمس الرأس.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۲.

(۲) مدارک الأحکام ۶: ۵۰.

و لا بغمس التمام على التعاقب؛ بأن غمس نصفه ثمّ أخرجه، و غمس نصفه الآخر (۶۶).

---

(۶۶) لا يخفى: أنّ المنساق إلى الذهن من غمس الرأس فى الماء غمس تمامه فيه فى زمان واحد؛ سواء حصل دفعة أو تدريجاً، و أمّا غمس تمامه فى الماء لا دفعةً بل غمس نصفه أوّلًا و أخرجه ثمّ غمس نصفه الآخر ثانياً فلا يبطل صومه؛ إذ لا يصدق عليه عرفاً أنّه غمس رأسه فى الماء لا أوّلًا و لا ثانياً.

فروع الأوّل: خروج شعر الرأس من الماء لا يقدح فى صدق غمس الرأس فيبطل الصوم.

الثانى: لو شكّ فى غمس تمام الرأس بنى على صحّة الصوم؛ لاستصحاب عدم غمس التمام.

الثالث: لو أدخل رأسه فى شىء يتّصل ببشرة الرأس و كان مانعاً من وصول الماء إليها ثمّ رمس رأسه فى الماء فلا يرفع به حكم الغمس؛ لصدق غمس الرأس فى الماء عرفاً، و أمّا لو أدخل رأسه فيما ينفصل عن رأسه كالحلب و نحوه و رمس فى الماء رفع حكم الغمس فلا يبطل صومه؛ لعدم صدق غمس الرأس فى الماء.

و قد تنظر صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) فى المتّصل و قال بعدم بطلان الصوم فيه أيضاً، و علّله بكون الرأس اسماً للبشرة «۱». و فيه: أنّ المعيار هو الصدق العرفى، فيصدق فى العرف غمس الرأس فى الماء فى المتّصل دون المنفصل.

---

(۱) جواهر الكلام ۱۶: ۲۳۰.

.....

الرابع: لو كان هناك مائعان يعلم بكون أحدهما ماءً مطلقاً يجب الاجتناب عنهما؛ لوجوب الاجتناب عن جميع أطراف العلم الإجمالى. و أمّا بطلان الصوم فلا يحكم به إلّا بعد ارتكاب جميع الأطراف، هذا بناءً على عدم إلحاق سائر المائعات بالماء المطلق؛ فعلى إلحاقه به يحكم بالبطلان بمجرّد الغمس فى أحدهما.

الخامس: لو غمس رأسه فى المائع المشكوك فى أنّه ماءٌ مطلق أو مضاف أو مائع غير الماء فلا يبطل صومه؛ لأصالة البراءة عن وجوب الاجتناب عن الغمس مع كون الشبهة مصداقية.

السادس: لو غمس ذو الرأسين كلاهما بطل صومه بلا إشكال فيه، و كذلك لو غمس أحدهما و كان أصلياً. و أمّا لو غمس خصوص الزائد فيحتمل أن يكون موجباً للبطلان لإطلاق الرأس عليه، و يحتمل أن يكون الرأس منصرفاً إلى المتعارف الأصلى، و طريق الاحتياط واضح.

السابع: لو ارتمس فى المغصوب أو فى إناء يحرم استعماله ناسياً للصوم بطل غسله دون صومه، و ذلك واضح.

الثامن: لو توقّف خروج نفس محترمة أو مال محترم على غمس رأسه فى الماء و نوى الغسل صحّ غسله و بطل صومه؛ أمّا صحّة غسله فلعدم النهى عن الارتماس، بل وجب عليه فى بعض الموارد؛ لتوقّف الواجب عليه. و أمّا بطلان صومه لتعمّد الغمس عن الصائم.

التاسع: لو ارتمس و نوى الغسل و غفل عن الصوم صحّ صومه و غسله؛ و ذلك لعدم التعمّد، فلا نهى عن ارتماسه.

العاشر: لو اكره على غمس الرأس فى الماء يبطل صومه؛ لتعمّد الفاعل و تحقّق القصد و الإرادة إلى الغمس لدفع الضرر المتوعّد عليه، و حديث رفع الإكراه

[(مسألة ۱۴): لو ألقى نفسه فى الماء بتخيّل عدم الرمس فحصل]

(مسألة ۱۴): لو ألقى نفسه فی الماء بتخیّل عدم الرمس فحصل، لم یبطل صومه إذا لم تقضِ العادة برمسة (۶۷)، و إلّا فمع الالتفات فالأحوط إلحاقه بالعمد إلّا مع القطع بعدمه (۶۸).

[(مسألة ۱۵): لو ارتمس الصائم مغتسلًا]

(مسألة ۱۵): لو ارتمس الصائم مغتسلًا، فإن کان تطوّعاً أو واجباً موسّعاً، بطل صومه و صحّ غسله (۶۹)، و إن کان واجباً معیّناً، فإن قصد الغسل بأوّل مسمّی الارتماس، بطل صومه و غسله علی تأمّل فیه (۷۰)،

یرفع المؤاخذة و الآثار المترتّبة علی الفعل کالکفّارة، و الحدیث لا یثبت الصحّة. و أمّا إذا کان مقهوراً علیه فلا یبطل لانتفاء العمد.

(۶۷) و ذلک لعدم العمد علی الرمس.

(۶۸) إذ مع العادة علی الغمس دائماً لا یعتنی العقلاء بتخیّل عدم الرمس و لا یترتّب علیه أثر؛ فیلحق بالعمد، إلّا مع القطع بعدم الرمس. فمع وجود هذا القطع لا یصدق أنّه غمس متعمّداً مع تحقّق الغمس اتّفاقاً؛ فلا یبطل صومه.

(۶۹) وجه بطلان الصوم تعمّد غمس الرأس فی الماء و وجه صحّة غسله عدم حرمة الإفطار عمداً بأیّ مفطر کان فی الصوم المندوب و الواجب الموسّع أیّ واجب کان غیر رمضان؛ فالارتماس لیس منهیاً عنه حتّی یبطل غسله.

(۷۰) وجه بطلان الصوم واضح، و أمّا وجه بطلان الغسل فلکون الارتماس منهیاً عنه موجباً للبطلان، و أمّا وجه التأمّل فی بطلان الغسل، فهو أنّ النهی عن الارتماس للإرشاد إلی کونه مانعاً عن صحّة الصوم، فالمحرّم هو إبطال الصوم، و الارتماس مقدّمة له، و المقدّمة لیست منهیّة ذاتاً، فلا وجه لبطلان الغسل، خصوصاً علی القول بجواز اجتماع الأمر و النهی، و تفصیل البحث موکول إلی محلّه.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۱۱

و إن نواه بالمکث أو الخروج صحّ غسله دون صومه فی غیر شهر رمضان (۷۱)، و أمّا فیه فیبطلان معاً (۷۲)، إلّا إذا تاب و نوی الغسل بالخروج، فإنّه صحیح حینئذٍ (۷۳).

[الثامن: إیصال الغبار الغلیظ إلی الحلق]

الثامن: إیصال الغبار الغلیظ إلی الحلق، بل و غیر الغلیظ علی الأحوط و إن کان الأقوی خلافه (۷۴)؛

---

(۷۱) وجه صحّة غسله فیما کان صومه ندباً أو واجباً معیّناً غیر رمضان قد علم ممّا ذکر؛ و هو أنّ ارتکاب المفطر بعد إبطال الصوم فی غیر رمضان لیس حراماً؛ فلا یکون الغسل الارتماسی حال المکث و الخروج مبغوضاً للمولی؛ فیصحّ.

(۷۲) أمّا الصوم فیبطل بمجرّد الغمس العمدی. و أمّا بطلان الغسل حال المکث أو الخروج فلأنّه و إن بطل صومه بمجرّد الغمس أوّلًا إلّا أنّ حالة المکث و الخروج أیضاً منهیان باعتبار صدق الغمس علیهما. و الخروج و إن کان لازماً بحکم العقل للتخلّص عن الغمس الحرام حتّی بعد بطلان صومه إلّا أنّه منتهٍ بالأخرة إلی الاختیار الناشئ من سوء الاختیار؛ فهو مبغوض للمولی و لا یصلح للصحّة.

(۷۳) یعنی أنّه إذا عصی بالارتماس و حکم ببطلان صومه فتاب قبل الخروج عن الماء ارتفعت مبغوضیة الخروج؛ فلا مانع حینئذٍ من نیة القربة، فیصحّ غسله.

(۷۴) موضوع المسألة هو الغبار الذی لا یبلغ حدّا یصدق علیه العنوان المضاف إلیه الغبار کالتراب و الدقیق مثلًا و إلّا فیشمله إطلاق

الأكل أى المأكول.

و فى «المستند»: نعم لو كان الغبار بحيث يحسّ منه أجزاء ترابية مشاهدة حسّا معلومة عياناً موسومة بالتراب عرفاً ابتداءً أو بعد الاجتماع فى أُصول الأسنان

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۱۲

.....

و ابتلعها، يحكم بفساد الصوم و وجوب القضاء و الكفّارة؛ لصدق أكل التراب لا لدخول الغبار «۱».

و قد اختلف فقهاؤنا فى مفطرية الغبار على أقوال:

الأوّل: أنّه غير مفطر مطلقاً، نسب هذا القول إلى الصدوق و السيّد و الديلمى و الشيخ.

الثانى: أنّه مفطر مطلقاً، نسب إلى الشيخين و الحلّى و الحلبى و المحقّق فى «الشرائع» و «المختصر النافع» و غيرهم، و هو المختار عندنا.

الثالث: أنّ المفطر هو الغليظ من الغبار لا رقيقه، نسب هذا التفصيل إلى المحقّق فى «المعتبر».

الرابع: التردّد و التوقّف فى المبطليـة، نسب إلى ظـاهر «المعتبر» و اختاره صاحب «المـدارک» و قال: و يظهر من المصـنّف فى «المعتبر» التوقّف فى هـذا الحكم حيث قـال بعـد أن أورد روايـة سليمان المروزى و هـذه الروايـة فيهـا ضـعف؛ لأنّا لا نعلم القائل و ليس الغبار كالأكل و الشرب و لا كابتلاع الحصىّ و البَرَد، و هو فى محلّه «۳»، انتهى.

و اسـتدلّ للقول الأوّل بالأصل و بموثّقـة عمرو بن سـعيد المـدائنى عن الرضا (عليه السّـلام) قال: سألته عن الصائم يتدخّن بعود أو بغير ذلک فتدخل الدخنة فى حلقه، فقال

جائز، لا بأس به

، قال: و سألته عن الصائم يدخل الغبار فى حلقه، قال

لا بأس «۲».

و فيه: أنّ الأصل دليل حيث لا دليل، و أنّ الموثّقة محمولة على صورة عدم

---

(۱) مستند الشيعة ۱۰: ۲۳۰.

(۳) مدارک الأحكام ۶: ۵۲.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۷۰، كتاب الصوم، أبواب ما يمسک عنه الصائم، الباب ۲۲، الحديث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۱۳

.....

التعمّد جمعاً بينها و بين موثّقة سليمان بن حفص المروزى قال: سمعته يقول

إذا تمضـمض الصـائم فى شـهر رمضان أو اسـتنشق متعمّـداً أو شمّ رائحـة غليظـة أو كنس بيتاً فـدخل فى أنفه و حلقه غبارٌ فعليه صوم شهرين متتابعين؛ فإنّ ذلک له مفطر مثل الأكل و الشرب و النكاح «۱».

إن قلت: إنّ الرواية شاملة لأُمور لا تبطل الصوم اتّفاقاً؛ و هى المضـمضة و الاستنشاق و الرائحة الغليظة، و كذلک الغبار لوحدة السياق؛ فحينئذٍ يحمل قوله (عليه السّلام)

فعليه صوم شهرين متتابعين

علی الاستحباب.

قلت أوّلًا: نقول بالتفکیک بین الأُمور المذکورة و الغبار؛ لقرینة خارجیة و هی وجود الاتّفاق علی عدم کونها مبطلًا و لا مانع من التفکیک الدالّ علیه الدلیل فی روایة واحدة.

و ثانیاً: أنّ حمل قوله

فعلیه صوم شهرین متتابعین

علی استحباب الکفّارة لا یساعده بل ینافیه قوله (علیه السّلام) فی ذیل الروایة

فإنّ ذلک له مفطر مثل الأکل و الشرب و النکاح.

و الدلیل علی القول الثانی: أنّ الغبار نوع من المتناولات، فإن کان مفسداً للصوم أفسد قلیله و کثیره، و إلّا لم یفسد کذلک. و فی «الجواهر»: و الظاهر أنّ عدم القید أجود؛ لأنّ الغبار المتعدّی إلی الحلق نوع من المتناولات و إن کان غیر معتاد، فیحرم و یفسد الصوم «۲»، انتهی. و إنّ المستفاد من روایة المروزی مفطریة مطلق الغبار، و لا دلیل علی تقییده بالغلیظ.

و استدلّ علی القول الثالث: بأنّ مفطریة الغبار مخالفة للأصل، فیکتفی بالقدر المتیقّن و هو الغلیظ منه و أنّه یستفاد من الکنس فی الروایة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۲، الحدیث ۱.

(۲) جواهر الکلام ۱۶: ۲۳۵.

سواء کان الإیصال بإثارته بنفسه بکنس أو نحوه، أو بإثارة غیره، أو بإثارة الهواء؛ مع تمکینه من الوصول و عدم التحفّظ (۷۵)، و فیما یعسر التحرّز عنه تأمّل (۷۶).

و هذا الاستدلال کما تری غیر تامّ؛ لأنّ الغبار کسائر المفطرات المنصوصة الخارجة من الأصل مطلق شامل للغلیظ و الخفیف، کما أنّ المأکول و المشروب یشمل قلیلهما کعشر الحبّة و القطرة، و لا یخفی دلالة روایة المروزی علی وجوب الکفّارة فیما تعمّد علی إدخال الغبار فی الحلق و لو باختیار إیجاد مقدّمته کالکنس و نحوه. و فی «الجواهر»: و یجب به الکفّارة.

و استدلال القول الرابع یظهر ممّا حکیناه من صاحب «المدارک» من ضعف روایة المروزی. و فیه: أنّ الروایة موثّقة.

(۷۵) قد یتوهّم المتوهّم هو صاحب «مستند العروة الوثقی» اختصاص المفطر بالغبار الناشئ من الکنس من نفس الصائم أو غیره و أنّه مورد النصّ، و لا یجب التحفّظ عن الغبار الذی کان بإثارة الهواء؛ فلذا قال کاشف الغطاء بعدم وجوب التحفّظ و عدم البطلان فیما دخل الغبار فی حلقه بإثارة الهواء «۱».

و فیه: أنّ المبطل هو الغبار الداخل فی حلق الصائم باختیاره، و لا دخالة لخصوص الکنس فی موضوع الحکم. و لعلّ ذکره فی الروایة باعتبار الغالب. ففیما أثارت الهواء الغبار و لم یتحفّظ من وصوله إلی حلقه و لم یتحرّز منه و وصل إلیه یبطل صومه.

(۷۶) و کذا فیما أدّی التحرّز عنه إلی الحرج، فإن کان دخوله فی حلقه

---

(۱) مستند العروة الوثقی، الصوم ۱: ۱۴۹.

و لا بأس به مع النسیان أو الغفلة أو القهر الرافع للاختیار أو تخیّل عدم الوصول (۷۷)، إلّا أن یجتمع فی فضاء الفم ثمّ أکله اختیاراً

(۷۸). و الأقوی عدم لحوق البخار به إلّا إذا انقلب فی الفم ماء و ابتلعه. کما أنّ الأقوی عدم لحوق الدخان به أیضاً (۷۹).

باختیاره فیبطل و لا یحرم للعسر و الحرج، و إن کان بلا اختیار فلا یبطل.

(۷۷) و ذلک لاعتبار العمد فی مفطریة کلّ مفطر، و هو منفی فی الصور المذکورة. و زاد علیها فی «العروة الوثقی» صورة ظنّ عدم الوصول مع ترک التحفّظ، و قال بعدم کونه مفطراً. و فیه: أنّ الاکتفاء بمجرّد الظنّ بعدم الوصول لا یخلو من تأمّل، نعم لو حصل الاطمئنان بعدم الوصول مع ترک التحفّظ و مع ذلک وصل إلی الحلق فلا یبطل.

(۷۸) فیبطل حینئذٍ لصدق الأکل علیه حقیقة.

(۷۹) و هذا القول هو المختار عندنا.

و فی «المسالک»: و ألحق به بعض الأصحاب الدخان الغلیظ و بخار القدر و نحوه، و هو حسن إن تحقّق معهما جسم «۱»، انتهی. و فی «المدارک»: و ألحق المتأخّرون بالغبار الدخان الغلیظ الذی یحصل منه أجزاء و یتعدّی إلی الحلق و بخار القدر و نحوهما و هو بعید «۲»، انتهی.

و لا دلیل علی إلحاقهما بالغبار إلّا أن یقال: إنّ البخار أجزاء مائیة وصلت إلی الجوف بالحلق، کالغبار الذی هو أجزاء ترابیة مثلًا انتشرت فی الهواء و دخلت فی الجوف، فیصدق علیهما الأکل و الشرب. و إنّ الدخان یدخل فی روایة المروزی

---

(۱) مسالک الأفهام ۲: ۱۷.

(۲) مدارک الأحکام ۶: ۵۲ ۵۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۱۶

نعم یُلحق به شرب الأدخنة علی الأحوط (۸۰).

[التاسع: الحُقنة بالمائع و لو لمرض و نحوه]

التاسع: الحُقنة بالمائع (۸۱) و لو لمرض و نحوه،

باعتبار أنّ المستفاد منها کلّما یدخل فی جوف الإنسان؛ و منه الدخان.

و لا یخفی ما فیه؛ من أنّ مفطریة الغبار علی القول به لیس لصدق الأکل علیه کی یقاس علیه البخار و یقال إنّه یصدق علیه الشرب، بل لخصوص النصّ و موثّقة سلیمان المروزی. و إنّ وجه إلحاق الدخان ممّا لا شاهد له، بل و موثّقة عمرو بن سعید المذکورة آنفاً تدلّ علی عدم مفطریته قال: سألته الرضا (علیه السّلام) عن الصائم یتدخّن بعود أو بغیر ذلک فتدخل الدخنة فی حلقه، فقال

جائزٌ لا بأس «۱»

، و فی «کشف الغطاء»: إنّ الدخان غیر مفطر إلّا لمن اعتاده و تلذّذ به فقام عنده مقام القوت؛ فإنّه أشدّ من الغبار و کذا البخار غیر مفطر، إلّا مع الغلبة و الاستدامة فإنّه إذا فقد الماء قد یقوم هذا مقامه، و الأحوط تجنّب الغلیظ منهما مطلقاً «۲»، انتهی. و هو کما مرّ لا شاهد له. نعم الاحتیاط لا ینبغی ترکه.

و لا یخفی: أنّه إذا انقلب البخار و صار ماءً فی الفم و ابتلعه یفسد صومه بلا إشکال؛ لصدق شرب الماء علیه حقیقة.

(۸۰) و لعلّه لإطلاق الشرب علیه، أو لما ذکره کاشف الغطاء من قیامه مقام القوت، أو لاستقرار سیرة المسلمین علی التحرّز عن الدخانیات حال الصوم.

(۸۱) فی المسألة أقوال:

الأوّل: أنّ الحُقنة جائزة للصائم و یستحبّ الاجتناب عنها، نسب هذا القول إلی ابن جنید، و لعلّه لصحیحة علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر (علیه السّلام) قال:

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۲، الحدیث ۲.

(۲) کشف الغطاء: ۳۱۹/ السطر ۳۷.

.....

سألته عن الرجل و المرأة هل یصلح لهما أن یستدخلا الدواء و هما صائمان؟ قال

لا بأس «۱».

و فیه: أنّ المراد من الدواء هو خصوص الجامد؛ للنهی عن الاحتقان بالمائع فی النصوص الأُخر.

الثانی: أنّها مفسد للصوم مطلقاً، نسب هذا القول إلی المفید (رحمه اللّه).

الثالث: أنّ الحقنة حتّی بالمائع حرام تکلیفاً فقط؛ فلا یوجب البطلان فلا قضاء و لا کفّارة، نسب هذا القول إلی المحقّق فی «المعتبر» و اختاره صاحب «المسالک» و «المدارک»؛ قال فی «المسالک»: و الأصحّ تحریم الحقنة بالمائع من دون أن یفسد الصوم «۲»، و قال فی «المدارک»: و استوجه المصنّف فی «المعتبر» تحریم الحقنة بالمائع و الجامد دون الإفساد، و هو المعتمد «۳».

الرابع: أنّها موجبة لبطلان الصوم، و أنّه یجب القضاء خاصّة و لا کفّارة، و نسب هذا القول إلی السیّد أبی المکارم فی «الغنیة» و أبی الصلاح الحلبی. و نفی الکفّارة لأجل أنّ الأصل عدم وجوبها إلّا فیما ورد فیه دلیل خاصّ. و فیه: أنّ وجوب الکفّارة مترتّب علی تعمّد الإفطار بأیّ مفطر کان، إلّا ما خرج بالدلیل.

الخامس: أنّه یجب الکفّارة أیضاً، نسبه السیّد (رحمه اللّه) فی «الناصریات» إلی قوم من أصحابنا، و هو المختار عندنا، و اختاره صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) و قال: الأقوی إن لم ینعقد إجماع کما حکاه فی «المختلف» عن السیّد وجوب الکفّارة به؛ لاندراجه فیمن أفطر متعمّداً «۴».

السادس: التردّد فی کونها بالمائع مبطلة للصوم، و هو قول المحقّق (رحمه اللّه) فی

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۵، الحدیث ۱.

(۲) مسالک الأفهام ۲: ۱۹.

(۳) مدارک الأحکام ۶: ۶۴.

(۴) جواهر الکلام ۱۶: ۲۷۴.

و لا بأس بالجامد المستعمل للتداوی کالشیاف (۸۲). و أمّا إدخال نحو الترياک للمعتادین به و غیرهم للتغذّی و الاستنعاش ففیه إشکال، فلا یترک الاحتیاط باجتنابه، و کذلک کلّ ما یحصل به التغذّی من هذا المجری، بل و غیره کتلقیح ما یتغذّی به (۸۳).

«الشرائع»، منشأه إمکان حمل الأخبار علی إرادة محض التکلیف.

و استدلّ من قال بعدم الحرمة أو بعدم الإفساد بصحيحة على بن جعفر المذكورة، و فيه: أنّها محمولة على الجامد بقرينة سائر الروايات.

و الدليل على كون الحقنة مفسدة ظهور صحيحة البزنطى عن أبى الحسن (عليه السّلام) أنّه سأله عن الرجل يحتقن تكون به العلّة فى شهر رمضان، فقال

الصائم لا يجوز له أن يحتقن «۱».

و ظهور البأس المستفاد من مفهوم موثّقة على بن الحسن بن فضّال عن محمّد بن الحسن عن أبيه قال: كتبتُ إلى أبى الحسن (عليه السّلام): ما تقول فى اللَّطَف يستدخله الإنسان و هو صائم؟ فكتب (عليه السّلام)

لا بأس بالجامد «۲»

، حيث إنّ عدم الجواز و البأس ظاهران فى الحكم الوضعى.

(۸۲) لموثّقة ابن فضّال المذكورة، فكتب (عليه السّلام)

لا بأس بالجامد.

(۸۳) لا يخفى: أنّ مجرّد التغذّى من غير طريق الحلق غير مبطل للصوم؛ لأنّ المبطل هو الأكل و الشرب، و الظاهر منهما عرفاً إيصال المأكول و المشروب إلى الجوف من الطريق المتعارف و هو الحلق و إن كان من مجرى الأنف. و أمّا مجرّد إيصال الطعام و الشراب إلى الجوف من غير طريق الحلق أىّ طريق كان فلا يبطل.

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۴۲، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۵، الحديث ۴.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۴۱، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۵، الحديث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۱۹

.....

و لعلّ وجه احتياط المصنّف (رحمه اللّه) هو أنّ الممنوع منه ليس هو خصوص الأكل و الشرب بل الأعمّ منهما، و أنّ المبطل هو الطعام و الشراب الواصل إلى الجوف من أىّ طريق كان.

و يستفاد هذا من صحيحة محمّد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (عليه السّلام) يقول

لا يضرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس فى الماء «۱»

، حيث لم يذكر فيها الأكل و الشرب. و رواية أبى بصير قال: قال أبو عبد اللّه (عليه السّلام)

الصيام من الطعام و الشراب. «۲»

الخبر.

و فيه: أنّ الظاهر عرفاً من الاجتناب عن الطعام و الشراب هو الاجتناب عن الأكل و الشرب، و أنّ المبطل خصوص الأكل و الشرب لا مجرّد الإيصال إلى الجوف بأىّ وجه اتّفق، هذا.

مضافاً إلى أنّه لم يعلم وجه الاحتياط عن إدخال الترياک فى الدبر لمجرّد الاستنعاش، و العجب منه (رحمه اللّه) أنّه لم يحشّ على «العروة الوثقى» فى المسألة الرابعة من مسائل الأكل و الشرب من المفطرات، بل وافقه حيث قال السيّد (رحمه اللّه): المدار صدق الأكل و الشرب و إن كان بالنحو الغير المتعارف؛ فلا يضرّ مجرّد الوصول إلى الجوف إذا لم يصدق الأكل و الشرب، كما إذا صبّ دواءً فى جرحه أو شيئاً فى اذنه أو إحليله فوصل إلى جوفه «۴»، انتهى. و مقتضى احتياط المصنّف (رحمه اللّه) هنا التحشية و الاحتياط

فیما وصل إلی الجوف و کان غـذاءً فی تلک المسألـة، و قـد کانت للشاهرودی (رحمه اللّه) فی تلک المسألة حاشـیة بهذه العبارة: فی اللقاح المغذّیة الأحوط الاجتناب.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱، الحدیث ۲.

(۴) العروة الوثقی ۱: ۱۷۷، المسألة ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۲۰

نعم لا بأس بتلقیح غیره للتداوی، کما لا بأس بوصول الدواء إلی جوفه من جرحه (۸۴).

[العاشر: تعمّد القیء و إن کان للضرورة]

اشارة

العاشر: تعمّد القیء و إن کان للضرورة، دون ما کان منه بلا عمد، و المدار صدق مسمّاه (۸۵).

---

(۸۴) لعدم صدق عنوان من عناوین المفطرات علیه، و لیس غذاءً کی یحتاط فیه.

(۸۵) فی المسألة أقوال:

الأوّل: أنّ القیء حرام علی الصائم تکلیفاً فقط، ذهب إلیه ابن إدریس.

الثانی: أنّه موجب للقضاء و الکفّارة، نسبه السیّد (رحمه اللّه) إلی بعض علمائنا.

الثالث: أنّه موجب للقضاء فقط، و هو المشهور بین الأصحاب شهرةً عظیمة، بل إجماع من المتأخّرین، بل فی «الخلاف» و ظاهر «الغنیة» و المحکی عن «المنتهی» الإجماع علیه، و هو المختار عندنا، نعم الکفّارة أحوط.

و یدلّ علی کونه مفطراً صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا تقیّأ الصائم فقد أفطر، و إن ذرعه من غیر أن یتقیّأ فلیتمّ صومه «۱».

و صحیحة أُخری للحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا تقیّأ الصائم فعلیه قضاء ذلک الیوم، و إن ذرعه من غیر أن یتقیّأ فلیتمّ صومه «۲»

، و معنی قوله (علیه السّلام)

ذرعه

أی سبقه من غیر اختیار، کذا ذکر فی «المسالک» و صوم الشیخ الأنصاری (رحمه اللّه).

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۲۱

و لو ابتلع فی اللیل ما یجب علیه ردّه، و یکون القیء فی النهار مقدّمة له، صحّ صومه لو ترک القیء عصیاناً و لو انحصر إخراجه به (۸۶).

و موثّقة سماعة قال: سألته عن القیء فی رمضان، فقال

إن کان شیء یبدره فلا بأس، و إن کان شیء یکره نفسه علیه فقد أفطر و علیه القضاء «۱».

و موثّقة مسعدة بن صدقة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) عن أبیه (علیه السّلام) أنّه قال

من تقیّأ متعمّداً و هو صائم فقد أفطر و علیه الإعادة، فإن شاء اللّه عذّبه و إن شاء غفر له

، و قال

من تقیّأ و هو صائم فعلیه القضاء «۲».

و مرسلة عبد اللّه بن بُکیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

من تقیّأ متعمّداً و هو صائم قضی یوماً مکانه «۳».

و روایة علی بن جعفر فی کتابه عن أخیه (علیه السّلام) قال: سألته عن الرجل یستاک و هو صائم فیقیء ما علیه؟ قال

إن کان تقیّأ متعمّداً فعلیه قضاؤه، و إن لم یکن تعمّد ذلک فلیس علیه شیء «۴».

و لا یخفی: أنّ القیء کسائر موضوعات الأحکام تشخیصه موکول إلی العرف، فخروج مثل النواة أو الدودة و کذلک القلس خروج مقدار قلیل من الطعام و الشراب إلی الفم لا یعدّ قیئاً.

(۸۶) صورة المسألة: أنّه لو ابتلع قبل الفجر ما لا یرضی صاحبه ببقائه فی

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۷.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۱۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۲۲

.....

جوفه و کان ردّه واجباً عند طلوع الفجر أو بعده فحینئذٍ یجب ردّه إلی صاحبه بالقیء، فالقیء واجب لکونه مقدّمة. و لو عصی و ترک القیء فهل یصحّ الصوم منه أم لا؟ قد أفتی السیّد (رحمه اللّه) فی «العروة الوثقی» و جماعة من الفقهاء المحشّین علیها بفساد صومه فی فرض المسألة، و المسألة متفرّعة علی مسألة الترتّب؛ فمن قال: إنّ الأمر الترتّبی أمر غیر معقول قال فی مسألتنا ببطلان الصوم لو ترک القیء فی الیوم، و من قال بأنّه أمر معقول قال بصحّة الصوم.

و علی هذه المسألة تتفرّع فروع فقهیة:

منها: الصلاة فی سعة الوقت و إزالة النجاسة عن المسجد.

و منها: ما لو فرض حرمة الإقامة علی المسافر من الفجر إلی الزوال، کما لو نهاه الوالد عنها فیه، و فرض مخالفة نهی الوالد و قصد الإقامة؛ فصحّة صومها و عدمها متفرّعان علی مسألة الترتّب.

و منها: ما لو فرض وجوب الإقامة علی المسافر أوّل الزوال، کمن أمر والده بها فیه؛ فحینئذٍ یجب علیه قصد الإقامة و إتمام الصلاة، فلو خالف أمر والده و ترک قصد الإقامة یجب علیه القصر مترتّباً. و کذا عکسه؛ و هو ما لو فرض حرمة الإقامة علیه فی الوقت المزبور للنهی توجّه إلیه وجوب القصر، و لو خالف نهیه و قصد الإقامة یجب علیه التمام للترتّب.

و منها: وجوب الخمس المترتّب على عصيان الأمر بأداء الدين و كان الدين قبل عام الربح.

و منها: ما نحن فيه.

و حيث إنّ المشهور و منهم صاحب «العروة الوثقى» قائلون بعدم إمكان الترتّب فإنّ الإفطار المحقّق بالقيء و الإمساك ضدّان لا ثالث لهما، و كلّ منهما مفروض الوجود عند ترك الآخر، كالحركة و السكون، فلا يعقل الأمر بأحدهما عند

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۲۳

نعم لو فرض ابتلاع ما حكم الشارع بقيئه بعنوانه، ففى الصحّة و البطلان تردّد، و الصحّة أشبه (۸۷).

[(مسألة ۱۶): لو خرج بالتجشُّؤ شيء و وصل إلى فضاء الفم، ثمّ نزل من غير اختيار]

(مسألة ۱۶): لو خرج بالتجشُّؤ شيء و وصل إلى فضاء الفم، ثمّ نزل من غير اختيار، لم يبطل صومه (۸۸)،

ترک الآخر؛ لأنّ أحدهما محقّق قهراً عند ترک الآخر و الأمر به من قبيل طلب الحاصل أفتوا بفساده.

و فيه: أنّ ما نحن فيه ليس من قبيل ضدّين لا ثالث لهما، حيث إنّ القيء ليس ضدّه الإمساک المطلق فقط حتّى يقال: إنّه إذا عصى بترک القيء فقد تحقّق الإمساک المطلق قهراً؛ فلا يعقل الأمر به و إلّا يكون من قبيل طلب الحاصل، بل له ضدّ ثالث؛ و هو الإمساک المخصوص؛ أى الإمساک المتقرّب به إلى اللّه تعالى؛ فحينئذٍ يعقل الأمر به على فرض عصيان القيء؛ فلا إشكال فى إمكان التقرّب و صحّة الصوم بترک القيء إذا لم يكن القيء مقدّمة منحصرة لردّ ما ابتلع، و إنّما الإشكال و الخلاف فيما توقّف الردّ على خصوص القيء لا غير.

(۸۷) لكون القيء حينئذٍ مأموراً به من الشارع فلا يبطل.

(۸۸) هنا مسألتان:

الاولى: أنّ خروج الطعام من الجوف إلى فضاء الفم ليس مبطلًا للصوم؛ لعدم كونه قيئاً. و يدلّ عليه صحيح عبد اللّه بن سنان قال: سُئل أبو عبد اللّه (عليه السّلام) عن الرجل الصائم يقلس فيخرج منه الشيء من الطعام، أ يفطره ذلك؟ قال

لا. «۱»

الخبر. و صحيح محمّد بن مسلم قال: سئل أبو جعفر (عليه السّلام) عن القلس يفطر الصائم؟ قال:

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۸۸، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۲۹، الحديث ۹.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۲۴

و لو بلعه اختياراً بطل (۸۹)

لا «۱».

و موثّقة سماعة قال: سألته عن القلس و هى الجشاء يرتفع الطعام من جوف الرجل، من غير أن يكون تقيّأ و هو قائم فى الصلاة، قال لا تنقض ذلك وضوءه و لا يقطع صلاته و لا يفطر صيامه «۲».

و صحيحة اخرى لمحمّد بن مسلم قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن القلس أ يفطر الصائم؟ قال

لا «۳»

، و القلس: خروج الطعام أو الشراب من البطن إلى الفم ملء الفم أو دونه، كذا فى «المنجد».

الثانیـة: لو بلع من غیر اختیـار مـا خرج من الجوف إلی فضـاء الفم فلاـ یبطل صومه؛ لأنّه و إن کان یصـدق علیه الأکل إلّا أنّه مفطر إذا کان مع العمد و الاختیار.

فرع: لو بلع ما خرج من الجوف و بلغ الحلق و لم یصل إلی فضاء الفم فلا یبطل صومه. و یدلّ علیه موثّق عمّار بن موسی الساباطی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن الرجل یخرج من جوفه القلس حتّی یبلغ الحلق ثمّ یرجع إلی جوفه و هو صائم، قال لیس بشیءٍ «۴».

(۸۹) و ذلـک لإطلاـق الأکـل علیـه، و لاـ یختصّ الأکـل بخصـوص مـا دخـل من الخـارج فی الفم و منه إلی الجـوف، و إن کـان هو المتداول.

و لقائل أن یقول: إنّ الأکل العمـدی و إن کان مبطلًا إلّا أنّه یختصّ بخصوص الداخل من الخارج؛ و ذلک لصـراحة صـحیحة عبد اللّه بن سنان المتقدّمة فی أنّ ازدراد

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۰، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۰، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۰، الحدیث ۴.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۰، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۲۵

و علیه القضاء و الکفّارة (۹۰). و لا یجوز للصائم التجشُّؤ اختیاراً إذا علم بخروج شـیء معه یصـدق علیه القیء، أو ینحدر بعد الخروج بلا اختیار (۹۱)،

ما خرج من الجوف و صار علی لسانه لیس مفطراً «۱».

و فیه: أنّ الصـحیحة معرض عنها عند المشـهور، و فی «الجواهر»: أنّه لا أجد عاملًا بما فی صحیح ابن سنان «۲»، أو محمولة علی صورة النسیان، هذا. و طریق الاحتیاط واضح.

(۹۰) أمّا القضاء فلبطلان الصوم، و أمّا الکفّارة فللإفطار العمـدی. و فی «العروة الوثقی»: بل تجب کفّارة الجمع إذا کان حراماً من جهة خباثته أو غیرها «۳»، کالغصبیة و النجاسة.

(۹۱) أمّا عـدم جواز التجشّؤ فلکونه موجباً للقیء المفطر، و القیء و إن لم یکن اختیاریاً حین تحقّقه إلّا أنّه بالأخرة ینتهی إلی الاختیار باختیاریـة مقـدّمته و هی التجشّؤ و کـذا لا یجوز التجشّؤ فیما علم بخروج شـیء لا یصـدق علیه القیء و لکنّه یعلم أنّه بعد خروجه إلی فضـاء الفم ینحـدر و یـدخل فی الجوف بلاـ اختیـار؛ فـإنّ دخوله فی الجوف یصـدق علیه الأکـل، و هو و إن کان غیر اختیاری إلّا أنّه ینتهی إلی الاختیار.

و فی «العروة الوثقی» فی المسألة الرابعة و السبعین قال: یجوز للصائم التجشّؤ اختیاراً و إن احتمل خروج شیء من الطعام معه. و أمّا إذا علم بذلک

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۹.

(۲) جواهر الکلام ۱۶: ۲۹۵.

(۳) العروة الوثقی ۲: ۱۹۴، المسألة ۶۹.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۲۶

و إن لم یعلم به (۹۲) بل احتمله فلا بأس به، بل لو ترتّب علیه حینئذٍ الخروج و الانحدار لم یبطل صومه (۹۳). هذا إذا لم یکن من عادته ذلک، و إلّا ففیه إشکال (۹۴)، و لا یُترک الاحتیاط (۹۵).

[(مسألة ۱۷): لا یبطل الصوم بابتلاع البصاق المجتمع فی الفم]

(مسألة ۱۷): لا یبطل الصوم بابتلاع البصاق المجتمع فی الفم؛ و إن کان بتذکّر ما کان سبباً لاجتماعه (۹۶)،

فلا یجوز «۱»، انتهی.

و لا یخفی: أنّه لا وجه لحرمة مجرّد التجشّؤ مع العلم بخروج شیء من الطعام معه من غیر صدق القیء علیه، بل یدلّ علی جوازه موثّقة سماعة المتقدّمة «۲».

(۹۲) و ذلک لأصالة الجواز فی التجشّؤ، و لا وجه للإشکال فیه کما عن بعض محشّی «العروة الوثقی».

(۹۳) أی فیما کان الانحدار بلا اختیار؛ فإنّ الانحدار الاختیاری مبطل حتّی فیما لم یحتمل خروج شیء مع التجشّؤ، و مع ذلک اتّفق خروجه معه و انحدر باختیاره فإنّه مفطر عمدی.

(۹۴) وجه الصحّة عدم العمد إلی المفطر حین التجشّؤ، و وجه البطلان أنّه مع العادة یحصل الوثوق و الاطمئنان حین التجشّؤ بالخروج و الانحدار.

(۹۵) لأنّ العادة لها نحو من الطریقیة العرفیة.

(۹۶) هذه المسألة ممّا لا خلاف فیه، و نسب العلّامة (رحمه اللّه) فی «التذکرة» عدم البطلان إلی علمائنا، و علیه استقرّت السیرة، و فی إلزام الصائمین علی دفع البصاق

---

(۱) العروة الوثقی ۲: ۱۹۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۰، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۲۷

و لا بابتلاع النخامة التی لم تصل إلی فضاء الفم؛ من غیر فرق بین النازلة من الرأس و الخارجة من الصدر علی الأقوی. و أمّا الواصلة إلی فضاء الفم فلا یترک الاحتیاط بترک ابتلاعها (۹۷)،

حرجٌ، و مقتضی الأصل البراءة. و یؤیّده روایة أبی جمیلة عن زید الشحّام عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الصائم یتمضمض، قال لا یبلع ریقه حتّی یبزق ثلاث مرّات «۱»

؛ یعنی أنّه لا بأس ببلع ریقه بعد أن یبزق ثلاث مرّات، و قد عنون صاحب «الوسائل» (رحمه اللّه) الباب بباب کراهة ابتلاع الصائم ریقه بعد المضمضة حتّی یبزق ثلاث مرّات و یجزی مرّة.

(۹۷) اختلف فی المسألة علی أقوال:

الأوّل: أنّه یجوز ابتلاع النخامة و هی الأخلاط مطلقاً؛ سواءٌ کانت نازلة من الرأس أو خارجة من الصدر، و سواءٌ وصلت إلی فضاء الفم أو لم تصل فلا یبطل الصوم بابتلاعها. ذهب إلیه العلّامة (رحمه اللّه) فی «التذکرة» و «المنتهی» و صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) و بعض فقهائنا المعاصرین (رحمه اللّه) فی تعلیقته علی «العروة»، بل یظهر من العلّامة (رحمه اللّه): أنّ محلّ الخلاف بینه و بین العامّة هی

النخامـة الواصـلة إلى فضاء الفم، حيث شبّه النخامة بالريق، و عليك بعين عبارته: قال فى «المنتهى»: لو ابتلع النخامة المختلّة (المنقلقة) من صدره أو رأسه لم يفطر، و قال الشافعى: يفطر، و عن أحمد روايتان لنا: أنّه معتاد فى الفم غير واصل من خارج فأشبه الريق، و لأنّ البلوى تعمّ به لعدم انفكاك الصائم عنه؛ فالاحتراز عنه مشقّة عظيمة، فوجب العفو عنه كالريق «۲»، انتهى.

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۹۱، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۳۱، الحديث ۱.

(۲) منتهى المطلب ۲: ۵۶۳/ السطر ۲۹.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۲۸

و لـو خرجت عن الفم ثمّ ابتلعهـا بطـل صومه (۹۸)، و كـذا البصـاق. بـل لو كـانت فى فمه حصـاة، فأخرجها و عليها بِلّـة من الريق، ثمّ أعادهـا و ابتلعهـا، أو بـلّ الخيّاط الخيط بريقه، ثمّ ردّه و ابتلع ما عليه من الرطوبـة، أو اسـتاك و أخرج المسواك المبلّل بالريق، فردّه و ابتلع ما عليه من الرطوبة إلى غير ذلك، بطل صومه.

و يدلّ عليه موثّقة غياث بن إبراهيم عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

لا بأس أن يزدرد الصائم نخامته «۱»

، هذا بناءً على كون النخامة مطلق الأخلاط؛ سواء النازلة من الرأس و الخارجة من الصدر.

الثانى: التفصيل بين ما يخرج من الصدر من الخلط و ما ينزل من الرأس؛ بجواز الابتلاع فى الأوّل و المنع فى الثانى؛ لوجوب الاقتصار فى الجواز على مورد الـدليل و هى النخامـة؛ و هى عبـارة عن الأخلاط الخارجـة من الصـدر و يبقى ما ينزل من الرأس مشـمولًا للأدلّة المانعة. و فيه: أنّ بعض اللغويين صرّح بالعكس؛ أى كون النخامة ما ينزل من الرأس، و ما يخرج من الصدر يسـمّى بالنخاعة، و بعض آخر بأنّهما مترادفان؛ فلا يكون مورد الرواية خصوص الخارج من الصدر.

الثـالث: التفصـيل بين مـا وصـل إلى فضـاء الفم منهمـا و بين ما لم يصل إليه؛ بالمنع فى الأوّل و الجواز فى الثانى، و وجه المنع صـدق الأكل عليه. و هذا هو الوجه فى احتياط المصنّف (رحمه اللّه) و غيره من الفقهاء.

و أوجه الأقوال هو الأوّل ثمّ الثالث.

(۹۸) و ذلك لصـدق الأكل عليه حقيقة، كما فى البصاق الخارج من الفم الداخل فيه ثمّ يبتلعه الصائم فإنّه يصدق عليه شـرب البصاق الخارجى، و كذلك

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۰۸، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۳۹، الحديث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۲۹

نعم لو استهلك ما كان عليه من الرطوبة فى ريقه على وجه لا يصدق أنّه ابتلع ريقه مع غيره لا بأس به (۹۹).

لو كـانت فى فمه حصـاة و نحوهـا فأخرجهـا و عليهـا بلّـة من ريق فمه ثمّ أعادها و ابتلعها، أو بلّ الخياط الخيط بريقه ثمّ ردّه و ابتلع ما عليه من الرطوبـة، أو اسـتاك و أخرج المسواك و معه رطوبـة ثمّ أعاده و ابتلع ما عليه من الرطوبة، ففى جميع ذلك يبطل صومه؛ لأنّه يصدق عليه أنّه شرب الرطوبة الخارجية و لو كانت أقلّ من القليل جدّاً.

(۹۹) و ذلك لأنّه إذا اسـتهلكت الرطوبة الخارجية فى ريقه انتفى موضوع المبطل، حيث إنّ الرطوبة الخارجية و إن كانت موجودة فى الفم غير منتفيـة حقيقـة، بل زيـدت على ريق الفم فزاد ريق الفم كمّاً، إلّا أنّه لا يصـدق على ما فى الفم أنّه شـيئان و عنوانان: أحـدهما

عنوان ریق الفم و الآخر عنوان رطوبة خارجیة، بل له عنوان واحد فقط؛ و هو ریق الفم و بصاقه، فزال العنوان الآخر جدّاً.

و قد ورد فی خصوص الاستیاک بالمسواک المبلّل عدّة من الروایات:

منها: صحیحة الحلبی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) أ یستاک الصائم بالماء و بالعود الرطب یجد طعمه؟ فقال

لا بأس به «۱».

و منها: روایة موسی بن أبی الحسن الرازی عن أبی الحسن الرضا (علیه السّلام) قال: سأله بعض جلسائه عن السواک فی شهر رمضان، قال

جائز

، فقال بعضهم: إنّ السواک تدخل رطوبته فی الجوف، فقال: ما تقول فی السواک الرطب تدخل رطوبته فی الحلق؟ فقال (علیه السّلام)

الماء للمضمضة أرطب من السواک الرطب، فإن قال قائل

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۸، الحدیث ۳.

.....

لا بدّ من الماء للمضمضة من أجل السنّة فلا بدّ من السواک من أجل السنّة التی جاء بها جبرئیل علی النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) «۱».

و منها: روایة عبد اللّه بن جعفر فی «قرب الإسناد» قال: قال علی (علیه السّلام)

لا بأس بأن یستاک الصائم بالسواک الرطب فی أوّل النهار و آخره، فقیل لعلی (علیه السّلام) فی رطوبة السواک، فقال: المضمضة بالماء أرطب منه، فقال علی (علیه السّلام): فإن قال قائل لا بدّ من المضمضة لسنّة الوضوء، قیل له فإنّه لا بدّ من السواک للسنّة التی جاء بها جبرئیل «۲».

و منها: روایة محمّد بن إدریس فی آخر «السرائر» نقلًا من کتاب موسی بن بکر، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن السواک، فقال

إنّی لأستاک بالماء و أنا صائم «۳».

و فی عدّة من روایات الباب قد ورد النهی عن السواک بالعود الرطب.

منها: روایة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا یستاک الصائم بعود رطب «۴».

و منها: صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

یستاک الصائم أیّ (وقت من) النهار شاء، و لا یستاک بعود رطب «۵».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۸، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۸، الحدیث ۱۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۸، الحدیث ۱۶.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۸، الحدیث ۷.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۸، الحدیث ۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۳۱

و مثله ذوق المرق و مضغ الطعام و المتخلّف من ماء المضمضة. و کذا لا بأس بالعلک علی الأصحّ و إن وجد منه طعماً فی ریقه (۱۰۰)؛

و منها غیر ذلک فراجع الباب. و مقتضی الجمع حمل الأخبار المجوّزة علی صورة الاستهلاک، و المانعة علی صورة ابتلاع رطوبة العود من غیر استهلاک. و یمکن الجمع بینهما بحمل المانعة علی الکراهة، قال به الشیخ (رحمه اللّه).

(۱۰۰) اختلف فقهاؤنا فی جواز العِلک و عدمه؛ فقال الشیخ (رحمه اللّه) فی «النهایة»: إنّه لا یجوز للصائم مضغ العِلک «۱»، و قال فی «المبسوط»: و یکره استجلابه أی ریق الفم بما له طعم و یجری مجری ذلک العِلک کالکُندر و ما أشبهه. و لیس ذلک بمفطر فی بعض الروایات، و فی بعضها أنّه یفطر و هو الاحتیاط «۲»، انتهی.

و فی «التذکرة»: یکره مضغ العِلک و لیس محرّماً، و به قال الشافعی و النخعی و قتادة و أحمد و إسحاق و أصحاب الرأی للأصل. إلی أن قال: و لا فرق بین ذی الطعم و غیره، و لا بین القوی الذی لا یتحلّل أجزاؤه و الضعیف الذی یتحلّل إذا تحفّظ من ابتلاع المتحلّل من أجزائه و إن وجد طعمه فی حلقه «۳»، انتهی.

و المختار عندنا جوازه مع الکراهة الشدیدة المستفادة من بعض الروایات، کصحیحة محمّد بن مسلم قال: قال أبو جعفر (علیه السّلام) یا محمّد إیّاک أن تمضغ عِلکاً؛ فإنّی مضَغتُ الیوم عِلکاً و أنا صائم فوجدت فی نفسی منه شیئاً «۴».

---

(۱) النهایة: ۱۵۷.

(۲) المبسوط ۱: ۲۷۳.

(۳) تذکرة الفقهاء ۶: ۳۴ ۳۵.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۶، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۳۲

ما لم یکن ذلک بتفتّت أجزائه و لو کان بنحو الذَّوَبان فی الفم (۱۰۱).

[(مسألة ۱۸) کلّ ما یفسد الصوم إنّما یُفسده إذا وقع عن عمد]

(مسألة ۱۸): کلّ ما مرّ من أنّه یفسد الصوم ما عدا البقاء علی الجنابة الذی مرّ التفصیل فیه إنّما یُفسده إذا وقع عن عمد، لا بدونه (۱۰۲) کالنسیان أو عدم القصد،

و فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت: الصائم یمضغ العِلک، قال لا «۱».

و فی روایة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن الصائم یمضغ العِلک؟ قال نعم «۲».

و مقتضی الجمع بین هذه الروایات حمل النهی علی الکراهة.

(۱۰۱) لو تفتّت أجزاء العلک و لو بنحو الذوبان و ابتلعه الصائم مع ریقه یبطل صومه بلا إشکال؛ لکونه أکلًا لشیء قلیل و لو تدریجاً.

(۱۰۲) أمّا البقاء علی الجنابة فقد یفسد الصوم بدون العمد و یجب القضاء فی بعض موارده، و قد مرّ منه (رحمه اللّه) فی ذیل المسألة الحادیة عشرة من مسائل «القول فیما یجب الإمساک عنه» قوله (رحمه اللّه): «و لو انتبه أی من النوم الأوّل ثمّ نام ثانیاً حتّی طلع الفجر بطل صومه فیجب علیه الإمساک تأدّباً و القضاء» و تدلّ علیه صحیحتا معاویة بن عمّار و ابن أبی یعفور المتقدّمتان فی شرح قوله المذکور هناک. و أمّا فی غیر المورد المذکور من سائر المفطرات کلّها فالمبطل منها ما کان عن عمدٍ

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۶، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۶، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۳۳

.....

و اختیارٍ لا بدونه؛ بأن یفطر بدون القصد أو نسیاناً. و الإفطار بدون القصد کما فیمن أتی المفطر قهراً و بلا اختیار و مَن اجبر علیه مثلًا فاعتبار العمد فی مبطلیة المفطرات کلّها ممّا لا خلاف فیه.

و ورد فی جملة من الروایات تقیید المبطل بالعمد، کما فی الکذب و القیء و الإفطار قبل الغروب و الجماع:

منها: موثّقة سماعة قال: سألته عن رجل کذب فی شهر رمضان، فقال

قد أفطر و علیه قضاؤه و هو صائم یقضی صومه و وضوءه إذا تعمّد «۱».

و منها: موثّقة مسعدة بن صدقة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) عن أبیه (علیه السّلام) أنّه قال

من تقیّأ متعمّداً و هو صائم فقد أفطر و علیه الإعادة «۲».

و منها: مرسلة عبد اللّه بن بکیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

من تقیّأ متعمّداً و هو صائم قضی یوماً مکانه «۳».

و منها: روایة علی بن جعفر فی کتابه عن أخیه قال: سألته عن الرجل یستاک و هو صائم فیقیء ما علیه؟ قال

فعلیه قضاؤه، و إن لم یکن تعمّد ذلک فلیس علیه شیء «۴».

و منها: موثّقة سماعة الواردة فی الإفطار قبل الغروب عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی قوم صاموا شهر رمضان فغشیهم سحاب أسود عند غروب الشمس فرأوا أنّه

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۷.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۱۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۳۴

فإنّه لا یُفسده بأقسامه. کما أنّ العمد یفسده بأقسامه (۱۰۳)؛

اللیل فأفطر بعضهم، ثمّ إنّ السحاب انجلی فإذن الشمس، فقال

علی الذی أفطر صیام ذلک الیوم، إنّ اللّه عزّ و جلّ یقول ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّیامَ إِلَی اللَّیْلِ فمن أکل قبل أن یدخل اللیل فعلیه قضاؤه؛ لأنّه أکل متعمّداً «۱».

فالمستفاد من الروایات المذکورة و نحوها: أنّ بطلان الصوم مترتّب علی الإفطار العمدی؛ ففیما أفطر بلا عمد لا یبطل الصوم، و کذا لا یبطل فیما أفطر ناسیاً للصوم. و قد نفی المفطریة عن الأکل و الشرب و الجماع الواقع کلّها عن نسیان فی جملة من روایات الباب التاسع من أبواب ما یمسک عنه الصائم من «الوسائل» کصحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن رجل نسی فأکل و شرب ثمّ ذکر، قال

لا یفطر، إنّما هو شیء رزقه اللّه فلیتمّ صومه «۲»

، و نحوها غیرها. و مورد الروایات و إن کان خصوص بعض المفطرات کالأکل و الشرب و الجماع إلّا أنّ إلحاق الباقی بها ممّا تسالم علیه الأصحاب.

(۱۰۳) أی واجباً کان الصوم أو مندوباً، رمضاناً کان أو غیره، بلا خلاف من الأصحاب؛ و لذا قال الصدوق (رحمه اللّه) بعد نقل صحیحة الحلبی و عمّار الساباطی: و روی عن الأئمّة:

إنّ هذا فی شهر رمضان و غیره و لا یجب منه القضاء «۳».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۲۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۵۰، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۹، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۹، الحدیث ۱ و ۲ و ۳.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۱۳۵

من غیر فرق بین العالم بالحکم و الجاهل به، مقصّراً علی الأقوی، أو قاصراً علی الأحوط (۱۰۴).

---

(۱۰۴) فی المسألة أقوال:

الأوّل: أنّ کلّ واحد من المفطرات إذا صدر عن الصائم عامداً فهو مبطل؛ سواءٌ فیه العالم بالحکم و الجاهل به، مقصّراً کان أو قاصراً؛ فیجب القضاء و الکفّارة لکلّ من العالم و الجاهل بقسمیه. و فی «الجواهر»: أنّ المحکی عن الأکثر بل هو المشهور فساد صومه الجاهل کالعالم «۱»، انتهی. و ذلک لإطلاق ما دلّ علی وجوبهما، کصحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل أفطر من شهر رمضان متعمّداً یوماً واحداً من غیر عذر، قال

یعتق نسمة أو یصوم شهرین متتابعین، أو یطعم ستّین مسکیناً، فإن لم یقدر تصدّق بما یطیق «۲».

الثانی: أنّه مختصّ بالعالم فلا یبطل بالنسبة إلی الجاهل بقسمیه. و نسب إلی الشیخ فی «التهذیب» و ابن إدریس: أنّه إذا جامع أو أفطر جاهلًا بالتحریم لم یجب علیه شیء، و إلیه ذهب صاحب «الحدائق» و قال: و بما ذکرنا من التحقیق فی المسألة یظهر أنّ أظهر الأقوال فی المسألة ما نقل عن ابن إدریس استناداً إلی الأدلّة الدالّة علی معذوریة الجاهل بالأحکام «۳».

و استدلّ لهذا القول بسقوط القلم عن الجاهل؛ ففی صحیحة عبد الصمد بن

---

(۱) جواهر الکلام ۱۶: ۲۵۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱.

(۳) الحدائق الناضرة ۱۳: ۶۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۳۶

و من العمد من أکل ناسیاً فظنّ فساده فأفطر عامداً (۱۰۵).

بشیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فیمن لبس قمیصه المخیط حال الإحرام

أیّ رجل رکب أمراً بجهالة فلا شیء علیه «۱».

و بإطلاق موثّقة زرارة و أبی بصیر قالا جمیعاً: سألنا أبا جعفر (علیه السّلام) عن رجل أتی أهله فی شهر رمضان و أتی أهله و هو محرم و هو لا یری إلّا أنّ ذلک حلال له، قال

لیس علیه شیء «۲».

الثالث: أنّ العالم یجب علیه القضاء و الکفّارة، و الجاهل یفسد صومه و یجب علیه القضاء دون الکفّارة. ذهب إلیه المحقّق فی «المعتبر» و اختاره صاحب «المدارک». و وجه وجوب القضاء علی الجاهل أنّه تعمّد إلی ما هو المفطر، و وجه عدم وجوب الکفّارة أنّ الکفّارة عقوبة و لا عقوبة علی الجاهل.

الرابع: التفصیل بین الجاهل المقصّر فی السؤال و بین القاصر عنه؛ و وجوب القضاء و الکفّارة علی الأوّل لکونه غیر معذور کالعالم، و وجوب القضاء دون الکفّارة علی الثانی. أمّا وجوب القضاء فلإطلاق أدلّته، و لا یعارضه الموثّق المتقدّم لزرارة و أبی بصیر؛ فإنّ المراد من نفی الشیء علیه فی الموثّق بناءً علی ظهوره فی القاصر نفی الکفّارة؛ لأنّ الجاهل المذکور معذور. و أمّا عدم وجوب الکفّارة فلأنّها عقوبة مترتّبة علی الآثم، و القاصر لیس بآثم.

(۱۰۵) الصائم لا یبطل صومه بالأکل ناسیاً، و لا اعتبار بظنّ فساد صومه؛ فإفطاره عامداً یوجب بطلانه بلا کلام، غایة الأمر أنّه جاهل بأنّ الأکل ناسیاً لا یبطل، فإن کان جاهلًا مقصّراً فهو کالعالم یجب علیه القضاء و الکفّارة، و إن کان

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۲: ۴۸۸، کتاب الحج، أبواب تروک الإحرام، الباب ۴۵، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۹، الحدیث ۱۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۳۷

و المقهور المسلوب عنه الاختیار المؤجَر فی حَلقه لا یبطل صومه (۱۰۶). و المکرَه الذی یتناول بنفسه یبطله (۱۰۷).

قاصراً یجب علیه القضاء فقط.

(۱۰۶) لعدم تعمّده إلی الإفطار، و قال صاحب «الحدائق» (رحمه اللّه) بوجوب القضاء فی المؤجر کالمکرَه.

(۱۰۷) لأنّ المکرَه یتناول المکرَه علیه عمداً و باختیاره لدفع الضرر المتوعّد به عنه، فله أن یتحمّل الضرر و لا یختار الإفطار، فإفطاره عمدی و اختیاری؛ فیشمله إطلاق أدلّة المفطرات الصادرة عن عمد، فیبطل صومه.

و یؤیّده مرسلة رفاعة عن رجل عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

دخلت علی أبی العبّاس بالحیرة فقال: یا أبا عبد اللّه ما تقول فی الصیام الیوم؟ فقلت: ذاک إلی الإمام إن صُمتَ صمنا و إن أفطرت أفطرنا، فقال: یا غلام علیَّ بالمائدة فأکلتُ معه و إنّی أعلم و اللّهِ أنّه یوم من شهر رمضان، فکان إفطاری یوماً و قضاؤه أیسر علیّ من أن یضرب عنقی و لا یعبد اللّه «۱»

، حیث صرّح بالقضاء فی الإفطار للتقیة.

و قال جماعة من فقهائنا و منهم صاحب «المدارک» (رحمه اللّه) لا یبطل صوم المکرَه، و نسبه فی «الحدائق» إلی المشهور. و العمدة

فی استدلالهم: هو أنّ أدلّة المفطرات منصرفة إلی من أفطر اختیاراً و بطیب نفسه؛ سواء کان ارتکاب المفطر فی نفسه مباحاً للصائم کالسفر أو حراماً علیه کسائر المفطرات، و المکره لیس له طیب النفس، و أنّ حدیث الرفع یرفع القضاء و الکفّارة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۳۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۵۷، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۳۸

و لو اتّقی من المخالفین فی أمر یرجع إلیٰ فتواهم أو حکمهم فلا یفطره (۱۰۸)، فلو ارتکب تقیّة ما لا یری المخالف مُفطّراً صحّ صومه علی الأقوی. و کذا لو أفطر قبل ذهاب الحمرة؛ بل و کذا لو أفطر یوم الشکّ تقیّة لحکم قضاتهم بحسب الموازین الشرعیّة التی عندهم لا یجب علیه القضاء مع بقاء الشکّ علی الأقوی. نعم لو علم بأنّ حکمهم بالعید مخالف للواقع، یجب علیه الإفطار تقیّة، و علیه القضاء علی الأحوط.

و فیه: أنّ المبطل هو الإفطار العمدی الاختیاری و طیب النفس لیس مأخوذاً فی مفهوم العمد و لا منشأ للانصراف. و إنّ حدیث الرفع لا یصلح لإثبات صحّة الصوم؛ لأنّ شأنه الرفع لا الإثبات. و فی «المسالک»: أنّ المراد برفع الخطأ و قسیمیه فی الحدیث رفع المؤاخذة علیها لا رفع جمیع أحکامها «۱»، انتهی.

(۱۰۸) اختلف فقهاؤنا فی بطلان الصوم بالإفطار للتقیة، نسبه صاحب «الحدائق» إلی المشهور و أنّهم قالوا: و فی معنی الإکراه الإفطار فی یوم یجب صومه للتقیة و التناول قبل الغروب لأجل ذلک. إلی أن قال: و ممّا یؤیّد ذلک أنّهم جعلوا الإفطار للتقیة فی معنی الإکراه؛ فإنّهما فی الحقیقة من باب واحد و مرجعهما إلی أمر واحد؛ و هو الإفطار لدفع الضرر «۲»، انتهی.

و قد یستدلّ علی صحّة العمل و منه الصوم و إجزاؤه فی مقام التقیة بعدّة من الروایات نذکر بعضها:

منها: روایة أبی عمر الأعجمی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث: أنّه قال:

---

(۱) مسالک الأفهام ۲: ۲۰.

(۲) الحدائق الناضرة ۱۳: ۶۸ ۶۹.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۳۹

.....

لا دین لمن لا تقیة له، و التقیة فی کلّ شیء إلّا فی النبیذ و المسح علی الخفّین «۱».

و منها: صحیحة زرارة قال: قلت له فی مسح الخفّین تقیة؟ فقال

ثلاثة لا أتّقی فیهنّ أحداً: شرب المسکر و مسح الخفّین و متعة الحجّ

، قال زرارة: و لم یقل الواجب علیکم أن لا تتّقوا فیهنّ أحداً «۲». وجه الاستدلال: أنّ استثناء المسح علی الخفّین و عدم إجزائه للتقیة یقتضی شمول المستثنی منه للحکم الوضعی، و أنّ غیر المسح علی الخفّین من الأعمال الجاریة علی طبق التقیة صحیح و مجزٍ، و من جملة تلک الأعمال الصوم الذی أُفطر للتقیة.

و منها: موثّقة سیف بن عمیرة عن أبی الصباح الکنانی قال: و اللّه لقد قال لی جعفر بن محمّد (علیه السّلام)

إنّ اللّه علّم نبیه التنزیل و التأویل، فعلّمه رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) علیاً (علیه السّلام)

قال

و علّمنا و اللّه

بنی فضل، مرتضی بن سیف علی، مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، در یک جلد، مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی قدس سره، تهران - ایران، اول، ۱۴۲۲ ه ق

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم؛ ص: ۱۳۹

ثمّ قال

ما صنعتم من شیء أو حلفتم علیه من یمین فی تقیة فأنتم منه فی سعة «۳».

و المستفاد منها: أنّ ما صنعه المکلّف حال التقیة فهو فی سعةٍ منه لا یترتّب علیه شیء من الإعادة و القضاء و الکفّارة؛ فیجوز له الإفطار للتقیة مع صحّة صومه.

ثمّ إنّ القدر المتیقّن فی صحّة العمل الجاری علی طبق التقیة هو ما کان مطابقاً لفتوی العامّة أو حکمهم؛ بأن کان فتواهم بعدم مبطلیة رمس الرأس فی الماء

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۶: ۲۱۵، کتاب الأمر بالمعروف، أبواب الأمر و النهی، الباب ۲۵، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۶: ۲۱۵، کتاب الأمر بالمعروف، أبواب الأمر و النهی، الباب ۲۵، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۲۳: ۲۲۴، کتاب الأیمان، الباب ۱۲، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۴۰

.....

و بوجوب الإمساک إلی استتار القرص أو حکم حاکمهم بکون یوم الشکّ عیداً بحسب الموازین الثابتة عندهم؛ فلو ارتمس أو أفطر قبل زوال الحمرة المشرقیة أو أفطر بحکم حاکمهم و کان حکمه علی موازینهم و کان کلّ ذلک تقیة صحّ صومه. و أمّا لو علم أنّ حکم حاکمهم لم یکن علی موازینهم یجب علیه الإفطار للتقیة و علیه القضاء، هذا محض الاستدلال علی صحّة العمل فی مقام التقیة.

و فیه: أنّ القدر المسلّم فی صحّة العمل المأتی تقیةً هی الصلاة و أجزاؤها و شرائطها، بل فی بعض الأخبار صرّح بعدم الإعادة. و أمّا غیرها من العبادات کالصوم و الحجّ فلا تصریح فی الروایات بالإجزاء فیها. و غایة ما یستفاد من الروایات المذکورة و نحوها مشروعیة التقیة و أنّها من الدین و جائزةٌ فی الشریعة، إلّا فی بعض الموارد المذکورة فی صحیحة زرارة المتقدّمة و غیرها. و معنی قوله

فأنتم منه فی سعة

فی موثّقة سیف بن عمیرة أنّه جائز لکم ارتکاب ما حرّم علیکم لولا التقیة، فأنتم فی وسع لا مضیقة علیکم.

و الحاصل: أنّ مشروعیة التقیة بل وجوبها لا یلازم الصحّة و الإجزاء؛ فالأحوط لو لم یکن الأقوی بطلان الصوم بالإفطار للتقیة، و قال السیّد (رحمه اللّه) فی «العروة»: إذا أفطر تقیةً من ظالم بطل صومه «۱».

---

(۱) العروة الوثقی ۲: ۱۹۸، المسألة ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۴۱

[القول فیما یکره للصائم ارتکابه]

اشارة

القول فیما یکره للصائم ارتکابه

[(مسألة ۱): یکره للصائم أُمور]

(مسألة ۱): یکره للصائم أُمور:

منها: مباشرة النساء تقبیلًا و لمساً و ملاعبة، و للشابّ الشبق و من تتحرّک شهوته أشدّ (۱).

---

(۱) و ذلک لإطلاق روایة «عیون الأخبار» عن الرضا (علیه السّلام) عن آبائه: قال

قال علی بن أبی طالب (علیه السّلام): ثلاثة لا یعرض أحدکم نفسه لهنّ و هو صائم: الحجامة و الحمّام و المرأة الحسناء «۱».

و خصوص الخبر الوارد فی اللمس و القبلة عن علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر (علیه السّلام) قال: و سألته عن الرجل هل یصلح له أن یقبّل أو یلمس و هو یقضی شهر رمضان؟ قال

لا «۲».

و النهی فی روایات الباب محمول علی الکراهة لنفی البأس عنها فی عدّة من الروایات، کصحیحة زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا تنقض القبلة الصوم «۳».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحدیث ۱۰.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحدیث ۱۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحدیث ۲.

.....

و صحیحة جمیل و زرارة و أبی بصیر جمیعاً عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

لا تنقض القبلة الصوم «۱».

و موثّقة سماعة بن مهران قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن القُبلة فی شهر رمضان للصائم أ تفطر؟ قال

لا «۲».

و روایة أبی بصیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یضع یده علی جسد امرأته و هو صائم، فقال

لا بأس، و إن أمذی فلا یفطر «۳».

و لا یخفی: أنّ التقبیل و اللمس و الملاعبة و غیرها مکروهة مع الشهوة؛ فلا کراهة بدونها؛ سواءٌ کان الصائم رجلًا أو امرأة. و یدلّ علیه روایتا علی بن جعفر، عن أخیه موسی بن جعفر (علیه السّلام) قال: سألته عن المرأة هل یحلّ لها أن تعتنق الرجل فی شهر رمضان و هی صائمة فتقبّل بعض جسده من غیر شهوة؟ قال

لا بأس «۴».

و سألته عن الرجل هل يصلح له و هو صائم فی رمضان أن يقلب الجارية فيضرب علی بطنها و فخذها و عجزها؟ قال

إن لم يفعل ذلک بشهوة فلا بأس، و أمّا بشهوة فلا يصلح «۵».

قال العلّامة (رحمه اللّه) فی «التذكرة»: أمّا من يملك إربه كالشيخ الكبير فالأقرب انتفاء الكراهة فی حقّه، و به قال أبو حنيفة و الشافعی «۶»، انتهی. و فی «المستمسک»: و لعلّ الجمع بينها باختلاف مراتب الكراهة أوفق بالقواعد «۷». و فی «الحدائق»:

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۹۹، كتاب الصوم، أبواب ما يمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحديث ۱۲.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۰۰، كتاب الصوم، أبواب ما يمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحديث ۱۴.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۰۰، كتاب الصوم، أبواب ما يمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحديث ۱۶.

(۴) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۰۱، كتاب الصوم، أبواب ما يمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحديث ۱۸.

(۵) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۰۱، كتاب الصوم، أبواب ما يمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحديث ۱۹.

(۶) تذكرة الفقهاء ۶: ۹۲.

(۷) مستمسک العروة ۸: ۳۳۱.

مدارک تحرير الوسيلة – الصوم، ص: ۱۴۳

هذا إذا لم يقصد الإنزال بذلک و لم يكن من عادته، و إلّا حرم فی الصوم المعيّن (۲).

و يمكن الجمع بينها و بين ما تقدّم بحمل الأخبار المتقدّمة علی تأكّد الكراهة و إن كان أصل الكراهة يحصل بدون ذلک «۱». و فيه: أنّ المستفاد من بعض الروايات عدم الكراهة فيما لم يفعل ذلک بشهوة، كما فی صحيحة علی بن جعفر فی كتابه عن أخيه موسی بن جعفر (عليه السّلام) قال

إن لم يفعل ذلک بشهوة فلا بأس، و أمّا بشهوة فلا يصلح

و غيرها من روايات الباب.

و أمّا شدّة الكراهة للشابّ الشبِق كخشن بمعنی شديد الشهوة و من تتحرّک شهوته فلصحيحة منصور بن حازم قال: قلت لأبی عبد اللّه (عليه السّلام): ما تقول فی الصائم يقبّل الجارية و المرأة؟ فقال

أمّا الشيخ الكبير مثلی و مثلک فلا بأس، و أمّا الشابّ الشبِق فلا؛ لأنّه لا يؤمن، و القبلة إحدی الشهوتين

، قلت: فما ترى فی مثلی يكون له الجارية فيلاعبها؟ فقال لی

إنّک لشبق يا أبا حازم «۲».

و لم يقل أحد من أصحابنا و لا من علماء العامّة بحرمة مباشرة النساء للصائم إلّا بعض الشافعية، قال العلّامة (رحمه اللّه) فی «التذكرة»: و قال بعض الشافعية بحرمة مباشرة النساء للصائم؛ لأنّه لا يجوز أن يعرض الصوم للإفساد «۳».

(۲) قد مرّ سابقاً فی البحث عن رابع المفطرات و هو الإنزال أنّ كلّ فعل يقصد به الإنزال أو لم يقصد و لكن كانت العادة به فهو محرّم تكليفاً فقط عند المصنّف (رحمه اللّه)؛ لأنّه (رحمه اللّه) لا يقول بمبطلية قصد المفطر، و كان مختارنا وفاقاً لأكثر علمائنا أنّه مبطل.

---

(۱) الحدائق الناضرة ۱۳: ۱۵۱.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۹۷، كتاب الصوم، أبواب ما يمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحديث ۳.

(۳) تذكرة الفقهاء ۶: ۹۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۴۴

بل الأولی ترک ذلک حتّی لمن لم تتحرّک شهوته عادةً مع احتمال التحرّک بذلک (۳).

و منها: الاکتحال إذا کان بالـذرّ أو کان فیه مسک أو یصل منه إلی الحلق أو یخاف وصوله أو یجد طعمه فیه لما فیه من الصبر و نحوه (۴).

---

(۳) یمکن اسـتفادة ذلک من صـحیحة محمّد بن مسلم و زرارة جمیعاً عن أبی جعفر (علیه السّلام) أنّه سئل: هل یباشر الصائم أو یقبّل فی شهر رمضان؟ فقال

إنّی أخاف علیه فلینزّه من ذلک، إلّا أن یثق أن لا یسبقه منیه «۱».

و روایـة سـعد بن ظریف عن الأصـبغ بن نباتة قال: جاء رجل إلی أمیر المؤمنین (علیه السّـلام) فقال: یا أمیر المؤمنین أُقبّل و أنا صائم، فقال له

عفّ صومک فإنّ بدو القتال اللطام «۲»

؛ حیث إنّ المطلوب تنزّه الصائم من المباشرة و عفّة الصائم صومه، و التنزّه و العفّة یناسبان احتمال تحرّک الشهوة أیضاً.

(۴) لا إشـکال فی جواز الاکتحال للصائم إذا لم یکن فیه شـیء من المـذکورات فی المتن. و تدلّ علیه صـحیحة محمّد بن مسـلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی الصائم یکتحل، قال

لا بأس به، لیس بطعام و لا شراب «۳».

و موثّقة سماعة بن مهران قال: سألته عن الکحل للصائم، فقال

إذا کان کحلًا لیس فیه مسک و لیس له طعم فی الحلق فلا بأس به «۴».

و صحیحة عبد اللّه بن میمون عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) عن أبیه (علیه السّلام) فی حدیث

إنّه کان لا یری بأساً بالکحل للصائم «۵».

و حسنة

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحدیث ۱۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحدیث ۱۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۵، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۵، الحدیث ۲.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۵، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۴۵

.....

الحسین بن أبی غندر عن ابن أبی یعفور قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الکحل للصائم، فقال

لا بأس به (بالکحل للصائم) إنّه لیس بطعام یؤکل «۱».

و صحیحة عبد الحمید بن أبی العلاء الأزدی السمین عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا بأس بالکحل للصائم «۲».

و لا إشكال فی كراهته فی موارد:

منها: ما إذا كان بالذرّ. و تدلّ علیه صحیحة سعد بن سعد الأشعری، عن أبی الحسن الرضا (علیه السّلام) قال: سألته عمّن یصیبه الرمد فی شهر رمضان، هل یذرّ عینه یذرّها بالنهار و هو صائم؟ قال

یذرّها إذا أفطر و لا یذرّها و هو صائم «۳»

، وجه الدلالة: أنّه نهی عن الذرّ، و هو محمول علی الكراهة؛ إذ لم یقل أحد بالحرمة. و مثلها فی الدلالة صحیحة الحسن بن علی بن زیاد الوشّاء «۴».

و منها: ما كان فیه مسك. و یدلّ علیه مفهوم موثّقة سماعة بن مهران المتقدّمة، و مفهومها: أنّ الكحل فیه بأس إذا كان فیه مسك، و البأس محمول علی الكراهة بقرینة حسنة الحسین بن أبی غندر قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): أكتحلُ بكُحل فیه مسك و أنا صائم؟ فقال

لا بأس به «۵».

و منها: ما إذا وصل إلی الحلق أو یخاف وصوله. و یدلّ علیه صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن الرجل یكتحل و هو صائم، فقال

لا، إنّی أتخوّف

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۵، كتاب الصوم، أبواب ما یمسك عنه الصائم، الباب ۲۵، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۶، كتاب الصوم، أبواب ما یمسك عنه الصائم، الباب ۲۵، الحدیث ۷.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۵، كتاب الصوم، أبواب ما یمسك عنه الصائم، الباب ۲۵، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۶، كتاب الصوم، أبواب ما یمسك عنه الصائم، الباب ۲۵، الحدیث ۸.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۷، كتاب الصوم، أبواب ما یمسك عنه الصائم، الباب ۲۵، الحدیث ۱۱.

مدارك تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۴۶

و منها: إخراج الدم المُضعِف بحجامة أو غیرها (۵)،

أن یدخل رأسه «۱»

، و المراد خوف دخوله فی حلقه من طریق رأسه.

و منها: ما إذا وجد طعمه فی حلقه. و یدلّ علیه مفهوم موثّقة سماعة المتقدّمة، حیث إنّ مفهومها أنّ الكحل فیه بأس إذا كان له طعم فی الحلق. و صحیح محمّد بن مسلم عن أحدهما (علیهما السّلام) أنّه سئل عن المرأة تكتحل و هی صائمة، فقال

إذا لم یكن كحلًا تجد له طعماً فی حلقها فلا بأس «۲».

و روایة الحسین بن علوان عن جعفر عن أبیه (علیهما السّلام)

إنّ علیاً (علیه السّلام) كان لا یری بأساً بالكحل للصائم إذا لم یجد طعمه «۳».

(۵) الحجامة المضعفة لا تبطل الصوم عند علمائنا بلا خلاف، و به قال أكثر علماء العامّة، و قال أحمد و إسحاق: الاحتجام یفطر الحاجم و المحجوم، و فی الكفّارة عن أحمد روایتان.

و كیف كان: لا دخالة لخصوص الحجامة فی الكراهة، بل موضوع الكراهة إخراج الدم المضعف من البدن بأیّ وسیلة كان، و ذكر الحجامة فی لسان الروایات باعتبار ما هو المتعارف. و فی «الحدائق»: و كأنّ التعدیة إلی غیر الحجامة من باب تنقیح المناط؛ نظراً إلی

ظاهر التعليل فإنّه يقتضى تعدية الحكم «۴»، انتهى.

و فى «الجواهر» فى شرح قول المصنّف «و إخراج الدم المضعف» قال: أى

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۷۶، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۲۵، الحديث ۹.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۷۵، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۲۵، الحديث ۵.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۷۷، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۲۵، الحديث ۱۲.

(۴) الحدائق الناضرة ۱۳: ۱۵۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۴۷

بل كلّ ما يورث ذلك أو يصير سبباً لهيجان المرّة (۶)؛

يخشى منه الضعف بحجامة و غيرها و إن كان مورد النصوص الأُولى إلّا أنّ التعليل فيها بتخوّف الغشيان أو ثوران المرّة، و الضعف يقتضى التعميم، بل لغير إخراج الدم ممّا يورث شيئاً من ذلك «۱»، انتهى.

و يدلّ على الحكم مفهوم صحيحة الحسين بن أبى العَلاء الخفّاف قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن الحجامة للصائم، قال

نعم إذا لم يخف ضعفاً «۲».

و صريح صحيح عمّار بن موسى الساباطى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى الصائم ينزع ضرسه، قال

لا، و لا يُدمى فاه و لا يستاك بعود رطب «۳»

، و لقد صرّح فى هذه الرواية بإخراج الدم بنزع الضرس؛ فلا كراهة فى إخراج الدم من غير ضعف، كما يدلّ عليه فى ذيل صحيحة الحلبى قوله: قلت: أ رأيت إن قوى على ذلك و لم يخش شيئاً؟ قال

نعم إن شاء «۴».

و ممّا يدلّ على الكراهة مع الضعف صحيح سعيد الأعرج قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن الصائم يحتجم، فقال

لا بأس، إلّا أن يتخوّف على نفسه الضعف «۵».

(۶) و تدلّ عليه صحيحة الحلبى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الصائم

---

(۱) جواهر الكلام ۱۶: ۳۱۸.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۷۸، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۲۶، الحديث ۲.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۷۸، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۲۶، الحديث ۳.

(۴) وسائل الشيعة ۱۰: ۷۷، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۲۶، الحديث ۱.

(۵) وسائل الشيعة ۱۰: ۸۰، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۲۶، الحديث ۱۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۴۸

من غير فرق بين شهر رمضان و غيره و إن اشتدّ فيه (۷)، بل يحرم ذلك فيه بل فى مطلق الصوم المعيّن إذا علم حصول الغَشَيان المبطل و لم تكن ضرورة تدعو إليه (۸).

و منها: دخول الحمّام إذا خشى منه الضعف (۹).

أ يحتجم؟ فقال

إنّى أتخوّف عليه، أما يتخوّف (به) على نفسه؟

قلت: ماذا يتخوّف عليه؟ قال

الغشيان أو أن تثور به مرّة

، قلت: أ رأيت إن قوى على ذلك و لم يخش شيئاً؟ قال

نعم إن شاء «۱».

(۷) أمّا عدم الفرق بين شهر رمضان و غيره فلعدّة من الروايات حيث سئل فيها عن الحجامة للصائم مطلقاً. و أمّا اشتداد الكراهة فى شهر رمضان فلصحيحة عبد اللّه بن سنان عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

لا بأس بأن يحتجم الصائم إلّا فى شهر رمضان فإنّى أكره أن يغرر بنفسه، إلّا أن لا يخاف على نفسه، و إنّا إذا أردنا الحجامة فى رمضان احتجمنا ليلًا «۲»

، وجه الدلالة ظاهر.

(۸) يحرم على الصائم كلّما يؤدّى يقيناً إلى حصول الغشيان للصائم؛ و ذلك لحرمة إبطال الصوم الواجب المعيّن بالغشيان عن علم و عمد إليه فيما لم تكن ضرورة إليه، و فى مورد الضرورة لا يحرم و لكن يبطل الصوم و يجب القضاء.

(۹) و ذلك لصحيحة محمّد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السّلام) أنّه سئل عن الرجل يدخل الحمّام و هو صائم، فقال

لا بأس ما لم يخش ضعفاً «۳».

و رواية «عيون

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۷۷، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۲۶، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۸۰، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۲۶، الحديث ۱۲.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۸۱، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۲۷، الحديث ۱.

مدارک تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۱۴۹

و منها: السعوط (۱۰)،

أخبار الرضا» المتقدّمة فى كراهة مباشرة النساء «۱». و البأس محمول على الكراهة؛ للإجماع على عدم الحرمة. و فى رواية أبى بصير قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن الرجل يدخل الحمّام و هو صائم، قال

لا بأس «۲»

، و السند ضعيف للقاسم بن محمّد الجوهرى.

(۱۰) هو الدواء الداخل فى الأنف.

و فى المسألة أقوال:

الأوّل: أنّه يحرم و يوجب القضاء و الكفّارة. نسب هذا القول إلى المفيد فى «المقنعة» و سلّار.

الثانى: أنّه يحرم و يوجب القضاء خاصّة. نسب إلى أبى الصلاح و ابن البرّاج.

الثالث: أنّه يكره مطلقاً؛ سواء بلغ إلى الدماغ أو لا. نسب إلى الشيخ فى «الخلاف» و «النهاية»، و نسب فى «الخلاف» إلى الشافعى أنّه قال: ما وصل من السعوط إلى الدماغ يفطر.

الرابع: أنّه مکروه؛ سواءٌ بلغ أو لا، و مع نزوله إلی الحلق یفطر و یوجب القضاء. و هو قول الشیخ فی «المبسوط».

الخامس: أنّه ینقص الصوم و إن لم یبطله. نسبه فی «الحدائق» إلی قوم و اختاره. و عن الصدوق فی «المقنع»: و یتسعّط «۳». و فی کتاب «من لا یحضر»:

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحدیث ۱۰.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۷، الحدیث ۲.

(۳) المقنع: ۱۹۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۵۰

و خصوصاً مع العلم بوصوله إلی الدماغ أو الجوف (۱۱)، بل یفسد الصوم مع التعدّی إلی الحلق (۱۲).

و منها: شمّ الریاحین (۱۳)،

و لا یجوز للصائم أن یتسعّط «۱». و لا منافاة بین قولیه؛ لحمل قوله: «لا یجوز» علی الکراهة.

السادس: الجواز بدون الکراهة. نسب إلی ابن جنید.

و المختار عندنا الکراهة ما لم یدخل الحلق جرمه؛ لموثّقة لیث المرادی أبی بصیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الصائم یحتجم و یصبّ فی اذنه الدهن، قال

لا بأس إلّا السعوط فإنّه یکره «۲».

و خبر غیاث بن إبراهیم عن جعفر بن محمّد عن أبیه عن علی (علیه السّلام) قال

لا بأس بالکحل للصائم، و یکره السعوط للصائم «۳»

، هذا بناءً علی حمل الکراهة علی معناه الظاهر لا الحرمة.

(۱۱) و لعلّه لکونه القدر المتیقّن.

(۱۲) و ذلک لصدق الشرب علیه، و مع العلم بالوصول و العمد إلیه یوجب الکفّارة.

(۱۳) هذه المسألة إجماعیة، و یدلّ علی أصل جوازه صحیح محمّد بن مسلم قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): الصائم یشمّ الریحان و الطیب؟ قال

لا بأس به «۴».

و صحیح عبد الرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا الحسن (علیه السّلام) عن الصائم یشمّ

---

(۱) الفقیه ۲: ۶۹/ ۱۷.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۷، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۷، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۲، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۵۱

خصوصاً النرجس (۱۴)،

الریحان أم لا ترى له ذلک؟ فقال

لا بأس به «۱».

و روایة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

الصائم یدهن بالطیب و یشمّ الریحان «۲».

و الدلیل علی کراهة شمّها حسنة الحسن بن راشد مولی بنی العبّاس إمامی ممدوح فی حدیث قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): الصائم یشمّ الریحان؟ قال

لا؛ لأنّه لذّة و یکره له أن یتلذّذ «۳».

و موثّقة إبراهیم بن أبی بکر عن الحسن بن راشد عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

الصائم لا یشمّ الریحان «۴».

و روایة الصدوق (رحمه اللّه): و کان الصادق (علیه السّلام) إذا صام لا یشمّ الریحان، فسُئل عن ذلک فقال

إنّی أکره أن أخلط صومی بلذّة «۵»

، و غیرها من روایات الباب.

(۱۴) و ذلک لروایة ابن رئاب قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) ینهی عن النرجس للصائم، فقلت: جعلت فداک لِمَ ذاک؟ فقال لأنّه ریحان الأعاجم «۶»

، قال الکلینی: و أخبرنی بعض أصحابنا أنّ الأعاجم کانت تشمّه إذا صاموا و قالوا: إنّه یمسک الجوع «۷». و روایة «المقنعة» قال إنّ ملوک الفرس کان لهم یوم فی السنة

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۲، الحدیث ۸.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۲، الحدیث ۹.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۲، الحدیث ۷.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۲، الحدیث ۱۲.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۲، الحدیث ۱۵.

(۶) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۲، الحدیث ۴.

(۷) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۲، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۵۲

و المراد بها کلّ نبت طیّب الریح (۱۵). نعم لا بأس بالطیب، فإنّه تُحفة الصائم (۱۶)،

یصومونه فکانوا فی ذلک الیوم یعدّون النرجس و یکثرون من شمّه لیذهب عنهم العطش، فصار کالسنّة لهم، فنهی آل محمّد: عن شمّه خلافاً علی القوم و إن کان شمّه لا یفسد الصیام «۱».

(۱۵) یعنی لیس المراد من الریاحین خصوص نبت مخصوص. و فی «القاموس»: الریحان نبتٌ طیّب الرائحة أو کلّ نبت کذلک.

(۱۶) و تدلّ علیه موثّقة الحسن بن راشد قال: کان أبو عبد اللّه (علیه السّلام) إذا صام تطیّب بالطیب و یقول

الطیب تحفة الصائم «۲»

، و روایة «الفقیه» قال: سئل الصادق (علیه السّلام) عن المحرم یشمّ الریحان، قال

لا

قیل: فالصائم؟ قال

لا

، قیل: یشمّ الصائم الغالیة و الدخنة؟ قال

نعم

، قیل: کیف حلّ له أن یشمّ الطیب و لا یشمّ الریحان؟ قال

لأنّ الطیب سنّة و الریحان بدعة للصائم «۳».

و روایة «الخصال» عن الحسن بن علی (علیه السّلام) قال

تحفة الصائم أن یدهن لحیته و یجمّر ثوبه، و تحفة المرأة الصائمة أن تمشط رأسها و تجمّر ثوبها

، و کان أبو عبد اللّه الحسین (علیه السّلام) إذا صام یتطیّب و یقول

الطیب تحفة الصائم «۴».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۲، الحدیث ۱۸.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۲، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۲، الحدیث ۱۴.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۲، الحدیث ۱۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۵۳

لکن الأولیٰ ترک المِسک منه، بل یکره التطیّب به للصائم (۱۷). کما أنّ الأولیٰ ترک شمّ الرائحة الغلیظة حتّی تصل إلی الحَلق (۱۸).

[(مسألة ۲): لا بأس باستنقاع الرجل فی الماء]

(مسألة ۲): لا بأس باستنقاع الرجل فی الماء، و یُکره للامرأة (۱۹).

---

(۱۷) و ذلک لروایة غیاث بن إبراهیم عن جعفر عن أبیه (علیهما السّلام)

إنّ علیاً (علیه السّلام) کره المسک أن یتطیّب به الصائم «۱».

(۱۸) لا یخفی: أنّ الرائحة الغلیظة و إن کانت مذکورة فی عداد ما یوجب القضاء و الکفّارة فی مضمرة سلیمان بن حفص المروزی

قال: سمعته یقول

إذا تمضمض الصائم فی شهر رمضان أو استنشق متعمّداً أو شمّ رائحةً غلیظة أو کنس بیتاً فدخل فی أنفه و حلقه غبار فعلیه صوم شهرین متتابعین؛ فإنّ ذاک مفطر مثل الأکل و الشرب و النکاح «۲».

لکنّ المشهور شهرة عظیمة کادت أن تکون إجماعاً عدم بطلان الصوم بوصولها إلی الحلق ما لم یصل إلیه معها جرم؛ ففی موثّقة

عمرو بن سعید عن الرضا (علیه السّلام) قال: سألته عن الصائم یتدخّن بعود أو بغیر ذلک فتدخل الدخنة فی حلقه، فقال

جائز لا بأس به «۳».

(۱۹) و تدلّ علی جواز الاستنقاع للرجل و المرأة صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

الصائم یستنقع فی الماء و یصبّ علی رأسه و یتبرّد بالثوب و ینضح بالمروحة و ینضح البوریا تحته، و لا یغمس رأسه فی الماء «۴».

و حسنة حسن بن راشد قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): الحائض تقضی الصلاة؟

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۲، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۲، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۲، الحدیث ۲.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۵۴

کما أنّه یُکره لهما بلّ الثوب و وضعه علی الجسد (۲۰).

قال

لا

، قلت: تقضی الصوم؟ قال

نعم

، قلت: من أین جاء ذا؟ قال

أوّل من قاس إبلیس

، قلت: و الصائم یستنقع فی الماء؟ قال

نعم

، قلت: فیبلّ ثوباً علی جسده؟ قال

لا. «۲»

الخبر.

و صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

الصائم یستنقع فی الماء، و لا یرمس رأسه «۳».

و تدلّ علی کراهته للمرأة موثّقة حنان بن سدیر أنّه سأل أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الصائم یستنقع فی الماء، قال

لا بأس، و لکن لا ینغمس، و المرأة لا تستنقع فی الماء «۱»

، حیث إنّ النهی فیها معلّل بأنّها تحمل الماء فی قبلها، هذا. مضافاً إلی أنّ الکراهة مشهورة بین الأصحاب شهرةً عظیمة.

و نسب إلی الحلبی القول بالحرمة و وجوب القضاء خاصّة، و عن القاضی و ابن زهرة وجوب القضاء و الکفّارة.

و ألحق الشهیدان فی «اللمعة» و شرحها الخنثی و الخصی الممسوح أی المقطوع خصیته بالمرأة؛ لمساواتهما لها فی قرب المنفذ إلی الجوف. و قال بعض فقهائنا المعاصرین فی حاشیة «العروة»: الأحوط وجوباً ترکه لها.

(۲۰) و ذلک لروایة عبد اللّه بن سنان قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

لا تلزق ثوبک إلی جسدک و هو رطب و أنت صائم حتّی تعصره «۴».

و حسنة

---

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۷.

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۶.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۵۵

و لا بأس بمضغ الطعام للصبیّ، و لا زقّ الطائر (۲۱)،

الحسن بن زیاد الصیقل قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الصائم یرتمس فی الماء، قال

لا، و لا المحرم

، قال: و سألته عن الصائم أ یلبس الثوب المبلول؟ قال

لا «۱».

و حسنة الحسن بن راشد المتقدّمة، حیث قال: قلت: فیبلّ ثوباً علی جسده؟ قال

لا «۲».

و حسنة الحسن بن علی البقاح عن الحسن الصیقل عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن الصائم یلبس الثوب المبلول، قال

لا. «۳»

الخبر و فی نسخة «الوسائل» الحسن بن بقاع بالعین «۴» و هو غلط و النهی فی هذه الروایات محمول علی الکراهة؛ لجواز التبرّد للصائم بالثوب کما فی صحیحة ابن مسلم عن أبی جعفر المتقدّمة حیث قال (علیه السّلام)

و یتبرّد بالثوب «۵».

(۲۱) و تدلّ علیه صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث أنّه سئل عن المرأة یکون لها الصبی و هی صائمة فتمضغ له الخبز و تطعمه، قال

لا بأس به و الطیر إن کان لها «۶».

و موثّقة مسعدة بن صدقة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إنّ فاطمة صلوات اللّه علیها کانت تمضغ للحسن ثمّ للحسین (علیهما السّلام) و هی صائمة فی شهر رمضان «۷»

، و مرسلة المفید فی «المقنعة» قال: قال (علیه السّلام)

لا بأس

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۱۰.

(۴) وسائل الشیعة ۷: ۲۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۱۰. (ط مکتبة الإسلامیة).

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳، الحدیث ۲.

(۶) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۸، الحدیث ۱.

(۷) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۸، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۵۶

و لا ذوق المرق، و لا غيرها (۲۲) ممّا لا يتعدّى إلى الحَلق، أو تعدّى من غير قصد، أو مع القصد و لكن عن نسيان (۲۳)؛

أن يذوق الطباخ المرق ليعرف حلو الشيء من حامضه و يزقّ الفرخ و يمضغ للصبى الخُبْزَ. «۱»

الخبر.

(۲۲) و تدلّ عليه صحيحة الحلبى أنّه سئل عن المرأة الصائمة تطبخ القدر فتذوق المرق تنظر إليه؟ فقال

لا بأس به «۲».

و صحيحة ابن أبى يعفور سأل أبا عبد اللّه (عليه السّلام) و أنا أسمع عن الصائم يصبّ الدواء فى اذنه، قال

نعم و يذوق المرق و يزقّ الفرخ «۳».

و موثّقة عبد اللّه بن بكير عن محمّد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال

لا بأس بأن يذوق الرجل الصائم القدر «۴».

و مرسلة المفيد المتقدّمة «۵».

(۲۳) لو علم الصائم أنّه يتعدّى ما فى فمه إلى الحلق و لو قهراً فيدخل فى

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۰۷، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۳۷، الحديث ۷.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۰۵، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۳۷، الحديث ۱.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۰۶، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۳۷، الحديث ۳.

(۴) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۰۶، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۳۷، الحديث ۴.

(۵) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۰۷، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۳۷، الحديث ۷.

مدارک تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۱۵۷

و لا فرق بين أن يكون أصل الوضع فى الفم لغرض صحيح أو لا (۲۴). نعم يكره الذوق للشيء (۲۵). و لا بأس بالسواك باليابس، بل هو مستحبّ. نعم لا يبعد الكراهة بالرطب (۲۶).

الإفطار العمدى فيوجب القضاء و الكفّارة.

فرعٌ: يكره ذوق الشراب و الطعام لو وجد طعمه فى الحلق؛ لرواية على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السّلام) قال: سألته عن الصائم يذوق الشراب و الطعام يجد طعمه فى حلقه، قال

لا يفعل

، قلت: فإن فعل ما عليه؟ قال

لا شيء عليه و لا يعود «۱».

و الظاهر أنّ الكراهة ممّا لا خلاف فيه.

(۲۴) و ذلك لإطلاق الأدلّة المذكورة فى الباب، و عن «المنتهى»: أنّه لو أدخل فى فمه شيئاً و ابتلعه سهواً فإن كان لغرض صحيح فلا قضاء عليه و إلّا وجب القضاء «۲»، انتهى. و لا دليل له على مدّعاه.

(۲۵) لصحيحة سعيد الأعرج قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن الصائم أ يذوق الشيء و لا يبلعه؟ قال

لا «۳».

(۲۶) قد ذکرنا روایات الباب فی شرح قوله (رحمه اللّه): «نعم لو استهلک ما کان علیه من الرطوبة.» إلی آخره فی ذیل المسألة السابعة عشر من مسائل «القول فیما یجب الإمساک عنه» فلا نطیل، فراجع هناک.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۷، الحدیث ۵.

(۲) منتهی المطلب ۲: ۵۶۸/ السطر ۲۹.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۰۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۷، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۵۸

کما أنّه یکره نزع الضّرس، بل مطلق ما فیه إدماء (۲۷).

---

(۲۷) و یدلّ علیه موثّق عمّار بن موسی الساباطی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الصائم ینزع ضرسه؟ قال

لا، و لا یدمی فاه و لا یستاک بعود رطب «۱».

فرعٌ: و من مکروهات الصیام إنشاد الشعر أی قراءته ففی صحیحة حمّاد بن عثمان قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

تکره روایة الشعر للصائم و للمحرم و فی الحرم و فی یوم الجمعة و أن یروی باللیل

، قال: قلت: و إن کان شعر حقّ؟ قال

و إن کان شعر حقّ «۲».

و صحیحته الأُخری عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا ینشد الشعر باللیل، و لا ینشد فی شهر رمضان بلیلٍ و لا نهارٍ

، فقال له إسماعیل: یا أبتاه فإنّه فینا؟ قال

و إن کان فینا «۳».

و لا یخفی: أنّ المراد من الشعر فی الروایتین هو الشعر المربوط بالأُمور الدنیویة و إن کان حقّا؛ لما ورد فی عدّة من الروایات المعتبرة جوازه، بل الترغیب علیه من المعصومین: فیما کان متضمّناً للحکمة و الموعظة و مدح أهل البیت: و رثائهم:

منها: صحیحة علی بن یقطین قال: سألت أبا الحسن (علیه السّلام) عن الکلام فی الطواف و إنشاد الشعر و الضحک فی الفریضة أو غیر الفریضة أ یستقیم ذلک؟ قال

لا بأس به، و الشعر ما کان لا بأس به منه «۴».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۶، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۶۹، کتاب الصوم، أبواب آداب الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۶۹، کتاب الصوم، أبواب آداب الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۲.

(۴) وسائل الشیعة ۱۳: ۴۰۲، کتاب الحج، أبواب الطواف، الباب ۵۴، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۵۹

.....

و منها: صحیحة عبد اللّه بن الفضل الهاشمی قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

من قال فینا بیت شعر بنی اللّه له بیتاً فی الجنّة «۱».

و فی صحیحة الحسن بن الجهم عن الرضا (علیه السّلام) یقول

ما قال فینا مؤمن شعراً یمدحنا به إلّا بنی اللّه تبارک و تعالی له مدینة فی الجنّة أوسع من الدنیا سبع مرّات یزوره فیها کلّ ملک مقرّب و کلّ نبی مرسل «۲».

و فی صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

بینا رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) ذات یوم بفناء الکعبة یوم افتتح مکّة إذ أقبل إلیه وفدٌ فسلّموا علیه، فقال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): مَن القوم؟ قالوا: وفد بکر بن وائل، قال: فهل عندکم علم من خبر قُسّ بن ساعدة الأیادی؟ کان بلیغاً حکیماً قالوا: نعم یا رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)، قال: فما فعل؟ قالوا: مات.

إلی أن قال

ثمّ قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): هل فیکم أحدٌ یحسن من شعره شیئاً؟ قال بعضهم: سمعته یقول:

فی الأوّلین الذاهبین من القرون لنا بصائر

لمّا رأیت مواراداً للموت لیس لها مصادر

و رأیت قومی نحوها تمضی الأصاغر و الأکابر

لا یرجع الماضی إلیَّ و لا من الباقین غابر

أیقنتُ أنّی لا محالة حیث صار القوم صائر

.» «۳» الحدیث.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۴: ۵۹۷، کتاب الحج، أبواب المزار و ما یناسبه، الباب ۱۰۵، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۴: ۵۹۸، کتاب الحج، أبواب المزار و ما یناسبه، الباب ۱۰۵، الحدیث ۳.

(۳) إکمال الدین: ۱۶۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۶۰

.....

و روی الشیخ الطبرسی عن خلف بن حمّاد قال: قلت للرضا (علیه السّلام): إنّ أصحابنا یروون عن آبائک: أنّ الشعر لیلة الجمعة و یوم الجمعة و فی شهر رمضان و فی اللیل مکروه و قد هممت أن أرثی أبا الحسن (علیه السّلام) و هذا شهر رمضان، فقال لی: إرث أبا الحسن (علیه السّلام) فی لیلة الجمعة و فی شهر رمضان و فی اللیل و فی سائر الأیّام؛ فإنّ اللّه عزّ و جلّ یکافئک علی ذلک «۱».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۴: ۵۹۹، کتاب الحجّ، أبواب المزار و ما یناسبه، الباب ۱۰۵، الحدیث ۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۶۱

[القول فیما یترتّب علی الإفطار]

اشارة

القول فیما یترتّب علی الإفطار

[(مسألة ۱): الإتیان بالمفطرات المذکورة]

(مسألة ۱): الإتیان بالمفطرات المذکورة کما أنّه موجب للقضاء موجب للکفّارة أیضاً إذا کان مع العمد و الاختیار من غیر کُره (۱)-

---

(۱) و یدلّ علی وجوب الکفّارة صحیح ابن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل أفطر من شهر رمضان متعمّداً یوماً واحداً من غیر عذر، قال

یعتق نسمة أو یصوم شهرین متتابعین أو یطعم ستّین مسکیناً «۱»

، و الموثّق المرسل عن سماعة عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه قال: سألته عن رجل أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً، قال

یتصدّق بعشرین صاعاً و یقضی مکانه «۲».

و مصحّح عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً، قال علیه خمسة عشر صاعاً؛ لکلّ مسکین مدٌّ بمدّ النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أفضل «۳».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۶۲

علی الأحوط فی الکذب علی اللّه تعالی و رسوله (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و الأئمّة: (۲)

و صحیح البزنطی عن المشرقی عن أبی الحسن (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل أفطر من شهر رمضان أیّاماً متعمّداً، ما علیه من الکفّارة؟ فکتب

من أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً فعلیه عتق رقبة مؤمنة و یصوم یوماً بدل یوم «۴».

فالمستفاد من هذه الروایات وجوب الکفّارة بالإفطار العمدی بأیّ مفطر کان من المفطرات؛ و لذا قال السیّد (رحمه اللّه) فی «العروة الوثقی»: المفطرات المذکورة کما أنّها موجبة للقضاء کذلک توجب الکفّارة. إلی أن قال: من غیر فرق بین الجمیع؛ حتّی الارتماس و الکذب علی اللّه و علی رسوله، بل و الحقنة و القیء علی الأقوی «۱»، انتهی.

(۲) الوجه فی کون الکذب موجباً للقضاء فقط دون الکفّارة عند المصنّف (رحمه اللّه) هو أنّ الروایات الواردة فی مقام البیان لم توجب فیها الکفّارة، بل رتّب علیه القضاء فقط، کما فی موثّقتی سماعة قال: سألته عن رجل کذب فی رمضان، فقال

قد أفطر و علیه قضاؤه

، فقلت: ما کذبته؟ قال

یکذب علی اللّه و علی رسوله (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) «۲».

و قال: سألته عن رجل کذب فی شهر رمضان، فقال

قد أفطر و علیه قضاؤه، و هو صائم یقضی صومه و وضوءه إذا تعمّد «۳».

و مع ذلک: فقد احتاط (رحمه اللّه) باعتبار کون الکذب مفطراً و المفطر موجبٌ للکفّارة.

و لک أن تقول و تفتی بوجوب الکفّارة لموثّقة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام):

---

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱۱.

(۱) العروة الوثقی ۲: ۲۰۲، الفصل ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۶۳

و فی الارتماس و الحُقنة (۳)،

إنّ الکذب علی اللّه و علی رسوله و علی الأئمّة: یفطر الصائم «۱»

، بضمیمة مرفوعة «الخصال» عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

خمسة أشیاء تفطر الصائم: الأکل و الشرب و الجماع و الارتماس فی الماء و الکذب علی اللّه و علی رسوله (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و الأئمّة «۲»

، و أنّ الموجب للکفّارة هو الإفطار العمدی بأیّ مفطر کان کما ذکرنا؛ و لذا عدل (رحمه اللّه) عن الاحتیاط إلی الفتوی بقوله: «بل فی الکذب علیهم أیضاً لا یخلو من قوّة».

(۳) قد مرّ من المصنّف (رحمه اللّه) أنّ الارتماس حرام تکلیفاً علی الصائم، و أنّ الاحتیاط وجوباً کونه مبطلًا للصوم. و لعلّ وجه عدم إفتائه (رحمه اللّه) بکونه مبطلًا موثّقة إسحاق بن عمّار قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): رجل صائم ارتمس فی الماء متعمّداً، علیه قضاء ذلک الیوم؟ قال

لیس علیه قضاؤه، و لا یعودنّ «۳»

، و وجه احتیاطه (رحمه اللّه): أنّه من المحتمل أن یکون النهی فی روایات غمس الصائم رأسه فی الماء «۴» باعتبار أنّ الغمس مفطر و المفطر فیه الکفّارة.

و أمّا الحقنة فهی عند المصنّف مفطرة احتیاطاً وجوبیاً؛ لاحتمال کون النهی فی صحیحة البزنطی عن أبی الحسن (علیه السّلام) عن الحقنة باعتبار کونها مفطراً؛ إنّه سأله عن الرجل یحتقن تکون به العلّة فی شهر رمضان، فقال

الصائم لا یجوز له

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۶، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲، الحدیث ۶، و الباب ۳، الحدیث ۱ و ۲ و ۴ و ۷ و ۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۶۴

و علی الأقوی فی البقیّة، بل فی الکذب علیهم: أیضاً لا یخلو من قوّة. نعم القیء لا یوجبها علی الأقوی (۴).

أن یحتقن «۱»

، و لا یخفی: أنّ الحقنة بناءً علی کونها مبطلة موجبة للکفّارة؛ و لا توجبها فیما کانت للعلّة و المعالجة، و هو واضح.

(۴) القیء مبطل للصوم و موجب للقضاء دون الکفّارة إذا کان عن عمدٍ، و هو المختار عند المصنّف (رحمه اللّه) و عندنا:

أمّا کونه موجباً للقضاء: فلصحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

إذا تقیّأ الصائم فعلیه قضاء ذلک الیوم. «۲»

الخبر. و موثّقة سماعة قال: سألته عن القیء فی رمضان، فقال

إن کان شیء یبدره فلا بأس، و إن کان شیء یکره نفسه علیه فقد أفطر و علیه القضاء «۳».

و صحیحة مسعدة بن صدقة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) عن أبیه (علیه السّلام) أنّه قال

من تقیّأ متعمّداً و هو صائم فقد أفطر و علیه الإعادة. «۴»

الخبر. و مرسلة عبد اللّه بن بکیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

من تقیّأ متعمّداً و هو صائم قضی یوماً مکانه «۵».

و روایة علی بن جعفر عن أخیه قال: سألته عن الرجل یستاک و هو صائم فیقیء، ما علیه؟ قال

إن کان تقیّأ متعمّداً فعلیه قضاؤه، و إن لم یکن تعمّد ذلک فلیس علیه شیء «۶».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۵، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۵.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۶.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۷.

(۶) وسائل الشیعة ۱۰: ۸۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۹، الحدیث ۱۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۶۵

و لا فرق بین العالم و الجاهل المقصّر علی الأحوط، و أمّا القاصر غیر الملتفت إلی السؤال، فالظاهر عدم وجوبها علیه و إن کان أحوط (۵).

و أمّا عدم وجوب الکفّارة: فلما فی ذیل صحیحة مسعدة بن صدقة المذکورة من قوله (علیه السّلام)

و إن شاء اللّه عذّبه و إن شاء غفر له.

(۵) المشهور عدم الفرق بین العالم و الجاهل فی وجوب الکفّارة علیهما فی الموارد التی ثبت وجوبها بالدلیل. و الأقوی: أنّه لا کفّارة للجاهل مطلقاً؛ و ذلک لموثّقة زرارة و أبی بصیر قالا جمیعاً: سألنا أبا جعفر (علیه السّلام) عن رجل أتی أهله فی شهر رمضان و أتی أهله و هو محرم، و هو لا یری إلّا أنّ ذلک حلال له، قال

لیس علیه شیء «۱»

، فهو یعمّ الجاهل حتّی المقصّر إذ یصدق علیه حین الارتکاب أنّه لا یری ذلک إلّا حلالًا له، فلا شیء علیه. هذا بالنسبة إلی الجاهل الملتفت فلا یشمل الجاهل الغافل.

فلنا أن نتمسّک فی نفی الکفّارة بصحیحة عبد الصمد بن بشیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فیمن لبس المخیط حال الإحرام

أیّ رجل رکب أمراً بجهالة فلا شیء علیه «۲».

و لا یخفی: أنّ نفی الکفّارة عن الجاهل المقصّر بقسمیه للموثّقة و الصحیحة المذکورتین لا ینافی عقوبته لأجل تقصیره فی السؤال، کما هو واضح.

و فی «العروة الوثقی»: نعم إذا کان جاهلًا بکون الشیء مفطراً مع علمه بحرمته کما إذا لم یعلم أنّ الکذب علی اللّه و رسوله من المفطرات فارتکبه حال

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۹، الحدیث ۱۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۲: ۴۸۸، کتاب الحج، أبواب تروک الإحرام، الباب ۴۵، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۶۶

[(مسألة ۲): کفّارة إفطار شهر رمضان أُمور ثلاثة]

(مسألة ۲): کفّارة إفطار شهر رمضان أُمور ثلاثة: عتق رقبة و صیام شهرین متتابعین و إطعام ستّین مسکیناً مخیّراً بینها (۶)؛

الصوم فالظاهر لحوقه بالعالم فی وجوب الکفّارة «۱»، انتهی. و ذلک لعدم شمول الموثّقة و الصحیحة المذکورتین له؛ لأنّ الظاهر من قوله: «و هو لا یری إلّا أنّ ذلک حلال له» هو الحلّیة المطلقة الشاملة للتکلیفیة و الوضعیة؛ فلا یشمل مَن علم حرمته التکلیفیة؛ فلا یصدق علی من یعلم حرمة الکذب علی الصائم مع جهله بوجوب الکفّارة أنّه لا یری إلّا أنّ ذلک حلال له. و کذا لا یصدق علی من کذب حال الصوم مع علمه بحرمته و جهله بوجوب الکفّارة أنّه رکب أمراً بجهالة.

(۶) فی المسألة قولان:

الأوّل: التخییر بین أُمور ثلاثة.

الثانی: وجوب الترتیب بینها بالعتق أوّلًا و الصوم ثانیاً و الإطعام ثالثاً بحیث لو صام مع التمکّن عن العتق لم یجز، و کذا لا یجزی الإطعام مع التمکّن من الصیام. و القول الأوّل هو المشهور بین الأصحاب.

و الدلیل علی التخییر مضافاً إلی أصالة براءة الذمّة عن وجوب الترتیب عدّة من الروایات المعتبرة الواردة فی بیان خصال الکفّارة بکلمة «أو» الموضوعة للتخییر، کما فی روایة أبی بصیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل وضع یده علی شیء من جسد امرأته فأدفق، فقال

کفّارته أن یصوم شهرین متتابعین أو یطعم ستّین مسکیناً أو یعتق رقبة «۲».

و صحیحة عبد الله بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل أفطر من شهر رمضان متعمّداً یوماً واحداً من غیر عذر،

---

(۱) العروة الوثقی ۲: ۲۰۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۴، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۶۷

.....

قال

یعتق نسمة أو یصوم شهرین متتابعین أو یطعم ستّین مسکیناً، فإن لم یقدر تصدّق بما یطیق «۱».

و موثّقة سماعة قال: سألته عن رجل أتی أهله فی شهر رمضان متعمّداً، قال

علیه عتق رقبة أو إطعام ستّین مسکیناً أو صوم شهرین متتابعین و قضاء ذلک الیوم، و من أین له مثل ذلک الیوم «۲».

و موثّقة أُخری لسماعة واردة فی المعتکف المواقع أهله عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن معتکف واقع أهله، قال

علیه ما علی الذی أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً؛ عتق رقبة أو صیام شهرین متتابعین أو إطعام ستّین مسکیناً «۳».

و الدلیل علی الترتیب صحیحة علی بن جعفر فی کتابه عن أخیه موسی بن جعفر (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل نکح امرأته و هو صائم فی رمضان ما علیه؟ قال

علیه القضاء و عتق رقبة، فإن لم یجد فصیام شهرین متتابعین، فإن لم یستطع فإطعام ستّین مسکیناً، فإن لم یجد فلیستغفر اللّه «۴».

و روایة عبد المؤمن بن القاسم الأنصاری عن أبی جعفر (علیه السّلام)

أنّ رجلًا أتی النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فقال: هلکتُ و أهلکت فقال: ما أهلکک؟ قال: أتیتُ امرأتی فی شهر رمضان و أنا صائم، فقال له النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): أعتق رقبة، قال: لا أجد، قال: فصم شهرین متتابعین، قال: لا أُطیق، قال: تصدّق علی ستّین مسکیناً، قال: لا أجد، فأتی النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) بعذق فی مکتل فیه خمسة عشر صاعاً من تمر فقال له النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): خذ هذا فتصدّق بها. «۵»

الخبر.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۷، کتاب الصوم، أبواب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۵.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۹.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۶۸

.....

و استشکل فی «مستند العروة الوثقی» فی سند هذه الروایة بأنّ عبد المؤمن لم یوثق.

و فیه: أنّ النجاشی وثّقه. نعم هی غیر معتبرة من طریق عمرو بن شمر؛ لتضعیف جماعة إیّاه کالنجاشی و ابن الغضائری و العلّامة و ابن داود.

و کیف کان: فقد وقع التعارض بین روایات التخییر و روایتی الترتیب حیث إنّ کلمة «أو» الواقعة فی تلک الروایات للتخییر؛ لوضعها إیّاه. و روایة علی بن جعفر صریحة فی الترتیب کآیة فَلَمْ تَجِدُوا مٰاءً فَتَیَمَّمُوا «۲»، فالترجیح لروایات التخییر؛ لمخالفتها للعامّة حیث إنّ العلّامة (رحمه اللّه) قال فی «التذکرة». و به قال أبو حنیفة و الثوری و الشافعی و الأوزاعی «۳».

و یؤیّد تقدیم روایات التخییر الاکتفاء بالتصدّق فی عدّة من الروایات:

منها: صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل وقع علی أهله فی شهر رمضان فلم یجد ما یتصدّق به علی ستّین مسکیناً، قال

یتصدّق بقدر ما یطیق «۱».

و منها: مصحّح محمّد بن نعمان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن رجل أفطر یوماً من شهر رمضان، فقال

کفّارته جریبان من طعام؛ و هو عشرون صاعاً «۵».

و منها: موثّقة عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً، قال علیه خمسة عشر صاعاً؛ لکلّ

---

(۲) النساء (۴): ۴۳.

(۳) تذکرة الفقهاء ۶: ۵۲.

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۳.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۶۹

.....

مسکین مدٌّ بمدّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أفضل «۱».

و منها: موثّقة سماعة قال: سألته عن رجل لزق بأهله فأنزل، قال

علیه إطعام ستّین مسکیناً؛ مدّ لکلّ مسکین «۲».

و یؤیّده أیضاً: ذکر «إطعام ستّین مسکیناً» بعد عتق الرقبة فی مرسلة إبراهیم بن عبد الحمید عن بعض موالیه قال: سألته عن احتلام الصائم، قال: فقال

إذا احتلم نهاراً فی شهر رمضان فلا ینمّ حتّی یغتسل، و إن أجنب لیلًا فی شهر رمضان فلا ینام إلّا ساعة حتّی یغتسل، فمن أجنب فی شهر رمضان فنام حتّی یصبح فعلیه عتق رقبة أو إطعام ستّین مسکیناً و قضاء ذلک الیوم و یتمّ صیامه و لن یدرکه أبداً «۳».

فلو کان الترتیب واجباً لا یکتفی بالإطعام مع فقد الرقبة.

و بالجملة: قد ذکر فی بعض الروایات جمیع الخصال الثلاث بالتخییر بینها بکلمة «أو». و فی بعضها اکتفی بذکر عتق الرقبة فقط، کما فی صحیحة البزنطی عن المشرقی عن أبی الحسن (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل أفطر من شهر رمضان أیّاماً متعمّداً، ما علیه من الکفّارة؟ فکتب

من أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً فعلیه عتق رقبة مؤمنة و یصوم یوماً بدل یوم «۴».

و فی بعضها اقتصر علی صوم شهرین متتابعین فقط، کما فی روایة سلیمان بن حفص المروزی عن الفقیه (علیه السّلام) قال

إذا أجنب الرجل فی شهر رمضان بلیل و لا یغتسل حتّی یصبح فعلیه صوم شهرین متتابعین مع صوم ذلک الیوم و لا یدرک فضل یومه «۵».

و فی بعضها إطعام ستّین

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱۰.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۶، الحدیث ۴.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱۱.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۶، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۱۷۰

و إن کان الأحوط الترتیب مع الإمکان (۷). و الأحوط الجمع بین الخصال إذا أفطر بشیء محرّم، کأکل المغصوب و شرب الخمر و الجِماع المحرّم و نحو ذلک (۸).

مسکیناً، کما فی مرسلة إبراهیم بن عبد الحمید المذکورة و غیرها.

و ظاهر کلّ من هذه الأخبار التی اکتفی فیه بواحد من الخصال کون المذکور فیه واجباً تعیینیاً؛ فیجب رفع الید عنها بالحمل علی الوجوب التخییری بشهادة غیر واحد من الأخبار المعتبرة، و هو جمع مقبول لا یحتاج إلی شاهد خارجی.

(۷) و بالعمل بالترتیب یعمل بکلّ من القولین، و فی «تذکرة» العلّامة (رحمه اللّه): الأولی الترتیب؛ لما فیه من الخلاص عن الخلاف.

(۸) اختلف فقهاؤنا فی کفّارة الإفطار بالمحرّم علی أقوال:

الأوّل: أنّه یجب بالإفطار بالمحرّم إحدی خصال الکفّارة تخییراً، کالإفطار بالمحلّل. و هذا القول مشهورٌ بین القدماء و کثیر من المتأخّرین. و استدلّ له بروایات التخییر بین الخصال الثلاث حیث إنّها مطلقة.

الثانی: أنّه یجب کفّارة الجمع. ذهب إلیه الصدوق (رحمه اللّه) و الشیخ الطوسی فی «التهذیب» و «الاستبصار» و قال فی «المبسوط»: و قد روی أنّه إذا أفطر بمحظور مثل الخمر و الزنا أنّه یلزمه ثلاث کفّارات، و الشهید فی «الدروس» و «اللمعة» و الشهید الثانی فی «الروضة» و «المسالک» و صاحب «الحدائق» و السیّد فی «العروة الوثقی» و أکثر المحشّین، و هو المختار عندنا.

و الدلیل علیه: ما رواه محمّد بن الحسن بإسناده عن محمّد بن علی بن الحسین بن بابویه عن عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس النیسابوری عن علی بن محمّد بن قتیبة عن حمدان بن سلیمان عن عبد السلام بن صالح الهروی أبی الصلت

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۱۷۱

.....

قال: قلت للرضا (علیه السّلام): یا بن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قد روی عن آبائک: فیمن جامع فی شهر رمضان أو أفطر فیه، ثلاث کفّارات، و روی عنهم أیضاً کفّارة واحدة، فبأیّ الحدیثین نأخذ؟ قال (علیه السّلام)

بهما جمیعاً، متی جامع الرجل حراماً أو أفطر علی حرام فی شهر رمضان فعلیه ثلاث کفّارات: عتق رقبة و صیام شهرین متتابعین و إطعام ستّین مسکیناً و قضاء ذلک الیوم، و إن کان نکح حلالًا أو أفطر علی حلال فعلیه کفّارة واحدة، و إن کان ناسیاً فلا شیء علیه «۱».

و موثّقة سماعة قال: سألته عن رجل أتی أهله فی رمضان متعمّداً، فقال

علیه عتق رقبة و إطعام ستّین مسکیناً و صیام شهرین متتابعین و قضاء ذلک الیوم و أنّی له مثل ذلک الیوم؟! «۲».

بنی فضل، مرتضی بن سیف علی، مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، در یک جلد، مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی قدس سره، تهران – ایران، اول، ۱۴۲۲ ه ق

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم؛ ص: ۱۷۱

و الشیخ (رحمه اللّه) فی «التهذیب» بعد أن أورد موثّقة سماعة قال: فیحتمل أن یکون المراد ب «الواو» فی الخبر التخییر دون الجمع؛

لأنّها قد تستعمل فی ذلک؛ قال اللّه تعالی فَانْکِحُوا مٰا طٰابَ لَکُمْ مِنَ النِّسٰاءِ مَثْنیٰ وَ ثُلاٰثَ وَ رُبٰاعَ «۳» و إنّما أراد مثنی أو ثُلاث أو رباع و لم یرد الجمع. و یحتمل أیضاً أن یکون هذا الحکم مخصوصاً بمن أتی أهله فی حال یحرم الوطء فیها مثل الوطء فی الحیض أو فی حال الظهار قبل الکفّارة؛ فإنّه متی فعل ذلک لزمه الجمع بین الکفّارات الثلاث؛ لأنّه قد وطء محرّماً فی شهر رمضان. یدلّ علی هذا التأویل ما رواه أبو جعفر محمّد بن علی بن الحسین (رحمه اللّه) «۴»، انتهی.

و مرسلة الصدوق بإسناده عن أبی الحسین محمّد بن جعفر الأسدی فیما ورد

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۰، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۰، الحدیث ۲.

(۳) النساء (۴): ۳.

(۴) تهذیب الأحکام ۴: ۲۰۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۷۲

.....

علیه من الشیخ أبی جعفر محمّد بن عثمان العمری یعنی عن المهدی (علیه السّلام) فیمن أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً بجماع محرّم علیه أو بطعام محرّم علیه

أنّ علیه ثلاث کفّارات «۱»

، و من الواضح أنّ العمری لا یفتی بذلک من قِبل نفسه؛ فالظاهر أنّه أخذه من صاحب الزمان، روحی فداه.

و لا یخفی: أنّ روایة الصدوق عن عبد الواحد أتمّ دلالةً علی المطلوب، و أمّا سنداً فقد نوقش فی ثلاثة منهم؛ و هم عبد الواحد و ابن قتیبة و عبد السلام الهروی.

فنقول: أمّا عبد الواحد فهو و إن لم یرد توثیقه فی کلمات القدماء إلّا أنّه نسب إلی العلّامة فی «التحریر» وصف روایته بالصحّة، و تبعه الشهید الثانی، و احتجّ بأنّه من مشایخ الصدوق (رحمه اللّه) من غیر واسطة.

و أمّا علی بن محمّد بن قتیبة: فقال النجاشی: اعتمد علی روایته أبو عمرو الکشّی، کذا قال العلّامة و ابن داود، فهو إن لم یکن ثقة فممدوح. و فی «مستند الشیعة»: أنّ عبد الواحد و ابن قتیبة من مشایخ الإجازة الذین صرّحوا فی حقّهم بعدم الاحتیاج إلی التوثیق.

و أمّا عبد السلام الهروی فهو من خواصّ الرضا (علیه السّلام) و أنّه شیعی، قال النجاشی: عبد السلام بن صالح الهروی ثقة، صحیح الحدیث، له کتاب وفاة الرضا (علیه السّلام)، و هو معروفٌ بالشیعی عند العامّة، و عبّروا عنه بعبارات شتّی؛ فقال بعضهم: إنّ أبا الصلت مأمون علی الحدیث إلّا أنّه یحبّ آل رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و کان دینه و مذهبه حبّ آل محمّد (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم). و یشهد به ما رواه عن الرضا (علیه السّلام) من فضائلهم: و أنّهم أفضل من جمیع الخلائق، فراجع «عیون أخبار الرضا».

و بالجملة: لا ریب فی کونه إمامیاً و من خواصّ الرضا (علیه السّلام)؛ فلا یصغی إلی

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۰، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۷۳

[(مسألة ۳): الأقوی أنّه لا تتکرّر الکفّارة بتکرار الموجب فی یوم واحد]

(مسألة ۳): الأقوى أنّه لا تتكرّر الكفّارة بتكرار الموجب في يوم واحد حتّى الجِماع و إن اختلف جنس الموجب، و لكن لا ينبغي ترك الاحتياط في الجِماع (۹).

قول الشيخ و العلّامة تبعاً للشيخ بأنّ عبد السلام الهروى عامّى. و لعلّ نسبتهما العامّية إليه ناشٍ عن خلطه لهم و توهّما أنّه منهم في المذهب.

و القول الثالث في المسألة هو الاحتياط بناءً على الخدشة في أدلّة القول الثاني و احتمال وجوب الجميع في الواقع.

فرعٌ: لا فرق في الإفطار بالمحرّم الموجب لكفّارة الجمع بين ما كان تحريمه أصلياً كالزنا و الاستمناء و أكل الحرام، أو عارضيا كوطء الزوجة حال الحيض أو حال الظهار قبل الكفّارة؛ و ذلك لإطلاق الأدلّة.

(۹) لا كلام و لا إشكال عند أصحابنا في تكرّر الكفّارة بتكرّر المفطر في يومين فصاعداً. خلافاً لأبي حنيفة قال: إن لم يكفّر عن الأوّل فكفّارةٌ واحدة، و إن كفّر فروايتان: إحداهما أنّها كفّارة واحدة أيضاً، و به قال أحمد و الزهرى و الأوزاعى.

إنّما الكلام و الخلاف بيننا في تكرارها بتكرّر الموجب في يوم واحد، ففي المسألة أقوال:

الأوّل: أنّ الكفّارة تتكرّر بتكرار الموجب مطلقاً؛ سواءٌ كان من جنس واحد كالأكل مرّتين مثلًا أو مختلفاً كالأكل مرّة و الشرب اخرى، و سواءٌ تخلّله التكفير أو لا. ذهب إليه المحقّق و الشهيد الثانيان.

الثاني: أنّه لا تتكرّر بتكرّره مطلقاً حتّى في الجماع و هذا القول مشهور عند علمائنا، و هو المختار عند المصنّف (رحمه اللّه) و عندنا، و به قال أبو حنيفة و مالك و الشافعي.

الثالث: تكرّرها بتكرار الموجب فيما كان الثاني من غير جنس الأوّل. نسب

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۷۴

.....

هذا القول إلى العلّامة في «المختلف».

الرابع: تكرارها لو تخلّل التكفير في البين. و به قال ابن الجنيد من علمائنا و أحمد بن حنبل من علماء العامّة.

الخامس: التفصيل بين الجماع و غيره؛ بالتكرار في الأوّل دون الثاني مطلقاً؛ سواء اتّحد الموجبان أو اختلف، و سواء تخلّل التكفير أو لا. و هو خيرة السيّد (رحمه اللّه) في «العروة الوثقى» و جماعة من المحشّين عليها، و ألحق السيّد الخوئي (رحمه اللّه) في «حاشية العروة» الاستمناء بالجماع في تكرّر الكفّارة.

و القائلون بتكرّرها يقولون بأنّ كلّ واحد من المفطرات سبب مستقلّ للكفّارة؛ حتّى أنّ بعضهم قال بتعدّده في الأكل و الشرب بتعدّد الازدراد و الابتلاع جرعة جرعة و في الجماع بالعود بعد النزع، فالأصل في الأسباب عندهم عدم التداخل؛ فتتكرّر الكفّارة بتكرّر أسبابها و لو من جنس واحد.

و القائلون بعدم التكرار يقولون بالتداخل، و إنّ الأسباب فيما كانت مشتركة في التأثير تؤثّر واحداً و لو كانت مختلفة.

و الحقّ أن يقال فيما نحن فيه: إنّه لا يعقل التأثير في كلّ واحد من الموجبات إذا وقع بعد الموجب الأوّل المفسد للصوم؛ لأنّ الصائم إذا أفطر أوّلًا بأيّ مفطر فقد أفسد صومه، و بعد فساد الصوم لا يطلق على الواقع ثانياً أنّه مفطرٌ و مفسدٌ للصوم فعلًا؛ فالموجب للكفّارة هو ما ارتكبه الصائم أوّلًا و بعده لا يبقى صوم حتّى يطلق على الواقع ثانياً أنّه موجب فعلًا للكفّارة. فإطلاق الموجب للكفّارة على الواقع ثانياً مسامحة باعتبار شأنية الموجبية فيه.

فالقول بعدم تكرّر الكفّارة بتكرّر المفطر ليس لأجل تداخل الأسباب، بل هو من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع. و بعبارة اخرى: أنّ

الموجب للكفّارة هو إفطار الصوم عمداً، و بعد الإفطار أوّلًا فقد بطل الصوم؛ فلا صوم حتّى يتصوّر إفطاره ثانياً

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۷۵

.....

كى يقال: إنّ وحدة الكفّارة بتداخل الأسباب فى مسبّب واحدٍ، بل انتفى موضوع الكفّارة؛ و هو إفطار الصوم.

و أمّا وجوب الإمساك بعد الإفطار العمدى و حرمة ارتكاب المبطلات بعد فساد صومه فلا يكون دليلًا على وجوب الكفّارة ثانياً، بل هو ثابت بدليل خاصّ، فلولا الدليل لقلنا بعدم وجوب الإمساك بعد فساد صومه.

و القائلون بتعدّد الكفّارة فى الجماع يستدلّون عليه بأنّ موضوع وجوب الكفّارة هو الجماع فى شهر رمضان سواءٌ كان صائماً بالفعل أو لا كما فى صحيحة عبد الرّحمن بن سنان عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى رجل وقع على أهله فى شهر رمضان فلم يجد ما يتصدّق به على ستّين مسكيناً، قال

يتصدّق بقدر ما يطيق «۱».

و موثّقة سماعة قال: سألته عن رجل لزق بأهله فأنزل، قال

عليه إطعام ستّين مسكيناً «۲»

، رتّب الكفّارة على الإنزال، و مَن ألحق الاستمناء بالجماع تمسّك بهذه الموثّقة. و موثّقة أُخرى لسماعة قال: سألته عن رجل أتى أهله فى شهر رمضان متعمّداً، قال

عليه عتق رقبة أو إطعام ستّين مسكيناً أو صوم شهرين متتابعين و قضاء ذلك اليوم. «۳»

الخبر. و صحيحة عبد الرحمن الحجّاج قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن الرجل يعبث بأهله فى شهر رمضان حتّى يمنى، قال

عليه من الكفّارة مثل ما على الذى يجامع «۴».

و صحيحة اخرى عنه عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل يعبث بامرأته حتّى يمنى و هو محرم من غير جماع أو يفعل ذلك فى شهر رمضان، فقال (عليه السّلام)

عليهما جميعاً الكفّارة مثل ما

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۴۶، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۸، الحديث ۳.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۴۹، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۸، الحديث ۱۲.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۴۹، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۸، الحديث ۱۳.

(۴) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۹، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۴، الحديث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۷۶

.....

على الذى يجامع «۱».

و مرسلة «الفقيه» قال: و قال أمير المؤمنين (عليه السّلام)

أما يستحيى أحدكم أن لا يصبر يوماً إلى الليل؟!

إنّه كان يقال

إنّ بدو القتال اللطام، و لو أنّ رجلًا لصق بأهله فی شهر رمضان فأدفق کان علیه عتق رقبة «۲».

و فیه: أنّ الجماع بما أنّه مفطر و مفسد للصوم موجب للکفّارة و موضوع لوجوبها، کما یستفاد من صحیحة عبد المؤمن بن القاسم الأنصاری عن أبی جعفر (علیه السّلام)

إنّ رجلًا أتی النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فقال: هلکت و أهلکت، فقال: و ما أهلکک؟ قال: أتیتُ امرأتی فی شهر رمضان و أنا صائم، فقال له النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): أعتق رقبة. «۳»

الخبر. و صحیحة علی بن جعفر عن أخیه (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل نکح امرأته و هو صائم فی رمضان ما علیه؟ قال

علیه القضاء و عتق رقبة. «۴»

الخبر.

حیث قیّد جماعة فی شهر رمضان بأنّه صائم؛ یعنی أنّ الجماع فی شهر رمضان حال کون المجامع صائماً موجبٌ للکفّارة، و من الواضح أنّه بالجماع الأوّل قد فسد صومه؛ فلا یکون صائماً فی الجماع الثانی؛ فلا یطلق علی جماعه ثانیاً جماع الصائم؛ فلا یکون المتکرّر منه موجباً للکفّارة.

و من بیاننا هذا یظهر ما فیما أفاده فی «مستند العروة الوثقی» و قال: إنّ موضوع الکفّارة هو الجماع فی نهار شهر رمضان ممّن هو مکلّف بالصوم؛ سواءٌ کان صائماً بالفعل أم لا «۵».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۴، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۹۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۳۳، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۵.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۹.

(۵) مستند العروة الوثقی، الصوم ۱: ۳۱۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۷۷

.....

و قد یستدلّ علی تکرّر الکفّارة فی الجماع بروایات ضعیفة سنداً:

منها: روایة الفتح بن یزید الجرجانی أنّه کتب إلی أبی الحسن (علیه السّلام) یسأله عن رجل واقع امرأة فی شهر رمضان من حلال أو حرام فی یوم عشر مرّات، قال

علیه عشر کفّارات؛ لکلّ مرّة کفّارة، فإن أکل أو شرب فکفّارة یوم واحد «۱».

و فیه: أنّه قد ذکر فی سنده أحمد بن الحسن بن صالح عن أبیه و لم یکن اسم و لا رسم منه فی کتب الرجال التی کانت بأیدینا، و أبوه الحسن بن صالح ضعیف زیدی تنسب إلیه الصالحیة.

و منها: ما روی ابن أبی عقیل علی ما نقله العلّامة عنه قال: ذکر أبو الحسن زکریا بن یحیی صاحب کتاب «شمس المذهب» عنهم:

إنّ الرجل إذا جامع فی شهر رمضان عامداً فعلیه القضاء و الکفّارة، فإن عاود إلی المجامعة فی یومه ذلک مرّة أُخری فعلیه فی کلّ مرّة کفّارة «۲».

ذکر المامقانی فی «تنقیح المقال»: لم أقف فیه إلّا علی روایة الکلینی (رحمه اللّه) فی باب حجج اللّه تعالی علی الخلق من أواخر کتاب التوحید من «أُصول الکافی» عن داود بن فرقد عنه عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، و زکریا بن یحیی متعدّد لم یتمیّز أنّه أیّهم و

لم يكن أحد ممّن مرّ منهم بأبي الحسن حتّى يورث الظنّ بأنّه هو «۳»، انتهى.

و منها: ما قال العلّامة (رحمه اللّه): و روى عن الرضا (عليه السّلام)

إنّ الكفّارة تتكرّر بتكرّر الوطء «۴»

، و هذه الرواية كما قبلها مرسلة غير منجبرة بالشهرة الروائية.

هذا. و مع ذلك كلّه لا ينبغي ترك الاحتياط في الجماع و الإمناء بالاستمناء.

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۵، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۱۱، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۵، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۱۱، الحديث ۲.

(۳) تنقيح المقال ۳: ۱۱/ السطر ۱۶.

(۴) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۶، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۱۱، الحديث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۷۸

[(مسألة ۴): تجب الكفّارة في إفطار صوم شهر رمضان]

(مسألة ۴): تجب الكفّارة في إفطار صوم شهر رمضان (۱۰)،

---

(۱۰) الروايات في وجوب الكفّارة في إفطار صوم شهر رمضان بحدّ التواتر و أكثرها صحيح السند، و الروايات كلّها تدلّ على وجوب الكفّارة و موضوعه الإفطار العمدي في صوم شهر رمضان، و لا نذكر جميع الروايات تفصيلًا بل نذكر هنا مواقعها في أبواب متفرّقة من أبواب الصوم من كتاب «الوسائل» «۱»، فعليك بالمراجعة:

منها: صحيحة عبد الرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام). و منها: صحيحة أُخرى لعبد الرحمن بن الحجّاج عن أبي عبد اللّه (عليه السّلام). و منها: صحيحة عبد اللّه بن سنان عن أبي عبد اللّه (عليه السّلام). و منها: صحيحة أُخرى لعبد اللّه بن سنان عن أبي عبد اللّه (عليه السّلام). و منها: موثّقة عبد الرحمن بن أبي عبد اللّه. و منها: صحيحة عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري عن أبي جعفر (عليه السّلام). و منها: رواية محمّد بن النعمان عن أبي عبد اللّه (عليه السّلام). و منها: رواية إدريس بن هلال عن أبي عبد اللّه (عليه السّلام). و منها: صحيحة علي بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السّلام). و منها: صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد اللّه عن أبي عبد اللّه (عليه السّلام). و منها: صحيحة البزنطي عن المشرقي عن أبي الحسن (عليه السّلام). و منها: موثّقة سماعة قال: سألته عن رجل. و منها: حسنة بل صحيحة عبد السلام بن صالح الهروي عن الرضا (عليه السّلام). و منها: صحيحة أبي بصير عن أبي عبد اللّه (عليه السّلام). و منها: صحيحة سليمان بن حفص المروزي عن الفقيه (عليه السّلام). و منها: مرسلة إبراهيم بن عبد الحميد البزّاز الكوفي عن بعض مواليه.

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۹، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۴، الحديث ۱ و ۳، و الباب ۸، الحديث ۱ و ۳ و ۶ و ۸ و ۱۱ و ۱۳، و الباب ۱۰، الحديث ۱، و الباب ۱۶، الحديث ۲ ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۷۹

و قضائه بعد الزوال (۱۱)،

---

(۱۱) یجوز إفطار قضاء شهر رمضان قبل الزوال إذا کان موسّعاً وقته، و یحرم بعد الزوال بلا إشکال و لا خلاف.

و یدلّ علیه موثّقة عمّار الساباطی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یکون علیه أیّام من شهر رمضان و یرید أن یقضیها، متی یرید أن ینوی الصیام؟ قال

هو بالخیار إلی أن تزول الشمس، فإذا زالت الشمس فإن کان نوی الصوم فلیصم و إن کان نوی الإفطار فلیفطر

، سئل: فإن کان نوی الإفطار یستقیم أن ینوی الصوم بعد ما زالت الشمس؟ قال

لا «۱»

، هذه الروایة تدلّ علی حرمة الإفطار بعد الزوال.

و صحیحة برید العجلی عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی رجل أتی أهله فی یوم یقضیه من شهر رمضان، قال

إن کان أتی أهله قبل زوال الشمس فلا شیء علیه إلّا یوم مکان یوم، و إن کان أتی أهله بعد زوال الشمس فإنّ علیه أن یتصدّق علی عشرة مساکین، فإن لم یقدر صام یوماً مکان یوم و صام ثلاثة أیّام کفّارة لما صنع «۲».

و صحیحة جمیل بن درّاج عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه قال فی الذی یقضی شهر رمضان

إنّه بالخیار إلی زوال الشمس؛ فإن کان تطوّعاً فإنّه إلی اللیل بالخیار «۳»

، حیث دلّ بمفهومها أنّه لا خیار لمن یقضی شهر رمضان فی الإفطار بعد زوال الشمس.

و روایة إسحاق بن عمّار عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

الذی یقضی شهر

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۳، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم، الباب ۲، الحدیث ۱۰.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۵، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم، الباب ۴، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۶، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم، الباب ۴، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۸۰

.....

رمضان هو بالخیار فی الإفطار ما بینه و بین أن تزول الشمس، و فی التطوّع ما بینه و بین أن تغیب الشمس «۳».

و استدلّ فی «مستند العروة الوثقی» علی جواز إفطار قضاء شهر رمضان قبل الزوال و عدمه بعده بموثّقة أبی بصیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن المرأة تقضی شهر رمضان فیکرهها زوجها علی الإفطار، فقال

لا ینبغی له أن یکرهها بعد الزوال «۴» «۵».

و فیه: أنّا نسلّم دلالتها بالمفهوم علی جواز الإفطار فی قضاء شهر رمضان قبل الزوال، و لا نسلّم دلالتها علی حرمة الإفطار بعد الزوال؛ لأنّ قوله

لا ینبغی

ظاهر فی الکراهة. نعم بضمیمة الروایات المتقدّمة یحمل علی الحرمة.

و أمّا وجوب الکفّارة فی إفطار قضاء شهر رمضان فهو المشهور عند الأصحاب و ادّعی الإجماع علیه.

و یدلّ علیه حسنة الحارث بن محمّد بن النعمان البجلی عن برید العجلی عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی رجل أتی أهله فی یوم یقضیه من شهر رمضان، قال

إن كان أتى أهله قبل زوال الشمس فلا شيء عليه إلّا يوم مكان يوم، و إن كان أتى أهله بعد زوال الشمس فإنّ عليه أن يتصدّق على عشرة مساكين، فإن لم يقدر عليه صام يوماً مكان يوم و صام ثلاثة أيّام كفّارة لما صنع «۱».

و صحيحة هشام بن سالم قال: قلت لأبي عبد اللّه (عليه السّلام): رجل وقع على أهله و هو يقضي شهر رمضان، فقال

إن كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيء عليه

---

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۸، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم، الباب ۴، الحديث ۱۰.

(۴) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۶، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم، الباب ۴، الحديث ۲.

(۵) مستند العروة الوثقى، الصوم ۱: ۲۹۷.

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۴۷، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۲۹، الحديث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۸۱

و النذر المعيَّن (۱۲)،

يصوم يوماً بدل يوم، و إن فعل بعد العصر صام ذلك اليوم و أطعم عشرة مساكين، فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيّام كفّارة لذلك «۱».

و المراد من «العصر» في هذه الصحيحة ما بعد الزوال و يسمّى عصراً، كما أنّ ما قبل الزوال يسمّى صباحاً. و في «الوسائل» بعد نقل الصحيحة قال: حمله الشيخ على ما يوافق الأوّل أي الحديث الأوّل لدخول وقت الصلاتين عند الزوال، و سيأتي التعرّض لمقدار كفّارة إفطار صوم قضاء شهر رمضان في المسألة الثانية عشر من مسائل «القول في قضاء صوم شهر رمضان» من المتن و أنّ كفّارته إطعام عشرة مساكين أو كفّارة إفطار شهر رمضان، و المختار هو الأوّل.

(۱۲) و كذلك النذر المتعيّن، كنذر صوم يوم واحد من شهر كذا و أخّر حتّى بقي اليوم الآخر منه؛ فإنّه يتعيّن حينئذٍ.

و تدلّ على وجوب الكفّارة في إفطار صوم النذر صحيحة علي بن مهزيار قال: و كتب إليه أي الإمام الهادي (عليه السّلام) يسأله: يا سيّدي رجل نذر أن يصوم يوماً فوقع ذلك اليوم على أهله ما عليه من الكفّارة؟ فكتب إليه

يصوم يوماً بدل يوم و تحرير رقبة مؤمنة «۲».

و الاستدلال بهذه الرواية يتمّ بناءً على أنّ تحرير الرقبة أحد أفراد الواجب التخييري، و أمّا كونه واجباً تعيينياً فممّا لم يقل به أحد من علمائنا.

و صحيحة أُخرى لعلي بن مهزيار قال: كتب بندار مولى إدريس: يا سيّدي

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۴۷، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۲۹، الحديث ۲.

(۲) وسائل الشيعة ۲۲: ۳۹۲، كتاب الإيلاء و الكفّارات، أبواب الكفّارات، الباب ۲۳، الحديث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۸۲

و لا تجب فيما عداها من أقسام الصوم؛ واجباً كان أو مندوباً، أفطر قبل الزوال أو بعده (۱۳). نعم ذكر جماعة وجوبها في صوم الاعتكاف إذا وجب (۱۴)،

نذرتُ أن أصوم كلّ يوم سبت، فإن أنا لم أصمه ما يلزمني من الكفّارة؟ فكتب (عليه السّلام) و قرأته

لا تتركه إلّا من علّة، و ليس عليك صومه في سفر و لا مرض إلّا أن تكون نويت ذلك، و إن كنتَ أفطرت منه من غير علّة فتصدّق

بقدر کلّ یوم علی سبعة مساکین، نسأل اللّه التوفیق لما یحبّ و یرضی «۱».

و لا یخفی: أنّ کلمة «سبعة» فی الروایة اشتباه من الناسخ، و الصحیح «عشرة»؛ إذ لم یقل أحد من الأصحاب بوجوب التصدّق علی سبعة مساکین فی مخالفة النذر، و یأتی فی کتاب النذر مقدار کفّارة حنث النذر و أنّه مقدار کفّارة حنث الیمین؛ من عتق رقبة أو إطعام عشرة مساکین أو کسوتهم، فإن لم یقدر فصیام ثلاثة أیّام، أو مقدار کفّارة صوم رمضان من التخییر بین الخصال الثلاث المعهودة، و مختار المصنّف الأخیر، و لنا فیه إشکال و یأتی فی موضعه إن شاء اللّه تعالی.

(۱۳) و ذلک لعدم الدلیل علی وجوب الکفّارة فیها، و بعد الفحص و الیأس عن وجود الدلیل یجری أصل البراءة.

(۱۴) وجوب الاعتکاف یثبت بالنذر و شبهه و یجب فی الیوم الثالث أیضاً. و کیف کان: لا إشکال و لا خلاف فی وجوب الکفّارة علی المعتکف بالجماع، و لا یعتنی بخلاف العمانی. و یدلّ علیه موثّق سماعة قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن معتکف واقع أهله، فقال (علیه السّلام)

هو بمنزلة من أفطر یوماً من شهر رمضان «۲».

و موثّق آخر لسماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن معتکف واقع أهله، قال:

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۵، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ عنه الصوم، الباب ۱۰، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۷، کتاب الصوم، أبواب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۲.

و هم بین معمِّم لها لجمیع المفطرات، و مخصّص بالجِماع (۱۵)،

علیه ما علی الذی أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً؛ عتق رقبة أو صیام شهرین متتابعین أو إطعام ستّین مسکیناً «۱».

و هذان الموثّقان صریحان فی وجوب کفّارة شهر رمضان فی جماع المعتکف.

و یقابلهما صحیحان یدلّان علی وجوب کفّارة الظهار فی جماعة؛ و هما صحیح زرارة قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن المعتکف یجامع أهله، قال

إذا فعل فعلیه ما علی المُظاهر «۲».

و صحیح أبی ولّاد الحنّاط قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن امرأة کان زوجها غائباً فقدم و هی معتکفة بإذن زوجها فخرجت حین بلغها قدومه من المسجد إلی بیتها فتهیّأت لزوجها حتّی واقعها، فقال

إن کانت خرجت من المسجد قبل أن تقضی ثلاثة أیّام و لم تکن اشترطت فی اعتکافها فإنّ علیها ما علی المظاهر «۳».

و مقتضی الجمع بین الموثّقین و الصحیحین حمل الصحیحین علی الأفضلیة، حیث إنّ کفّارة شهر رمضان عبارة عن الخصال الثلاث المعهودة، و کذلک کفّارة الظهار أیضاً عبارة عنها بعینها، إلّا أنّ الاولی بنحو التخییر و الثانیة بنحو الترتیب، و الترتیب أفضل.

(۱۵) القائلون بالتعمیم لعلّ دلیلهم الإجماع علی إلحاق سائر المفطرات بالجماع. و نسب إلی الشیخ و العلّامة إلحاق خصوص الاستمناء بالجماع. و لا یخفی ضعف القول بالتعمیم و الإلحاق؛ لعدم ثبوت الإجماع بعد مخالفة مثل المحقّق

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۷، کتاب الصوم، أبواب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۶، کتاب الصوم، أبواب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۸، کتاب الصوم، أبواب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۸۴

و لکن الظاهر الاختصاص بالجِماع، کما أنّ الظاهر أنّها لأجل نفس الاعتکاف لا للصوم، و لذا لا فرق بین وقوعه فی اللیل أو النهار (۱۶).

و غیره، و نصوص الباب کلّها مختصّة بالجماع، و الأصل البراءة من وجوب الکفّارة فی غیر الجماع.

و یؤیّد نفی إلحاق سائر المفطرات بالجماع: أنّ الکفّارة واجبة علی المعتکف بالجماع فی اللیل، و حینئذٍ فکیف یلحق سائر المفطرات به؟!

(۱۶) و یدلّ علیه إطلاقات الموثّقین و الصحیحین المذکورة. و یشهد به روایة عبد الأعلی بن أعین قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل وطء امرأته و هو معتکف لیلًا فی شهر رمضان، قال

علیه الکفّارة

، قال: قلت: فإن وطءها نهاراً؟ قال

علیه کفّارتان «۱».

و مرسلة الصدوق قال: و قد روی أنّه إن جامع باللیل فعلیه کفّارة واحدة و إن جامع بالنهار فعلیه کفّارتان «۲».

و قد یستشکل فی روایة عبد الأعلی، لا لأجل نفسه فإنّ الشیخ (رحمه اللّه) عدّه من فقهاء أصحاب الصادقین (علیهما السّلام) و الأعلام الرؤساء المأخوذ منهم الحلال و الحرام، و جزم المحقّق الداماد (رحمه اللّه) بصحّة خبره بل لأجل محمّد بن سنان و قد طعن فیها جماعة و قالوا: هو رجل ضعیف جدّاً لا یعوّل و لا یلتفت إلی ما تفرّد به، و نسب إلی فضل بن شاذان (رحمه اللّه) أنّه قال فی حقّه: إنّه من الکذّابین المشهورین، و مدحه جماعة أُخری؛ قال الشیخ المفید (رحمه اللّه) علی ما فی «خلاصة» العلّامة (رحمه اللّه): إنّه ثقة، و یدلّ علی وثاقته روایة جماعة من المعتمدین العدول و الثقات من أهل العلم عنه، فراجع إلی «جامع الرواة». الأقرب عندی عدم قبول روایته، و المامقانی فی «تنقیح المقال»

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۷، کتاب الصوم، أبواب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۷، کتاب الصوم، أبواب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۸۵

نعم لو وقع فی نهار شهر رمضان تجب کفارتان (۱۷)، کما أنّه لو وقع الإفطار فیه بغیر الجِماع تجب کفارة شهر رمضان فقط (۱۸).

[(مسألة ۵): لو أفطر متعمّداً لم تسقط عنه الکفّارة]

(مسألة ۵): لو أفطر متعمّداً لم تسقط عنه الکفّارة علی الأقوی لو سافر فراراً من الکفّارة، أو سافر بعد الزوال (۱۹)،

بعد ذکر أُمور فی مدحه قال: قد تلخّص ممّا ذکرنا کلّه: أنّ الأقوی کون الرجل ثقة صحیح الاعتقاد معتمداً مقبول الروایة. إلی آخره.

(۱۷) إحداهما لأجل الإفطار فی شهر رمضان و الأُخری لأجل الاعتکاف، و یدلّ علیه روایة عبد الأعلی المتقدّمة.

(۱۸) و ذلک لاختصاص نصوص کفّارة الاعتکاف بالجماع فقط، و أمّا غیر الجماع فلا یلحق به، فلا یجری علیه حکمه.

و لا یلحق الاستمناء بالجماع فی إثبات کفّارة الاعتکاف؛ نعم یلحقه بالنسبة إلی صوم شهر رمضان و قضائه؛ لموثّقة سماعة «۱» المتقدّمة فی بحث تکرّر الکفّارة، و مرسلة حفص بن سوقة عمّن ذکره عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الرجل یلاعب أهله أو

جاریته و هو فی قضاء شهر رمضان فیسبقه الماء فینزل، فقال

علیه من الکفّارة مثل ما علی الذی یجامع فی رمضان «۲».

(۱۹) هنا مسائل:

الاولی: لو أفطر الصائم متعمّداً من غیر عذر حین الإفطار وجبت علیه الکفّارة، و هل تسقط بالسفر اختیاراً قبل الزوال بحیث لو لم یفطر و شرع فی السفر

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۳۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۵۶، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۸۶

.....

و جاوز حدّ الترخّص کانت وظیفته الإفطار لعدم جواز الصوم فی السفر أو لا- یسقط؟ لا- خلاف فی عدم سقوطها، و ادّعی فی «الخلاف» الإجماع علیه؛ و ذلک لأنّ متعلّق وجوب الکفّارة هو المفطر متعمّداً؛ فیصدق علی من أفطر قبل السفر أنّه مفطرٌ متعمّداً و کان قبل سفره مأموراً بالصوم و إن علم بوقوع السفر حتماً، فما دام لم یسافر لا یجوز له الإفطار.

و تدلّ علیه صحیحة محمّد بن مسلم و زرارة قالا: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

أیّما رجل کان له مال حال علیه الحول فإنّه یزکّیه

، قلت له: فإن وهبه قبل حلّه بشهر أو بیوم؟ قال

لیس علیه شیء أبداً

، قال: و قال زرارة عنه: إنّه قال

إنّما هذا بمنزلة رجل أفطر فی شهر رمضان یوماً فی إقامته ثمّ یخرج فی آخر النهار فی سفر فأراد بسفره ذلک إبطال الکفّارة التی وجبت علیه

و قال

إنّه حین رأی الهلال الثانی عشر وجبت علیه الزکاة، و لکنّه لو کان وهبها قبل ذلک لجاز و لم یکن علیه شیء بمنزلة من خرج ثمّ أفطر، إنّما لا یمنع الحال علیه، فأمّا ما لا یحلّ فله منعه. «۱»

الخبر.

وجه الدلالة: أنّه کما أنّ الهدیة قبل حلول الحول تمنع عن تعلّق التکلیف بالزکاة و بعد حلول الحول لا تؤثّر و لا یسقط وجوب الزکاة، فکذلک السفر قبل الإفطار یسقط استمرار وجوب الصوم و یجوّز الإفطار، و أمّا السفر بعد الإفطار و لو کان قبل الزوال فلا یؤثّر شیئاً، و بعد الزوال بطریق أولی؛ لأنّه بالزوال یستقرّ الوجوب لو لم یقع السفر قبله، کتوجّه تکلیف الزکاة بحلول الحول لولا الهبة قبله.

الثانیة: لو أفطر متعمّداً ثمّ اضطرّ إلی السفر قبل الزوال أو حدث مانع غیر اختیاری من الحیض و النفاس و المرض فقد یتوهّم سقوط الکفّارة حینئذٍ؛

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۳۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۵۸، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۸۷

و علی الأحوط فی غیره. و کذا لا تسقط لو سافر و أفطر قبل الوصول إلیٰ حدّ الترخّص (۲۰) علی الأحوط.

للمنع عن التکلیف بالصوم لعدم قدرته علی إتمامه، فلا یکون مکلّفاً به، و فی الحقیقة فرق بین الموانع الاختیاریة و الاضطراریة؛ فالموانع الاختیاریة الواقعة عقیب الإفطار العمدی کالسفر لا تسقط الکفّارة. و الاضطراریة تسقطها؛ و ذلک لأنّ الاضطراریة تکشف عن عدم الصوم حقیقة.

و فیه: أنّه ما دام لم یوجد و لم یتحقّق المانع الاضطراری فهو مکلّف بالإمساک الصومی القربی من طلوع الفجر؛ لأنّ المانع الاضطراری مبطل من حین وقوعه و تحقّقه لا من أوّل الأمر؛ فتجب الکفّارة لکونه ممّن أفطر متعمّداً فی شهر رمضان، و هو موضوع وجوب الکفّارة، و لا تسقط بالمانع القهری.

و یمکن استفادة استمرار الصوم إلی حدوث المانع فی خصوص الحیض من صحیحة عیص بن القاسم قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن امرأة تطمث فی شهر رمضان قبل أن تغیب الشمس، قال

تفطر حین تطمث «۱»

، و صحیحة منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

أیّ ساعة رأت الدم فهی تفطر الصائمة إذا طمثت «۲».

(۲۰) و ذلک لاستمرار وجوب الصوم علی المسافر ما لم یبلغ حدّ الترخّص، کوجوب الإتمام فی الصلوات الرباعیة. و یدلّ علیه صحیحة معاویة بن وهب عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

هذا واحد، إذا قصرت أفطرت و إذا أفطرت

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۸، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۵، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۵، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۸۸

بل الأحوط عدم سقوطها لو أفطر متعمّداً، ثمّ عرض له عارض قهریّ من حیض أو نفاس أو مرض و غیر ذلک؛ و إن کان الأقویٰ سقوطها. کما أنّه لو أفطر یوم الشکّ فی آخر الشهر ثمّ تبیّن أنّه من شوّال، فالأقویٰ سقوطها کالقضاء (۲۱).

قصرت «۱».

و موثّقة سماعة قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث

و لیس یفترق التقصیر و الإفطار؛ فمن قصر فلیفطر «۲»

، و معلوم أنّ المسافر لا یقصر قبل حدّ الترخّص.

(۲۱) أمّا عدم وجوب القضاء فلکونه مترتّباً علی فوت صوم رمضان، و المفروض انقضاء شهر رمضان و کون الیوم أوّل شوّال.

و أمّا عدم وجوب الکفّارة فلکونها مرتّبة علی تعمّد الإفطار فی شهر رمضان، فهو فی یوم الشکّ و إن کان مکلّفاً بالصوم للاستصحاب و کان وجوب الصوم حکماً ظاهریاً لکنّه إذا أفطر عمداً ثمّ انکشف أنّه أوّل شوّال لم یکن علیه شیء؛ لأنّ الحکم الظاهری یوجب مخالفته العقوبة و القضاء و الکفّارة ما لم ینکشف خلافه، و بعد کشف الخلاف لا یترتّب علیه آثاره.

و زاد فی «العروة الوثقی» قوله: و کذا لو اعتقد أنّه من رمضان ثمّ أفطر متعمّداً فبان أنّه من شوّال، أو اعتقد فی یوم الشکّ فی أوّل الشهر أنّه من رمضان فبان أنّه من شعبان «۳»، انتهی؛ یعنی أنّه لا قضاء و لا کفّارة فیما لو اعتقد جازماً أنّ الیوم آخر رمضان و مع ذلک

أفطر متعمّداً ثمّ انكشف خلاف اعتقاده و أنّه كان أوّل شوّال؛ و ذلك لأنّ اعتقاده القطعى حجّة و يترتّب عليه الآثار و الأحكام ما دام باقياً، و كذلك

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۸۴، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۴، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۸۴، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۴، الحديث ۲.

(۳) العروة الوثقى ۲: ۲۰۶، المسألة ۱۲.

مدارک تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۱۸۹

[(مسألة ۶): لو جامع زوجته فى شهر رمضان و هما صائمان]

(مسألة ۶): لو جامع زوجته فى شهر رمضان و هما صائمان، فإن طاوعته فعلى كلّ منهما الكفّارة و التعزير، و هو خمسة و عشرون سوطاً (۲۲)،

لو اعتقد قاطعاً أنّ اليوم أوّل رمضان و مع ذلك أفطر متعمّداً ثمّ انكشف أنّه آخر شعبان لم يكن عليه شىء من القضاء و الكفّارة لعدم فوت صوم رمضان و عدم الإفطار العمدى فى شهر رمضان. نعم هو متجرٍّ فى إفطاره يعاقب أو يذمّ على تجرّيه، على الخلاف فيه.

(۲۲) أمّا وجوب الكفّارة لكلّ من الزوجين فلكونهما متعمّدين للإفطار عن قصد و اختيار فى شهر رمضان.

و أمّا التعزير بخمسة و عشرين سوطاً فهو إجماعى، و فى رواية المفضّل بن عمر عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى رجل أتى امرأته و هو صائم و هى صائمة، فقال

إن كان استكرهها فعليه كفّارتان، و إن كان طاوعته فعليه كفّارة و عليها كفّارة، و إن كان أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً نصف الحدّ، و إن كان طاوعته ضُرب خمسة و عشرين سوطاً و ضُربت خمسة و عشرين سوطاً «۱».

و الرواية و إن كانت ضعيفة سنداً بالمفضّل و بإبراهيم بن إسحاق الأحمر ضعّفه الشيخ (رحمه اللّه) و النجاشى (رحمه اللّه) لكن ضعفها منجبر بعمل الأصحاب. و فى «وسائل الشيعة» بعد نقل الرواية قال: ذكر المحقّق فى «المعتبر»: أنّ سندها ضعيف، لكن علماؤنا ادّعوا على ذلك إجماع الإمامية، فيجب العمل بها، و تعلم نسبة الفتوى إلى الأئمّة: باشتهارها، انتهى.

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۶، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۱۲، الحديث ۱.

مدارک تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۱۹۰

و إن أكرهها على ذلك يتحمّل عنها كفّارتها و تعزيرها (۲۳)، و إن أكرهها فى الابتداء على وجه سلب منها الاختيار و الإرادة ثمّ طاوعته فى الأثناء، فالأقوى ثبوت كفّارتين عليه و كفّارة عليها (۲۴)، و إن كان الإكراه على وجه صدر الفعل بإرادتها و إن كانت مكرهة، فالأقوى ثبوت كفّارتين عليه و عدم كفّارة عليها. و كذا الحال فى التعزير على الظاهر (۲۵).

---

(۲۳) لو أكره الزوج زوجته على الجماع فى شهر رمضان و هما صائمان فمقتضى القاعدة انتفاء وجوب الكفّارة و التعزير عن الزوجة لحديث الرفع، و ثبوت كفّارة واحدة للزوج و التعزير بخمسة و عشرين سوطاً لإفطار نفسه. و أمّا ثبوت كفّارتها و تعزيرها عليه فهو خلاف مقتضى القاعدة، و لا بدّ فى ثبوتهما عليه من دليل يدلّ عليه؛ فقد قام الإجماع على ثبوتهما له، و تشهد به رواية مفضّل بن عمر المتقدّمة.

(۲۴) أمّا وجوب الكفّارة عليها فلأنّها و إن لم تفطر عمداً فی ابتداء الجماع لكونها ملجئة إليه و مسلوبة الاختيار و كان صومها صحيحاً، و لكنّها أفطرت عمداً و اختياراً فی أثناء الجماع بالمطاوعة، فبطل صومها و وجب القضاء و الكفّارة و التعزير عليها، و هذا بخلاف ما لو كانت مكرهة ابتداءً لا فی حدّ الإلجاء؛ فإنّه يبطل صومها فی ابتداء الجماع اختياراً فيجب عليها القضاء دون الكفّارة و التعزير. و لا تثبت الكفّارة و التعزير عليها بمطاوعتها فی الأثناء؛ لأنّها فی الأثناء ليست صائمة فلا يصدق عليها أنّها أفطرت اختياراً بالنسبة إلى الأثناء، و هذا واضح.

و أمّا ثبوت الكفّارتين للزوج فهو مبنی على إرادة ما يعمّ الإجبار من الإكراه فی الرواية المتقدّمة، فتشمل الرواية حينئذٍ له.

(۲۵) يعنی يسقط التعزير عن الزوجة فی صورة الإكراه ابتداءً و لو طاوعته

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۹۱

و لا تلحق بالزوجة المكرهة الأجنبية (۲۶)، و لا فرق فی الزوجة بين الدائمة و المنقطعة (۲۷)، و لو أكرهت الزوجة زوجها لا تتحمل عنه شيئاً (۲۸).

فی الأثناء، فإنّها بالإكراه على الجماع يبطل صومها، فليست صائمة فی الأثناء و حال المطاوعة؛ فلا تعزير عليها. و هذا بخلاف الإجبار على الجماع لأنّها كانت صائمة إلى حين المطاوعة، فقد أفطرت عمداً بالمطاوعة على الجماع فی الأثناء و عليها التعزير كالكفّارة.

(۲۶) و ذلك لأنّ المنصوص هو خصوص امرأته؛ فلا تشمل الأجنبية كما أنّها لا تشمل الأمة.

و نسب إلى العلّامة فی «المختلف» إلحاق الأجنبية بالزوجة و ادّعى الأولوية القطعية باعتبار أنّ الكفّارة عقوبة على الذنب و تخفيف له، و الذنب فی الأجنبية أفحش.

و فيه: أنّ موارد الكفّارة مضبوطة فی الشرع؛ فلا تثبت فی مورد بالأولوية، و إلّا يلزم ثبوتها فی الإكراه على اللواط الذی هو أعظم بمراتب من الزنا.

و نسب إليه أيضاً إلحاق الأمة بالزوجة باعتبار إضافة المرأة إليه فی النصّ فالمرأة بأدنى الملابسة تشمل الأمة أيضاً. و فيه: أنّه خلاف الظاهر من النصّ.

(۲۷) و ذلك لإطلاق امرأته فی النصّ الشاملة لهما فالمنقطعة زوجة.

(۲۸) لأنّ مقتضى القاعدة سقوط الكفّارة عن الزوج، و ثبوتها للزوجة يحتاج إلى دليل، و النصّ المتقدّم مختصّ بإكراه الزوج امرأته فلا يشمل العكس.

فرع: لو أكره امرأة على الجماع بتخيّل أنّها زوجته فبانت أجنبية فلا تثبت كفّارتها عليه؛ لظهور النصّ المثبت كفّارتها عليه بالإكراه على الجماع فی امرأته الواقعية، لا الأعمّ منها و الاعتقادية. و منه يعلم: أنّه لو أكره امرأة على الجماع باعتقاد أنّها أجنبية فبانت زوجته فعليه كفّارتان؛ لكونها امرأته الواقعية.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۹۲

[(مسألة ۷): لو كان مفطراً لكونه مسافراً أو مريضاً، و كانت زوجته صائمة، لا يجوز إكراهها على الجِماع]

(مسألة ۷): لو كان مفطراً لكونه مسافراً أو مريضاً، و كانت زوجته صائمة، لا يجوز إكراهها على الجِماع (۲۹)، و إن فعل فالأحوط أن يتحمّل عنها الكفّارة (۳۰).

---

(۲۹) وجه عدم جواز إكراه الزوج الغير الصائم زوجته الصائمة على الجماع هو أنّ الزوج و إن كان له حقّ الاستمتاع و لكنّه مشروط

بعدم مزاحمته لتکالیفها الشرعیة من وجوب الصلاة و الصوم و الحجّ و غیرها؛ و لذا لا یجوز للزوج إشغال تمام وقت فریضتها بالجماع بحیث لا یسع لها تحصیل الطهارة و لو الترابیة و فعل الصلاة. و کذا لا یجوز له منعها من الحجّ و إن لم یکن لها محرم فی حجّها إذا کانت مأمونة علی نفسها و بضعها، و بالجملة: الزوج و إن کان له حقّ الاستمتاع لکنّه لا یجوز له استیفاؤه بإکراهها علی أمر محرّم فی نفسه کالجماع عن عمد و اختیار حال الصوم. و الإکراه و إن کان یرفع حرمة الجماع عن الزوجة و تصبح معذورة ببرکة حدیث الرفع لکن الزوج لا یجوز له أن یکون سبباً للجماع الذی هو مبغوض فی نفسه للآمر لولا الإکراه.

(۳۰) و کذلک یتحمّل تعزیرها، و هذا الاحتیاط استحبابی، و الأقوی عدم تحمّله عنها شیئاً؛ و ذلک لأنّ مورد النصّ المجمع علیه فی تحمّله عنها إکراه الزوج الزوجة حال کونهما صائمین؛ فلا یشمل ما کان أحدهما فقط صائماً.

هنا فروع: الأوّل: لو کان الزوج غیر صائم و کانت الزوجة صائمة نائمة فلا مانع للزوج من الجماع بها؛ لأنّ المفروض انتفاء القصد و العمد و الاختیار من الزوجة و لم یکن حرام و مبغوض للمولی فی البین حتّی یکون فعل الزوج سبباً له و محرّماً؛ إذن فلا وجه للإشکال فی «العروة الوثقی»، قال: و هل یجوز له مقاربتها و هی نائمة؟ إشکال «۱».

---

(۱) العروة الوثقی ۲: ۲۰۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۹۳

[(مسألة ۸): مصرف الکفّارة فی إطعام الفقراء]

(مسألة ۸): مصرف الکفّارة فی إطعام الفقراء (۳۱): إمّا بإشباعهم، و إمّا بالتسلیم إلی کلّ واحد منهم مُدّاً من حِنطة، أو شعیر، أو دقیق، أو أرُز، أو خبز، أو غیر ذلک من أقسام الطعام (۳۲)،

الثانی: لو کان الزوج صائماً و الزوجة صائمة نائمة و جامعها وجب علیه القضاء و الکفّارة و التعزیر، و لا یتحمّل کفّارتها؛ لأنّهما و إن کانا صائمین لکن مورد التحمّل فی النصّ صورة إکراهه إیّاها؛ فلا یعقل الإکراه حال النوم.

الثالث: لو أکره الزوج الزوجة علی مقدّمات الجماع و هما صائمان و أنزلت لا یتحمّل کفّارتها، و لا یتحمّل أیضاً فی الإکراه علی سائر المفطرات؛ لخروجها عن مورد النصّ. و مقتضی الأصل عدم وجوب التحمّل.

(۳۱) المراد من الفقراء ما یشمل المساکین؛ لأنّه إجماعی، بل من المسلّمات عندنا أنّ الفقیر و المسکین یراد کلّ منهما من الآخر إذا ذکرا منفردین، و إذا ذکر کلاهما یراد من الفقیر مَن لا یقدر مئونة سنته و من المسکین من هو أسوأ حالًا من الفقیر؛ و لذا تداول فی ألسنتنا أنّهما إذا افترقا اجتمعا و إذا اجتمعا افترقا. فاستشکال العلّامة (رحمه اللّه) فی «المختلف» فی جواز إعطائها للفقراء من جهة أنّ موردها فی الآیة فَکَفّارَتُهُ إِطْعامُ عَشَرَةِ مَساکِینَ مِنْ أَوْسَطِ مٰا تُطْعِمُونَ أَهْلِیکُمْ أَوْ کِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِیرُ رَقَبَةٍ «۱» و الروایات، المساکین فلا تشمل الفقراء، فی غیر محلّه؛ لما ذکر من الإجماع.

(۳۲) الإطعام للفقراء یتحقّق بأحد أمرین:

أحدهما: إشباعهم؛ فلا یکفی مجرّد إطعام لقمة أو لقمات دون حدّ الإشباع،

---

(۱) المائدة (۵): ۸۹.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۹۴

.....

و إن صدق علیه الإطعام لغةً؛ لأنّ المتفاهم العرفی منه هو حدّ الإشباع. و یدلّ علیه صحیحة أبی بصیر قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن أَوْسَطِ مٰا تُطْعِمُونَ أَهْلِیکُمْ؟ قال

ما تقوتون به عیالکم من أوسط ذلک

، قلت: و ما أوسط ذلک؟ قال

الخلّ و الزیت و التمر و الخبز، یشبعهم به مرّة واحدة

، قلت: کسوتهم؟ قال

ثوب واحد «۲».

و ما فی بعض الروایات من إشباع یوم محمول علی الاستحباب علی فرض تمامیة السند، کما فی روایة العیاشی فی «تفسیره» عن سماعة بن مهران عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن قول اللّه مِنْ أَوْسَطِ مٰا تُطْعِمُونَ أَهْلِیکُمْ أَوْ کِسْوَتُهُمْ فی کفّارة الیمین، قال

ما یأکل أهل البیت یشبعهم یوماً. «۳»

الخبر.

ثانیهما: التسلیم إلی کلّ واحد منهم مُدّاً من الطعام بنحو التملیک، فلهم التصرّف فیه بالأکل و الهبة و البیع حتّی من المعطی المملّک أوّلًا.

و لیس المراد من الطعام خصوص الحنطة، بل کلّ ما یکون غذاءً لمتعارف الناس من الحنطة و الشعیر و الدقیق و الخُبز و الأرُز و الخلّ و الزیت و نحو ذلک.

فلا یختصّ الطعام فی کفّارة صوم رمضان بخصوص الحنطة و الدقیق و الخلّ و الزیت و التمر و الخبز و إن اختصّت هی بالذکر فی خصوص کفّارة الیمین، کما فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی کفّارة الیمین

یطعم عشرة مساکین، لکلّ مسکین مدّ من حنطة أو مدّ من دقیق. «۱»

الخبر، و صحیحة أبی حمزة الثمالی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عمّن قال «و اللّه» ثمّ لم یَف؟ فقال أبو عبد اللّه (علیه السّلام):

---

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۸۱، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۴، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۷۷، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۲، الحدیث ۹.

(۱) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۷۵، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۲، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۹۵

و الأحوط مُدّان (۳۳)،

کفّارته إطعام عشرة مساکین مدّاً مُدّاً دقیق أو حنطة. «۱»

الخبر، قد ذکر فی هاتین الصحیحتین الحنطة و الدقیق، و ذکر الخلّ و الزیت و التمر و الخبز فی صحیحة أبی بصیر المتقدّمة. و زاد فی «مستند العروة الوثقی» الشعیر و قال: نعم فی روایات کفّارة الیمین اختصّت الحنطة و الشعیر و الخلّ و الزیت بالذکر «۲»، انتهی.

و قد تفحّصنا روایات أبواب کفّارة الیمین، و ما وجدنا الشعیر فیها. و کیف کان: فلا یختصّ الطعام فی کفّارة رمضان بطعام مخصوص علی فرض اختصاص المذکورات بکفّارة الیمین. و لک منع اختصاصها بها؛ لأنّ ذکرها باعتبار کونها قوتاً لغالب الناس، و هی أَوْسَطِ

مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ.

(۳۳) المشهور بين أصحابنا: أنّ مقدار الكفّارة لكلّ واحد من المساكين مدّ واحد. و يدلّ عليه أخبار كثيرة فى أبواب مختلفة؛ بعضها فى كفّارة قتل الخطأ، و بعضها فى كفّارة اليمين، و بعضها فى كفّارة شهر رمضان. و لا قول بالفصل بين أنواع الكفّارات؛ ففى صحيحة عبد اللّه بن سنان قال: قال أبو عبد اللّه (عليه السّلام)

كفّارة الدم إذا قتل الرجل مؤمناً متعمّداً.

إلى أن قال

و إذا قتل خطأً أدّى ديته إلى أوليائه ثمّ أعتق رقبة، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم ستّين مسكيناً مدّاً مدّاً. «۳» الخبر. و صحيحة الحلبى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) المتقدّمة «۴».

و صحيحة على بن أبى حمزة، عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن كفّارة

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۲: ۳۷۶، كتاب الإيلاء و الكفارات، أبواب الكفارات، الباب ۱۲، الحديث ۴.

(۲) مستند العروة الوثقى، الصوم ۱: ۳۷۰.

(۳) وسائل الشيعة ۲۲: ۳۷۴، كتاب الإيلاء و الكفارات، أبواب الكفارات، الباب ۱۰، الحديث ۱.

(۴) وسائل الشيعة ۲۲: ۳۷۵، كتاب الإيلاء و الكفارات، أبواب الكفارات، الباب ۱۲، الحديث ۱.

مدارک تحرير الوسيلة – الصوم، ص: ۱۹۶

.....

اليمين، فقال

عتق رقبة أو كسوة و الكسوة ثوبان أو إطعام عشرة مساكين، أىّ ذلك فعل أجزأ عنه، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيّام متواليات و إطعام عشرة مساكين مدّاً مدّاً «۱».

و صحيحة أُخرى لأبى حمزة الثمالى قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عمّن قال «و اللّهِ» ثمّ لم يَفِ، فقال أبو عبد اللّه (عليه السّلام) كفّارته إطعام عشرة مساكين مدّاً مدّاً دقيق أو حنطة. «۲»

الخبر.

و صحيحة أبى خالد القمّاط أنّه سمح أبا عبد اللّه (عليه السّلام) يقول

من كان له ما يطعم فليس له أن يصوم، يطعم عشرة مساكين مدّاً مدّاً. «۳»

الخبر، و غيرها من روايات أبواب كفّارة الطعام.

و فى قبال هذه الروايات قد ورد فى بعض الروايات: أنّ لكلّ مسكين مدّين؛ ففى صحيحة أبى بصير عن أحدهما فى كفّارة الظهار قال تصدّق على ستّين مسكيناً ثلاثين صاعاً؛ لكلّ مسكين مدّين مدّين «۴».

و صحيحة الحلبى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى كفّارة اليمين

يطعم عشرة مساكين؛ لكلّ مسكين مدّين من حنطة و مدٌّ من دقيق. «۵»

الخبر.

و مقتضى الجمع بين أخبار المدّ و المدّين حمل المدّين على الاستحباب. و فى «الوسائل»: و قد حمل جماعة من علمائنا ما تضمّن المدّين على الاستحباب و حمله الشيخ (رحمه اللّه) على القادر و حمل المدّ على العاجز «۶»، انتهى. و فى «مستند

(۱) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۷۵، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۲، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۷۶، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۲، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۷۶، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۲، الحدیث ۵.

(۴) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۸۲، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۴، الحدیث ۶.

(۵) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۸۳، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۴، الحدیث ۱۰.

(۶) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۸۴، ذیل الحدیث ۱۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۹۷

.....

العروة الوثقی» فی ردّ قول الشیخ و بعض من تبعه القائلین بالمدّین لکلّ مسکین قال: هو لا یخلو عن غرابة بعد مخالفة الأصحاب و إطباق نصوص الباب علی الاجتزاء بمدّ واحدٍ؛ إذ لم یرد المدّان فی شیء منها. نعم ورد ذلک فی کفّارة الظهار «۱»، انتهی موضع الحاجة.

و لا یخفی: أنّ المدّین قد ورد فی کفّارة الیمین أیضاً، و علیک بصحیحة الحلبی المتقدّمة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام). و هو (رحمه اللّه) ممّن قال بعدم الفرق بین کفّارة الیمین و کفّارة رمضان و کفّارة الظهار.

و قال أبو حنیفة: من البرّ بکلّ مسکین نصف صاع و من غیره صاع؛ لما رواه العامّة عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فی حدیث سلمة بن صخر، و قال أحمد: مدّ من برّ و نصف صاع من غیره؛ لما رواه أبو زید المدنی قال: جاءت امرأة من بنی بیاضة بنصف وسق من شعیر، فقال النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

للمظاهر أطعم هذا فإنّ مدّی شعیر مکان مدّ من برّ.

بقی الکلام فی المراد من «الأوسط من الطعام» فی الآیة الشریفة: فقد فسّر بالمقدار المتوسّط کما فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی قول اللّه عزّ و جلّ مِنْ أَوْسَطِ مٰا تُطْعِمُونَ أَهْلِیکُمْ، قال

هو کما یکون أن یکون فی البیت من یأکل المدّ، و منهم من یأکل أکثر من المدّ، و منهم من یأکل أقلّ من المدّ، فبین ذلک. و إن شئت جعلت لهم أدماً و الأدم أدناه الملح و أوسطه الخلّ و الزیت و أرفعه اللحم «۲»

، فالمستفاد من صدر هذه الروایة أنّ الوسط هو المدّ، فالروایة توافق الروایات التی قدّر مقدار الکفّارة فیها بالمدّ.

و فسّر فی بعض الروایات بالوسط فی أنواع الطعام کیفاً، کما فی صحیحة

(۱) مستند العروة الوثقی، الصوم ۱: ۳۶۸.

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۸۱، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۴، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۹۸

و لا یکفی فی کفّارة واحدة مع التمکّن من الستّین إشباع شخص واحد مرّتین أو مرّات، أو إعطاؤه مُدّین أو أمداد، بل لا بدّ من ستّین نَفساً (۳۴).

أبی بصیر قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن أَوْسَطِ مٰا تُطْعِمُونَ أَهْلِیکُمْ، قال

ما تقوتون به عیالکم من أوسط ذلک

، قلت: و ما أوسط ذلک؟ فقال

الخلّ و الزیت و التمر و الخبز «۱».

و صحیحة ابن أبی نصر البزنطی عن أبی جمیلة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

فی کفّارة الیمین عتق رقبة أو إطعام عشرة مساکین من أوسط ما تطعمون أهلیکم أو کسوتهم، و الوسط الخلّ و الزیت و أرفعه الخبز و اللحم. «۲»

الخبر.

(۳۴) و ذلک لصراحة روایات الباب فی خصوص ستّین فلا یطلق علی أقلّ منه. و قد صرّح فی بعض الروایات بأنّه لا یکتفی علی الأقلّ؛ ففی موثّقة إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا إبراهیم (علیه السّلام) عن إطعام عشرة مساکین أو إطعام ستّین مسکیناً، أ یجمع ذلک لإنسان واحد یُعطاه؟ قال

لا، و لکن یعطی إنساناً إنساناً، کما قال اللّه تعالی

، قلت: فیعطیه الرجل قرابته إن کانوا محتاجین؟ قال

نعم «۳»

، فلا یکفی إطعام أقلّ من الستّین مع التمکّن منه، و مع عدم التمکّن منه یتکرّر علی الأقلّ حتّی یتمّ. و تدلّ علیه أیضاً روایة السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام)

إن لم یجد فی الکفّارة إلّا الرجل و الرجلین فیکرّر علیهم حتّی یستکمل العشرة یعطیهم الیوم ثمّ یعطیهم غداً «۴».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۸۱، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۴، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۸۰، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۴، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۸۶، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۶، الحدیث ۲.

(۴) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۸۶، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۶، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۱۹۹

و لو کان للفقیر عیال یجوز إعطاؤه بعدد الجمیع لکلّ واحد مُدّاً؛ مع الوثوق بأنّه یُطعمهم أو یُعطیهم (۳۵).

---

(۳۵) یعنی أنّه لا یشترط فی الفقراء أن یکونوا کباراً، بل لو کانوا صغاراً کفی إعطاء کلّ منهم مدّاً مدّاً. و کذلک لا یشترط أن یکونوا رجالًا. و تدلّ علیه صحیحة یونس بن عبد الرحمن عن أبی الحسن (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل علیه کفّارة إطعام عشرة مساکین، أ یعطی الصغار و الکبار سواء و النساء و الرجال، أو یفضل الکبار علی الصغار و الرجال علی النساء؟ فقال

کلّهم سواء «۱».

و صحیحة اخری لیونس بن عبد الرحمن عن أبی الحسن (علیه السّلام) فی حدیث الکفّارة قال

و یتمّم إذا لم یقدر علی المسلمین و عیالاتهم تمام العدّة التی تلزمه أهل الضعف ممّن لا ینصب «۲»

حیث إنّ الإطعام علی العیالات و فیهم الصغار و النساء کان من المسلّمات.

و لا یخفی: أنّ الإطعام إن کان بنحو إعطاء المدّ فلا یفرق بین الکبار و الصغار، و أمّا إن کان بنحو الإشباع فالظاهر أنّه لا یکفی إشباع الصغار الذین کان طعامهم أقلّ بمراتب من طعام الکبار؛ و ذلک لعدم صدق إطعام المسکین علی إشباع الصغیر ابن ثلاث أو أربع

سنین مثلًا و طعامه بمقدار ربع طعام الکبیر أو خمسه مثلًا کما فی خبر غیاث بن إبراهیم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال لا یجزی إطعام الصغیر فی کفّارة الیمین، و لکن صغیرین بکبیر «۳»

، و روایة السکونی عن أبیه

إنّ علیّاً (علیه السّلام) قال: من أطعم فی کفّارة الیمین صغاراً و کباراً فلیزوّد الصغیر بقدر

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۸۷، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۷، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۸۸، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۸، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۸۷، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۷، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۰۰

و المُدّ ربع الصاع، و الصاع ستّمائة مثقال و أربعة عشر مثقالًا و ربع مثقال (۳۶).

ما أکل الکبیر «۲»

، و هاتان الروایتان و إن کان موردهما کفّارة الیمین لکنّه یتمّ فی غیرها بعدم الفصل.

ثمّ إنّه لا یکفی فی إطعام المساکین إشباعاً أو تملیکاً مجرّد إعطاء سهامهم لمن یتکفّلهم، إلّا أن یکون وکیلًا عن کبارهم أو ولیاً لصغارهم أو یکون موثوقاً به فی صرفها لهم.

(۳۶) و مقدار المدّ بالمثقال مائة و ثلاثة و خمسون مثقالًا و نصف مثقال و جزء واحد من ستّة عشر أجزاء مثقال واحد، و بوزن الکیلو الذی هو الوزن الإیرانی الیوم ثلاثة أرباع الکیلو سبعمائة و خمسین غراماً و الصاع أربعة أمداد.

و فی «مجمع البحرین»: و قدر الصاع تسعة أرطال بالعراقی، و ستّة أرطال بالمدنی، و أربعة و نصف بالمکّی، و الرطل المکّی علی وزن رطلین بالعراقی، و علی وزن رطل و ثلث بالمدنی. و عن بعض شرّاح الحدیث: الصاع مائة و ألف و سبعون درهماً و ثمان مائة و تسعة عشر مثقالًا «۱»، انتهی. و قال فی مادّة رطل: و الرطل بالکسر و الفتح نصف المنّ عبارة عن اثنی عشر أوقیة، و هی عبارة عن أربعین درهماً، و الرطل العراقی عبارة عن مائة و ثلاثین درهماً هی إحدی و تسعون مثقالًا، و کلّ درهم ستّة دوانیق، و کلّ دانق ثمان حبّات «۴»، انتهی.

و لا یخفی: أنّ الروایات الواردة فی تحدید ستّین مدّاً بالأصواع مختلفة:

ففی بعضها: أنّها عشرون صاعاً، کموثّقة عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه قال:

---

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۸۷، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱۷، الحدیث ۲.

(۱) مجمع البحرین ۴: ۳۶۱.

(۴) نفس المصدر ۵: ۳۸۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۰۱

.....

سألته عن رجل أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً، قال

یتصدّق بعشرین صاعاً و یقضی مکانه «۱».

و روایة محمّد بن نعمان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن رجل أفطر یوماً من شهر رمضان، فقال کفّارته جریبان من طعام، و هو عشرون صاعاً «۲».

و روایة إدریس بن هلال عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن رجل أتی أهله فی شهر رمضان، قال علیه عشرون صاعاً من تمر، فبذلک أمر رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) الرجل الذی أتاه فسأله عن ذلک «۳».

و فی بعضها الآخر: أنّها خمسة عشر صاعاً، کصحیحة عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً؟ قال علیه خمسة عشر صاعاً، لکلّ مسکین مدٌّ بمدّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أفضل «۴»

، و صحیحة عبد المؤمن بن القاسم الأنصاری عن أبی جعفر (علیه السّلام)

إنّ رجلًا أتی النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فقال: هلکت و أهلکتُ، فقال: و ما أهلکک؟ قال: أتیت امرأتی فی شهر رمضان و أنا صائم، فقال له النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): أعتق رقبة، قال: لا أجد، قال: فصم شهرین متتابعین، قال: لا أُطیق، قال: تصدّق علی ستّین مسکیناً، قال: لا أجد، فأتی النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) بعذق فی مکتل فیه خمسة عشر صاعاً من تمر، فقال له النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): خذ هذا فتصدّق بها. «۵»

الخبر.

و لا یخفی: أنّ اختلاف الروایات فی مقدار ستّین مدّاً و أنّه کم صاع من الصیاع؟ أ هی عشرون صاعاً أو خمسة عشر صاعاً أو عشرة أصوُع، غیر مضرّ؛

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۸.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱۰.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۰۲

[(مسألة ۹): یجوز التبرّع بالکفّارة عن المیّت]

(مسألة ۹): یجوز التبرّع بالکفّارة عن المیّت؛ لصوم کانت أو لغیره (۳۷). و فی جوازه عن الحیّ إشکال، و الأحوط العدم، خصوصاً فی الصوم (۳۸).

لجواز اختلاف الصاع قدراً باختلاف البلدان کسائر الأوزان مثل الرطل و المنّ و الحقّة و نحو ذلک.

(۳۷) یقع البحث فی أنّه هل یجوز التبرّع بالکفّارة عن المیّت؛ سواء کانت الکفّارة صوم شهرین متتابعین أو عتق رقبة أو إطعام ستّین مسکیناً؟ لا خلاف فی جوازه.

و تدلّ علیه عدّة من الروایات:

منها: ما رواه فی «الفقیه» قال: و قال (علیه السّلام)

یدخل علی المیّت فی قبره الصلاة و الصوم و الحجّ و الصدقة و البرّ و الدعاء، و یکتب أجره للذی یفعله و للمیّت «۱»

، و صحیحة معاویة بن عمّار قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): أیّ شیء یلحق الرجل بعد موته؟ قال

یلحقه الحجّ عنه و الصدقة عنه و الصوم عنه «۲»

، و غیرهما من روایات الباب. و الصدقة بالمعنی الأعمّ یشمل الکفّارة، و قد عبّر فی بعض الروایات عن خصوص الکفّارة بالصدقة؛ فقال (علیه السّلام) للمفطر

تصدّق.

(۳۸) فی المسألة أقوال ثلاثة:

الأوّل: أنّه یجزی إتیان الغیر کفّارة المفطر الحیّ مطلقاً صوماً کان أو غیره نسب هذا القول إلی الشیخ فی «المبسوط» و العلّامة فی «المختلف» و اختاره النراقی فی «مستند الشیعة» و قال: الأظهر هو الإجزاء المطلق «۳». و استدلّ علیه بأنّ الکفّارة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲: ۴۴۴، کتاب الطهارة، أبواب الاحتضار، الباب ۲۸، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲: ۴۴۵، کتاب الطهارة، أبواب الاحتضار، الباب ۲۸، الحدیث ۸.

(۳) مستند الشیعة ۱۰: ۵۴۰.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۲۰۳

.....

دین یقضی عن المدیون فوجب أن تبرأ ذمّته، کما لو کان لأجنبی، بل هنا أولی؛ لأنّ حقّ اللّه تعالی مبنی علی التخفیف. و ذکر صاحب «الوسائل» (رحمه اللّه) فی عنوان الباب الثامن من أبواب ما یمسک عنه الصائم أنّه: و إن تبرّع أحد بالتکفیر عنه أجزأه «۱»، ثمّ أورد حسنة بل صحیحة جمیل بن درّاج، عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام): أنّه سئل عن رجل أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً. إلی أن قال

فقال له رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): خذ هذا التمر فتصدّق به. «۲»

الخبر. و حسن الروایة بل صحّتها بمحمّد بن إسماعیل أبی الحسن النیسابوری فی السند، و هو واقع فی طریق کامل الزیارات.

و صحیحة عبد المؤمن بن القاسم الأنصاری عن أبی جعفر (علیه السّلام)

إنّ رجلًا أتی النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فقال: هلکتُ و أهلکتُ، فقال: و ما أهلکک؟ قال: أتیت امرأتی فی شهر رمضان و أنا صائم.

إلی أن قال

فقال له النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): خذ هذا فتصدّق بها. «۳»

الخبر.

و فیه أوّلًا: أنّ إطلاق الدین علی غیر الأُمور المالیة من العبادات کالصلاة و الصوم و الحجّ مسامحة بعنایة کونها ثابتة فی العهدة کالدیون المالیة. و علی فرض کون الإطلاق حقیقة نمنع من کفایة قیام الغیر بأداء کلّ دین؛ حتّی أنّه نسب إلی المحقّق الکرکی المنع عن صحّة أداء دین المدیون بدون إذنه، نعم قد یستفاد من الروایات جواز أداء الغیر بعض الدیون عن بعض الأشخاص، کالغارم الذی استدان فی مصلحته و معروف غیر معصیة ثمّ عجز عن أدائه فعلی الإمام (علیه السّلام) أن یقضیه من الزکاة من سهم الغارمین.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۰۴

.....

و ثانیاً: أنّ الصحیحتین المذکورتین أجنبیتان عمّا نحن فیه؛ لأنّ ظاهرهما أنّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قد ملّک للمفطر المتعمّد عشرین أو خمسة عشر صاعاً من تمر و أمره بالتصدّق، فکان المتصدّق و المباشر للصدقة هو نفس المفطر لا غیره تبرّعاً عنه، کما هو واضح.

القول الثانی: أنّه لا یجزی عنه مطلقاً. ذهب إلیه جماعة من الأصحاب: منهم صاحب «المدارک» (رحمه اللّه)، و قوّاه صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه)، و هو المشهور و المختار عندنا. و الدلیل علیه: أنّ الظاهر من الأمر بالتکفیر هو کون التکفیر عملًا مطلوباً محقّقاً من نفس المکلّف، و الاکتفاء بعمل الغیر و سقوط التکلیف عن المخاطب یحتاج إلی دلیل مفقود فیما نحن فیه. و مقتضی الأصل عدم البراءة إلّا بإتیان المکلّف بنفسه. نعم یجزی إتیان الغیر عنه وکالةً فیما یصحّ النیابة و التوکیل کما فی إطعام ستّین مسکیناً و العتق مع التوکیل، لا فیما لا تصحّ النیابة کالصوم و سائر العبادات، إلّا ما خرج بالدلیل کالحجّ عمّن عجز عن إتیانه فلا یکفی إتیان الغیر عن الحیّ نیابة بالوکالة و لا تبرّعاً.

القول الثالث: التفصیل بین الصوم و غیره بعدم جواز التبرّع فی الصوم و جوازه فی غیره. ذهب إلیه صاحب «الشرائع». و وجهه: أنّه کلّما لا یقبل التوکیل لا یسقط عن المکلّف بالتبرّع، و الصوم من هذا القبیل. و هذا بخلاف العتق و الإطعام فإنّهما یقبلان التوکیل و النیابة فیسقطان بالتبرّع.

و فیه: أنّ هذا الاستدلال مقبول فی الصوم سمعاً و طاعةً، و أمّا غیره فهو و إن کان یقبل التوکیل و لکنّه إن تحقّق التوکیل فی أدائه فیجزی؛ لأنّ فعل الوکیل مستند إلی الموکّل حقیقة، و أمّا فیما لم یوکله فلا دلیل علی إجزائه عن المفطر مع فرض کون المفطر مخاطباً للأمر و مکلّفاً بإتیانه بنفسه مباشرة.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۰۵

[(مسألة ۱۰): یکفی فی حصول التتابع فی الشهرین صوم الشهر الأوّل و یوم من الشهر الثانی]

(مسألة ۱۰): یکفی فی حصول التتابع فی الشهرین صوم الشهر الأوّل و یوم من الشهر الثانی (۳۹)،

---

(۳۹) هنا مسألتان:

الاولی: أنّه یجب التتابع فی صوم شهرین؛ للتصریح به فی الروایات، کما فی صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل أفطر من شهر رمضان متعمّداً یوماً واحداً من غیر عذر، قال

یعتق نسمة أو یصوم شهرین متتابعین. «۱»

الخبر، و صحیحة علی بن جعفر فی کتابه عن أخیه موسی بن جعفر (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل نکح امرأته و هو صائم فی رمضان، ما علیه؟ قال

علیه القضاء و عتق رقبة، فإن لم یجد فصیام شهرین متتابعین. «۲»

الخبر، و موثّقة سماعة قال: سألته عن رجل أتی أهله فی شهر رمضان متعمّداً، قال

علیه عتق رقبة أو إطعام ستّین مسکیناً أو صوم شهرین متتابعین. «۳»

الخبر، و غیرها من الروایات فی أبواب متفرّقة، و به قال علماء العامّة قاطبة إلّا ابن أبی لیلی فقال: لا یجب التتابع؛ لما روی أبو هریرة أنّ رجلًا أفطر فی رمضان فأمره رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أن یکفّر بعتق رقبة أو صیام شهرین أو إطعام ستّین مسکیناً.

الثانیة: أنّه یکفی فی حصول التتابع فی الشهرین صوم الشهر الأوّل و یوم من الشهر الثانی. و ادّعی فی «مستند الشیعة» الإجماع المحصّل علیه، و حکاه عن «الخلاف» و «الانتصار» و «السرائر» و «الغنیة» و «التذکرة» و «المنتهی» و «المختلف» و شرح فخر المحقّقین.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۹.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۰۶

و یجوز له التفریق فی البقیّة و لو اختیاراً (۴۰).

و تدلّ علیه صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) عن قطع صوم کفّارة الیمین و کفّارة الظهار و کفّارة القتل، فقال (علیه السّلام)

إن کان علی رجل صیام شهرین متتابعین، و التتابع أن یصوم شهراً و یصوم من الآخر شیئاً أو أیّاماً منه، فإن عرض له شیء یفطر منه أفطر ثمّ یقضی ما بقی علیه، و إن صام شهراً ثمّ عرض له شیء فأفطر قبل أن یصوم من الآخر شیئاً فلم یتابع أعاد الصوم کلّه «۱».

وجه الدلالة: أنّه (علیه السّلام) صرّح بالمراد من تتابع الشهرین؛ و هو أن یصوم شهراً و یصوم من الآخر شیئاً أو أیّاماً منه؛ فلا یلزم فی تتابع الشهرین إکمال ستّین یوماً بالتتابع بین تمام الأیّام بلا فصل بینها إلی آخرها، فیکون قوله (علیه السّلام)

و التتابع أن یصوم شهراً و یصوم من الآخر شیئاً أو أیّاماً منه

حاکماً و مفسّراً للأدلّة الدالّة علی وجوب التتابع فی صوم شهرین بحیث لو لم یکن هذا التفسیر لکان التتابع فی تمام ستّین یوماً واجباً.

(۴۰) و ذلک لأصالة البراءة من وجوب التتابع فیها. و تدلّ علیه موثّقة سماعة بن مهران قال: سألته عن الرجل یکون علیه صوم شهرین متتابعین أ یفرق بین الأیّام؟ فقال

إذا صام أکثر من شهر فوصله ثمّ عرض له أمر فأفطر فلا بأس، فإن کان أقلّ من شهر أو شهراً فعلیه أن یعید الصیام «۲».

و یدلّ علیه أیضاً قوله (علیه السّلام) فی صحیحة الحلبی المتقدّمة

فإن عرض له شیء یفطر منه أفطر ثمّ یقضی ما بقی علیه.

و لا یخفی: أنّ الشیء العارض لیس من قبیل الأعذار الغیر المخلّة للتتابع الحادثة فی أثناء الشهر الأوّل بقرینة قوله (علیه السّلام) فی ذیل الخبر

و إن صام شهراً ثمّ

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۷۳، کتاب الصوم، أبواب بقیة الصوم الواجب، الباب ۳، الحدیث ۹.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۷۲، کتاب الصوم، أبواب بقیة الصوم الواجب، الباب ۳، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۰۷

و لو أفطر فی أثناء ما یعتبر فیه التتابع لغیر عذر وجب استئنافه (۴۱)، و إن کان للعذر کالمرض و الحیض و النفاس و السفر الاضطراری

لم يجب عليه استئنافه (۴۲)،

عرض له شيء فأفطر قبل أن يصوم من الآخر شيئاً فلم يتابع أعاد الصوم

، حيث إنّ العارض لو كان من الأعذار فلا يعيد.

(۴۱) و ذلك لكون الواجب مشروطاً فيفوت بفوات شرطه. و يدلّ عليه ذيل صحيحة الحلبى المتقدّمة؛ و هو قوله (عليه السّلام)

و إن صام شهراً ثمّ عرض له شيء فأفطر قبل أن يصوم من الآخر شيئاً فلم يتابع أعاد الصوم كلّه

حيث إنّ الشيء العارض ليس من قبيل العذر، كما تقدّمت الإشارة إليه.

(۴۲) و تدلّ عليه صحيحة رفاعة قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن رجل عليه صيام شهرين متتابعين فصام شهراً و مرض قال

يبنى عليه، اللّه حبسه

، قلت: امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فصامت و أفطرت أيّام حيضها، قال

تقضيها

، قلت: فإنّها قضتها ثمّ يئست من الحيض، قال

لا تعيدها أجزأها ذلك «۱».

و صحيحة سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فصام خمسة و عشرين يوماً

ثمّ مرض، فإذا برأ يبنى على صومه أم يعيد صومه كلّه؟ قال

بل يبنى على ما كان صام

، ثمّ قال

هذا ممّا غلب اللّه عليه، و ليس على ما غلب اللّه عزّ و جلّ عليه شيء «۲».

و صحيحة اخرى لرفاعة عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

المظاهر إذا صام شهراً ثمّ مرض اعتدّ بصيامه «۳».

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۷۴، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب، الباب ۳، الحديث ۱۰.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۷۴، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب، الباب ۳، الحديث ۱۲.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۷۵، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب، الباب ۳، الحديث ۱۳.

مدارك تحرير الوسيلة – الصوم، ص: ۲۰۸

بل يبنى على ما مضى. و من العذر نسيان النية حتّى فات وقتها؛ بأن تذكّر بعد الزوال (۴۳).

---

(۴۳) و ذلك لعموم التعليل المستفاد من صحيحة سليمان بن خالد المتقدّمة؛ و هو قوله (عليه السّلام)

هذا ممّا غلب اللّه عليه، و ليس على ما غلب اللّه عليه شيء

، و قوله (عليه السّلام)

اللّه حبسه

المذكور فى صحيحة رفاعة، فيشمل كلّ عذر لا يكون تحقّقه فى الخارج باختيار المكلّف. و الاستدلال عليه بحديث الرفع غير تامّ؛ لأنّ حديث الرفع يرفع المؤاخذة و العقاب على ترك التتابع و ليس شأنه إثبات صحّة ما مضى من الصوم.

و صاحب «الحدائق» بعد أن نقل عن «المدارک» تقویة القول بعدم انقطاع التتابع بنسیان النیة حتّی فات محلّها، و الاستدلال علیه بظاهر التعلیل المستفاد من قوله (علیه السّلام)

و اللّه حبسه

، و قوله (علیه السّلام)

و لیس علی ما غلب اللّه علیه شیء.

استشکل علی استدلاله بأنّ ظاهر التعلیل المذکور فی الخبرین لا یشمل مثل هذا؛ فإنّ النسیان إنّما هو من الشیطان، و استشهد علیه بآیة فَأَنْساهُ الشَّیْطانُ ذِکْرَ رَبِّهِ «۱» و غیرها من الآیات.

و فیه: أنّ نسیان النیة فی الصوم لیس إلّا کنسیان بعض أجزاء الصلاة، کالسجدة الواحدة و التشهّد مثلًا و هل یعقل أن یقال: إنّه من الشیطان؟! و کون النسیان من الشیطان فی مورد الآیة و نظائرها لا یدلّ علی أنّه منه دائماً و کلّیةً، و علی فرض کونه منه لا یستند ترک الصوم لأجل نسیان النیة إلی المکلّف؛ فلا یقال: إنّه أفطر متعمّداً و باختیاره، کما هو واضح.

---

(۱) یوسف (۱۲): ۴۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۰۹

[(مسألة ۱۱): لو عجز عن الخصال الثلاث فی کفّارة شهر رمضان، یجب علیه التصدّق بما یطیق]

(مسألة ۱۱): لو عجز عن الخصال الثلاث فی کفّارة شهر رمضان، یجب علیه التصدّق بما یطیق (۴۴)،

---

(۴۴) و یدلّ علیه صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل أفطر من شهر رمضان متعمّداً یوماً واحداً من غیر عذرٍ، قال (علیه السّلام)

یعتق نسمةً أو یصوم شهرین متتابعین أو یطعم ستّین مسکیناً، فإن لم یقدر تصدّق بما یطیق «۱»

، و صحیحة اخری لعبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجلٍ وقع علی أهله فی شهر رمضان فلم یجد ما یتصدّق به علی ستّین مسکیناً، قال

یتصدّق بقدر ما یطیق «۲»

، فالمستفاد من الصحیحتین وجوب التصدّق متعیّناً مع العجز عن الخصال الثلاث. و قال فی «العروة الوثقی» بالتخییر بین أن یصوم ثمانیة عشر یوماً أو یتصدّق بما یطیق، و اختاره أکثر المحشّین ل «العروة».

و لعلّ الحکم بالتخییر للجمع بین صحیحتی عبد اللّه بن سنان المذکورتین الدالّتین علی وجوب التصدّق بما یطیق، و بین ما یدلّ علی وجوب صوم ثمانیة عشر یوماً، کروایة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل کان علیه صیام شهرین متتابعین فلم یقدر علی الصیام و لم یقدر علی العتق و لم یقدر علی الصدقة، قال

فلیصم ثمانیة عشر یوماً عن کلّ عشرة مساکین ثلاثة أیّام «۳».

و فیه: أنّه لا تعارض بین صحیحتی ابن سنان و بین روایة أبی بصیر حتّی یعالج تعارضهما بالحکم بالتخییر؛ لاختلاف موردهما حیث إنّ صیام الشهرین فی الصحیحتین عبارة عن کفّارة رمضان و هی إحدی الخصال الثلاث المخیّرة بینها-

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۸۱، کتاب الصوم، أبواب بقیة الصوم الواجب، الباب ۹، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۱۰

و مع عدم التمکّن یستغفر اللّه و لو مرّة (۴۵).

و فی روایة أبی بصیر عبارة عن کفّارة الظهار، حیث إنّ قوله

کان علیه صیام شهرین متتابعین

ظاهر فی تعیّن الصیام علیه سابقاً بعد عدم القدرة علی العتق و الصدقة، و صیام الشهرین فی کفّارة رمضان مخیّرة لا معیّنة، و فی روایة أُخری عن أبی بصیر قد ورد صوم ثمانیة عشر فی کفّارة الظهار بالصراحة، قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل ظاهر من امرأته فلم یجد ما یعتق و لا ما یتصدّق و لا یقوی علی الصیام، قال

یصوم ثمانیة عشر یوماً، لکلّ عشرة مساکین ثلاثة أیّام «۱».

(۴۵) و لعلّه (رحمه اللّه) تمسّک فی وجوب الاستغفار بصحیحة علی بن جعفر فی کتابه عن أخیه موسی بن جعفر (علیه السّلام) قال: «سألته عن رجل نکح امرأته و هو صائم فی رمضان ما علیه؟ قال

علیه القضاء و عتق رقبة، فإن لم یجد فصیام شهرین متتابعین، فإن لم یستطع فإطعام ستّین مسکیناً، فإن لم یجد فلیستغفر اللّه «۲».

و لا یخفی: أنّ وجوب الاستغفار لیس مترتّباً علی عدم التمکّن من التصدّق بما یطیق، بل هو مترتّب علی عدم التمکّن من إطعام ستّین مسکیناً کما هو صریح صحیحة علی بن جعفر و مقتضی الجمع بین صحیحتی ابن سنان المتقدّمتین الدالّتین علی ترتّب وجوب التصدّق بما یطیق علی عدم التمکّن من إطعام ستّین مسکیناً و بین صحیحة علی بن جعفر الدالّة علی ترتّب الاستغفار علیه، هو فعل کلّ من التصدّق بما یطیق و الاستغفار عملًا بالروایتین کلتیهما، و لا أقلّ من الاحتیاط بالجمع بینهما کما عن بعض المحشّین السیّد الخوئی (رحمه اللّه) ل «العروة الوثقی»، هذا. و أمّا الاکتفاء بالمرّة فی الاستغفار فلإطلاق صحیحة علی بن جعفر المتقدّمة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۷۲، کتاب الإیلاء و الکفّارات، أبواب الکفّارات، الباب ۸، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۹.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۱۱

و الأحوط الإتیان بالکفّارة إن تمکّن بعد ذلک فی الأخیرة (۴۶).

---

(۴۶) قال العلّامة (رحمه اللّه) فی «التذکرة»: لو عجز عن الأصناف الثلاثة صام ثمانیة عشر یوماً، فإن لم یقدر تصدّق بما وجد أو صام بما استطاع، فإن لم یتمکّن استغفر اللّه و لا شیء علیه. و استدلّ علیه من طریق الخاصّة بقول النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فخذه و أطعمه عیالک و استغفر اللّه عزّ و جلّ

، و بأنّ الکفّارة حقّ من حقوق اللّه تعالی علی وجه البدل فلا یجب مع العجز کصدقة الفطر. و قال الزهری و الثوری و أبو ثور: إذا لم یتمکّن من الأصناف الثلاثة کانت الکفّارة ثابتة فی ذمّته، و هو قول أبی حنیفة؛ لأنّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أمر الأعرابی أن یأخذ التمر و یکفّر عن نفسه بعد أن أعلمه بعجزه عن الأنواع الثلاثة، و هو یقتضی وجوب الکفّارة مع العجز. إلی أن قال: و للشافعی قولان، و عن أحمد روایتان «۱»، انتهی ملخّصاً.

و قال الشهید فی «الدروس»: و لو عجز استغفر اللّه، فلو قدر بعد الاستغفار فإشکال؛ إذ لا یجب الکفّارة عن الفور هذا وجه وجوب

الکفّارة بالتمکّن بعد الاستغفار و من الامتثال و هذا وجه سقوطها و لو تمکّن منها بعد الاستغفار «۲» انتهی.

و قد أفتی السیّد (رحمه اللّه) فی «العروة الوثقی» بأنّه إن تمکّن من الکفّارة بعد الاستغفار أتی بها.

و لعلّ وجهه: أنّ الإطعام مثلًا لیس من الواجبات الموقّتة، و لیس واجباً

بنی فضل، مرتضی بن سیف علی، مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، در یک جلد، مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی قدس سره، تهران - ایران، اول، ۱۴۲۲ ه ق

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم؛ ص: ۲۱۱

---

(۱) تذکرة الفقهاء ۶: ۵۶.

(۲) الدروس الشرعیة ۱: ۲۷۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۱۲

.....

فوریاً حتّی یسقط بإتیان بدلها، بل هو واجب مستمرّ؛ فلا یکفی بدله إلّا إذا استمرّ عدم التمکّن، و إذا لم یستمرّ و تجدّد التمکّن بعد فعل البدل یکشف ذلک عن بقاء الأمر بالمبدل و کان معذوراً عن امتثاله؛ لعدم التمکّن، هذا.

و لکن الظاهر من الروایات کفایة الاستغفار بعد العجز عن الخصال، بل فی بعض الروایات تصریح بکون الاستغفار کفّارة؛ ففی صحیحة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

کلّ من عجز عن الکفّارة التی تجب علیه من صوم أو عتق أو صدقة فی یمین أو نذر أو قتل أو غیر ذلک ممّا یجب علی صاحبه فیه الکفّارة فالاستغفار له کفّارة، ما خلا یمین الظهار فإنّه إذا لم یجد ما یکفّر به حرمت علیه أن یجامعها و فرّق بینهما، إلّا أن ترضی المرأة أن یکون معها و لا یجامعها «۱»

، و روایة داود بن فرقد عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

إنّ الاستغفار توبة و کفّارة لکلّ من لم یجد السبیل إلی شیء من الکفّارة «۲».

نعم فی الظهار إذا تمکّن من الکفّارة بعد الاستغفار فلیکفّر، و تدلّ علیه موثّقة إسحاق بن عمّار عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال الظهار إذا عجز صاحبه عن الکفّارة فلیستغفر ربّه و ینوی أن لا یعود قبل أن یواقع ثمّ لیواقع، و قد أجزأ ذلک عنه من الکفّارة، فإذا وجد السبیل إلی ما یکفّر یوماً من الأیّام فلیکفّر، و إن تصدّق و أطعم نفسه و عیاله فإنّه یجزیه إذا کان محتاجاً، و إلّا یجد ذلک فلیستغفر ربّه و ینوی أن لا یعود فحسبه ذلک و اللّه کفّارةً «۳»

، حیث إنّه (علیه السّلام) قال فی ذیل الصحیحة بکفایة الاستغفار و إنّه کفّارة.

و مع ذلک کلّه: فالاحتیاط بالتکفیر إذا تمکّن منه بعد الاستغفار سبیل النجاة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۶۷، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۶، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۶۸، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۶، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۶۸، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۶، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۱۳

[(مسألة ۱۲): یجب القضاء دون الکفّارة فی موارد]

اشارة

(مسألة ۱۲): یجب القضاء دون الکفّارة فی موارد:

[الأوّل: فیما إذا نام المجنب فی اللیل ثانیاً بعد انتباهه من النوم]

الأوّل: فیما إذا نام المجنب فی اللیل ثانیاً بعد انتباهه من النوم، و استمرّ نومه إلیٰ طلوع الفجر (۴۷)،

---

(۴۷) أمّا النوم الأوّل إذا کان من قصده الیقظ و الاغتسال ثمّ استمرّ نومه إلی أن طلع الفجر فلا شیء علیه و یصحّ صومه. و یدلّ علیه صدر صحیحة معاویة بن عمّار الآتیة.

فوجوب القضاء دون الکفّارة إنّما هو فی النوم الثانی؛ بأن نام بعد العلم بالجنابة ثمّ انتبه و نام ثانیاً و أصبح جنباً، و هو المشهور بین الأصحاب، بل لا خلاف فیه، و ادّعی فی «الخلاف» الإجماع علیه، و فی «مستند الشیعة»: أنّه استفاض نقل الإجماع علیه. و تدلّ علیه صحیحة معاویة بن عمّار قال: قلت: الرجل یجنب فی أوّل اللیل ثمّ ینام حتّی یصبح، قال

لیس علیه شیء

، قلت: فإنّه استیقظ ثمّ نام حتّی أصبح، قال

فلیقض ذلک الیوم عقوبة «۱».

و صحیحة ابن أبی یعفور قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): الرجل یجنب فی شهر رمضان ثمّ یستیقظ ثمّ ینام حتّی یصبح، قال یتمّ صومه و یقضی یوماً آخر، و إن لم یستیقظ حتّی یصبح أتمّ صومه و جاز له «۲».

و وجه عدم وجوب الکفّارة بالنوم الثانی المستمرّ إلی الصبح أصالة عدم الوجوب بعد الفحص و الیأس عن الدلیل بوجوبها.

و قد یقال بوجوب الکفّارة فی النوم الثانی، و یستدلّ علیه تارة بالملازمة بین وجوب القضاء و وجوب الکفّارة، و أُخری بروایة سلیمان بن حفص المروزی عن

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۵، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۵، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۱۴

بل الأقویٰ ذلک فی النوم الثالث بعد انتباهتین (۴۸)؛

الفقیه (علیه السّلام) قال

إذا أجنب الرجل فی شهر رمضان بلیل و لا یغتسل حتّی یصبح فعلیه صوم شهرین متتابعین مع صوم ذلک الیوم، و لا یدرک فضل یومه «۱».

و مرسلة إبراهیم بن عبد الحمید عن بعض موالیه قال: سألته عن احتلام الصائم، قال: فقال

إذا احتلم نهاراً فی شهر رمضان فلا یتمّ حتّی یغتسل، و إن أجنب لیلًا فی شهر رمضان فلا ینام إلّا ساعة حتّی یغتسل، فمن أجنب فی شهر رمضان فنام حتّی یصبح فعلیه عتق رقبة أو إطعام ستّین مسکیناً و قضاء ذلک الیوم، و یتمّ صیامه و لن یدرکه أبداً «۲».

و لا یخفی ما فیه: أمّا الملازمة المذکورة فغیر ثابتة؛ لما ثبت من انفکاک الکفّارة من القضاء فی موارد: منها الصائم یوماً أو أیّاماً مع الجنابة المنسیة، و سیأتی ذکر بقیة الموارد.

و أمّا روایة المروزی فهی و إن کانت معتبرة سنداً لکنّها غیر مربوطة بما نحن فیه؛ لعدم تقییدها بالنوم أصلًا، فضلًا عن النوم الثانی المستمرّ إلی الصبح، بل هو ظاهر فی تعمّد البقاء علی الجنابة إلی الصبح، و روایة ابن عبد الحمید مع ضعفها سنداً لإرسالها و عدم انجبارها ظاهرة فی النومة الأُولی متعمّداً فی البقاء علی الجنابة إلی الصبح.

(۴۸) وجوب القضاء فی النوم الثالث ممّا لا خلاف فیه، و کون القضاء فی النوم الثانی عقوبة، کما صرّح فی ذیل صحیحة معاویة بن عمّار یقتضیها فی النوم الثالث بطریق أولی.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۶، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۶۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۶، الحدیث ۴.

و إن کان الأحوط شدیداً فیه وجوب الکفّارة أیضاً (۴۹)، و النوم الذی احتلم فیه لا یُعدّ من النومة الأُولی؛ حتّی یکون النوم الذی بعده النومة الثانیة (۵۰)، لکن لا ینبغی ترک الاحتیاط الذی مرّ (۵۱).

[الثانی: إذا أبطل صومه لمجرّد عدم النیة أو بالریاء أو نیة القطع]

الثانی: إذا أبطل صومه لمجرّد عدم النیة أو بالریاء أو نیة القطع؛ مع عدم الإتیان بشیء من المفطرات (۵۲).

---

(۴۹) و وجه الاحتیاط ما ذکر من الملازمة، و روایة المروزی، مع احتمال صدق العمد علی البقاء علی الجنابة إلی الصبح.

(۵۰) و الدلیل علی أنّ النوم الواقع عقیب الاستیقاظ من نوم الاحتلام لیس نوماً ثانیاً، هو نفی البأس عنه و عدم ترتّب شیء علیه حتّی القضاء فی صحیحة العیص بن القاسم؛ أنّه سأل أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل ینام فی شهر رمضان فیحتلم ثمّ یستیقظ ثمّ ینام قبل أن یغتسل، قال

لا بأس «۱».

و یحتمل فی الروایة أن یکون السؤال من حکم النوم فی نهار شهر رمضان للمحتلم المستیقظ قبل أن یغتسل.

(۵۱) وجه الاحتیاط احتمال کون نوم الاحتلام هو النوم الأوّل، و النوم الواقع عقیب الاستیقاظ عن نوم الجنابة نوماً ثانیاً، و به قال النراقی (رحمه اللّه) فی «المستند».

(۵۲) هنا مسألتان:

الاولی: أنّه یجب قضاء الصوم فیما أمسک عن المفطرات کلّها بلا نیة الصوم؛ و ذلک لأنّ الصوم عبادة تتحقّق بتحقّق نیة القربة؛ فقد انتفی الصوم بانتفاء نیته، و کذلک یجب القضاء فیما نوی الصوم و قصد القربة، و لکن أفسده بالریاء و لو فی لحظة، و فیما لو نوی القطع فی الأثناء، و کذا لو نوی القاطع علی المختار من کونه

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۱۶

[الثالث: إذا نسی غسل الجنابة و مضی علیه یوم أو أیّام]

الثالث: إذا نسی غسل الجنابة و مضی علیه یوم أو أیّام کما مرّ (۵۳).

مبطلًا، و قد مرّ تفصیلًا فی أوائل الکتاب.

الثانیة: أنّه لا تجب الکفّارة فی شیء من الموارد المذکورة؛ لأنّ الکفّارة مترتّبة علی الإفطار العمدی و استعمال شیء من المفطرات المعهودة، و المفروض عدم استعماله. و أشار المصنّف (رحمه اللّه) إلیه بقوله: «مع عدم إتیان شیء من المفطرات».

(۵۳) قد مرّ البحث فیه فی الخامس من المفطرات. و فی المسألة قولان:

الأوّل: وجوب القضاء، ذهب إلیه الأکثر من فقهائنا. و تدلّ علیه صحیحة الحلبی قال: سئل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل أجنب فی شهر رمضان فنسی أن یغتسل حتّی خرج شهر رمضان، قال

علیه أن یقضی الصلاة و الصیام «۱».

و حسنة إبراهیم بن میمون قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یجنب باللیل فی شهر رمضان ثمّ ینسی أن یغتسل حتّی یمضی لذلک جمعة أو یخرج شهر رمضان، قال

علیه قضاء الصلاة و الصوم «۲»

، و مرسلة الصدوق قال: و روی فی خبر آخر

إنّ من جامع فی أوّل شهر رمضان ثمّ نسی الغسل حتّی خرج شهر رمضان أنّ علیه أن یغتسل و یقضی صلاته و صومه، إلّا أن یکون قد اغتسل للجمعة فإنّه یقضی صلاته و صیامه إلی ذلک الیوم و لا یقضی ما بعد ذلک «۳».

و قد یتوهّم معارضة هذه الروایات بالروایات الدالّة علی عدم وجوب القضاء إذا نام الجنب حتّی أصبح جنباً، کصحیحة أبی سعید القمّاط أنّه سئل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) عمّن أجنب فی شهر رمضان فی أوّل اللیل فنام حتّی أصبح، قال

لا شیء علیه؛

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۳۸، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۳۰، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۳۷، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۳۰، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۳۸، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۳۰، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۱۷

.....

و ذلک أنّ جنابته کانت فی وقت حلال «۱».

و صحیحة علی بن رئاب قال: سُئل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) و أنا حاضر عن الرجل یجنب باللیل فی شهر رمضان فینام و لا یغتسل حتّی یصبح، قال

لا بأس، یغتسل و یصلّی و یصوم «۲».

و روایة محمّد بن الولید عن عبد اللّه بن بکیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل أجنب فی شهر رمضان باللیل ثمّ نام حتّی

أصبح؟ قال

لا بأس «۳».

و فیه: أنّه لا- معارضة بین الروایات الدالّة بوجوب القضاء و الروایات الدالّة علی نفی البأس و نفی الشیء عنه؛ لاختلاف موضوعهما حیث إنّ موضوع وجوب القضاء هو الناسی لغسل الجنابة و موضوع نفی البأس و عدم وجوب القضاء هو النائم المصبح جُنباً.

و بعبارة اخری: الروایات فی مسألتنا ناظرة إلی أنّ نسیان الجنابة مقتضٍ لوجوب القضاء، و روایات النائم جنباً حتّی یصبح ناظرة إلی أنّ جنابة النائم حتّی أصبح غیر مقتضیة شیئاً؛ لأنّ الجنابة إلی الصبح من غیر تعمّد غیر مانعة؛ فلا معارضة بین الاقتضاء و اللااقتضاء.

القول الثانی فی المسألة: عدم وجوب القضاء بنسیان الجنابة، ذهب إلیه ابن إدریس، و نسب إلی «الشرائع» و «النافع» أنّه أشبه. و استدلّ علیه بحدیث رفع النسیان.

و فیه: أنّ حدیث الرفع لم یرد لإثبات الحکم الوضعی و تصحیح العمل بحیث لا یجب فیه الإعادة و القضاء.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۷، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۷.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۳، الحدیث ۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۱۸

[الرابع: إذا أتی بالمفطر قبل مراعاة الفجر، ثمّ ظهر سبق طلوعه]

الرابع: إذا أتی بالمفطر قبل مراعاة الفجر، ثمّ ظهر سبق طلوعه؛ إذا کان قادراً علی المراعاة (۵۴)، بل أو عاجزاً علی الأحوط (۵۵).

---

(۵۴) قدرته علی المراعاة تحصل بکونه عارفاً بالوقت متمکّناً من النظر إلی المطلع، فلو لم یراع و أتی بالمفطر قبل الفجر و ظهر وقوعه بعد الفجر یجب علیه القضاء. و حکی علیه الإجماع عن جماعة من الأصحاب.

و تدلّ علیه صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن رجل تسحّر ثمّ خرج من بیته و قد طلع الفجر و تبیّن، فقال یتمّ صومه ذلک ثمّ لیقضه. «۱»

الحدیث.

و ذیل هذا الحدیث مذکور فی الباب الخامس و الأربعین من «وسائل الشیعة» من أبواب ما یمسک عنه الصائم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

فإن تسحّر فی غیر شهر رمضان بعد الفجر أفطر

ثمّ قال

إنّ أبی کان لیلة یصلّی و أنا آکل فانصرف فقال: أمّا جعفر فأکل و شرب بعد الفجر، فأمرنی فأفطرتُ ذلک الیوم فی غیر شهر رمضان «۲».

و موثّقة سماعة بن مهران قال: سألته عن رجل أکل أو شرب بعد ما طلع الفجر فی شهر رمضان، قال

إن کان قام فنظر فلم یر الفجر فأکل ثمّ عاد فرأی الفجر فلیتمّ صومه و لا إعادة علیه، و إن کان قام فأکل و شرب ثمّ نظر إلی الفجر فرأی أنّه طلع الفجر فلیتمّ صومه و یقضی یوماً آخر «۳».

(۵۵) عجزه عن مراعاة الفجر لأجل العمی أو الحبس و نحو ذلک أو کونه غیر عارف بالوقت، و علی أیّ حال: یجب القضاء علی

العاجز عن معرفة الوقت إذا

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۱۵، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۴۴، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۱۶، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۴۵، الحديث ۱.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۱۵، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۴۴، الحديث ۳.

مدارک تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۲۱۹

و كذا مع المراعاة و عدم التيقّن ببقاء الليل؛ بأن كان ظانّاً بالطلوع أو شاكّاً فيه على الأحوط (۵۶)؛

أتى بالمفطر و قد سبق طلوع الفجر عليه؛ و ذلك لإطلاق صحيحة الحلبى المتقدّمة و غيرها، و الإطلاق المذكور لا ينافيه التقييد فى الموثّقة؛ لأنّ غاية دلالة الموثّقة أنّ من قام فنظر فلم ير الفجر فلا قضاء عليه، و من لم ينظر و فعل المفطر ثمّ رأى أنّه قد طلع الفجر فعليه القضاء؛ فلا دلالة للموثّقة على حكم العاجز أصلًا؛ فالعاجز مشمول لإطلاق صحيحة الحلبى.

(۵۶) الأقوى عدم وجوب القضاء إذا راعى الفجر و لم يحصل له القطع لا بطلوع الفجر و لا ببقاء الليل. و حينئذٍ فإمّا أن يحصل له الظنّ بطلوع الفجر أو يبقى على الشكّ فيه؛ فلا يجب القضاء لو حصل له الظنّ بالطلوع، فضلًا عن الشكّ فيه، و إن كان الأحوط استحباباً القضاء لتناول المفطر بعد طلوع الفجر.

و الدليل على عدم الوجوب صحيحة معاوية بن عمّار قال: قلت لأبى عبد اللّه (عليه السّلام): آمر الجارية تنظر الفجر فتقول لم يطلع بعد فآكل ثمّ أنظر فأجد قد كان طلع حين نظرت، قال

اقضه، أما إنّك لو كنت أنت الذى نظرت لم يكن عليك شىء

، و رواه الكلينى عن على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبى عمير مثله، إلّا أنّه قال

تتمّ يومك ثمّ تقضيه

، و قال فى آخره

ما كان عليك قضاؤه «۱»

؛ فالمعيار فى عدم وجوب القضاء نظر الصائم بنفسه و عدم تبيّن الطلوع له، كما أنّ معيار وجوب القضاء عدم نظره.

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۱۸، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۴۶، الحديث ۱.

مدارک تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۲۲۰

و إن كان الأقوى عدم وجوب القضاء مع حصول الظنّ بعد المراعاة، بل عدمه مع الشكّ بعدها لا يخلو من قُوّة أيضاً. كما أنّه لو راعى و تيقّن البقاء فأكل ثمّ تبيّن خلافه صحّ صومه (۵۷). هذا فى صوم شهر رمضان (۵۸). و أمّا غيره من أقسام الصوم حتّى الواجب المعيّن فالظاهر بطلانه بوقوع الأكل بعد طلوع الفجر مطلقاً؛ حتّى مع المراعاة و تيقُّن بقاء الليل (۵۹).

---

(۵۷) أى إذا كان اليقين ببقاء الليل مستنداً إلى مراعاته بنفسه فراعى و تيقّن ببقاء الليل و أكل ثمّ تبيّن طلوع الفجر حين أكل فقد صحّ صومه و لا قضاء عليه، و هو القدر المتيقّن من صدر موثّقة سماعة المتقدّمة حيث قال (عليه السّلام)

إن كان قام فنظر و لم ير الفجر فأكل ثمّ عاد فرأى الفجر فليتمّ صومه

، و قال السيّد (رحمه اللّه) فى «العروة الوثقى»: بل الأحوط القضاء حتّى مع اعتقاد بقاء الليل، و لعلّه (رحمه اللّه) أراد صورة تيقّن البقاء

من غیر مراعاة.

(۵۸) و تدلّ علی التقیید بشهر رمضان موثّقة سماعة المتقدّمة، حیث إنّ السؤال کان عن الأکل و الشرب بعد ما طلع الفجر فی شهر رمضان، و خصوص شهر رمضان و إن لم یقع فی کلام الإمام (علیه السّلام)، إلّا أنّ قوله (علیه السّلام)

فلیتمّ صومه و یقضی یوماً آخر

قرینة علی شهر رمضان حیث إنّ وجوب الإتمام مع وجوب القضاء فی شهر رمضان فقط و من مختصّاته إجماعاً.

(۵۹) یعنی أنّ وجوب الإتمام مع وجوب القضاء فیما لم یراع الفجر و کان أکله فی الفجر و عدم وجوب القضاء فیما راعی الفجر إنّما هو فی صوم شهر رمضان. و أمّا غیره من الصیام الواجبة المعیّنة و الغیر المعیّنة و المندوبة فیبطل بمجرّد وقوع المفطر بعد الفجر حتّی فیما راعی الفجر و تیقّن ببقاء اللیل؛ و ذلک لاختصاص إجزاء الصوم و نفی القضاء فی صورة مراعاة الفجر و تیقّن بقاء اللیل بشهر رمضان،

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۲۲۱

[الخامس: الأکل تعویلًا علیٰ إخبار من أخبر ببقاء اللیل مع کون الفجر طالعاً]

الخامس: الأکل تعویلًا علیٰ إخبار من أخبر ببقاء اللیل مع کون الفجر طالعاً (۶۰).

[السادس: الأکل إذا أخبره مخبر بطلوع الفجر لزعمه سُخرِیة المخبر]

اشارة

السادس: الأکل إذا أخبره مخبر بطلوع الفجر لزعمه سُخرِیة المخبر (۶۱).

کما أنّ وجوب إتمام الصوم مع وجوب القضاء من مختصّات شهر رمضان. و أمّا فی غیر شهر رمضان فلا یجب الإتمام بل یجب الإفطار؛ و ذلک لذیل صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قد تقدّم ذکره «۱».

و التمسّک لوجوب الإتمام مع المراعاة فی غیر شهر رمضان من الصوم الواجب المعیّن الذی ثبت فیه القضاء بذیل صحیحة معاویة بن عمّار المتقدّمة

أما إنّک لو کنت أنت الذی نظرت لم یکن علیک شیء

حیث إنّ القدر المتیقّن صورة الیقین ببقاء اللیل مع نظر نفس الصائم و مراعاته الفجر من غیر تقیید بشهر رمضان.

غیر سدید؛ لأنّ الصحیحة المذکورة اشتملت علی عبارة تدلّ علی الاختصاص بشهر رمضان؛ و هی قوله (علیه السّلام)

تتمّ یومک ثمّ تقضیه

، هذا بناءً علی نسخة «الکافی»، و نسخة «الکافی» أضبط من نسخة «الفقیه» الشاملة بقوله (علیه السّلام)

اقضه.

(۶۰) لا خلاف فی المسألة؛ و ذلک لصحیحة معاویة بن عمّار المتقدّمة، و کذلک یجب القضاء لو اعتمد علی البیّنة علی بقاء اللیل و أکل من غیر نظر و مراعاة ثمّ انکشف أنّ الفجر کان طالعاً حین أکل؛ و ذلک لأنّ البیّنة حجّة ما دام لم ینکشف خلافها، فإذا انکشف خلافها یجب القضاء.

(۶۱) بلا خلاف فی المسألة. و یدلّ علیه صحیحة عیص بن القاسم قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل خرج فی شهر

رمضان و أصحابه یتسحّرون فی

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۱۶، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۴۵، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۲۲

[(مسألة ۱۳): یجوز لمن لم یتیقّن بطلوع الفجر تناول المفطر من دون فحص]

(مسألة ۱۳): یجوز لمن لم یتیقّن بطلوع الفجر تناول المفطر من دون فحص، فلو أکل أو شرب و الحال هذه، و لم یتبیّن الطلوع و لا عدمه، لم یکن علیه شیء (۶۲). و أمّا مع عدم التیقُّن بدخول اللیل فلا یجوز له الإفطار، فلو أفطر و الحال هذه یجب علیه القضاء و الکفّارة؛ و إن لم یحصل له الیقین ببقاء النهار و بقی علی شکّه (۶۳).

بیت، فنظر إلی الفجر فناداهم أنّه قد طلع الفجر، فکفّ بعض و ظنّ بعض أنّه یسخر فأکل، فقال

یتمّ و یقضی «۱».

(۶۲) لا إشکال فی جواز فعل المفطر ما لم یتیقّن بطلوع الفجر؛ لاستصحاب بقاء اللیل و عدم طلوع الفجر، و لقوله تعالی وَ کُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتّٰی یَتَبَیَّنَ لَکُمُ الْخَیْطُ الْأَبْیَضُ مِنَ الْخَیْطِ الْأَسْوَدِ «۲»، و لصحیحة الحلبی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الْخَیْطُ الْأَبْیَضُ مِنَ الْخَیْطِ الْأَسْوَدِ، فقال

بیاض النهار من سواد اللیل

قال

و کان بلال یؤذّن للنبیّ (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و ابن أُمّ مکتوم و کان أعمی یؤذّن بلیل و یؤذّن بلال حین یطلع الفجر، فقال النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): إذا سمعتم صوت بلال فدعوا الطعام و الشراب فقد أصبحتم «۳»

، حیث تدلّ علی جواز الأکل و الشرب مع الشکّ فی الطلوع عند أذان ابن أُمّ مکتوم.

(۶۳) لا یجوز للصائم الإفطار ما لم یتیقّن بدخول اللیل، فلو أفطر مع الشکّ فی دخول اللیل فقد وجب علیه القضاء و الکفّارة ما لم ینکشف دخول اللیل حین الإفطار؛ و ذلک لأنّ الواجب هو الإمساک بحکم استصحاب بقاء النهار و عدم دخول اللیل، فیصدق علیه المفطر المتعمّد، و هو متعلّق وجوب الکفّارة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۱۸، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۴۷، الحدیث ۱.

(۲) البقرة (۲): ۱۸۷.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۱۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۴۲، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۲۳

[السابع: الإفطار تعویلًا علی من أخبر بدخول اللیل و لم یدخل]

السابع: الإفطار تعویلًا علی من أخبر بدخول اللیل و لم یدخل؛ إذا کان المخبر ممّن جاز التعویل علی إخباره (۶۴)، کما إذا أخبر عدلان بل عدل واحد، و إلّا فالأقوی وجوب الکفّارة أیضاً.

[الثامن: الإفطار لظلمة قطع بدخول الليل منها و لم يدخل]

الثامن: الإفطار لظلمة قطع بدخول الليل منها و لم يدخل؛ مع عدم وجود علّة فى السماء. و أمّا لو كانت فيها علّة فظنّ دخول الليل فأفطر ثمّ بان له الخطأ، فلا يجب عليه القضاء (۶۵).

---

(۶۴) يجب القضاء خاصّة فيما أفطر اعتماداً بالحجّة الشرعية من البيّنة، و كذا خبر الثقة بناءً على حجّيته فى الشبهات الموضوعية ثمّ انكشف الخلاف؛ و ذلك لأنّ الحجّة الشرعية تجوّز الإفطار؛ فالمكلّف معذور فى إفطاره و لا كفّارة عليه. و أمّا القضاء فهو مترتّب على الإفطار فى النهار، و أمّا إذا اعتمد فى إفطاره على من لا يجوز الاعتماد عليه إمّا لعدم الوثوق به أو لعدم حجّية خبره فى الشبهات الموضوعية و إن كان موثوقاً به فيجب الكفّارة أيضاً؛ لكونه مفطراً عمداً فى النهار من غير مجوّز شرعى على إفطاره، و هذا واضح.

(۶۵) أمّا وجوب القضاء فيما قطع بدخول الليل لظلمة و لم يكن فى السماء علّة و أفطر و انكشف عدم دخول الليل حين الإفطار فلعلّه لعموم أدلّة المفطرية و ذيل موثّقة سماعة و أبى بصير عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام)؛ و هو قوله (عليه السّلام)

فمن أكل قبل أن يدخل الليل فعليه قضاؤه؛ لأنّه أكل متعمّداً «۱».

و لا يخفى: أنّ المستفاد من صحيحتى زرارة الآتيتين فى الباب الحادى و الخمسين من أبواب ما يمسك عنه الصائم من «الوسائل» هو عدم وجوب القضاء

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۲۱، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ۵۰، الحديث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۲۴

.....

فيما تيقّن بدخول الليل و لم تكن فى السماء علّة، بل و لو ظنّ به و كان ظنّه حجّة ثمّ انكشف الخلاف.

و أمّا عدم وجوب القضاء فيما كان فى السماء علّة فظنّ دخول الليل فأفطر ثمّ انكشف خلافه، فلعدّة من الروايات:

منها: صحيحة زرارة عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال

وقت المغرب إذا غاب القُرص، فإن رأيته بعد ذلك و قد صلّيت أعدت الصلاة و مضى صومك و تكف عن الطعام إن كنت قد أصبت منه شيئاً «۱»

، و الاستدلال بالحديث مبنى على كون المضى كناية عن صحّة الصوم.

و منها: موثّقة أبان بن عثمان عن زرارة عن أبى جعفر (عليه السّلام) فى حديث أنّه قال لرجل ظنّ أنّ الشمس قد غابت فأفطر ثمّ أبصر الشمس بعد ذلك، قال

ليس عليه قضاء «۲».

و منها: رواية أبى الصباح الكنانى قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن رجل صام ثمّ ظنّ أنّ الشمس قد غابت و فى السماء غيم فأفطر ثمّ إنّ السحاب انجلى، فإذا الشمس لم تغب، فقال

قد تمّ صومه و لا يقضيه «۳».

و منها: رواية أبى جميلة عن زيد الشحّام عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى رجل صائم ظنّ أنّ الليل قد كان و أنّ الشمس قد غابت و كان فى السماء سحاب فأفطر ثمّ إنّ السحاب قد انجلى فإذا الشمس لم تغب، فقال

تمّ صومه و لا يقضيه «۴».

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۲۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۵۱، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۲۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۵۱، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۲۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۵۱، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۲۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۵۱، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۲۵

.....

فدلالة هذه الروایات کلّها علی عدم وجوب القضاء ظاهرة، و سند الروایتین الأخیرتین مخدوش؛ لأنّ محمّد بن الفضیل فی روایة أبی الصباح الکنانی مشترک بین الضبی و هو ثقة، و بین الأزدی و هو الضعیف، و أنّ أبا جمیلة مفضّل بن صالح ضعیف عند الکلّ، و قیل فی حقّه: کذّاب یضع الحدیث.

و العمدة فی دلیل المسألة صحیحتا زرارة المتقدّمتان، و لا تعارضهما موثّقة أبی بصیر و سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی قوم صاموا شهر رمضان فغشیهم سحاب أسود عند غروب الشمس فرأوا أنّه اللیل فأفطر بعضهم، ثمّ إنّ السحاب انجلی فإذا الشمس، فقال علی الذی أفطر صیام ذلک الیوم، إنّ اللّه عزّ و جلّ یقول ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّیٰامَ إِلَی اللَّیْلِ فمَن أکل قبل أن یدخل اللیل فعلیه قضاؤه؛ لأنّه أکل متعمّداً «۱».

و وجه عدم المعارضة: أنّ الموثّقة موافقة للعامّة القائلین بوجوب القضاء؛ لما رواه حنظلة قال: کنّا فی شهر رمضان و فی السماء سحاب فظننّا أنّ الشمس غابت فأفطر بعضنا، فأمر عمر مَن کان أفطر أن یصوم مکانه؛ ففی «سنن البیهقی»: کنّا عند عمر فأتی بجفنة فی شهر رمضان فقال المؤذّن: الشمس طالعة، فقال: أغنی اللّه عنّا شرّک إنّا لم نرسلک راعیاً للشمس إنّما أرسلناک داعیاً إلی الصلاة، یا هؤلاء من کان منکم أفطر فقضاء ذلک الیوم یسیر، و إلّا فلیتمّ صومه «۲». و لیس فی الروایات عن العامّة ذکر السحاب، نعم ورد ذلک فی روایة خالد بن أسلم عن عمر «۳».

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۲۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۵۰، الحدیث ۱.

(۲) السنن الکبری، البیهقی ۴: ۲۱۷.

(۳) نفس المصدر.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۲۶

[التاسع: إدخال الماء فی الفم للتبرّد بمضمضة أو غیرها فسبقه و دخل الحلق. و کذا لو أدخله عبثاً]

التاسع: إدخال الماء فی الفم للتبرّد بمضمضة أو غیرها فسبقه و دخل الحلق. و کذا لو أدخله عبثاً (۶۶). و أمّا لو نسی فابتلعه فلا قضاء علیه (۶۷).

(۶۶) یجب القضاء علی الصائم لو أدخل الماء فی الفم لغرض عقلائی کالتبرّد أو عبثاً بمضمضةٍ أو غیرها و دخل فی حلقه من غیر تعمّد. و یدلّ علیه صدر موثّقة سماعة فی حدیث قال: سألته عن رجل عبث بالماء یتمضمض به من عطش فدخل حلقه، قال علیه قضاؤه، و إن کان فی وضوء فلا بأس به «۱»

، فالروایة تشمل إدخال الماء فی الفم عبثاً و مضمضةً للتبرّد من عطش، و لا خصوصیة للمضمضة؛ و لذا عطف المصنّف (رحمه اللّه) و غیره «غیرها» بها.

و قد تعارض الموثّقة المذکورة موثّقة عمّار الساباطی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یتمضمض فیدخل فی حلقه الماء و هو صائم، قال

لیس علیه شیء إذا لم یتعمّد ذلک

، قلت: فإن تمضمض الثانیة فدخل فی حلقه الماء؟ قال

لیس علیه شیء

، قلت: فإن تمضمض الثالثة؟ قال: فقال

قد أساء، لیس علیه شیء و لا قضاء «۲».

فموثّقة عمّار تدلّ علی نفی القضاء و صدر موثّقة سماعة یدلّ علی وجوب القضاء، و الجمع بینهما بحمل موثّقة سماعة علی ما دخل الماء فی الحلق فی المضمضة لغیر الوضوء و حمل موثّقة عمّار علی ما دخل الماء فی حلقه فی المضمضة للوضوء. و یشهد لهذا الجمع ذیل موثّقة سماعة المتقدّمة.

(۶۷) من نسی أنّه صائم و أدخل الماء فی فمه عبثاً أو مضمضة للتبرّد أو غیره

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۱، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۳، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۲، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۳، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۲۲۷

و کذا لو تمضمض لوضوء الصلاة فسبقه الماء فلا یجب علیه القضاء (۶۸). و الأحوط الاقتصار علی ما إذا کان الوضوء لصلاة فریضة (۶۹)،

و ابتلعه متعمّداً فلا قضاء علیه. و تدلّ علیه صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن رجل نسی فأکل و شرب ثمّ ذکر، قال

لا یفطر، إنّما هو شیء رزقه اللّه، فلیتمّ صومه «۱»

و نحوها غیرها من روایات الباب.

(۶۸) نسب إلی المشهور عند أصحابنا عدم وجوب القضاء فیما لو تمضمض للوضوء مطلقاً سواء کان لغایة صلاة واجبة أو مندوبة، أو کان لا لغایة بل بما أنّه مستحبّ نفسی فلو توضّأ و تمضمض و دخل الماء فی حلقه فلا قضاء علیه. و یدلّ علیه إطلاق ذیل موثّقة سماعة المتقدّمة

و إن کان فی وضوء فلا بأس به.

(۶۹) وجه الاحتیاط فی الاقتصار علی ما إذا کان الوضوء لصلاة فریضة و أنّ عدم وجوب القضاء منحصر فیما کان دخول الماء فی الحلق فی ضمن هذا الوضوء فقط، هو صحیحة حمّاد المفصّلة بین الوضوء لصلاة فریضة و الوضوء لصلاة نافلة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الصائم یتوضّأ للصلاة فیدخل الماء حلقه، فقال

إن کان وضوؤه لصلاة فریضة فلیس علیه شیء و إن کان وضوؤه لصلاة نافلة فعلیه القضاء «۲».

و لا یخفی: أنّه من المحتمل إعراض المشهور عن هذه الصحیحة؛ لذهابهم علی عدم وجوب قضاء الصوم فیما دخل الماء فی الحلق

فی مطلق الوضوء کما مرّ،

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۹، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۷۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۲۳، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۲۸

و إن کان عدمه لمطلق الوضوء بل لمطلق الطهارة (۷۰) لا یخلو من قُوّة.

و حینئذٍ فلا وجه للاقتصار فی عدم وجوب القضاء علی ما إذا کان الوضوء لصلاة فریضة إلّا الاحتیاط. و هذا الاحتیاط عندی وجوبی؛ لعدم ثبوت إعراض المشهور عن الصحیحة؛ لذهاب جماعة إلیها؛ فالاحتیاط فی وجوب القضاء فیما دخل الماء فی حلقه فی الوضوء لصلاة نافلة، فضلًا عن غیر الوضوء.

(۷۰) لا وجه للتعدّی عن الوضوء إلی الغسل إلّا إطلاق موثّقة عمّار المتقدّمة حیث نفی القضاء فی المضمضة مطلقاً، أو حمل الوضوء فی موثّقة سماعة علی المثال و أنّ الغالب هو التمضمض فی الوضوء، و الاحتیاط بالقضاء فی غیر الوضوء حسن.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۲۹

[القول فی شرائط صحّة الصوم و وجوبه]

اشارة

القول فی شرائط صحّة الصوم و وجوبه (۱)

[(مسألة ۱): شرائط صحّة الصوم أُمور]

(مسألة ۱): شرائط صحّة الصوم أُمور: الإسلام و الإیمان و العقل (۲) و الخُلوّ من الحیض و النفاس،

---

(۱) بعض الشرائط الآتیة شرط للوجوب و بعضها شرط للصحّة، و سیأتی من المصنّف (رحمه اللّه): أنّ کلّ ما هو شرط للصحّة شرط للوجوب أیضاً غیر الإسلام و الإیمان، و هو المختار عندنا.

(۲) اشتراط الإسلام و الإیمان فی صحّة تمام العبادات و منها الصوم إجماعی، و یدلّ علیه من الکتاب قوله تعالی وَ مٰا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقٰاتُهُمْ إِلّٰا أَنَّهُمْ کَفَرُوا بِاللّٰهِ وَ بِرَسُولِهِ «۱»، فإذا کان الکفر مانعاً من قبول نفقاتهم فیمنع من قبول عباداتهم بطریق أولی، و قوله تعالی وَ لَقَدْ أُوحِیَ إِلَیْکَ وَ إِلَی الَّذِینَ مِنْ قَبْلِکَ لَئِنْ أَشْرَکْتَ لَیَحْبَطَنَّ عَمَلُکَ وَ لَتَکُونَنَّ مِنَ الْخٰاسِرِینَ «۲»، و قوله تعالی:

---

(۱) التوبة (۹): ۵۴.

(۲) الزمر (۳۹): ۶۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۳۰

.....

وَ قَدِمْنا إِلى ما عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْناهُ هَباءً مَنْثُوراً «۱».

و الروايات فى اشتراط الإسلام فى العبادات كلّها متواترة:

منها: صحيحة محمّد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (عليه السّلام) يقول

كلّ من دان اللّه عزّ و جلّ بعبادة يجهد فيها نفسه و لا إمام له من اللّه فسعيه غير مقبول، و هو ضالّ متحيّر و اللّه شانئ لأعماله.

إلى أن قال

و إن مات على هذه الحال مات ميتة كفر و نفاق. و اعلم يا محمّد إنّ أئمّة الجور و أتباعهم لمعزولون عن دين اللّه قد ضَلّوا و أضلّوا؛ فأعمالهم التى يعملونها كرمادٍ اشتدّت به الريح فى يوم عاصف لا يقدرون ممّا كسبوا على شىء، ذلك هو الضلال البعيد «۲».

و غيرها من روايات الباب التاسع و العشرين من أبواب مقدّمة العبادات من «الوسائل»؛ فروايات الباب تدلّ على اشتراط صحّة الأعمال بالولاية؛ فهى تدلّ على اشتراط الإسلام بطريق أولى، كما هو واضح.

و نسب إلى الشيخ فى «المبسوط» و المحقّق فى «المعتبر»: أنّه متى أسلم الكافر قبل الزوال و لم يأت شيئاً من المفطرات يصوم، و إن أفطر بعد أن أسلم قضاه وجوباً، و علّله بأنّ الأمر بالصوم مطلق و وقت النية باقٍ كالمريض و المسافر.

و فيه: أنّ الاكتفاء بالنية قبل الزوال فى المريض و المسافر منصوص. و أمّا الكافر فقد ورد النصّ فيه بعدم الاجتزاء، كما فى صحيحة عيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن قوم أسلموا فى شهر رمضان و قد مضى منه أيّام هل عليهم أن يصوموا ما مضى منه أو يومهم الذى أسلموا فيه؟ فقال

ليس عليهم قضاء و لا يومهم الذى أسلموا فيه، إلّا أن يكونوا أسلموا قبل طلوع الفجر «۳».

---

(۱) الفرقان (۲۵): ۲۳.

(۲) وسائل الشيعة ۱: ۱۱۸، كتاب الطهارة، أبواب مقدّمة العبادة، الباب ۲۹، الحديث ۱.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۲۷، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۲۲، الحديث ۱.

مدارك تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۲۳۱

فلا يصحّ من غير المؤمن و لو فى جزء من النهار، فلو ارتدّ فى الأثناء ثمّ عاد لم يصحّ؛ و إن كان الصوم معيّناً و جدّد النية قبل الزوال (۳). و كذا من المجنون و لو أدواراً مستغرقاً للنهار أو حاصلًا فى بعضه (۴)، و كذا السكران و المُغمى عليه (۵).

---

(۳) و ذلك لاشتراط الإسلام و الإيمان فى الصوم بما أنّه مركّب ارتباطى، فالكفر فى بعض أجزائه مستلزم لبطلانه المستلزم لبطلان الكلّ؛ فلو كان مسلماً مؤمناً صائماً و ارتدّ فى أثناء النهار و لو فى لحظة ثمّ عاد إلى الإسلام بالتوبة و جدّد النية قبل الزوال و كان صومه معيّناً لم ينفعه، فضلًا عن غير معيّن. فلا يكتفى بذلك الصوم؛ لأنّ الاجتزاء بنية الصوم قبل الزوال يحتاج إلى دليل. و أمّا الاكتفاء بها فى موارد مخصوصة كالجاهل و الناسى و المريض الذى يبرأ من مرضه قبل الزوال و فى المسافر القادم أهله قبل الزوال و لم يفطروا شيئاً فقد ورد فيها النصّ المعتبر.

(۴) وجه اشتراط العقل فى وجوب الصوم و أنّه لا يصحّ من المجنون هو أنّ الصوم عبادة و لا بدّ فيها من النية ابتداءً و استدامة فى جميع أجزاء النهار؛ فلو جنّ و لو أدواراً و لو فى جزء من النهار لم يصحّ صومه و حديث رفع القلم يرفع التكليف عنه. و هذا بخلاف النائم فى تمام اليوم من طلوع الفجر إلى زوال الحمرة مع سبق النية منه؛ لوجود النية فى خزانته حال النوم بخلاف المجنون؛ فالتكليف بالصوم مشروط بعدم الجنون و غير مشروط بعدم النوم. و ستأتى الإشارة إلى صوم النائم بحسب الروايات.

(۵) أى لا يصحّ منهما الصوم و إنّهما كالمجنون، و هذا القول هو المشهور بين الأصحاب. و فى «مستند الشيعة» بعد أن استدلّ على

عدم صحّة صوم المغمى عليه برواية ابن سنان عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

كلّما غلب اللّه عليه فليس على صاحبه

مدارک تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۲۳۲

و الأحوط لمن أفاق من السُّكر مع سبق نية الصوم الإتمام ثمّ القضاء، و لمن أفاق من الإغماء مع سبقها الإتمام، و إلّا فالقضاء (۶).

شيء «۱»

، قال: فلا صوم عليه، و لأنّ الصحّة فرع الأمر الذى هو فرع العقل. إلى أن قال: السكران كالمغمى عليه فى عدم الوجوب و إن كان السكر بفعله؛ لما مرّ من قبح تكليف غير العاقل «۲».

و فيه: أنّ إغماءه و كذا سكره إن كان بفعله لم يكن ممّا غلب اللّه عليه.

(۶) قد نسب إلى الشيخ المفيد (رحمه اللّه) فى «المقنعة» و الشيخ الطوسى فى «الخلاف»: أنّ من نوى الصوم قبل الفجر ثمّ أُغمى عليه بعد الفجر ثمّ أفاق بعد ذلك فلا قضاء عليه؛ لأنّه فى حكم الصائم بالنية و العزم على أداء الفرض. و صاحب «الحدائق» (رحمه اللّه) بعد أن نقل عن العلّامة فى «المنتهى» وجوه الاستدلال على عدم صحّة صوم المغمى عليه ثمّ ضعّفها قال فى ذيل البحث: و حينئذٍ فيمكن الحكم بالصحّة فى موضع البحث «۳»، انتهى.

فالأحوط استحباباً لمن أفاق من السكر مع سبق النية الإتمام؛ لاحتمال كونه كالنائم، و مع عدم سبق النية فالقضاء. و لمن أفاق من الإغماء مع سبق النية الإتمام؛ للاحتمال المذكور، و مع عدم سبق النية فالقضاء. و القضاء ليس واجباً عليه بل يستحبّ. و تدلّ على عدم وجوب القضاء عليه صحيحة أيّوب بن نوح قال: كتبت إلى أبى الحسن الثالث (عليه السّلام) أسأله عن المغمى عليه يوماً أو أكثر هل يقضى ما فاته أم

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۲۶، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۲۴، الحديث ۳.

(۲) مستند الشيعة ۱۰: ۳۴۱ ۳۴۲.

(۳) الحدائق الناضرة ۱۳: ۱۶۷.

مدارک تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۲۳۳

و يصحّ من النائم لو سبقت منه النية و إن استوعب تمام النهار (۷).

لا؟ فكتب (عليه السّلام)

لا يقضى الصوم و لا يقضى الصلاة «۱».

و رواية على بن محمّد القاسانى قال: كتبت إليه (عليه السّلام) و أنا بالمدينة أسأله عن المغمى عليه يوماً أو أكثر هل يقضى ما فاته؟ فكتب (عليه السّلام)

لا يقضى الصوم «۲».

و صحيحة عبد اللّه بن سنان عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

كلّما غلب اللّه عليه فليس على صاحبه شيء «۳».

و صحيحة على بن مهزيار أنّه سأله يعنى أبا الحسن الثالث (عليه السّلام) عن هذه المسألة يعنى مسألة المغمى عليه فقال

لا يقضى الصوم و لا الصلاة، و كلّما غلب اللّه عليه فاللّه أولى بالعذر «۴».

و لا تعارضها صحيحة منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سأله عن المغمی علیه شهراً أو أربعین لیلة، قال: فقال

إن شئت أخبرتک بما آمر به نفسی و ولدی؛ أن تقضی کلّ ما فاتک «۵»

، و روایة حفص بن البختری عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

یقضی المغمی علیه ما فاته «۶»

، فالأمر بالقضاء للمغمی علیه فی الروایتین محمول علی الاستحباب.

(۷) هذه المسألة ممّا نقل الإجماع علیه مستفیضاً. و یشهد لها بل یدلّ علیها روایات واردة فی استحباب القیلولة للصائم و نومه: منها: روایة الحسن بن صدقة

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۶، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۲۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۶، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۲۴، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۶، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۲۴، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۷، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۲۴، الحدیث ۶.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۷، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۲۴، الحدیث ۴.

(۶) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۷، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۲۴، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۲۳۴

و کذا لا یصحّ من الحائض و النفساء (۸) و إن فاجأهما الدم قبل الغروب بلحظة، أو انقطع عنهما بعد الفجر بلحظة.

قال: قال أبو الحسن (علیه السّلام)

قیلوا فإنّ اللّه یطعم الصائم و یسقیه فی منامه «۱».

و منها: روایة المفید (رحمه اللّه) فی «المقنعة» قال: قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

نوم الصائم عبادة و نَفَسه تسبیح «۲».

و منها: روایة أُخری للمفید (رحمه اللّه) قال: و قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

الصائم فی عبادة و إن کان نائماً علی فراشه ما لم یغتب مسلماً «۳»

، فدلالة هذه الروایات علی عدم مانعیة النوم عن صحّة الصوم و عدم اشتراط صحّته بعدم النوم واضحة.

(۸) اشتراط صحّة الصوم بالخلوّ عن الحیض و النفاس إجماعی محصّلًا و منقولًا، و الروایات فیه بحدّ التواتر:

منها: صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن امرأة أصبحت صائمة فلمّا ارتفع النهار أو کان العشی حاضت أ تفطر؟ قال

نعم و إن کان وقت المغرب فلتفطر

، قال: و سألته عن امرأة رأت الطهر فی أوّل النهار فی شهر رمضان فتغتسل و لم تطعم فما تصنع فی ذلک الیوم؟ قال

تفطر ذلک الیوم، فإنّما فطرها من الدم «۴».

و منها: صحیحة عیص بن القاسم قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن امرأة تطمث

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۳۶، کتاب الصوم، أبواب آداب الصائم، الباب ۲، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۳۶، کتاب الصوم، أبواب آداب الصائم، الباب ۲، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۳۷، کتاب الصوم، أبواب آداب الصائم، الباب ۲، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۷، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۲۵، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۳۵

.....

فی شهر رمضان قبل أن تغیب الشمس؟ قال

تفطر حین تطمث «۱».

و منها: صحیحة محمّد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن المرأة تری الدم غدوة أو ارتفاع النهار أو عند الزوال؟ قال

تفطر. «۲»

الحدیث.

و منها: صحیحة منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

أیّ ساعة رأت الدم فهی تفطر الصائمة إذا طمثت، و إذا رأت الطهر فی ساعة من النهار قضت صلاة الیوم. و اللیل مثل ذلک «۳».

و منها: صدر روایة أبی بصیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن امرأة أصبحت صائمة فی رمضان فلمّا ارتفع النهار حاضت، قال

تفطر. «۴»

الحدیث.

و أمّا الروایة الدالّة علی أنّ المرأة إن رأت الدم بعد الزوال تعتدّ بصومها، کصحیحة یعقوب بن سالم الأحمر قد وثّقه المفید (رحمه اللّه) عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إن عرض للمرأة الطمث فی شهر رمضان قبل الزوال فهی فی سعة أن تأکل و تشرب، و إن عرض لها بعد زوال الشمس فلتغتسل و لتعدّ بصوم ذلک الیوم ما لم تأکل و تشرب «۵»

، فلا تعارض تلک الصحاح الدالّة علی عدم صحّة صومها؛ لإعراض الأصحاب عنها.

و فی «الوسائل»: حمله الشیخ علی الوهم من الراوی، و یمکن حمل الاعتداد علی احتساب الثواب و تجدید النیة للإمساک و إن وجب القضاء؛ إذ

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۸، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۵، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۸، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۵، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۵، الحدیث ۴.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۵، الحدیث ۵.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۳۲، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۸، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۳۶

و من شرائط صحّته: عدم المرض أو الرمد الذی یضرّه الصوم (۹)؛

لا تصریح فیه بنفی وجوب القضاء، و یکون المراد بقوله

ما لم تأكل و تشرب

بعد الغسل، انتهى.

و فى «مستند الشيعة»: و رواية أبى بصير الظاهرة فى الاعتداد بالصوم لو رأت الدم بعد الزوال متروكة، و إلى الوهم منسوبة «۱»، انتهى؛ يعنى أنّ المعصوم (عليه السّلام) قال

و لا تعتدّ بصوم ذلك اليوم

، و الراوى توهّم أنّه (عليه السّلام) قال: «و لتعتدّ» بدل «لا تعتدّ». و لا يخفى بُعد هذا التوهّم؛ لعدم المناسبة بين عدم الاعتداد بالصوم و بين قوله (عليه السّلام)

ما لم تأكل و تشرب

، هذا كلّه بالنسبة إلى اشتراط صحّة الصوم بالخلوّ عن الحيض.

و أمّا اشتراطها بالخلوّ عن النفاس: فتدلّ عليه مضافاً إلى اشتراك الحيض و النفاس فى الأحكام إلّا فى موارد مخصوصة صحيحة عبد الرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا الحسن (عليه السّلام) عن المرأة تلد بعد العصر أ تتمّ ذلك اليوم أم تفطر؟ قال

تفطر و تقضى ذلك اليوم «۲».

(۹) هذه المسألة إجماعية. و يدلّ عليه من الكتاب العزيز قوله تعالى فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيّامٍ أُخَرَ «۳».

و من الروايات: صحيحة بكر بن محمّد الأزدى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: سأله أبى و أنا أسمع عن حدّ المرض الذى يترك الإنسان فيه الصوم، قال

إذا لم

---

(۱) مستند الشيعة ۱۰: ۳۴۵.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۲۹، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۲۶، الحديث ۱.

(۳) البقرة (۲): ۱۸۴.

مدارک تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۲۳۷

.....

يستطع أن يتسحّر «۱».

و صحيحة محمّد بن مسلم قال: قلت لأبى عبد اللّه (عليه السّلام): ما حدّ المريض إذا نقه فى الصيام؟ فقال

ذلك إليه هو أعلم بنفسه، إذا قوى فليصم «۲».

و موثّقة سماعة قال: سألته ما حدّ المرض الذى يجب على صاحبه فيه الإفطار، كما يجب عليه فى السفر مَنْ كانَ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ؟ قال

هو مؤتمن عليه مفوّض إليه؛ فإن وجد ضعفاً فليفطر و إن وجد قوّة فليصمه؛ كان المرض ما كان «۳».

و صحيحة عمر بن أُذينة قال: كتبتُ إلى أبى عبد اللّه (عليه السّلام) أسأله ما حدّ المرض الذى يفطر فيه صاحبه؟ و المرض الذى يدع صاحبه الصلاة من قيام؟ قال بَلِ الْإِنْسانُ عَلى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ و قال

ذاك إليه هو أعلم بنفسه «۴»

، و غيرها من روايات الباب.

و یدلّ علی عدم صحّته فی خصوص الرمد صحیح حریز بن عبد اللّه السجستانی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال الصائم إذا خاف علی عینیه من الرمد أفطر «۵».

و روایة سلیمان بن عمرو (عمر) عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال اشتکت أُمّ سلمة (ره) عینها فی شهر رمضان، فأمرها رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أن تفطر، و قال: عشاء اللیل لعینک ردیّ «۶».

و ذیل موثّقة عمّار الساباطی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الرجل یجد فی رأسه وجعاً من صداع شدید، هل یجوز له الإفطار؟ قال إذا صدع صداعاً شدیداً و إذا حمّ حمیً شدیداً و إذا رمدت عیناه رمداً شدیداً،

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۰، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۰، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۰، الحدیث ۴.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۰، الحدیث ۵.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۸، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۹، الحدیث ۱.

(۶) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۸، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۹، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۲۳۸

لإیجابه شدّته أو طول بُرئه أو شدّة ألمه؛ سواء حصل الیقین بذلک أو الاحتمال الموجب للخوف، و یلحق به الخوف من حدوث المرض و الضرر بسببه؛ إذا کان له منشأ عقلائیّ (۱۰) یعتنی به العقلاء، فلا یصحّ معه الصوم، و یجوز بل یجب علیه الإفطار (۱۱).

فقد حلّ له الإفطار «۱».

و لا یخفی: أنّ المستفاد من الروایات المذکورة أنّ المرض بما أنّه مضرّ للصائم مانع عن صومه لا بما أنّه مرض، من غیر فرق بین أنواع المرض؛ فلا یکون مجرّد المرض مانعاً منه؛ فالمعیار فی المانع هو الإضرار و إن لم یعدّ ما هو المضرّ من قبیل المرض عرفاً کالجرح. و لا یعتبر کونه موجباً للضرر یقیناً أو ظنّاً و یکفی خوف الضرر و احتماله العقلائی، و تشخیصه محوّل إلی المکلّف نفسه بما أنّه أحد العقلاء الذین لهم تشخیص.

(۱۰) و یدلّ علیه صحیح حریز المتقدّم، حیث إنّ المجوّز للإفطار هو خوف حدوث الرمد فلا یشترط وجود المرض فعلًا.

(۱۱) و تدلّ علی وجوب الإفطار للمریض روایة سلیمان بن عمرو (عمر) عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال اشتکت أُمّ سلمة رحمها اللّه عینها فی شهر رمضان، فأمرها رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أن تفطر، و قال: عشاء اللیل لعینک ردیّ «۲».

و خبر الصدوق (رحمه اللّه) قال: و قال (علیه السّلام)

کلّما أضرّ به الصوم فالإفطار له واجب «۳».

و موثّقة

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۰، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۸، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۹، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۰، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۳۹

و لا یکفی الضعف و إن کان مُفرِطاً (۱۲)، نعم لو کان ممّا لا یتحمّل عادة جاز الإفطار (۱۳).

سماعة المتقدّمة حیث قال (علیه السّلام)

فإن وجد ضعفاً فلیفطر «۱»

، و غیرها من الروایات.

(۱۲) هذه المسألة إجماعیة، و لا یخفی أنّ الضعف و إن کان مفرطاً لا یجوّز الإفطار؛ لأنّ الصوم مضعّف فی نفسه بالطبع. و یمکن استئناسه من روایة مسعدة بن صدقة عن جعفر عن آبائه: عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قال

إنّ قوّة المؤمن فی قلبه، أ لا ترون أنّکم تجدونه ضعیف البدن نحیف الجسم و هو یقوم اللیل و یصوم النهار؟! «۲»

فکان القیام باللیل و الصوم فی النهار موجبین للضعف فی البدن.

(۱۳) و یدلّ علیه عموم أدلّة نفی الحرج، مثل قوله تعالی یُرِیدُ اللّهُ بِکُمُ الْیُسْرَ وَ لا یُرِیدُ بِکُمُ الْعُسْرَ «۳»، و قوله تعالی مٰا یُرِیدُ اللّهُ لِیَجْعَلَ عَلَیْکُمْ مِنْ حَرَجٍ «۴»، و قوله تعالی مٰا جَعَلَ عَلَیْکُمْ فِی الدِّینِ مِنْ حَرَجٍ «۵».

و یمکن استفادة ذلک من موثّقة سماعة المتقدّمة من قوله (علیه السّلام)

فإن وجد ضعفاً فلیفطر، و إن وجد قوّة فلیصمه

، حیث إنّ المعیار فی وجوب الصوم القوّة علیه، و یقابله ما کان مسلوب القوّة، و هو المراد بقوله

فإن وجد ضعفاً فلیفطر.

و کذلک یمکن استئناسه من صحیحة بکر بن محمّد الأزدی المتقدّمة، حیث إنّ حدّ

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۰، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۰۴، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۱، الحدیث ۲۸.

(۳) البقرة (۲): ۱۸۵.

(۴) المائدة (۵): ۶.

(۵) الحج (۲۲): ۷۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۴۰

و لو صام بزعم عدم الضرر فبان الخلاف بعد الفراغ من الصوم ففی الصحّة إشکال، بل عدمها لا یخلو من قوّة (۱۴).

و من شرائط الصحّة: أن لا یکون مسافراً سفراً یوجب قصر الصلاة (۱۵)،

المرض المجوّز لترک الصوم فیها هو عدم الاستطاعة علی التسحّر، فیشمل ما کان الصوم موجباً للضعف الغیر القابل للتحمّل عادةً فیصدق علیه عدم الاستطاعة.

(۱۴) وجه عدم الصحّة: أنّ الصوم کان مضرّاً غیر مأمور به فی الواقع، فما لا- أمر به لا یتّصف بالصحّة، و قد أُمر بالقضاء فی الآیة الشریفة فَمَنْ کٰانَ مِنْکُمْ مَرِیضاً أَوْ عَلیٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَیّٰامٍ أُخَرَ «۱».

و وجه الصحّة: وجود ملاک الأمر و المحبوبیة فی هذا الصوم، و أنّه من باب التزاحم بین وجوب الصوم و حفظ النفس، و لا- أمر

للصوم واقعاً؛ لأهمّيهٔ حفظ النفس. فلو اعتقد عدم الضرر و صام يكون صومه واجداً لملاك الأمر فيصحّ، هذا.

و لكن الأقوى عدم صحّهٔ هذا الصوم؛ لأنّ الباب ليس من قبيل التزاحم؛ لأنّ فى باب التزاحم قد تعلّق أمران مطلقان بشيئين لا يمكن الجمع بينهما، و ليس فيما نحن فيه إلّا أمر واحد متعلّق بالقضاء؛ ففى الآيهٔ الشريفهٔ قد تعلّق التكليف بموضوع مقيّد بغير المريض و المسافر، فالمريض و كذا المسافر غير مأمورين بالصوم أصلًا، لا أنّهما مأموران به و لكن أمرهما مزاحم بما هو أهمّ منه.

(۱۵) و تدلّ عليه الآيهٔ الشريفهٔ المزبورهٔ حيث أمر فيها بالقضاء لمن كان على سفر بعد أن أمر بالصوم لمن شهد الشهر فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ، فلا مشروعيهٔ لصوم المسافر.

---

(۱) البقرهٔ (۲): ۱۸۴.

.....

و تدلّ عليه عدّهٔ من الروايات الواردهٔ فى أبواب متفرّقهٔ، بعضها واردهٔ فى خصوص صوم شهر رمضان و بعضها مطلق:

منها: صحيحهٔ زرارهٔ عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال

سمّى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) قوماً صاموا حين أفطر و قصّر عصاهٔ، و قال: هم العصاهٔ إلى يوم القيامهٔ، و إنّا لنعرف أبناءهم و أبناء أبنائهم إلى يومنا هذا «۱»

، حيث إنّ الإفطار كان فى السفر بقرينهٔ تقصيره (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) الصلاهٔ.

و منها: صحيحهٔ عيص بن القاسم عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

إذا خرج الرجل فى شهر رمضان مسافراً أفطر

و قال

إنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) خرج من المدينهٔ إلى مكّهٔ فى شهر رمضان و معه الناس و فيهم المشاهٔ، فلمّا انتهى إلى كراع الغميم دعا بقدح من ماء فيما بين الظهر و العصر فشربه و أفطر، ثمّ أفطر الناس معه و تمّ أُناس على صومهم فسمّاهم العصاهٔ، و إنّما يؤخذ بآخر أمر رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) «۲».

و منها: روايهٔ عبيد بن زرارهٔ قال: قلت لأبى عبد اللّه (عليه السّلام): قوله عزّ و جلّ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ؟ قال

ما أبينها: من شهد فليصمه و من سافر فلا يصمه «۳»

، و الروايهٔ ضعيفهٔ السند بسهل بن زياد قد ضعّفه النجاشى و غيره، و عبد العزيز العبدى أيضاً ضعيف.

و منها: روايهٔ محمّد بن حكيم قال: سمعت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) يقول

لو أنّ رجلًا مات صائماً فى السفر ما صلّيتُ عليه «۴»

، و الروايهٔ ضعيفهٔ سنداً بسلمهٔ بن الخطّاب.

---

(۱) وسائل الشيعهٔ ۱۰: ۱۷۴، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱، الحديث ۳.

(۲) وسائل الشيعهٔ ۱۰: ۱۷۶، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱، الحديث ۷.

(۳) وسائل الشيعهٔ ۱۰: ۱۷۶، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱، الحديث ۸.

(۴) وسائل الشيعهٔ ۱۰: ۱۷۷، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱، الحديث ۹.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۴۲

.....

و منها: صحیحة صفوان بن یحیی عن أبی الحسن (علیه السّلام) أنّه سئل عن الرجل یسافر فی شهر رمضان فیصوم؟ قال

لیس من البرّ الصوم فی السفر «۱».

و مرسلة الصدوق (رحمه اللّه) قال: قال الصادق (علیه السّلام)

لیس من البرّ الصیام (الصوم) فی السفر «۲»

، و صحیحة السکونی عن جعفر بن محمّد عن أبیه (علیهما السّلام) قال

قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): إنّ اللّه أهدی إلیّ و إلی أُمّتی هدیة لم یهدها إلی أحد من الأُمم کرامةً من اللّه لنا، قالوا: و ما ذلک یا رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)؟ قال: الإفطار فی السفر، و التقصیر فی الصلاة؛ فمن لم یفعل ذلک فقد ردّ علی اللّه عزّ و جلّ هدیته «۳».

و منها: صحیحة معاویة بن عمّار قال: سمعته یقول

إذا صام الرجل رمضان فی السفر لم یجزه و علیه الإعادة «۴».

و منها: مفهوم صحیحة عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل صام شهر رمضان فی السفر، فقال

إن کان لم یبلغه أنّ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) نهی عن ذلک فلیس علیه القضاء و قد أجزأ عنه الصوم «۵».

و منها: صحیحة ابن أبی شعبة یعنی عبید اللّه بن علی الحلبی؛ و هو أخو محمّد بن علی المعروف بالحلبی قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): رجل صام فی السفر، فقال

إن کان بلغه أنّ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) نهی عن ذلک فعلیه القضاء، و إن لم یکن بلغه فلا شیء علیه «۶».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۷۷، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱، الحدیث ۱۰.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۷۷، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱، الحدیث ۱۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۷۷، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱، الحدیث ۱۲.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۷۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲، الحدیث ۱.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۷۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲، الحدیث ۲.

(۶) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۷۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۴۳

.....

و منها: صحیحة الفضل بن شاذان عن الرضا (علیه السّلام) فی کتابه إلی المأمون لعنه اللّه علیه قال

و إذا قصّرت أفطرت، و من لم یفطر لم یجز عنه صومه فی السفر و علیه القضاء؛ لأنّه لیس علیه صوم فی السفر «۱».

و بعض تلک الروایات واردة فی خصوص قضاء شهر رمضان، کصحیحة علی بن جعفر عن أخیه أبی الحسن (علیه السّلام) فی حدیث قال: سألته عن الرجل یکون علیه أیّام من شهر رمضان و هو مسافر، یقضی إذا قام فی المکان؟ قال

لا، حتّی یجمع علی مقام عشرة أیّام «۲».

و مفهوم روایة عقبة بن خالد عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام): فی رجل مرض فی شهر رمضان فلمّا برئ أراد الحجّ، کیف یصنع بقضاء الصوم؟ قال

إذا رجع فلیصمه «۳»

، و الروایة ضعیفة سنداً بمحمّد بن عبد اللّه بن هلال و قد أُهمل فی کتب الرجال. و صحیحة علی بن جعفر عن أخیه موسی (علیه السّلام) قال: سألته عن الرجل یترک شهر رمضان فی السفر فیقیم الأیّام فی مکان، هل علیه صوم؟ قال

لا، حتّی یجمع علی مقام عشرة أیّام، فإذا أجمع علی مقام عشرة أیّام صام و أتمّ الصلاة «۴».

و بعض الروایات واردة فی خصوص صوم الکفّارة، کموثّقة محمّد بن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن الظهار، عن الحرّة و الأمة، قال

نعم.

إلی أن قال

و إن ظاهر و هو مسافر أفطر حتّی یقدم. «۵»

الحدیث.

و بعضها وارد فی صوم النذر:

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۳، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۸، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۴، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۸، الحدیث ۲.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۴، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۸، الحدیث ۳.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۵، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۹، الحدیث ۱.

.....

منها: صحیحة علی بن مهزیار قال: کتب بندار مولی إدریس: یا سیّدی نذرتُ أن أصوم کلّ یوم سبت، فإن أنا لم أصمه ما یلزمنی من الکفّارة؟ فکتب (علیه السّلام): و قرأته

لا تترکه إلّا من علّة، و لیس علیک صومه فی سفر و لا مرض إلّا أن تکون نویت ذلک، و إن کنت أفطرت منه من غیر علّة فتصدّق بقدر کلّ یوم علی سبعة (و فی نسخة «المقنع» عشرة بدل سبعة) مساکین نسأل اللّه التوفیق لما یحبّ و یرضی «۱»

، و هذه الروایة تدلّ علی عدم صحّة صوم النذر المطلق فی السفر إلّا أن یقیّد نذره بالسفر. و سیأتی البحث مفصّلًا مع الإشکالات فی سند و دلالة هذه الروایة و الأجوبة عنها عند التعرّض لصحّة صوم النذر المقیّد بکونه فی السفر فی المستثنیات.

و منها: موثّقة عمّار الساباطی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یقول: لِلّهِ علیَّ أن أصوم شهراً أو أکثر من ذلک أو أقلّ، فیعرض له أمرٌ لا بدّ له أن یسافر، أ یصوم و هو مسافر؟ قال

إذا سافر فلیفطر؛ لأنّه لا یحلّ له الصوم فی السفر؛ فریضةً کان أو غیره، و الصوم فی السفر معصیة «۲».

و منها: صحیحة ابن أبی عمیر عن کرام بن عبد الکریم الخثعمی قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): إنّی جعلتُ علی نفسی أن

أصوم حتّى يقوم القائم؟ فقال

صُم و لا تصم فى السفر «۳».

و منها: موثّقة مسعدة بن صدقة عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) عن آبائه: فى الرجل يجعل على نفسه أيّاماً معدودة مسمّاة فى كلّ شهر ثمّ يسافر فتمرّ به الشهور:

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۹۵، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۰، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۹۹، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۰، الحديث ۸.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۹۹، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۰، الحديث ۹.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۴۵

فلا يصحّ منه الصوم حتّى المندوب على الأقوى (۱۶). نعم استثنى ثلاثة مواضع: أحدها: صوم ثلاثة أيام بدل الهدى (۱۷).

إنّه لا يصوم فى السفر و لا يقضيها إذا شهد «۱»

، و غيرها من الروايات.

(۱۶) يدلّ عليه مضافاً إلى إطلاق بعض الروايات المتقدّمة، كصحيحة صفوان بن يحيى المتقدّمة عن أبى الحسن (عليه السّلام) أنّه سئل عن الرجل يسافر فى شهر رمضان فيصوم؟ قال

ليس من البرّ الصوم فى السفر «۲»

، و غيرها من الروايات خصوص موثّقة عمّار الساباطى المتقدّمة قال

إذا سافر فليفطر؛ لأنّه لا يحلّ له الصوم فى السفر؛ فريضة كان أو غيره، و الصوم فى السفر معصية «۳».

(۱۷) لا خلاف و لا إشكال فى أنّ من عجز عن هدى التمتّع وجب عليه الصوم عشرة أيّام؛ ثلاثة منها فى سفر الحجّ، و سبعة منها إذا رجع إلى أهله، كما نطق به القرآن الكريم فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ «۴».

و يدلّ عليه مضافاً إلى الآية الشريفة الأخبار المستفيضة نذكر بعضها:

منها موثّقة سماعة قال: سألته عن الصيام فى السفر، قال

لا صيام فى السفر، قد صام أُناس على عهد رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) فسمّاهم العصاة، فلا صيام فى السفر إلّا ثلاثة أيّام التى قال اللّه عزّ و جلّ فِي الْحَجِّ «۵».

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۹۹، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۰، الحديث ۱۰.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۷۷، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱، الحديث ۱۰.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۹۹، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۰، الحديث ۸.

(۴) البقرة (۲): ۱۹۶.

(۵) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۰۰، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۱، الحديث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۴۶

الثانى: صوم بدل البدنة ممّن أفاض من عرفات قبل الغروب عامداً، و هو ثمانية عشر يوماً (۱۸). الثالث: صوم النذر المشترط إيقاعه فى خصوص السفر، أو المصرّح بأن يوقع سفراً و حضراً (۱۹)،

و منها: صحیحة معاویة بن عمّار عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن متمتّع لم یجد هدیاً، قال

یصوم ثلاثة أیّام فی الحجّ: یوماً قبل التروية و یوم التروية و یوم عرفة

، قال: قلت: فإن فاته ذلک؟ قال

یتسحّر لیلة الحصبة و یصوم ذلک الیوم و یومین بعده

، قلت: فإن لم یقم علیه جمّاله أ یصومها فی الطریق؟ قال

إن شاء صامها فی الطریق و إن شاء إذا رجع إلی أهله «۲»

، و الحصبة عبارة عن یوم نفره.

(۱۸) و یدلّ علیه صحیح ضریس الکناسی عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل أفاض من عرفات قبل أن تغیب الشمس، قال

علیه بدنة ینحرها یوم النحر، فإن لم یقدر صام ثمانیة عشر یوماً بمکّة أو فی الطریق أو فی أهله «۳»

، هذه الروایة صحیحة من طریق أحمد بن محمّد لا من طریق سهل بن زیاد فإنّه ضعیف.

(۱۹) هذه المسألة ممّا اتّفق علیه الأصحاب. و یدلّ علی صحّة صوم النذر المقیّد بکونه فی خصوص السفر أو الأعمّ منه و من الحضر صحیح علی بن مهزیار قال: کتب بندار مولی إدریس. إلی آخره «۱»، قد تقدّم نقل هذا الحدیث فی

---

(۲) وسائل الشیعة ۱۴: ۱۷۹، کتاب الحج، أبواب الذبح، الباب ۴۶، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۳: ۵۵۸، کتاب الحج، أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة، الباب ۲۳، الحدیث ۳.

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۵، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۰، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۴۷

دون النذر المطلق (۲۰).

الاستدلال علی عدم صحّة صوم النذر فی السفر، و ذیله یدلّ علی جوازه إذا نذر الصوم فی السفر، حیث إنّ کلمة ذلک

فی الروایة إشارة إلی الصوم فی السفر.

و قد یخدش فی الروایة بوجوه:

الأوّل: أنّ بندار مجهول الحال. و فیه: أنّ جهالته لا تضرّ الروایة؛ لأنّه لم یقع فی طریقها، و الاعتبار برؤیة ابن مهزیار کتابة بندار و قراءته جواب الإمام (علیه السّلام).

الثانی: أنّ الصوم فی حال المرض غیر صحیح مطلقاً، و إن کان قد نواه؛ فالنیة لا تصحّحه، و کذلک فی السفر بقرینة عطف المرض علی السفر

و لیس علیک صومه فی سفر و لا مرض.

و فیه: أنّه یجوز التفکیک بینهما؛ بأنّ صحّة الصوم و عدمها فی حال المرض منوطان بالإضرار و عدمه؛ فمع الضرر لا یصحّ الصوم و إن کان قد نوی ذلک فالنذر لا یصحّحه، بخلاف الصوم فی السفر فإنّه یصحّ فیما إذا نذر و نوی فی نذره إتیانه فی السفر فقط أو فی الحضر و السفر؛ فقوله (علیه السّلام)

إلّا أن تكون نويت ذلك

لبيان نية الصوم فى خصوص السفر.

الثالث: أنّ الرواية شاملة لحكم غير مفتى به و هو وجوب الإطعام سبعة مساكين و الحال أنّ كفّارة حنث النذر أمّا كفّارة اليمين و هى إطعام عشرة مساكين أو كفّارة شهر رمضان على الخلاف بينهم فلم يفت أحد من الأصحاب بإطعام سبعة مساكين. و فيه: أنّ هذه الفقرة من الرواية معرض عنها عند الأصحاب، و هو غير مضرّ بحجّية الرواية بالنسبة إلى غيرها من الأحكام، هذا. و قد اشتملت نسخة «المقنع» على لفظ «عشرة» بدل «سبعة» فى الرواية، فلا إشكال حينئذٍ.

(۲۰) فلا يصحّ صوم النذر المطلق الغير المقيّد بكونه فى السفر حال السفر. و يدلّ عليه صحيح ابن مهزيار المتقدّم حيث قال

ليس عليك صومه فى

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۴۸

[(مسألة ۲): يشترط فى صحّة الصوم المندوب مضافاً إلى ما مرّ أن لا يكون عليه قضاء صوم واجب]

(مسألة ۲): يشترط فى صحّة الصوم المندوب مضافاً إلى ما مرّ أن لا يكون عليه قضاء صوم واجب (۲۱)،

سفر «۱»

، ثمّ استثنى صورة خصوص النذر فى السفر و موثّق زرارة عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال: قلت لأبى جعفر (عليه السّلام): إنّ أُمّى كانت جعلت عليها نذراً أنّ اللّه ردّ (أن يردّ اللّه) عليها بعض ولدها من شىء كانت تخاف عليه أن تصوم ذلك اليوم الذى يقدم فيه ما بقيت، فخرجت معنا مسافرةً إلى مكّة فأشكل علينا لمكان النذر، أ تصوم أو تفطر؟ فقال

لا تصوم، قد وضع اللّه عنها حقّه، و تصوم هى ما جعلت على نفسها

، قلت: فما ترى إذا هى رجعت إلى المنزل، أ تقضيه؟ قال

لا

، قلت: أ فتترك ذلك؟ قال

لا؛ لأنّى أخاف أن ترى فى الذى نذرت فيه ما تكره «۲».

بنى فضل، مرتضى بن سيف على، مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، در یک جلد، مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینى قدس سره، تهران - ایران، اول، ۱۴۲۲ ه ق

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم؛ ص: ۲۴۸

و صحيح كرام بن عبد الكريم الخثعمى قال: قلت لأبى عبد اللّه: إنّى جعلتُ على نفسى أن أصوم حتّى يقوم القائم؟ فقال

صم و لا تصم فى السفر «۳».

(۲۱) هذه المسألة مشهورة عند أصحابنا. و يدلّ عليه صحيح زرارة عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال: سألته عن ركعتى الفجر، قال

قبل الفجر.

إلى أن قال

أ تريد أن تقايس؟ لو كان عليك من شهر رمضان أ كنت تتطوّع؟ إذا دخل عليك وقت الفريضة فابدأ بالفريضة «۴».

و صحیح الحلبی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل علیه من شهر رمضان طائفة أ یتطوّع؟ فقال لا، حتّی یقضی ما علیه من

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۵، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۰، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۶، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۰، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۰، الحدیث ۹.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۸، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۴۹

و لا یُترک الاحتیاط فی مطلق الواجب من کفّارة و غیرها، بل التعمیم لمطلقه لا یخلو من قُوّة (۲۲).

[(مسألة ۳): کلّ ما ذکرنا من أنّه شرط للصحّة شرط للوجوب أیضاً، غیر الإسلام و الإیمان]

(مسألة ۳): کلّ ما ذکرنا من أنّه شرط للصحّة شرط للوجوب أیضاً، غیر الإسلام و الإیمان (۲۳).

شهر رمضان «۱»

، و روایة أبی الصباح الکنانی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل علیه من شهر رمضان أیّام أ یتطوّع؟ فقال لا، حتّی یقضی ما علیه من شهر رمضان «۲»

و أبو الصباح الکنانی هو إبراهیم بن نعیم العبدی و یسمّی المیزان؛ لوثاقته، و قد وقع فی سند الروایة محمّد بن الفضیل و هو مردّد بین الثقة و غیره.

(۲۲) بل هو الأقوی؛ لصحیحة الحلبی و أبی الصباح الکنانی جمیعاً عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

إنّه لا یجوز أن یتطوّع الرجل بالصیام و علیه شیء من الفرض «۳».

و قال الصدوق (رحمه اللّه) فی «المقنع»: اعلم أنّه لا یجوز أن یتطوّع الرجل بالصیام و علیه شیء من الفرض، کذلک وجدتُه فی کلّ الأحادیث «۴»، انتهی.

(۲۳) اختلف علماؤنا فی أنّ الإسلام و کذلک الإیمان شرط للوجوب أو للصحّة؛ فقال صاحب «الحدائق» بأنّه شرط للوجوب قال: و أمّا أنّه لا یجب علی الکافر فهو الظاهر عند جملة من محدّثی متأخّری المتأخّرین، و هو الظاهر عندی، خلافاً للمشهور من أنّ الکافر مخاطب بالفروع و إن لم تصحّ منه إلّا بالإسلام.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۸، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۸، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۸، الحدیث ۲.

(۴) المقنع: ۲۰۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۵۰

و من شرائط الوجوب أیضاً البلوغ، فلا یجب علی الصبیّ و إن نوی الصوم تطوّعاً و کمل فی أثناء النهار (۲۴).

و مرجعه إلى أنّ الإسلام عندهم شرط فى الصحّة لا الوجوب «۱»، انتهى.

و قال صاحب «الجواهر»: فلا يصحّ صوم الكافر إجماعاً و إن وجب عليه بناءً على خطابه بالفروع، كما هو المعروف عندنا «۲»، انتهى.

و اختاره المحقّق فى «الشرائع». و قال العلّامة (رحمه اللّه) فى «التذكرة»: الإسلام شرط فى صحّة الصوم لا فى وجوبه عند علمائنا؛ لما عرف فى أُصول الفقه: أنّ الكافر مخاطب بفروع العبادات «۳»، انتهى. و فى «مستند الشيعة»: نعم يجب عليه بناءً على أنّه مكلّف بالفروع كما حقّقناه فى محلّه «۴»، انتهى.

أقول: البحث فى هذه المسألة موكول إلى علم أُصول الفقه، و المختار عندنا و عند المصنّف (رحمه اللّه): أنّ الكفّار معاقبون على الفروع كعقابهم على الأُصول، و أنّ الإسلام و الإيمان من شرائط الصحّة.

(۲۴) اشتراط البلوغ فى التكليف كاشتراط العقل إجماعى، و يدلّ عليه الروايات الواردة فى رفع القلم عن الصبى.

هنا فروع: الأوّل: لو بلغ قبل الزوال و قد أفطر قبل بلوغه فلا إشكال فى عدم وجوب الإمساك عليه بقية اليوم تأديباً؛ لعدم الدليل عليه، و أدلّة وجوب الإمساك منصرفة إلى غيره.

---

(۱) الحدائق الناضرة ۱۳: ۱۶۵.

(۲) جواهر الكلام ۱۶: ۳۲۷.

(۳) تذكرة الفقهاء ۶: ۱۰۲.

(۴) مستند الشيعة ۱۰: ۳۴۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۵۱

نعم إن كمل قبل الفجر يجب عليه (۲۵). و الأحوط لمن نوى التطوّع الإتمام لو كمل فى أثناء النهار (۲۶)، بل إن كمل قبل الزوال و لم يتناول شيئاً، فالأحوط الأولى نية الصوم و إتمامه.

[(مسألة ۴): لو كان حاضراً فخرج إلى السفر، فإن كان قبل الزوال وجب عليه الإفطار]

(مسألة ۴): لو كان حاضراً فخرج إلى السفر، فإن كان قبل الزوال وجب عليه الإفطار، و إن كان بعده وجب عليه البقاء على صومه و صحّ (۲۷)،

الثانى: لو بلغ قبل الزوال و لم يكن ناوياً للصوم من طلوع الفجر و لم يأتِ مفطراً فلا يجب عليه نية الصوم من حين بلغ قبل الزوال؛ لعدم الدليل عليه، و الدليل قد ورد فى المسافر القادم على أهله أو على محلّ الإقامة قبل الزوال، و فى المريض الحاصل له البُرء قبل الزوال و لم يفطرا شيئاً.

الثالث: لو بلغ قبل الزوال و الحال أنّه نوى الصوم من الفجر تطوّعاً و قلنا بشرعية عبادات الصبى، فالظاهر عدم وجوب إتمام الصوم عليه؛ لعدم الدليل على وجوبه، و الصوم إلى حين التكليف كان مندوباً، و لا دليل على وجوب تبديل نية الندب إلى نية الوجوب فى بقية اليوم؛ فله جواز الإفطار.

(۲۵) و ذلك لكونه واجداً لشرائط توجّه التكليف و الأمر المطلق للصوم إليه.

(۲۶) هذا الاحتياط استحبابى بعد أن لم يكن الصائم مكلّفاً فى بعض اليوم و إن كان صائماً ندباً إلى حين التكليف، كما أنّ الأحوط الأولى نية الصوم و إتمامه حين كمل قبل الزوال و لم يكن ناوياً للصوم من طلوع الفجر و لم يأت مفطراً.

(۲۷) أقول: فى المسألة وجوه:

الأوّل: التفصیل بأنّ الصائم إن خرج إلی السفر قبل الزوال أفطر و إن خرج بعده أتمّ، من غیر فرق بین نیة السفر من اللیل و عدمها. و هذا القول ذهب إلیه ابن جنید و المفید و الکلینی و الصدوق فی «الفقیه» و «المقنع» و العلّامة فی أکثر کتبه

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۵۲

.....

و ولده و الشهیدان فی «اللمعة» و «الروضة» شرح اللمعة.

الثانی: التفصیل بین نیة السفر من اللیل فیجب الإفطار معها سواء کان سفره قبل الزوال أو بعده و بین عدم النیة من اللیل فیتمّ و لو کان سفره قبل الزوال. ذهب إلیه الشیخ فی «النهایة» و «المبسوط» و «الاقتصاد» و «الجمل» و المحقّق فی «الشرائع» و «المعتبر» و غیرهما.

الثالث: وجوب الإفطار و لو کان سفره بعد الزوال و لم ینو من اللیل. ذهب إلیه علی بن بابویه و اختاره ابن إدریس فی «السرائر» و ابن أبی عقیل و علم الهدی و ابن زهرة.

الرابع: اشتراط وجوب الإفطار بالسفر قبل الزوال مع نیة السفر من اللیل. و هذا القول محتمل عند الشیخ فی «المبسوط». و احتاط وجوباً السیّد الخوئی (رحمه اللّه) فی حاشیته علی «العروة الوثقی».

الخامس: وجوب الإفطار إذا سافر قبل الزوال، و التخییر بین الإتمام و الإفطار إذا سافر بعد الزوال.

و هذا القول محکی عن الشیخ فی «التهذیب» و «الاستبصار» و العلّامة (رحمه اللّه) فی «المختلف».

السادس: التخییر بین الإتمام و الإفطار للمسافر قبل الزوال و بعده. و لم یعلم لنا قائل هذا القول، نعم نسب النراقی فی «مستند الشیعة» إلی «المدارک» نفی البعد عنه، قال فی «المدارک»: و اعلم أنّ العلّامة (رحمه اللّه) قال فی «المختلف» فی آخر کلامه: و اعلم أنّه لیس بعیداً من الصواب تخییر المسافر بین القصر و الإتمام إذا خرج بعد الزوال؛ لروایة رفاعة بن موسی الصحیحة قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یرید السفر فی شهر رمضان، قال

إذا أصبح فی بلده ثمّ خرج فإن شاء صام و إن

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۵۳

.....

شاء أفطر «۱»

، و إنّما قیّدنا ذلک بالخروج بعد الزوال جمعاً بین الأخبار. و أقول: إنّ هذا الحمل بعید جدّاً، نعم لو قیل بالتخییر مطلقاً کما هو ظاهر الروایة لم یکن بعیداً، و بذلک یحصل الجمع بین الأخبار «۲»، انتهی.

السابع: وجوب الإفطار للمسافر قبل الزوال و وجوب الإمساک مع القضاء للمسافر بعد الزوال. ذهب إلیه أبو الصلاح.

و فی المسألة وجه ثامن لا قائل به؛ و هو وجوب الإفطار إذا سافر قبل الفجر و وجوب الإتمام إذا سافر بعده و لو قبل الزوال. و قد وردت فیه روایة؛ و هی موثّقة سماعة قال: سألته عن الرجل کیف یصنع إذا أراد السفر؟ قال

إذا طلع الفجر و لم یشخص فعلیه صیام ذلک الیوم، و إن خرج من أهله قبل طلوع الفجر فلیفطر و لا صیام علیه «۳».

و وجه تاسع؛ و هو وجوب الإفطار و قضاء ذلک الیوم فیما إذا نوی السفر من اللیل؛ سواء سافر قبل الفجر أو بعده و لو بعد الزوال. و قد وردت فیه روایة مرسلة لابن مسکان عن رجل عن أبی بصیر قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

إذا أردت السفر فی شهر رمضان فنویت الخروج من اللیل فإن خرجت قبل الفجر أو بعده فأنت مفطر و علیک قضاء ذلک الیوم «۴»

، و ابن مسکان من أصحاب الإجماع فالروایة معتبرة عند جماعة.

و لا يهمّنا التعرّض لأدلّة الأقوال كلّها، و المختار منها هو القول الأوّل. و تدلّ عليه الأخبار المستفيضة: منها: صحيحة الحلبى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) أنّه سئل عن

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۸۷، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۵، الحديث ۷.

(۲) مدارک الأحكام ۶: ۲۹۰.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۸۷، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۵، الحديث ۸.

(۴) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۸۸، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۵، الحديث ۱۳.

مدارک تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۲۵۴

.....

الرجل يخرج من بيته و هو يريد السفر و هو صائم، قال: فقال

إن خرج من قبل أن ينتصف النهار فليفطر و ليقض ذلک اليوم، و إن خرج بعد الزوال فليتمّ يومه «۱».

و صحيحة عبيد بن زرارة عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى الرجل يسافر فى شهر رمضان يصوم أو يفطر؟ قال

إن خرج قبل الزوال فليفطر، و إن خرج بعد الزوال فليصم

فقال

يعرف ذلک بقول على (عليه السّلام): أصوم و أفطر حتّى إذا زالت الشمس عزم علىّ؛ يعنى الصيام «۲».

و موثّقة عبيد بن زرارة عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

إذا خرج الرجل فى شهر رمضان بعد الزوال أتمّ الصيام، فإذا خرج قبل الزوال أفطر «۳».

و صحيحة محمّد بن مسلم عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

إذا سافر الرجل فى شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلک اليوم و يعتدّ به من شهر رمضان «۴»

، هذه الصحيحة تدلّ بمفهومها على أنّ المسافر إذا خرج قبل نصف النهار فلا صيام عليه و يجب القضاء.

فالمستفاد من الروايات المذكورة كلّها وجوب الإفطار إذا سافر قبل الزوال و وجوب الصوم إذا سافر بعد الزوال؛ سواء نوى من الليل السفر أو لم ينوه.

و فى بعض الروايات قيّد الإفطار للمسافر بنية السفر من الليل كما فى صحيحة رفاعة بن موسى الأسدى النَّخّاس قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن الرجل يعرض له السفر فى شهر رمضان حين يصبح، قال

يتمّ صومه (يومه) ذلک «۵»

،

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۸۵، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۵، الحديث ۲.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۸۶، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۵، الحديث ۳.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۸۶، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۵، الحديث ۴.

(۴) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۸۵، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۵، الحديث ۱.

(۵) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۸۶، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۵، الحديث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۵۵

.....

حیث إنّ قوله: «یعرض» ظاهر فی کون السفر اتّفاقیاً حین یصبح من غیر أن ینویه من اللیل. و موثّقة ابن یقطین عن أبی الحسن موسی (علیه السّلام) فی الرجل یسافر فی شهر رمضان أ یفطر فی منزله؟ قال

إذا حدّث نفسه فی اللیل بالسفر أفطر، إذا خرج من منزله و إن لم یحدث نفسه من اللیلة ثمّ بدا له فی السفر من یومه أتمّ صومه «۱».

و مرسلة ابن هاشم عن رجل عن صفوان عن الرضا (علیه السّلام) فی حدیث قال

لو أنّه خرج من منزله یرید النهروان ذاهباً و جائیاً لکان علیه أن ینوی من اللیل سفراً و الإفطار، فإن هو أصبح و لم ینو السفر فبدا له من بعد أن أصبح فی السفر قصّر و لم یفطر یومه ذلک «۲».

و مرسلة صفوان بن یحیی عمّن رواه عن أبی بصیر قال

إذا خرجت بعد طلوع الفجر و لم تنو السفر من اللیل فأتمّ الصوم و اعتدّ به من شهر رمضان «۳».

و لا یخفی: أنّ هذه الروایات تدلّ علی جواز الإفطار للمسافر إذا نوی السفر من اللیل؛ سواءٌ کان سفره قبل الزوال أو بعده، و تعارض تلک النصوص الدالّة علی جواز الإفطار فی السفر قبل الزوال و إن لم ینو السفر من اللیل و وجوب الصوم فی السفر بعد الزوال.

و بالجملة: یقع التعارض بین طائفتین من النصوص فی موردین:

أحدهما: السفر قبل الزوال من غیر نیة السفر من اللیل؛ فیجوز الإفطار بناءً علی الطائفة الاولی من النصوص، و لا یجوز بناءً علی الطائفة الثانیة منها.

ثانیهما: السفر بعد الزوال مع نیة السفر من اللیل؛ فلا یجوز الإفطار بناءً علی الطائفة الاولی من النصوص، و یجوز بناءً علی الطائفة الثانیة منها. و حیث إنّ

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۷، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۵، الحدیث ۱۰.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۷، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۵، الحدیث ۱۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۸، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۵، الحدیث ۱۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۵۶

و لو کان مسافراً و حضر بلده أو بلداً عزم علی الإقامة به عشرة أیّام، فإن کان قبل الزوال و لم یتناول المفطر، وجب علیه الصوم (۲۸)،

نصوص اعتبار نیة السفر من اللیل موافقة للعامّة ک «مالک» و «أبی حنیفة» و «الشافعی» و «الأوزاعی» و «أبی ثور» القائلین بوجوب الإفطار فیما إذا نوی السفر من اللیل فلا بدّ من طرحها و المصیر إلی القول بوجوب الإفطار فی السفر قبل الزوال و إن لم ینو السفر من اللیل و وجوب إتمام الصوم فی السفر بعد الزوال و إن نواه من اللیل.

(۲۸) هذه المسألة ممّا لا خلاف فیه بین الأصحاب. و الدلیل علی وجوب الصوم علی من قدم من السفر و حضر بلده قبل الزوال و لم یتناول شیئاً من المفطرات هو موثّق سماعة عن أبی بصیر قال: سألته عن الرجل یقدم من سفر فی شهر رمضان؟ فقال

إن قدم قبل زوال الشمس فعلیه صیام ذلک الیوم و یعتدّ به «۱».

و ذیل موثّق آخر لسماعة قال: سألته عن الرجل کیف یصنع إذا أراد السفر. إلی أن قال

إن قدم بعد زوال الشمس أفطر و لا یأکل ظاهراً، و إن قدم من سفره قبل زوال الشمس فعلیه صیام ذلک الیوم إن شاء «۲».

و روایة أحمد بن محمّد بن أبی نصر قال: سألت أبا الحسن (علیه السّلام) عن رجل قدم من سفر فی شهر رمضان و لم یطعم شیئاً قبل الزوال؟ قال

یصوم «۳».

و لا یخفی: أنّه قد ورد فی روایة صحیحة أنّ الجنب عن احتلام إذا قدم أهله و لم یتناول المفطر قبل الزوال یصوم؛ ففی صحیحة یونس بن عبد الرحمن فی

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۱، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۱، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۷.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۲۵۷

.....

حدیث قال فی المسافر یدخل أهله و هو جنب قبل الزوال و لم یکن أکل،

فعلیه أن یتمّ صومه و لا قضاء علیه «۱»

؛ یعنی إذا کانت جنابته من احتلام.

و أمّا ما یظهر منه أنّ القادم علی أهله قبل الزوال مخیّر بین الصوم و الإفطار کصحیحة محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن الرجل یقدم من سفر فی شهر رمضان فیدخل أهله حین یصبح أو ارتفاع النهار، قال

إذا طلع الفجر و هو خارج و لم یدخل أهله فهو بالخیار؛ إن شاء صام و إن شاء أفطر «۲».

فهو محمول علی التخییر قبل القدوم؛ أی المسافر قبل أن یدخل علی أهله مخیّر بین أن یمسک من المفطرات و یصوم إذا قدم أهله، و بین أن یفطر قبل القدوم علی أهله، لا أنّه مخیّر بعد الدخول.

و یدلّ علی التخییر قبل القدوم علی أهله صحیح رفاعة بن موسی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یقبل فی شهر رمضان من سفر حتّی یری أنّه سیدخل أهله ضحوة أو ارتفاع النهار، قال

إذا طلع الفجر و هو خارج و لم یدخل فهو بالخیار؛ إن شاء صام و إن شاء أفطر «۳».

و الدلیل علی وجوب الصوم علی من حضر بلداً قبل الزوال و عزم علی الإقامة عشرة أیّام، هو صحیح محمّد بن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

فإذا دخل أرضاً قبل طلوع الفجر و هو یرید الإقامة بها فعلیه صوم ذلک الیوم، و إن دخل بعد طلوع الفجر فلا صیام علیه، و إن شاء صام «۴».

وجه الدلالة: أنّ المفروض دخوله محلّ الإقامة بعد دخول الفجر، و هو حین

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۲.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۵۸

و إن کان بعده أو قبله لکن تناول المفطر فلا یجب علیه (۲۹).

طلوع الفجر مسافر و لا صیام علی المسافر. و معنی قوله

إن شاء صام

أنّه حین طلع و إن کان مسافراً لا صیام علیه، لکنّه مخیّر بین أن یمسک عن المفطرات و ینوی الصوم إذا دخل محلّ الإقامة و قصد إقامة العشرة و بین أن لا یمسک عنها و یتناول المفطر قبل أن یدخل محلّ الإقامة.

(۲۹) و یدلّ علی عدم وجوب الصوم علی من قدم أهله بعد الزوال صحیح محمّد بن مسلم قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یقدم من سفر بعد العصر فی شهر رمضان فیصیب امرأته حین طهرت من الحیض، أ یواقعها؟ قال

لا بأس به «۱».

و مفهوم روایة أحمد بن محمّد بن أبی نصر قال: سألت أبا الحسن (علیه السّلام) عن رجل قدم من سفر فی شهر رمضان و لم یطعم شیئاً قبل الزوال، قال

یصوم «۲»

؛ فیدلّ بمفهومه إنّ من قدم بعد الزوال فلا یصوم. و مفهوم موثّقة سماعة عن أبی بصیر المتقدّمة قال: سألته عن الرجل یقدم من سفر فی شهر رمضان، فقال

إن قدم قبل زوال الشمس فعلیه صیام ذلک الیوم و یعتدّ به «۳»

، و مفهومها کمفهوم سابقها. و صدر موثّقة أُخری لسماعة حیث قال (علیه السّلام)

إن قدم بعد زوال الشمس أفطر «۴».

و یدلّ علی عدم وجوبه علی من قدم أهله قبل الزوال و قد تناول شیئاً من المفطرات مفهوم صحیحة یونس بن عبد الرحمن المتقدّمة «۵»، و موثّقة سماعة قال:

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۳، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۷، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۱، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۶.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۱، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۷.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۶، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۵۹

[(مسألة ۵): المسافر الجاهل بالحکم لو صام صحّ صومه و یجزیه]

(مسألة ۵): المسافر الجاهل بالحکم لو صام صحّ صومه و یجزیه؛ علیّ حسب ما عرفت فی الجاهل بحکم الصلاة؛ إذ القصر کالإفطار، و الصیام کالتمام (۳۰).

سألته عن مسافر دخل أهله قبل زوال الشمس و قد أکل؟ قال

لا ینبغی له أن یأکل یومه ذلک شیئاً، و لا یواقع فی شهر رمضان إن کان له أهل «۱»

، و صحیحة یونس قال: قال فی المسافر الذی یدخل أهله فی شهر رمضان و قد أکل قبل دخوله، قال

یکفّ عن الأکل بقیة یومه، و علیه القضاء «۲»

، و روایة الزهری عن علی بن الحسین (علیه السّلام) فی حدیث قال

و أمّا صوم التأدیب فأن یؤخذ الصبی إذا راهق بالصوم.

إلی أن قال

و کذلک المسافر إذا أکل أوّل النهار ثمّ قدم أهله أُمر بالإمساک بقیة یومه و لیس بفرض «۳».

(۳۰) و اشترط فی «العروة الوثقی» بقاء الجهل فی إجزاء صوم الجاهل و قال: لکن یشترط أن یبقی علی جهله إلی آخر النهار، و أمّا لو علم بالحکم فی الأثناء فلا یصحّ صومه «۴»، انتهی.

و یدلّ علیه صحیح عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل صام شهر رمضان فی السفر، فقال إن کان لم یبلغه أنّ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) نهی عن ذلک فلیس علیه القضاء، و قد أجزأ عنه الصوم «۵».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۱، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۷، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۲، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۷، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۹۲، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۷، الحدیث ۳.

(۴) العروة الوثقی ۲: ۲۱۵، فصل فی شرائط صحّة الصوم.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۷۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۶۰

فیجری هنا حینئذٍ جمیع ما ذکرناه بالنسبة إلی الصلاة (۳۱)،

و ذیل صحیحة عبید اللّه بن علی الحلبی قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): رجل صام فی السفر فقال

إن کان بلغه أنّ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) نهی عن ذلک فعلیه القضاء، و إن لم یکن بلغه فلا شیء علیه «۱».

و صحیح عیص بن القاسم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

من صام فی السفر بجهالة لم یقضه «۲».

و صحیح لیث بن البختری المرادی أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا سافر الرجل فی شهر رمضان أفطر، و إن صامه بجهالة لم یقضه «۳».

و أمّا ما دلّ علی عدم صحّة صوم المسافر حتّی من المسافر الجاهل بالحکم کصحیحة معاویة بن عمّار قال: سمعته یقول

إذا صام الرجل رمضان فی السفر لم یجزه و علیه الإعادة «۴»

، فمحمول علی العالم بالحکم بقرینة الصحاح المذکورة الدالّة علی صحّة صوم المسافر الجاهل بالحکم.

(۳۱) قد ذکر المصنّف (رحمه اللّه) فی المسألة الثانیة من أحکام المسافر فی کتاب الصلاة: أنّه یلحق الصوم بالصلاة فیما ذکر علی الأقوی؛ فیبطل مع العلم و العمد و یصحّ مع الجهل بأصل الحکم دون خصوصیاته و دون الجهل بالموضوع. نعم لا یلحق بها فی النسیان؛ فمعه یجب علیه القضاء، و قد فصّل (رحمه اللّه) هنا بقوله: «فمن کان.».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۷۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲، الحدیث ۶.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۷۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۶۱

فمن کان یجب علیه التمام، کالمکاری و العاصی بسفره و المقیم و المتردّد ثلاثین یوماً و غیر ذلک، یجب علیه الصیام (۳۲).

---

(۳۲) أمّا المکاری و هو من اتّخذ السفر عملًا و شغلًا له فیدلّ علی وجوب إتمام الصلاة و الصیام علیه فی السفر صحیح هشام بن الحکم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

المکاری و الجمّال الذی یختلف و لیس له مقام یتمّ الصلاة و یصوم شهر رمضان «۱»

، و صحیح زرارة قال: قال أبو جعفر (علیه السّلام)

أربعة قد یجب علیهم التمام فی سفر کانوا أو حضر: المُکاری و الکریّ و الراعی و الاشتقان؛ لأنّه عملهم «۲».

و فی «مجمع البحرین»: المکاری بضمّ المیم من باب قتل فاعل المکاراة، و هو من یکری دوابّه، و الجمع مکارون. و الکریّ بالفتح علی فعیل المکتری فعیل بمعنی مفتعل «۳»، انتهی. و فی «وسائل الشیعة»: الاشتقان البرید «۴».

و أمّا العاصی بسفره: فیدلّ علی وجوب الصوم علیه و إتمام الصلاة مرسل ابن أبی عمیر عن بعض أصحابه عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا یفطر الرجل فی شهر رمضان إلّا فی سبیل حقّ «۵»

، دلّ بالمفهوم علی وجوب الصوم فی غیر سبیل حقّ، و التلازم بین وجوب الصوم و إتمام الصلاة واضح. و صحیح عمّار بن مروان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سمعته یقول

من سافر قصّر و أفطر، إلّا أن یکون سفره إلی صید أو فی معصیة اللّه أو رسول لمن یعصی اللّه أو فی طلب عدوّ أو شحناء

---

(۱) وسائل الشیعة ۸: ۴۸۴، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۱۱، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۸: ۴۸۵، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۱۱، الحدیث ۲.

(۳) مجمع البحرین ۱: ۳۵۸.

(۴) وسائل الشیعة ۸: ۴۸۵، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۱۱، الحدیث ۳.

(۵) وسائل الشیعة ۸: ۴۷۶، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۸، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۶۲

.....

أو سعایة أو ضرر علی قوم من المسلمین «۱».

و أمّا المقیم عشرة أیّام: فیدلّ علی وجوب الصوم و إتمام الصلاة علیه صحیح زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

من قدم قبل الترویة بعشرة أیّام وجب علیه إتمام الصلاة، و هو بمنزلة أهل مکّة. «۲»

الحدیث. و صحیح علی بن جعفر عن أبی الحسن (علیه السّلام) قال: سألته عن الرجل یدرکه شهر رمضان فی السفر فیقیم الأیّام فی

المکان، علیه صوم؟ قال

لا، حتّی یجمع علی مقام عشرة أیّام، و إذا أجمع علی مقام عشرة أیّام صام و أتمّ الصلاة. «۳»

الحدیث. و صحیح أبی بصیر قال

إذا قدمت أرضاً و أنت ترید أن تقیم بها عشرة أیّام فصم و أتمّ. «۴»

الحدیث. و صحیح منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سمعته یقول

إذا أتیت بلدة فأجمعت المقام عشرة أیّام فأتمّ الصلاة «۵».

و أمّا المتردّد ثلاثین یوماً: فیجب علیه القصر إلی ثلاثین. و یجب الإتمام بعد الشهر، و یدلّ علیه ذیل صحیح أبی بصیر المتقدّم حیث قال

و إن کنت ترید أن تقیم أقلّ من عشرة أیّام فأفطر ما بینک و بین شهر، فإذا تمّ (بلغ) الشهر فأتمّ الصلاة و الصیام، و إن قلت أرتحل غدوة.

و صحیح زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال: قلت له: أ رأیت من قدم بلدة إلی متی ینبغی له أن یکون مقصّراً؟ و متی ینبغی له أن یتمّ؟ فقال

إذا دخلت أرضاً فأیقنت أنّ لک بها مقام عشرة أیّام فأتمّ الصلاة، و إن لم تدر ما مقامک بها تقول: غداً أخرج أو بعد غدٍ، فقصّر ما بینک و بین أن یمضی شهر،

---

(۱) وسائل الشیعة ۸: ۴۷۶، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۸، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۸: ۴۶۴، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۳، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۸: ۴۹۸، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۱۵، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۸: ۴۹۸، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۱۵، الحدیث ۳.

(۵) وسائل الشیعة ۸: ۴۹۹، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۱۵، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۶۳

نعم یتعیّن علیه الإفطار فی سفر الصید للتجارة، و الاحتیاط بالجمع فی الصلاة (۳۳)،

فإذا تمّ لک شهر فأتمّ الصلاة و إن أردت أن تخرج من ساعتک «۱».

و صحیح أبی أیّوب قال: سأل محمّد بن مسلم أبا عبد اللّه (علیه السّلام) و أنا أسمع عن المسافر إن حدّث نفسه بإقامة عشرة أیّام قال فلیتمّ الصلاة، فإن لم یدر ما یقیم یوماً أو أکثر فلیعدّ ثلاثین یوماً ثمّ لیتمّ. «۲»

الحدیث.

(۳۳) سفر الصید لهواً لاحق بسفر المعصیة یتمّ الصلاة و الصیام فیه، و سفر الصید إن کان للقوت فیوجب القصر و الإفطار. و أمّا سفر الصید للتجارة فیتعیّن فیه الإفطار، و هو المشهور بین المتأخّرین، و یدلّ علیه إطلاق أدلّة وجوب القصر علی المسافر. و حکی عن أکثر القدماء إفطار الصوم و إتمام الصلاة. و حکی عن «السرائر»: أنّ أصحابنا أجمعوا علی ذلک فتیا و روایةً، و لعلّ دلیلهم علی ذلک الإجماع المدّعی، و المرسلة المرویة عن «المبسوط» قال: و إن کان أی الصید للتجارة دون الحاجة روی أصحابنا أنّه یتمّ الصلاة و یفطر الصوم «۳».

و لا یخفی: أنّ الإجماع غیر ثابت، و المرسلة لا تصلح لتقیید إطلاق أدلّة وجوب القصر علی المسافر، مع ما دلّ علی التلازم بین

الإتمام و القصر، کصحیحة معاویة بن وهب

إذا قصّرت أفطرت و إذا أفطرت قصّرت «۴»

، و موثّقة سماعة قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث

و لیس یفترق التقصیر و الإفطار؛ فمن قصّر

---

(۱) وسائل الشیعة ۸: ۵۰۰، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۱۵، الحدیث ۹.

(۲) وسائل الشیعة ۸: ۵۰۱، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۱۵، الحدیث ۱۲.

(۳) المبسوط ۱: ۱۳۶.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۴، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۴، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۶۴

و یجب قضاء الصوم فی الناسی لو تذکّر بعد الوقت، دون الصلاة کما مرّ (۳۴)،

فلیفطر «۱»

، نعم قد یفترقان فی بعض الموارد بالدلیل المعتبر، و یشیر إلیه المصنّف (رحمه اللّه) هنا.

(۳۴) قد ذکرنا أنّ المستفاد من الروایات المعتبرة هو التلازم بین الصیام و التمام و بین الإفطار و القصر، لکنّه قد یفترق الصلاة و الصوم فی موارد أشار المصنّف إلی جملة منها، کما فی صورة النسیان فمن نسی سفره أو نسی حکم السفر و هو وجوب القصر فأتمّ الصلاة و تذکّر فی الوقت سفره أو حکمه وجب علیه الإعادة، و إن لم یُعد حتّی انقضی الوقت عصی و وجب علیه القضاء خارج الوقت قصراً، و إن تذکّر بعد خروج الوقت لا یجب علیه قضاؤها. و یدلّ علیه صحیح عیص بن القاسم قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل صلّی و هو مسافر فأتمّ الصلاة، قال

إن کان فی وقت فلیعد، و إن کان الوقت قد مضی فلا «۲»

، و صحیح أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن الرجل ینسی فیصلّی فی السفر أربع رکعات، قال

إن ذکر فی ذلک الیوم فلیعد، و إن لم یذکر حتّی یمضی ذلک الیوم فلا إعادة علیه «۳».

و إن لم یکن ناسیاً للسفر و لا لحکمه و لکن أتمّ الصلاة ناسیاً وظیفته و اشتباهاً وجب علیه الإعادة فی الوقت و القضاء خارجه؛ لعدم الدلیل علی إجزائها، فیرجع إلی إطلاق أدلّة وجوب القصر فی السفر.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۴، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۴، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۸: ۵۰۵، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۱۷، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۸: ۵۰۶، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۱۷، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۶۵

و یتعیّن علیه الإفطار فی الأماکن الأربعة و یتخیّر فی الصلاة (۳۵)،

و أمّا من نسی السفر أو حکمه و صام فإن تذکّر فی الیوم فلا إشکال و لا خلاف فی بطلانه، و إن تذکّر بعد تمام الیوم فهل یلحق بالجاهل فی الصحّة أو لا؟

قیل: یلحق به و یصحّ صومه؛ ففی «المسالک»: الناسی هنا کالجاهل. و استدلّ علیه فی «مستند الشیعة» بأنّهما مشترکان فی العذر و فوات الوقت و عدم التقصیر و رفع الحکم عنهما. و فیه: أنّ اشتراکهما فیما ذکر لا یقتضی اشتراکهما فی جمیع الأحکام، مضافاً إلی أنّ حدیث الرفع لا یثبت صحّة الصوم حتّی یقتضی نفی وجوب القضاء.

و الأصحّ: عدم صحّة الصوم للناسی؛ لإطلاق النصوص الدالّة علی عدم صحّة الصوم فی السفر إلّا ما خرج بدلیل معتبر، و الدلیل علی صحّة صلاة الناسی موجود، و هو ما ذکرنا من صحیحتی عیص و أبی بصیر، و لا دلیل علی صحّة صومه.

(۳۵) وجه تعیّن الإفطار للمسافر الغیر المقیم فی الأماکن الأربعة عموم أدلّة وجوب الإفطار للمسافر.

و أمّا الصلاة فالأدلّة المعتبرة دلّت علی التخییر بین القصر و الإتمام، و یشیر إلی عدم إلحاق الصوم بالصلاة موثّق عثمان بن عیسی قال: سألت أبا الحسن (علیه السّلام) عن إتمام الصلاة و الصیام فی الحرمین، فقال

أتمّها و لو صلاة واحدة «۱»

، حیث إنّ السائل سأل عن إتمام الصلاة و الصوم معاً فی الحرمین، و اکتفی (علیه السّلام) فی الجواب بإتمام الصلاة فقط دون الصوم. فالتخییر فی الصلاة فی الأماکن الأربعة مشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة کادت أن تکون إجماعاً، و هو ممّا انفردت به الإمامیة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۸: ۵۲۹، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۲۵، الحدیث ۱۷.

و یتعیّن علیه البقاء علی الصوم لو خرج بعد الزوال؛ و إن وجب علیه القصر (۳۶)،

و یدلّ علیه أخبار کثیرة: منها: صحیح ابن مهزیار قال: کتبتُ إلی أبی جعفر الثانی: أنّ الروایة قد اختلفت عن آبائک فی الإتمام و التقصیر للصلاة فی الحرمین؛ فمنها: أن یأمر تتمّ الصلاة و لو صلاة واحدة و منها: أن تقصر ما لم ینو مقام عشرة أیّام و لم أزل علی الإتمام فیها إلی أن صدرنا فی حجّنا فی عامنا هذا؛ فإنّ فقهاء أصحابنا أشاروا إلیّ بالتقصیر إذا کنتُ لا أنوی مقام عشرة أیّام، فصرت إلی التقصیر و قد ضقت بذلک حتّی أعرف رأیک، فکتب (علیه السّلام) إلیّ بخطّه

قد علمت یرحمک اللّه فضل الصلاة فی الحرمین علی غیرهما؛ فأنا أُحبّ لک إذا دخلتهما أن لا تقصّر و تکثر فیهما من الصلاة

، فقلت له بعد ذلک بسنتین مشافهةً: إنّی کتبتُ إلیک بکذا و أجبتنی بکذا، فقال

نعم

، فقلت: أیّ شیء تعنی بالحرمین؟ فقال

مکّة و المدینة «۱».

(۳۶) وجه تعیّن بقاء المسافر علی الصوم فیما خرج بعد الزوال ما ذکر من الروایات المعتبرة فی المجلّد العاشر من «الوسائل» فی الباب الخامس من أبواب من یصحّ منه الصوم، کصحاح ابن مسلم و الحلبی و عبید بن زرارة و غیرها «۲»، و قد ذکرناها فی شرح المسألة الرابعة من «القول فی شرائط صحّة الصوم و وجوبه»، فراجع. و وجه وجوب القصر شمول أدلّة تقصیر الصلاة علیه مع وجود سائر شرائط القصر، و ذلک واضح.

---

(۱) وسائل الشیعة ۸: ۵۲۵، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۲۵، الحدیث ۴.

(۲) راجع وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۵، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۵.

و یتعیّن علیه الإفطار لو قدم بعده؛ و إن وجب علیه التمام إذا لم یکن قد صلّی (۳۷). و قد تقدّم فی کتاب الصلاة: أنّ المدار فی قصرها هو وصول المسافر إلی حدّ الترخّص، فکذا هو المدار فی الصوم، فلیس له الإفطار قبل الوصول إلیه (۳۸)،

---

(۳۷) أمّا تعیّن الإفطار علی المسافر فیما قدم بعد الزوال: فلأنّه قبل الزوال مسافر لا یصحّ منه الصوم، و بعد الزوال و إن قدم علی أهله و صار حاضراً لکنّه فات منه وقت نیة الصوم فلا یصحّ منه الصوم. و یدلّ علیه صحیح محمّد بن مسلم و غیره من الروایات التی تقدّم ذکرها منّا فی شرح قول المصنّف (رحمه اللّه): «و إن کان بعده أو قبله لکن تناول المفطر فلا یجب علیه».

و أمّا وجوب إتمام الصلاة علیه فیما قدم أهله بعد الزوال و لم یکن قد صلّی فی السفر: فلصحیحة إسماعیل بن جابر قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): یدخل علیّ وقت الصلاة و أنا فی السفر فلا أُصلّی حتّی أدخل علی أهلی، فقال

صلِّ و أتمّ الصلاة

، قلت: فدخل علیّ وقت الصلاة و أنا فی أهلی أُرید السفر فلا أُصلّی حتّی أخرج، فقال

فصلِّ و قصّر، فإن لم تفعل فقد خالفت و اللّهِ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) «۱».

و صحیحة عیص بن القاسم قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یدخل علیه وقت الصلاة فی السفر ثمّ یدخل بیته قبل أن یصلّیها، قال

یصلّیها أربعاً

و قال

لا یزال یقصّر حتّی یدخل بیته «۲»

، و تفصیل هذه المسائل و البحث فیها موکول إلی کتاب الصلاة.

(۳۸) تقدّم هذا من المصنّف (رحمه اللّه) فی المسألة السابعة و العشرین من مسائل

---

(۱) وسائل الشیعة ۸: ۵۱۲، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۲۱، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۸: ۵۱۳، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۲۱، الحدیث ۴.

.....

«فصل فی صلاة المسافر» بقوله: «کما أنّه من شروط القصر فی ابتداء السفر الوصول إلی حدّ الترخّص کذلک عند العود ینقطع حکم السفر بالوصول إلیه»، و هذا منه (رحمه اللّه) ردّ لقول علی بن بابویه و ولده الصدوق (رحمهما اللّه) القائلین بأنّ المدار فی القصر بالنسبة إلی المسافر الخارج من منزله هو مجرّد الخروج من المنزل، بحیث لو أراد أن یصلّی بعد الخروج من منزله و قبل الوصول إلی حدّ الترخّص فلیصلِّ قصراً، و کذلک المسافر القادم أهله إذا تجاوز عن حدّ الترخّص و أراد أن یصلّی قبل وروده علی منزله فلیصلِّ قصراً.

و المدار فی الصوم و الإفطار أیضاً الخروج من المنزل و الدخول إیّاه؛ فمن خرج من منزله قبل الزوال و تجاوز عن حدّ الترخّص بعد الزوال فلیفطر، و کذلک فی العود فإذا وصل إلی حدّ الترخّص قبل الزوال و دخل إلی منزله بعد الزوال فلیفطر.

و استدلّ علی هذا القول بموثّقة إسحاق بن عمّار عن أبی إبراهیم (علیه السّلام) قال: سألته عن الرجل یکون مسافراً ثمّ یقدم و یدخل بیوت الکوفة أ یتمّ الصلاة أم یکون مقصّراً حتّی یدخل أهله؟ قال

بل یکون مقصّراً حتّی یدخل أهله «۱»

، و صحیحة العیص بن القاسم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا یزال المسافر مقصّراً حتّی یدخل بیته «۲»

، و مرسلة الصدوق (رحمه اللّه) قال: روی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه قال

إذا خرجت من منزلک فقصّر إلی أن تعود إلیه «۳».

و القول المشهور فی المسألة: أنّ المدار فی القصر ذهاباً و إیاباً هو حدّ الترخّص بخفاء الأذان و الجدران. و یدلّ علیه صحیح محمّد بن مسلم قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): الرجل یرید السفر (فیخرج)، متی یقصّر؟ قال

إذا توارى من

---

(۱) وسائل الشیعة ۸: ۴۷۴، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۷، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۸: ۴۷۵، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۷، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۸: ۴۷۵، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۷، الحدیث ۵.

بل لو فعل کان علیه مع القضاء الکفّارة علی الأحوط (۳۹).

[(مسألة ۶): یجوز علی الأصحّ السفر اختیاراً فی شهر رمضان]

(مسألة ۶): یجوز علی الأصحّ السفر اختیاراً فی شهر رمضان (۴۰).

البیوت «۱»

، و صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن التقصیر، قال

إذا کنت فی الموضع الذی تسمع فیه الأذان فأتمّ، و إذا کنت فی الموضع الذی لا تسمع فیه الأذان فقصّر، و إذا قدمت من سفرک فمثل ذلک «۲»

، و صحیح حمّاد بن عثمان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا سمع الأذان أتمّ المسافر «۳».

و لا یخفی: أنّ مقتضی الجمع بین الروایات حمل روایات القول الأوّل علی الثانی و أنّ المدار هو حدّ الترخّص، و علیه یحمل الخروج من المنزل و الدخول إیّاه.

(۳۹) بل هو الأقوی؛ للروایات المذکورة المعیّنة حدّ جواز الإفطار و محلّه. و الإفطار قبله یشمله أدلّة الإفطار العمدی الموجب للکفّارة.

(۴۰) فی المسألة قولان:

الأوّل و هو الأصحّ جواز السفر اختیاراً فی شهر رمضان؛ و ذلک لأنّ الصوم بالنسبة إلی حضور المکلّف و عدم کونه مسافراً واجب مشروط فیجب إذا حضر، و لا یجب علیه الحضور أو استمراره أو تحصیله، بل و متی حصل الحضور یجب الصوم. و یمکن استفادة هذا من الآیة الشریفة:

---

(۱) وسائل الشیعة ۸: ۴۷۰، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۶، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۸: ۴۷۲، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۶، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۸: ۴۷۳، کتاب الصلاة، أبواب صلاة المسافر، الباب ۶، الحدیث ۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۷۰

.....

یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا کُتِبَ عَلَیْکُمُ الصِّیامُ کَما کُتِبَ عَلَی الَّذِینَ مِنْ قَبْلِکُمْ لَعَلَّکُمْ تَتَّقُونَ. أَیّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ کانَ مِنْکُمْ مَرِیضاً أَوْ عَلی سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَیّامٍ أُخَرَ «۱»؛ أی إن لم یکن مریضاً أو علی سفر فیجب فی الشهر، و إلّا ففی أیّام أُخر.

و تدلّ علیه صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن الرجل یدخل شهر رمضان و هو مقیم لا یرید براحاً ثمّ یبدو له بعد ما یدخل شهر رمضان أن یسافر، فسکت فسألته غیر مرّة، فقال

یقیم أفضل، إلّا أن تکون له حاجة لا بدّ له من الخروج فیها أو یتخوّف علی ماله «۲»

، حیث دلّت علی أفضلیة الإقامة للصوم فیما لم تکن له حاجة موجبة للسفر، و معها لا تکون الإقامة أفضل؛ فهی تدلّ علی جواز السفر و لو من غیر حاجة.

و صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) أنّه سئل عن الرجل یعرض له السفر فی شهر رمضان و هو مقیم قد مضی منه أیّام، فقال

لا بأس بأن یسافر و یفطر و لا یصوم «۳».

و القول الثانی: أنّه لا یحلّ السفر فی شهر رمضان إلّا لضرورة، و هو قول أبی الصلاح الحلبی.

و استدلّ علیه بروایة أبی بصیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الخروج إذا دخل شهر رمضان، فقال

لا، إلّا فیما أُخبرک به: خروج إلی مکّة أو غزو فی سبیل اللّه أو مال تخاف هلاکه أو أخ تخاف هلاکه و أنّه لیس أخاً من الأب و الأُمّ «۴».

هذه الروایة ضعیفة سنداً بعلی بن أبی حمزة البطائنی الواقفی، روی أنّه کان

---

(۱) البقرة (۲): ۱۸۳ ۱۸۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۱، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۳، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۱، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۳، الحدیث ۲.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۱، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۳، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۷۱

.....

کذّاباً متّهماً ملعوناً و کان أصل الوقف و أشدّ الخلق عداوة للولی من بعد أبی إبراهیم.

و روایة «الخصال» عن علی (علیه السّلام) فی حدیث الأربعمائة قال

لیس للعبد أن یخرج إلی سفر إذا دخل شهر رمضان؛ لقول اللّه عزّ و جلّ فَمَنْ شَهِدَ مِنْکُمُ الشَّهْرَ فَلْیَصُمْهُ «۲».

و روایة الحسین بن المختار القلانسی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا تخرج فی رمضان إلّا للحجّ أو العمرة أو مال تخاف علیه الفوت أو لزرع یحین حصاده «۳»

، و قد وقع فی سند هذه الروایة علی بن السندی، و قد حسّنه فی أعلی الحسن صاحب «تنقیح المقال»، و فی «معجم رجال الحدیث»: أنّه لم یثبت وثاقته «۱».

و لا یخفی: أنّ مقتضی الجمع بین روایات المسألة حمل الأخبار الناهیة علی فرض اعتبار سند بعضها علی الکراهة؛ لصراحة صحیحة الحلبی المتقدّمة فی جواز السفر و أنّ الإقامة للصوم أفضل.

و یشهد لهذا الجمع روایة سماعة عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: جعلت فداک یدخل علیّ شهر رمضان فأصوم بعضه فتحضرنی نیة زیارة قبر أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، فأزوره و أفطر ذاهباً و جائیاً أو أُقیم حتّی أفطر و أزوره بعد ما أفطر بیوم أو یومین؟ فقال له

أقم حتّی تفطر

، فقلت له: جعلت فداک فهو أفضل؟ قال

نعم، أما تقرء فی کتاب اللّه فَمَنْ شَهِدَ مِنْکُمُ الشَّهْرَ فَلْیَصُمْهُ؟! «۴»

، و دلالة هذه الروایة علی أفضلیة الإقامة للصوم تامّة، و لکنّها ضعیفة سنداً بهارون بن الحسن بن جمیلة أو جبلّة؛ لأنّه مجهول الحال.

---

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۲، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۳، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۳، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۳، الحدیث ۸.

(۱) معجم رجال الحدیث ۱۲: ۵۰.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸۳، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۳، الحدیث ۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۷۲

و لو کان للفرار من الصوم (۴۱)، لکن علی کراهیة (۴۲) قبل أن یمضی منه ثلاثة و عشرون یوماً، إلّا فی حجّ أو عمرة، أو مال یخاف تلفه، أو أخ یخاف هلاکه (۴۳).

---

(۴۱) و ذلک لإطلاق الأدلّة المجوّزة للسفر فی شهر رمضان.

(۴۲) قد ظهر وجه الکراهة ممّا ذکرنا من وجه الجمع بین الأخبار المجوّزة للسفر فی شهر رمضان و المانعة عنه.

(۴۳) یعنی أنّ کراهة السفر إنّما هو قبل مضیّ ثلاثة و عشرین یوماً من شهر رمضان؛ فلا کراهة فی السفر فی بقیة الأیّام. و قوله: «إلّا فی حجّ.» إلی آخره، استثناء من الکراهیة فی الثلاثة و العشرین یوماً؛ یعنی أنّ الکراهة فی الثلاثة و العشرین یوماً إنّما هی فیما لم یکن سفره فی حجّ. إلی آخره؛ فلا کراهة فی السفر فی تلک الأیّام فی حجّ. إلی آخره؛ و ذلک لمرسلة علی بن أسباط عن أبی عبد اللّه قال

إذا دخل شهر رمضان فللّه فیه شرط؛ قال اللّه تعالی فَمَنْ شَهِدَ مِنْکُمُ الشَّهْرَ فَلْیَصُمْهُ فلیس للرجل إذا دخل شهر رمضان أن یخرج إلّا فی حجّ أو فی عمرة أو مال یخاف تلفه أو أخ یخاف هلاکه، و لیس له أن یخرج فی إتلاف مال أخیه، فإذا مضت لیلة ثلاث و عشرین فلیخرج حیث شاء «۱».

وجه الدلالة: أنّ قوله (علیه السّلام)

فلیخرج حیث شاء

لرفع البأس المستفاد من قوله

لیس له أن یخرج

المحمول على الكراهة جمعاً بين الأدلّة المانعة عن السفر و المجوّزة له. فقوله

فليخرج حيث شاء

يدلّ على نفى كراهة السفر بعد مضىّ ثلاث و عشرين يوماً. و لا يخفى: أنّ الرواية ضعيفة لسهل بن زياد و لإرسالها، و لا وجه معتبر لرفع الكراهة فى بقية الأيّام؛ فالإقامة فى جميع أيّام شهر رمضان لصومه

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۸۲، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۳، الحديث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۷۳

و أمّا غير صوم شهر رمضان من الواجب المعيّن، فالأحوط ترك السفر مع الاختيار (۴۴)، كما أنّه لو كان مسافراً فالأحوط الإقامة لإتيانه مع الإمكان؛ و إن كان الأقوى فى النذر المعيّن، جواز السفر و عدم وجوب الإقامة لو كان مسافراً.

أفضل، و السفر بلا حاجة مكروه كذلك.

(۴۴) قد عرفت: أنّ صوم شهر رمضان واجب مشروط بالحضر و عدم السفر، و أنّه يجوز السفر فى شهر رمضان و لو للفرار عن الصوم و يقع البحث هنا عن أنّ غير صوم شهر رمضان من الصيام الواجبة المعيّنة كالنذر المعيّن و قضاء شهر رمضان المضيّق وقته و الصوم الاستيجارى فى وقت معيّن هل هى كصوم شهر رمضان فى كونها واجبة مشروطة فيجوز السفر و تركها ثمّ قضاؤها فى أيّام أُخر، أو أنّها واجبة مطلقة منجّزة يجب امتثالها و يجب تحصيل مقدّمتها؛ فيجب الحضور بترك السفر و الإقامة للمسافر، إلّا لضرورة موجبة لترك الواجب المطلق للتزاحم؟

يقع الكلام فى مقامين: الأوّل: فى الصوم النذرى المعيّن بأن كان متعلّق نذره الصوم فى يوم كذا من غير تعليق على الحضور؛ فمقتضى أدلّة وجوب الوفاء بالنذر هو كون الصوم واجباً مطلقاً يجب تحصيل مقدّماته الوجودية، كاستمرار الحضور و وجوب الإقامة لو كان مسافراً و حرمة السفر، هذا.

و لك أن تقول: إنّ أدلّة وجوب الوفاء بالنذر و إن كان مقتضاها كون الواجب المنذور مطلقاً لكنّه قد ورد دليل معتبر يستفاد منه كون الصوم النذرى كصوم شهر رمضان واجباً مشروطاً بالحضور؛ ففى صحيحة على بن مهزيار فى حديث قال: كتبتُ إليه يعنى إلى أبى الحسن (عليه السّلام) يا سيّدى! رجل نذر أن يصوم يوماً من الجمعة دائماً ما بقى، فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر أو أضحى أو أيّام التشريق أو

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۷۴

.....

سفر أو مرض، هل عليه صوم ذلك اليوم أو قضاؤه؟ و كيف يصنع يا سيّدى؟ فكتب إليه

قد وضع اللّه عنه الصيام فى هذه الأيّام كلّها، و يصوم يوماً بدل يوم إن شاء اللّه. «۱»

الخبر.

و موثّقة زرارة قال: قلت لأبى جعفر (عليه السّلام): إنّ أُمّى كانت جعلت عليها نذراً أنّ اللّه ردّ (أن يردّ اللّه) عليها بعض ولدها من شىء كانت تخاف عليه أن تصوم ذلك اليوم الذى يقدم فيه ما بقيت، فخرجت معنا مسافرة إلى مكّة، فأشكل علينا لمكان النذر، أ تصوم أو تفطر؟ فقال

لا تصوم، قد وضع اللّه عنها حقّه و تصوم هى ما جعلت على نفسها

، قلت: فما ترى إذا هى رجعت إلى المنزل أ تَقضيه؟ قال

لا

، قلت: أ فتترك ذلك؟ قال

لا؛ لأنّى أخاف أن ترى فى الذى نذرت فيه ما تكره «۲»

، و هـذه الروايـة صـحيحة من أحـد طريقى الكلينى رواها عن على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن ابن رئاب عن زرارة «۳»، و موثّقة من طريق الشيخ فى «التهذيب» رواها عن على بن الحسن بن فضّال «۴». فدلالة هاتين الروايتين على كون الصوم النذرى كصيام شهر رمضان واجباً مشروطاً واضحة.

هـذا كلّه فيما كان متعلّق نذره الصوم فى يوم الجمعة مثلًا، فيكون وجوبه مشـروطاً بالحضور. و أمّا لو كان متعلّق نذره الصوم فى ذلك اليوم مقيّداً بكونه فى الحضر أو فى السفر مقيماً فيكون واجباً مطلقاً و خارجاً عن موضع البحث، و لا تشمله الروايتان المزبورتان.

الثانى: غير النذرى المعيّن كالصوم الواجب بالإجارة فى أيّامٍ مخصوصة

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۳: ۳۱۰، كتاب النذر و العهد، الباب ۱۰، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۱۹۶، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۰، الحديث ۳.

(۳) الكافى ۷: ۴۵۹/ ۲۴.

(۴) تهذيب الأحكام ۴: ۲۳۴/ ۶۸۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۷۵

[(مسألة ۷): يكره للمسافر فى شهر رمضان بل كلّ من يجوز له الإفطار التملّى من الطعام و الشراب]

(مسألة ۷): يكره للمسافر فى شهر رمضان بل كلّ من يجوز له الإفطار التملّى من الطعام و الشراب، و كذا الجماع فى النهار (۴۵)،

فيمكن أن يقال: إنّه يجب على الأجير الحضور و الإقامة لأجل الوفاء بعقد الإجارة و تسليم ما ملكه الموجر على ذمّة الأجير بالعقد.

(۴۵) وجه كراهة التملّى من الطعام و الشـراب لخصوص المسافر ذيل صـحيحة عبد اللّه بن سـنان قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن الرجل يسافر فى شهر رمضان و معه جارية له، أ فله أن يصيب منها بالنهار؟ فقال

سبحان اللّه أما يعرف حرمة شهر رمضان؟! إنّ له فى الليل سبحاً طويلًا

، قلت: أ ليس له أن يأكل و يشرب و يقصّر؟ قال

إنّ اللّه تبارك و تعالى قـد رخّص للمسافر فى الإفطار و التقصـير رحمةً و تخفيفاً لموضع التعب و النصَب و وعث السـفر، و لم يرخّص له فى مجامعـة النسـاء فى السـفر بالنهـار فى شـهر رمضان، و أوجب عليه قضاء الصوم و لم يوجب عليه قضاء تمام الصـلاة إذا آبَ من سفره

، ثمّ قال

و السنّة لا تقاس، و إنّى إذا سافرت فى شهر رمضان ما آكل إلّا القوت و ما أشرب كلّ الرىّ «۱».

و وجه التعـدّى فى كراهـة التملّى عن المسـافر إلى كلّ من يجوز له الإفطار ما يظهر من الصـحيحة المـذكورة من حرمـة شـهر رمضان الموجبة لكراهة التملّى.

و أمّا الجماع: فيظهر من عـدّة من الروايات عـدم الترخيص فيه، بل بعضـها صـريح فى الحرمـة: منها: الصـحيحة السابقة حيث قال (عليه

السّلام)

و لم یرخّص له فی مجامعة فی السفر بالنهار فی شهر رمضان.

و منها: صحیحة أُخری لعبد اللّه بن سنان قال: سألته عن الرجل یأتی جاریته فی شهر رمضان بالنهار فی السفر، فقال:

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۰۶، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۳، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۷۶

.....

ما عرف هذا حقّ شهر رمضان، إنّ له فی اللیل سبحاً طویلًا «۱».

و منها: صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا سافر الرجل فی شهر رمضان فلا یقرب النساء بالنهار فی شهر رمضان؛ فإنّ ذلک محرّم علیه «۲».

و کثیر من الروایات صریح فی الجواز و نفی البأس عن الجماع للمسافر فی شهر رمضان: منها: صحیحة عمر بن یزید بیاع السابری قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یسافر فی شهر رمضان، إله أن یصیب من النساء؟ قال

نعم «۳».

و روایة محمّد بن سهل الأشعری عن أبیه قال: سألت أبا الحسن (علیه السّلام) عن رجل أتی أهله فی شهر رمضان و هو مسافر، قال

لا بأس «۴»

، الراوی مجهول الحال و إن روی عنه الأعاظم؛ لأنّ مجرّد روایتهم لا یدلّ علی وثاقته. و روایة عبد الملک بن عتبة الهاشمی قال: سألت أبا الحسن یعنی موسی (علیه السّلام) عن الرجل یجامع أهله فی السفر و هو فی شهر رمضان، قال

لا بأس به «۵»

، و عبد الملک بن عتبة الهاشمی مهمل فی کتب الرجال. و مرسلة الحسن بن محمّد بن سماعة عن غیر واحد عن أبان بن عثمان عن أبی العبّاس عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الرجل یسافر و معه جاریة فی شهر رمضان هل یقع علیها؟ قال

نعم «۶»

، و أبو العبّاس هو الفضل بن عبد الملک البقباق، ثقة عین. و موثّقة داود بن الحصین قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یسافر فی شهر رمضان و معه جاریة، أ یقع علیها؟ قال:

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۰۶، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۳، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۰۷، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۳، الحدیث ۸.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۰۵، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۳، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۰۵، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۳، الحدیث ۲.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۰۵، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۳، الحدیث ۳.

(۶) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۰۶، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۳، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۷۷

بل الأحوط ترکه (۴۶)؛ و إن کان الأقوی جوازه (۴۷).

[(مسألة ۸): یجوز الإفطار فی شهر رمضان لأشخاص]

(مسألة ۸): یجوز الإفطار فی شهر رمضان لأشخاص: الشیخ و الشیخة إذا تعذّر (۴۸)

نعم «۱».

و صحیحة علی بن الحکم قال: سألت أبا الحسن (علیه السّلام) عن الرجل یجامع أهله فی السفر فی شهر رمضان؟ فقال

لا بأس به «۲».

و صحیحة محمّد بن مسلم قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یقدم من سفر بعد العصر فی شهر رمضان فیصیب امرأته حین طهرت من الحیض أ یواقعها؟ قال

لا بأس به «۳».

(۴۶) وجه الاحتیاط قول الحلبی بالحرمة؛ لما ذکر من روایات المنع.

(۴۷) للأدلّة المجوّزة المذکورة، و حمل أخبار المنع علی الکراهة جمعاً بینها.

(۴۸) هذه المسألة إجماعیة. و یدلّ علی الجواز أُمور:

الأوّل: حکم العقل بأنّ القدرة شرط التکلیف فلا تکلیف لمن تعذّر علیه. الثانی: قوله تعالی وَ عَلَی الَّذِینَ یُطِیقُونَهُ فِدْیَةٌ طَعامُ مِسْکِینٍ «۴»؛ أی یقعون فی مشقّة.

الثالث: حدیث رفع ما اضطرّوا إلیه و ما لا یطیقون، کما فی صحیحة حریز عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) «۵».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۰۷، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۳، الحدیث ۷.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۰۷، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۳، الحدیث ۹.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۰۸، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۳، الحدیث ۱۰.

(۴) البقرة (۲): ۱۸۴.

(۵) وسائل الشیعة ۱۵: ۳۶۹، کتاب الجهاد، أبواب جهاد النفس، الباب ۵۶، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۷۸

أو تعسّر علیهما الصوم (۴۹)،

الرابع: الروایات؛ منها: صحیحة محمّد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (علیه السّلام) یقول

الشیخ الکبیر و الذی به العطاش لا حرج علیهما أن یفطرا فی شهر رمضان، و یتصدّق کلّ واحد منهما فی کلّ یوم بمدّ من طعام، و لا قضاء علیهما «۱».

و منها: صحیحة أُخری لمحمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی قول اللّه عزّ و جلّ وَ عَلَی الَّذِینَ یُطِیقُونَهُ فِدْیَةٌ طَعامُ مِسْکِینٍ قال

الشیخ الکبیر و الذی یأخذه العطاش. «۲»

الخبر.

و منها: صحیحة الطیالسی عن إبراهیم بن أبی زیاد الکرخی قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): رجل شیخ لا یستطیع القیام إلی

الخلاء لضعفه و لا يمكنه الركوع و السجود، فقال (عليه السّلام)

ليومئ برأسه إيماءً.

إلى أن قال: قلت: فالصيام؟ قال

إذا كان فى ذلك الحدّ فقد وضع اللّه عنه، فإن كانت له مقدرة فصدقة مدّ من طعام بدل كلّ يوم أحبّ إلىّ، و إن لم يكن له يسار ذلك فلا شىء عليه «۳»

، و غيرها من روايات الباب، فراجع.

(۴۹) و يدلّ عليه مضافاً إلى أدلّة نفى الحرج صحيح عبد اللّه بن سنان قال: سألته عن رجل كبير ضعف عن صوم شهر رمضان، قال يتصدّق كلّ يوم بما يجزى من طعام مسكين «۴».

و رواية عبد الملك بن عتبة الهاشمى قال: سألت أبا الحسن (عليه السّلام) عن الشيخ الكبير و العجوز الكبيرة التى تضعف عن الصوم فى شهر

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۰۹، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۱۰، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحديث ۳.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۱۲، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحديث ۱۰.

(۴) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۱۱، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحديث ۵.

مدارک تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۲۷۹

و من به داء العطاش؛ سواء لم يقدر على الصبر أو تعسّر عليه (۵۰)، و الحامل المقرب التى يضرّ الصوم بها أو بولدها، و المرضعة القليلة اللبن إذا أضرّ الصوم بها أو بولدها (۵۱)،

رمضان، قال

تصدّق فى كلّ يوم بمدّ حنطة «۱».

و صحيح الحلبى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل كبير يضعف عن صوم شهر رمضان، فقال

يتصدّق بما يجزى عنه طعام مسكين لكلّ يوم «۲».

(۵۰) و يدلّ عليه مضافاً إلى أدلّة رفع ما لا يطيقون و ما اضطرّوا إليه صحيحى محمّد بن مسلم السابقين، و مرسلة ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى قول اللّه عزّ و جلّ وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعامُ مِسْكِينٍ قال

الذين كانوا يطيقون الصوم و أصابهم كبر أو عطاش أو شبه ذلك فعليهم لكلّ يوم مدّ «۳».

(۵۱) هذه المسألة إجماعية. و يدلّ عليه عموم أدلّة نفى الضرر و الحرج. و صحيح محمّد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (عليه السّلام) يقول

الحامل المقرب و المرضع القليلة اللبن لا حرج عليهما أن تفطرا فى شهر رمضان؛ لأنّهما لا تطيقان الصوم، و عليهما أن تتصدّق كلّ واحد منهما فى كلّ يوم تفطر فيه بمدّ من طعام، و عليهما قضاء كلّ يوم أفطرتا فيه تقضيانه بعد «۴».

و صحيح عبد اللّه بن مسكان عن محمّد بن جعفر قال: قلت لأبى الحسن (عليه السّلام): إنّ امرأتى جعلت على نفسها صوم

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۱۱، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحديث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۲، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۹.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۱، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۶.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۵، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۷، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۸۰

فإنّ جمیع هذه الأشخاص یفطرون، و یجب علی کلّ واحد منهم التکفیر بدل کلّ یوم بمُدّ من الطعام، و الأحوط مُدّان (۵۲)،

شهرین، فوضعت ولدها و أدرکها الحبل فلم تقو علی الصوم، قال

فلتصدّق مکان کلّ یوم بمدّ علی مسکین «۱»

، هذه الروایة صحیحة من طریق الکلینی (رحمه اللّه) و هی واردة فی خصوص الحامل.

کما أنّ بعض روایات الباب وارد فی خصوص المرضعة کروایة محمّد بن إدریس فی آخر «السرائر» عن علی بن مهزیار قال: کتبتُ إلیه یعنی علی بن محمّد (علیهما السّلام) أسأله عن امرأة ترضع ولدها و غیر ولدها فی شهر رمضان فیشتدّ علیها الصوم و هی ترضع حتّی یغشی علیها و لا تقدر علی الصیام، أ ترضع و تفطر و تقضی صیامها إذا أمکنها، أو تدع الرضاع و تصوم؟ فإن کانت ممّن لا یمکنها اتّخاذ من یرضع ولدها فکیف تصنع؟ فکتب (علیه السّلام)

إن کانت ممّن یمکنها اتّخاذ ظئرٍ استرضعت لولدها و أتمّت صیامها، و إن کان ذلک لا یمکنها أفطرت و أرضعت ولدها و قضت صیامها متی ما أمکنها «۲»

، و هذه روایة صحیحة من طریق عبد اللّه بن جعفر الحمیری شیخ القمیین و وجههم، لا من طریق أحمد بن محمّد الجوهری الذی قال النجاشی و الشیخ فی حقّه: إنّه اضطرب و اختلّ فی آخر عمره.

(۵۲) وجه وجوب مدّ واحد فیمن ذکر صحیحتا محمّد بن مسلم: إحداهما وردت فی الشیخ الکبیر و ذی العطاش، قال (علیه السّلام) و یتصدّق کلّ واحد منهما فی کلّ یوم بمدّ من طعام «۳».

و الأُخری فی الحامل المقرب و المرضعة القلیلة اللبن،

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۶، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۶، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۷، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۰۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۸۱

.....

قال (علیه السّلام)

و علیهما أن تتصدّق کلّ واحد منهما فی کلّ یوم تفطر فیه بمدّ من طعام «۱»

، و غیرهما من روایات الباب الخامس عشر و السابع عشر من أبواب من یصحّ منه الصوم، فراجع.

و الأحوط استحباباً مدّان من طعام، و وجه الاحتیاط ما رواه الشیخ (رحمه اللّه) فی الصحیح بإسناده عن سعد بن عبد اللّه الأشعری القمی عن محمّد بن الحسین بن أبی الخطّاب عن جعفر بن بشیر و محمّد بن عبد اللّه بن هلال جمیعاً عن العلاء بن رزین عن محمّد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

الشیخ الکبیر و الذی به العطاش لا حرج علیهما أن یفطرا فی شهر رمضان، و یتصدّق کلّ واحد منهما فی کلّ یوم بمدّین من طعام و لا قضاء علیهما، و إن لم یقدرا فلا شیء علیهما «۲»

، و هذه الروایة صحیحة من طریق جعفر بن بشیر البجلی الوشّاء فإنّه ثقة، و إن کانت ضعیفة من طریق محمّد بن عبد اللّه بن هلال فإنّه مهمل فی کتب الرجال.

و نسب إلی أبی الصلاح القول باستحباب التکفیر، و استدلّ علیه بالصحیح عن إبراهیم بن أبی زیاد الکرخی قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): رجل شیخ لا یستطیع القیام إلی الخلاء لضعفه و لا یمکنه الرکوع و السجود، فقال

لیومئ برأسه إیماءً.

إلی أن قال: قلت: فالصیام؟ قال

إذا کان فی ذلک الحد فقد وضع اللّه عنه، فإن کانت له مقدرة فصدقة مدّ من طعام بدل کلّ یوم أحبّ إلیّ و إن لم یکن له یسار ذلک فلا شیء علیه «۳».

وجه الاستدلال: التعبیر بقوله

أحبّ إلیّ

الظاهر فی الاستحباب. و فیه: أنّ الأحبّیة لا تنافی الوجوب، و الروایات الدالّة علی وجوب التکفیر قرینة علی حمل الأحبّ علی خلاف ظاهره و أنّ صدقة مدّ من

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۵، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۷، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۲، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۱۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۸۲

عدا الشیخین و ذی العطاش فی صورة تعذّر الصوم علیهم، فإنّ وجوب الکفّارة علیهم محلّ إشکال، بل عدمه لا یخلو من قوّة (۵۳)،

الطعام أحبّ إلیّ من العصیان و ترک الصدقة.

(۵۳) اختلف فقهاؤنا فی اختصاص وجوب الکفّارة بمن یتمکّن من الصوم مع مشقّة من الشیخ و الشیخة و ذی العطاش، أو أنّه لا یختصّه بل یعمّ من یتعذّر علیه الصوم؟ الظاهر من الآیة الشریفة وَ عَلَی الَّذِینَ یُطِیقُونَهُ فِدْیَةٌ طَعامُ مِسْکِینٍ الاختصاص بمن یشقّ علیه الصوم و لا تشمل من یتعذّر، فلا شیء علیه.

و تدلّ علیه روایة عبد الملک بن عتبة الهاشمی المتقدّمة «۱»، و صحیحة عبد اللّه بن سنان «۲»، و صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) «۳» المذکورتین، حیث إنّ موضوع وجوب المدّ فی هذه الروایات هو الضعیف المقابل للقوی؛ أی من یشقّ علیه الصوم لا العاجز المتعذّر علیه.

و قد ورد بعض الروایات فی تفسیر الآیة المزبورة، کمرسلة ابن بکیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) «۴» و صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) «۵» المتقدّمتین حیث فسّر (علیه السّلام) الَّذِینَ یُطِیقُونَهُ بالشیخ الکبیر و الذی یأخذه العطاش، و یکون هذا التفسیر قرینة علی أنّ المراد من عدم الاستطاعة هو الإطاقة لا العجز، کما فی روایة أبی بصیر قال: سألته عن قول اللّه عزّ و جلّ:

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۱، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۱، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۲، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۹.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۱، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۶.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۸۳

.....

وَ عَلَی الَّذِینَ یُطِیقُونَهُ فِدْیَةٌ طَعامُ مِسْکِینٍ، قال

هو الشیخ الکبیر الذی لا یستطیع و المریض «۱»

، و علیه یحمل خبر آخر عن أبی بصیر قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

أیّما رجل کان کبیراً لا یستطیع الصیام. «۲»

الخبر، و الخبر ضعیف سنداً بعلی و هو ابن أبی حمزة البطائنی الذی أنکر موت أبی الحسن (علیه السّلام) لیمتنع عن إعطاء أمواله التی عنده إلی علی بن موسی الرضا (علیه السّلام). و صحیح محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) و إن کان مطلقاً شاملًا للشیخ العاجز عن الصوم أیضاً حیث قال (علیه السّلام)

الشیخ الکبیر و الذی به العطاش لا حرج علیهما. «۳»

بنی فضل، مرتضی بن سیف علی، مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، در یک جلد، مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی قدس سره، تهران - ایران، اول، ۱۴۲۲ ه ق

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم؛ ص: ۲۸۳

الخبر لکنّه یحمل علی من لا یطیقه بقرینة الأخبار المتقدّمة.

نعم بعض روایات الباب یدلّ علی وجوب التصدّق علی غیر القادر و هو العاجز الغیر المتمکّن کروایة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: الشیخ الکبیر لا یقدر أن یصوم، فقال

یصوم عنه بعض ولده

، قلت: فإن لم یکن له ولد؟ قال

فأدنی قرابته

، قلت: فإن لم یکن قرابة؟ قال

یتصدّق بمدّ فی کلّ یوم، فإن لم یکن عنده شیء فلیس علیه «۴».

و فیه أوّلًا: أنّ السند ضعیف بیحیی بن المبارک المهمل فی کتب الرجال. و ثانیاً: أنّه لم یقل أحد بأن یصوم عن الشیخ الکبیر الغیر القادر علی صوم شهر رمضان بعض ولده أو أدنی قرابته.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۲، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۷.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۳، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۱۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۰۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۳، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۱۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۸۴

کما أنّه علی الحامل المقرب و المرضعة القلیلة اللبن إذا أضرّ بهما لا بولدهما محلّ تأمّل (۵۴).

---

(۵۴) یعنی أنّ وجوب التصدّق بمدّ علی الحامل المقرب و المرضعة القلیلة اللبن مسلّم فیما إذا أضرّ الصوم بولدهما لا بنفسهما؛ أمّا اعتبار الإضرار بالولد فی الحامل فلتقییدها بالمقرب فی صحیحة محمّد بن مسلم المتقدّمة «۱» علی ما قیل فی بعض تعالیق «العروة الوثقی» و أمّا اعتباره فی المرضعة القلیلة اللبن فیمکن استفادته من تقیید المرضع بالقلیلة اللبن؛ فإنّ قلّة اللبن مع الصوم توجب الإضرار بالولد.

و قد صرّح بالخوف علی الولد فی روایة «تفسیر العیّاشی» عن رفاعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی قول اللّه عزّ و جلّ وَ عَلَی الَّذِینَ یُطِیقُونَهُ فِدْیَةٌ طَعامُ مِسْکِینٍ، قال

المرأة تخاف علی ولدها و الشیخ الکبیر «۲».

و أمّا فیما أضرّ الصوم بنفسهما فقد تأمّل المصنّف (رحمه اللّه) فی وجوب التصدّق علیهما، و لعلّه لعدم دلیل واضح علیه؛ فعلیهما الإفطار للإضرار ثمّ القضاء، من غیر وجوب التصدّق بشیء علیهما، هذا.

و لا یخفی: أنّ التعبیر فی روایة محمّد بن جعفر عن أبی الحسن (علیه السّلام) بقوله: فوضعت ولدها و أدرکها الحبل فلم تقو علی الصوم «۳»، یظهر منه أنّ الحمل قد أدرکها بعد وضع الحمل بفاصلة مدّة لم تحصل لها فیها قوّة المزاج بحیث تقوی علی الصوم، و بالجملة: فقد أضرّ الصوم بنفسها. کما أنّه من المحتمل قویاً أن یکون

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۵، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۷، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۲، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحدیث ۸.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۶، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۱۷، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۸۵

[(مسألة ۹): لا فرق فی المرضعة بین أن یکون الولد لها أو متبرّعة برضاعه أو مستأجرة]

(مسألة ۹): لا فرق فی المرضعة بین أن یکون الولد لها أو متبرّعة برضاعه أو مستأجرة (۵۵)،

الضرر و المشقّة متوجّهین إلی الأُمّ أزید بمراتب من الولد فی الحامل المقرب، فتقیید الحامل بالمقرب لا یکون دلیلًا علی اختصاص وجوب التصدّق بصورة الإضرار علی خصوص الولد، هذا فی الحامل.

و أمّا المرضعة: فقد یستفاد من روایة محمّد بن إدریس فی آخر «السرائر» المتقدّمة من قول السائل: «فیشتدّ علیها الصوم و هی ترضع حتّی یغشی علیها و لا تقدر علی الصیام» «۱» أنّ عروض الغشوة علی المرضعة ضرر بنفسها مسلّماً، و لکن الروایة لم تتعرّض لوجوب الکفّارة علیها.

و الأقوی عندی وجوب الکفّارة علیهما فیما أضرّ الصوم بنفسهما؛ لصحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) المتقدّمة. و یستفاد هذا من قوله (علیه السّلام)

لأنّهما لا تطيقان الصوم، و عليهما أن تتصدّق كلّ واحد منهما فى كلّ يوم تفطر فيه بمدّ من طعام

، حيث إنّ الصوم إضرار بهما و لا تطيقانه.

(۵۵) لا دليل على اختصاص المرضعة بخصوص الامّ بل إطلاق المرضع فى النصوص يشمل غير الامّ؛ سواءٌ كان إرضاعها تبرّعاً أو فى مقابل الأُجرة. و قد ورد فى بعض الروايات التصريح بإرضاع غير الولد، كما فى رواية محمّد بن إدريس عن عبد اللّه بن جعفر الحميرى عن على بن مهزيار المتقدّمة قال: كتبتُ إليه يعنى على بن محمّد (عليه السّلام) أسأله عن امرأة ترضع ولدها و غير ولدها فى شهر رمضان «۲». الخبر.

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۱۶، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۷، الحديث ۳.

(۲) نفس المصدر.

و الأحوط الاقتصار على صورة عدم وجود من يقوم مقامها فى الرضاع تبرّعاً، أو بأُجرة من أبيه أو منها أو من متبرّع (۵۶).

[(مسألة ۱۰): يجب على الحامل و المرضعة القضاء بعد ذلك]

(مسألة ۱۰): يجب على الحامل و المرضعة القضاء بعد ذلك (۵۷)، كما أنّ الأحوط وجوبه على الأوّلين لو تمكّنا بعد ذلك (۵۸).

---

(۵۶) الاقتصار فى جواز إفطار المرضعة على صورة انحصار الإرضاع فيها و عدم وجود من يقوم مقامها هو الأقوى.

و يدلّ عليه صحيح محمّد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السّلام) حيث علّل (عليه السّلام) جواز الإفطار فيها للمرضعة بعدم الطاقة على الصوم

لأنّهما لا تطيقان الصوم «۱»

، و معلوم أنّ عدم الطاقة عليه إنّما هو فيما لم يقم مقامها من ترضعها، و مع وجودها تطيق الصوم بلا كلام. و رواية محمّد بن إدريس المتقدّمة حيث قال: فكتب (عليه السّلام)

إن كانت ممّن يمكنها اتّخاذ ظئر استرضعت لولدها و أتمّت صيامها، و إن كان ذلك لا يمكنها أفطرت و أرضعت ولدها و قضت صيامها متى أمكنها.

(۵۷) و ذلك لصحيحة محمّد بن مسلم المتقدّمة حيث قال (عليه السّلام)

و عليهما قضاء كلّ يوم أفطرتا فيه تقضيانه بعد

، و ذيل رواية محمّد بن إدريس المتقدّمة حيث كتب (عليه السّلام)

و إن كان ذلك لا يمكنها أفطرت و أرضعت و قضت صيامها متى أمكنها.

(۵۸) وجه الاحتياط فتوى المشهور بوجوب القضاء استناداً إلى عموم أدلّة وجوب قضاء الفوائت.

و الأقوى عندى: عدم وجوب القضاء و إن تمكّنا منه بعد ذلك؛ و ذلك للآية

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۱۵، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۷، الحديث ۱.

.....

الشریفة وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعامُ مِسْكِينٍ حيث أوجبت عليهم الفدية، فى قبال الفريقين الواجب على أحدهما الصيام فى الشهر فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ و على الآخر القضاء فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيّامٍ أُخَرَ. و لصحيحة محمّد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السّلام) حيث نفى عنهما القضاء صريحاً

و لا قضاء عليهما «۱».

و يمكن استفادة إجزاء المدّ عن الصوم من صحيحتى عبد اللّه بن سنان و الحلبى قال

يتصدّق كلّ يوم بما يجزى عنه طعام مسكين لكلّ يوم «۲».

و قد ورد فى صحيح الطيالسى عن الكرخى فى خصوص الشيخ الكبير أنّه

إذا كان فى ذلك الحدّ فقد وضع اللّه عنه «۳»

؛ أى لم يوضع عليه قلم تكليف الصوم.

و يمكن الاستئناس للمطلب أيضاً من رواية أبى بصير عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) حيث حصّر بكلمة «إنّما» وظيفة الشيخ الكبير فى الفدية، كالمريض من رمضان إلى رمضان

فإنّما عليه لكلّ يوم أفطر فيه فدية إطعام «۴».

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۰۹، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۱۱، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحديث ۵ و ۹.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۱۲، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحديث ۱۰.

(۴) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۱۳، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ۱۵، الحديث ۱۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۸۸

[القول فى طريق ثبوت هلال شهر رمضان و شوّال]

اشارة

القول فى طريق ثبوت هلال شهر رمضان و شوّال يثبت الهلال بالرؤية (۱)

---

(۱) يثبت الهلال بطرق مختلفة بعضها يوجب العلم بثبوته؛ و هى أُمورٌ أربعة:

الأوّل: رؤية المكلّف نفسه؛ فمن رأى هلال شهر رمضان يجب عليه صومه، و من رأى هلال شوّال يجب عليه الإفطار.

و الأخبار الواردة فيه فى حدّ التواتر، نذكر بعضها:

منها: صحيحة الحلبى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: إنّه سئل عن الأهلّة، فقال

هى أهلّة الشهور، فإذا رأيت الهلال فصم و إذا رأيته فأفطر «۱».

و منها: صحيحة محمّد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال

إذا رأيتم الهلال فصوموا و إذا رأيتموه فأفطروا، و ليس بالرأى و لا بالتظنّى و لكن بالرؤية «۲».

و منها: صحيحة منصور بن حازم عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) أنّه قال

صم لرؤیة

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۵۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۳، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۵۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۳، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۸۹

و إن تفرّد به الرائی (۲)،

الهلال و أفطر لرؤیته، و إن شهد عندک شاهدان مرضیان بأنّهما رأیاه فاقضه «۱».

و منها: صحیحة محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): إذا رأیتم الهلال فأفطروا «۲»

، محمّد بن قیس مشترک بین أبی عبد اللّه البجلی هو ثقة عین، و بین أبی نصر الأسدی و هو ثقة ثقة، و یمتاز البجلی عن الأسدی بروایة یوسف بن عقیل البجلی الثقة، کما یمتاز الأسدی بروایة ابن أبی عمیر عنه.

و منها: موثّقة إسحاق بن عمّار عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه قال

فی کتاب علی (علیه السّلام): صم لرؤیته و أفطر لرؤیته، و إیّاک و الشکّ و الظنّ، فإن خفی علیکم فأتمّوا الشهر الأوّل ثلاثین «۳»

، و غیرها من روایات الباب.

(۲) و یدلّ علیه مضافاً إلی إطلاق الروایات المتقدّمة صحیح علی بن جعفر أنّه سأل أخاه موسی بن جعفر (علیه السّلام) عن الرجل یری الهلال فی شهر رمضان وحده لا یبصره غیره، إله أن یصوم؟ قال

إذا لم یشکّ فلیفطر، و إلّا فلیصم «۴»

؛ أی یری هلال شوّال فی آخر یوم من شهر رمضان.

و صحیح آخر لعلی بن جعفر فی کتابه عن أخیه (علیه السّلام) قال: سألته عمّن یری هلال شهر رمضان وحده لا یبصره غیره، إله أن یصوم؟ فقال

إذا لم یشکّ فیه

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۵۴، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۳، الحدیث ۸.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۵۴، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۳، الحدیث ۱۰.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۵۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۳، الحدیث ۱۱.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۶۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۴، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۹۰

و التواتر و الشیاع المفیدین للعلم (۳)،

فلیصم وحده، و إلّا یصوم مع الناس إذا صاموا «۱».

لا یخفی: أنّ وجوب الصوم و الإفطار علی من تفرّد بالرؤیة متّفق علیه عند الأصحاب و جماعة من العامّة، کمالک و اللیث و الشافعی و ابن المنذر و أصحاب الرأی. و قال عطاء و الحسن و ابن سیرین و إسحاق: إذا انفرد الواحد برؤیة الهلال لا یصوم، فلو أفطر متعمّداً

من رآه وحده وجبت علیه الکفّارة عندنا، و قال أبو حنیفة: لا تجب لأنّها عقوبة، فلا یجب بفعل مختلف فیه کالحدّ. و فیه: أنّ الکفّارة لیست عقوبة و لا تقاس علی الحدّ؛ لسقوطه بالتوبة بخلاف الکفّارة.

(۳) الثانی و الثالث من الأُمور الموجبة للعلم بثبوت الهلال التواتر و الشیاع:

لا کلام و لا إشکال فی حجّیة التواتر شرعاً و عند العقلاء فی الأحکام و الموضوعات. و تدلّ علیه روایة عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن هلال رمضان یغمّ (یخفی) علینا فی تسع و عشرین من شعبان، فقال

لا تصم ذلک الیوم إلّا أن یقضی أهل الأمصار، فإن فعلوا فصُمه «۲»

، و یحتمل قویّاً أن تکون هذه الروایة دلیلًا علی ثبوت الهلال بالشیاع؛ إذ لا أخبار فیه غیرها.

و یدلّ علی ثبوته بالشیاع موثّق عبد الحمید الأزدی الخفّاف قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): أکون فی الجبل فی القریة فیها خمسمائة من الناس، فقال

إذا

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۱۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۴، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۷: ۲۱۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۲، الحدیث ۳، (ط. مکتبة الإسلامیة).

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۹۱

و مُضیّ ثلاثین یوماً من الشهر السابق (۴)،

کان کذلک فصم لصیامهم و أفطر لفطرهم «۱»

، و فی سند الروایة علی بن محمّد بن یعقوب حسنٌ لو لم یکن ثقة، و عبد الحمید الأزدی قد حسّنه النجاشی، و علی بن الحسن هو ابن الفضّال؛ و لذا وصفنا الخبر بالموثّق.

و صحیح عیص بن القاسم أنّه سأل أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الهلال إذا رآه القوم جمیعاً فاتّفقوا أنّه للیلتین، أ یجوز ذلک؟ قال نعم «۲».

و موثّقة سماعة أنّه سأل أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الیوم فی شهر رمضان یختلف فیه، قال

إذا اجتمع أهل مصر علی صیامه للرؤیة فاقضه إذا کان أهل مصر خمسمائة إنسان «۳».

(۴) و یدلّ علیه صحیح محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی حدیث قال

و إذا کانت علّة فأتمّ شعبان ثلاثین «۴».

و صحیح محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): إذا رأیتم الهلال فأفطروا أو شهد علیه عدل من المسلمین.

إلی أن قال

و إن غمّ علیکم فعدّوا ثلاثین لیلة ثمّ أفطروا «۵»

، و قوله (علیه السّلام)

عدل من المسلمین

للجنس المراد به عدلان؛ لأنّ العدل الواحد لا یثبت الهلال بشهادته.

و موثّق إسحاق بن عمّار عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

إن خفی

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۹۳، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۲، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۹۳، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۲، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۹۴، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۲، الحدیث ۶.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۶۳، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۵، الحدیث ۵.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۶۴، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۵، الحدیث ۱۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۹۲

و بالبیّنة الشرعیّة، و هی شهادة عدلین (۵)،

علیکم فأتمّوا الشهر الأوّل ثلاثین «۱».

و موثّق عمرو بن خالد أبی خالد الواسطی عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی حدیث قال

إنّ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قال: إذا خفی الشهر فأتمّوا العدّة شعبان ثلاثین یوماً و صوموا الواحد و ثلاثین. «۲»

الخبر. و اختلف فی أبی خالد الواسطی أنّه عامّی أو شیعی إمامی أو شیعی زیدی، الحقّ هو الأخیر. و فی رجال الأردبیلی: و ذکر ابن فضّال أنّ عمرو بن خالد ثقة.

(۵) فی المسألة أقوال: قیل: لا تقبل شهادة العدلین فی ثبوت الهلال، و فی «الجواهر»: و لکن لم نعرف قائله، و قال الصدوق و الشیخ و جماعة من القدماء کأبناء زهرة و حمزة و البرّاج و أبی الصلاح: تقبل فیما کانت فی السماء علّة، و مع عدمها یثبت الهلال بشهادة خمسین.

و یظهر المیل إلی هذا القول من صاحب «الحدائق» (رحمه اللّه)؛ و ذلک لخبر حبیب الخزاعی «۳» هذا بناءً علی ضبط «معجم رجال الحدیث» و أنّ یونس روی عنه أو الجماعی بناءً علی ضبط صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) و کیف کان: فالروایة علی فرض صحّة سندها محمول علی اعتبار الخمسین إذا لم یحصل الشیاع بالأقلّ منه.

و الأقوی عندنا وفاقاً للمشهور ثبوت الهلال بشهادة عدلین.

و تدلّ علیه مضافاً إلی إطلاق ما دلّ علی قبول شهادة العدلین؛ کموثّقة

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۶۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۵، الحدیث ۱۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۶۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۵، الحدیث ۱۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۹۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۱۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۹۳

.....

مسعدة بن صدقة

کلّ شیء هو لک حلال حتّی تعلم أنّه حرام بعینه فتدعه من قبل نفسک، و ذلک مثل الثوب یکون علیک قد اشتریته و هو سرقة، أو المملوک عندک و لعلّه حرّ قد باع نفسه، أو خدع فبیع قهراً، أو امرأة تحتک و هی أُختک أو رضیعتک، و الأشیاء کلّها علی هذا

حتّی یستبین لک غیر ذلک أو تقوم به البیّنة «۱».

و قوله (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

إنّما أقضی بینکم بالبیّنات و الایمان «۲»

، و معلوم قطعاً أنّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) کان یقضی بالبیّنة الشرعیة المعروفة؛ و هی شهادة رجلین عدلین أو شهادة عادل واحد و امرأتین عادلتین، و سیأتی عدم ثبوت الهلال بشهادة الامرأة مطلقاً الأخبار المستفیضة:

منها: صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

إنّ علیاً (علیه السّلام) کان یقول: لا أُجیز فی الهلال إلّا شهادة رجلین عدلین «۳».

و منها: صحیحة حمّاد بن عثمان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): لا یجوز شهادة النساء فی الهلال، و لا یجوز إلّا شهادة رجلین عدلین «۴».

و منها: صحیحة منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه قال

صم لرؤیة الهلال و أفطر لرؤیته، فإن شهد عندکم شاهدان مرضیان بأنّهما رأیاه فاقضه «۵».

و منها: صحیحة شعیب بن یعقوب العقرقوفی عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سأل عن الیوم الذی یقضی من شهر رمضان، فقال

لا یقضه، إلّا أن یثبت شاهدان عدلان من جمیع أهل الصلاة متی

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۷: ۸۹، کتاب التجارة، أبواب ما یکتسب به، الباب ۴، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۷: ۲۳۲، کتاب القضاء، أبواب کیفیة الحکم و أحکام الدعوی، الباب ۲، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۳.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۹۴

و حکم الحاکم (۶)،

کان رأس الشهر «۱».

و منها: صحیحة محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): إذا رأیتم الهلال فأفطروا أو شهد علیه بیّنة عدل من المسلمین «۲».

و منها: صحیحة أُخری للحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قال علی (علیه السّلام): لا تقبل شهادة النساء فی رؤیة الهلال إلّا شهادة رجلین عدلین «۳».

و منها: صحیحة شعیب بن یعقوب عن جعفر عن أبیه (علیه السّلام)

إنّ علیاً (علیه السّلام) قال: لا أُجیز فی الطلاق و لا فی الهلال إلّا رجلین «۴».

و منها: صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سمعته یقول

لا تصم إلّا للرؤیة أو یشهد شاهدا عدل «۵».

و منها: مرفوعة أحمد بن محمّد بن عیسی عن أبیه رفعه قال

قضی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) بشهادة الواحد و الیمین فی الدین، و أمّا الهلال فلا إلّا بشاهدی عدل «۶»

، و غیرها من روایات الباب.

(۶) اختلف فی ثبوت الهلال بحکم الحاکم الشرعی؛ المشهور و هو المختار ثبوته به، قال فی «الدروس»: و هل یکفی قول الحاکم وحده فی ثبوت الهلال؟ الأقرب نعم «۷»، انتهی. و به قال صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) و «العروة الوثقی»

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۸، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۸، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۷.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۹، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۹.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۹۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۱۶.

(۶) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۹۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۱۷.

(۷) الدروس الشرعیة ۱: ۲۸۶.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۲۹۵

.....

و أکثر المحشّین لها؛ و منهم المصنّف (رحمه اللّه).

و استدلّ علیه بإطلاق ما دلّ علی نفوذ حکم الحاکم، کما فی مقبولة عمر بن حنظلة قال (علیه السّلام)

فإنّی قد جعلته علیکم حاکماً، فإذا حکم بحکمنا فلم یقبل منه فإنّما استخفّ بحکم اللّه، و علینا ردّه «۱».

و فی التوقیع الشریف بخطّ مولانا صاحب الزمان أرواحنا لتراب مقدمه الفداء إلی إسحاق بن یعقوب

أمّا ما سألت عنه أرشدک اللّه و ثبّتک.

إلی أن قال (علیه السّلام)

و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فیها إلی رواة حدیثنا فإنّهم حجّتی علیکم و أنا حجّة اللّه «۲»

، وجه الاستدلال بالمقبولة و التوقیع: أنّه (علیه السّلام) جعل الحاکم الشرعی حجّة و نزّله منزلة نفسه و أمر بإنفاذ حکمه. و المورد فی المقبولة و إن کان هو الترافع و المنازعة و لکن الجعل و التنزیل منزلته له إطلاق یشمل جمیع موارد الحکم؛ و منها الهلال الذی هو من أهمّ ما یرجع المسلمون فیه إلی الحاکم فی خصوص أوّل شهر رمضان و شوّال بالنسبة إلی الفطر الذی هو عید جمیع طبقات المسلمین، و أوّل ذی الحجّة بالنسبة إلی مراسم عبادة الحجّ و العید الأضحی، کما لا یخفی.

و استدلّ أیضاً بصحیحة محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

إذا شهد عند الإمام شاهدان أنّهما رأیا الهلال منذ ثلاثین یوماً أمر الإمام بإفطار ذلک الیوم إذا کانا شهدا قبل زوال الشمس، و إن شهدا بعد زوال الشمس أمر الإمام بإفطار ذلک الیوم و أخّر الصلاة إلی الغد فصلّی بهم «۳»

، و مورد هذه الصحیحة و إن کان حکم خصوص الإمام (علیه السّلام) لکن الفقیه الجامع للشرائط له الولایة المطلقة و بالکلّیة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۷: ۱۳۶، کتاب القضاء، أبواب صفات القاضی، الباب ۱۱، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۷: ۱۴۰، کتاب القضاء، أبواب صفات القاضی، الباب ۱۱، الحدیث ۹.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۷۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۶، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۹۶

.....

لجامعة المسلمین فی أقطار العالم، فله ما للإمام (علیه السّلام) من الوظائف المربوطة بالجوامع علی ما حقّقناه فی مسألة ولایة الفقیه فی زمن الغیبة. و لا فرق فی مستند الحاکم بین علمه بثبوت الهلال الحاصل من رؤیة نفسه أو من التواتر و الشیاع، و بین البیّنة القائمة عنده من شهادة عدلین.

قال صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) و نعم ما قال کما أنّ الظاهر ثبوته بحکم الحاکم المستند إلی علمه؛ لإطلاق ما دلّ علی نفوذه و أنّ الرادّ علیه کالرادّ علیهم:، من غیر فرق بین موضوعات المخاصمات و غیرها کالعدالة و الفسق و الاجتهاد و النسب و نحوها. إلی أن قال (رحمه اللّه) فی ردّ من قال بعدم ثبوت الهلال بحکم الحاکم: إنّه منافٍ لإطلاق الأدلّة و تشکیک فیما یمکن تحصیل الإجماع علیه؛ خصوصاً فی أمثال هذه الموضوعات العامّة التی هی من المعلوم الرجوع فیها إلی الحکّام، کما لا یخفی علی من له خُبرة بالشرع و سیاسته «۱»، انتهی.

و القائلون بعدم ثبوت الهلال بحکم الحاکم و منهم النراقی (رحمه اللّه) فی «مستند الشیعة» و السیّد الخوئی (رحمه اللّه) فی حاشیته علی «العروة الوثقی» یقولون بأنّ صحیحة محمّد بن قیس موردها الإمام المعصوم (علیه السّلام)، فلا یتعدّی منه إلی الفقیه الجامع للشرائط، و أنّه لا ولایة مطلقة للفقیه فی زمن الغیبة، و أنّ المقبولة و التوقیع الشریف و نظائرهما موردها الترافع و التخاصم. و حکم الحاکم و الفقیه القاضی نافذ، و یجب اتّباعه فی خصوص المرافعة لا مطلقاً.

و الجواب ظاهر ممّا قدّمناه فی الاستدلال علی المختار.

و یظهر من صاحب «المدارک» التردّد فی المسألة حیث اکتفی بنقل القولین و ذکر دلیل الطرفین، فراجع.

---

(۱) جواهر الکلام ۱۶: ۳۵۹ ۳۶۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۹۷

إذا لم یعلم خطؤه و لا خطأ مستنده (۷). و لا اعتبار بقول المنجّمین (۸)،

و قال صاحب «الحدائق» (رحمه اللّه): نعم للقائل أن یقول: إذا ثبت ذلک لإمام الأصل ثبت لنائبه لحقّ النیابة، إلّا أنّه لا یخلو أیضاً من شوب الإشکال؛ لعدم الوقوف علی دلیل لهذه الکلّیة. إلی أن قال: و بالجملة فالمسألة عندی موضع توقّف و إشکال؛ لعدم الدلیل الواضح فی وجوب الأخذ بحکم الحاکم بحیث یشمل موضع النزاع «۱»، انتهی.

(۷) لا إشکال فی أنّ حکم الحاکم بناءً علی ثبوت الهلال به من جملة طرق الثبوت، و معلوم أنّ طریقیة الطریق منوطةٌ بعدم انکشاف الخلاف، فإذا علمنا بخطإ الحاکم أو خطأ مستنده فلا یکون حکمه حجّة شرعیة، و ذلک واضح.

(۸) هذه المسألة مشهورة شهرة عظیمة، بل لم نعرف الخلاف من الأصحاب، و به قال أکثر العامّة. و قد حصر طرق ثبوت الهلال فی الروایات فی الرؤیة الحاصلة لنفس الرائی أو الثابتة له بالشیاع أو التواتر و شهادة عدلین و عدّ الثلاثین، و لا دلیل علی ثبوته بغیرها. فمع عدم وجود واحد من الطرق المذکورة فمقتضی الأصل عدم ثبوته.

و القائلون بثبوته به احتجّوا بقوله تعالی وَ عَلاماتٍ وَ بِالنَّجْمِ هُمْ یَهْتَدُونَ «۲»، و بأنّ النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قال فإن غمّ علیکم فاقدروا له «۳»

، و التقدیر إنّما هو معرفة التسییر و المنازل؛ و لذلک رجعنا إلی الکواکب و المنازل فی القبلة و الأوقات، و هی أُمور شرعیة رتّب الشارع علیها أُموراً کثیرة، و بأنّ القبلة ثبت به.

---

(۱) الحدائق الناضرة ۱۳: ۲۶۰.

(۲) النحل (۱۶): ۱۶.

(۳) راجع صحیح مسلم ۲: ۴۵۸/ ۶، ۷، ۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۹۸

و لا بتطوّق الهلال (۹)

و فیه: أنّ الآیة تدلّ علی أنّ النجم وسیلة للهدایة فی الطرق البرّیة و البحریة و نحن نقول به، و الحدیث علی فرض وروده و صحّة سنده لعلّ المراد منه تقدیر الشهر ثلاثین عند قوم و تسعة و عشرین عند آخر بحسب اختلاف افقهم. و حکی عن أهل اللغة أنّ الإقدار و التقدیر بمعنی واحد، و راجع إلی صحیح مسلم فی بیان المراد من الحدیث.

و أمّا القبلة فیکفی فی ثبوته الظنّ؛ و ذلک لصحیحة زرارة قال: قال أبو جعفر (علیه السّلام)

یجزئ التحرّی أبداً إذا لم یعلم أین وجه القبلة «۱».

بخلاف الهلال فلا یثبت بالظنّ؛ للنهی عنه فی صحیحة إبراهیم بن عثمان الخزّاز عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: کم یجزی فی رؤیة الهلال؟ فقال

إنّ شهر رمضان فریضة من فرائض اللّه؛ فلا تؤدّوا بالتظنّی، و لیس رؤیة الهلال أن یقوم عدّة فیقول واحد: قد رأیته، و یقول الآخرون: لم نره، إذا رآه واحدٌ رآه مائة و إذا رآه مائة رآه ألف، و لا یجزی فی رؤیة الهلال إذا لم یکن فی السماء علّة أقلّ من شهادة خمسین، و إذا کانت فی السماء علّة قبلت شهادة رجلین یدخلان و یخرجان من مصر «۲».

(۹) أی بظهور نوره فی جرمه مستدیراً. المشهور عند أصحابنا شهرة عظیمة عدم ثبوت الهلال بتطوّقه؛ لعدم الدلیل علیه سوی صحیحة مرازم بن حکیم الساباطی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا تطوّق الهلال فهو للیلتین، و إذا رأیت ظلّ

---

(۱) وسائل الشیعة ۴: ۳۰۷، کتاب الصلاة، أبواب القبلة، الباب ۶، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۹، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۱۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۲۹۹

أو غیبوبته بعد الشفق؛ فی ثبوت کونه للّیلة السابقة و إن أفاد الظنّ (۱۰).

رأسک فیه فهو لثلاث «۱».

و هذه الروایة معرض عنها عند الأصحاب. و قال الصدوق فی «الفقیه» و الخراسانی فی «الذخیرة» بثبوته به للصحیحة المذکورة، و اختاره السیّد الخوئی (رحمه اللّه) فی «مستند العروة الوثقی» قائلًا بأنّ إعراض المشهور غیر مؤثّر مع وجود خبر صحیح فی المسألة، و أنّ الصحیحة تحکی عن أمر تکوینی و أنّ التطوّق یکشف بطور القطع عن أنّ الهلال للیلتین، و هو بحسب طبیعة فلک القمر یتحقّق فی اللیلة الثانیة؛ فلا یمکن تحقّقه فی اللیلة الأُولی، کما أنّ رؤیة ظلّ الرأس لا یحصل فی اللیلة الثانیة. و نسب إلی الشیخ فی

«التهذیب» ثبوت الهلال بالتطوّق فیما إذا کان فی السماء علّة من غیم أو ما یجری مجراه، و لا دلیل له علی هذا التقیید.

(۱۰) المراد من الشفق بقیة ضوء الشمس و حمرتها بعد الغروب أوّل اللیل.

اختلف فی أنّ غیبوبة الهلال بعد زوال الشفق هل تثبت کونه لللیلتین کما أنّ غیبوبته قبل الشفق علامة کونه لللة، أو لا تثبته؟

قال الصدوق فی «المقنع» «۲» بالأوّل، قال: و اعلم أنّ الهلال إذا غاب قبل الشفق فهو لللة، و إذا غاب بعد الشفق فهو لللیلتین، و إذا رؤی فیه ظلّ الرأس فهو لثلاث لیال. و لم یأت (رحمه اللّه) بدلیله.

و قال صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) «۳»: و لعلّه لقول الصادق (علیه السّلام) فی خبر إسماعیل

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۱، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۹، الحدیث ۲.

(۲) المقنع: ۱۸۳.

(۳) جواهر الکلام ۱۶: ۳۶۵.

.....

ابن الحرّ و فی «الوسائل»: إسماعیل بن الحسن بحر «۱» عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا غاب الهلال قبل الشفق فهو لللة، و إذا غاب بعد الشفق فهو لللیلتین «۲».

و فیه: أنّ الروایة ضعیفة سنداً؛ لعدم ذکر إسماعیل بن بحر فی کتب الرجال، و إسماعیل بن الحسن أو ابن الحرّ و إن کانا مذکورین فیها لکنّهما مجهولان، هذا. مضافاً إلی أنّ هذه الروایة معارضة بما دلّ علی عدم الاعتبار بغیبوبة الهلال بعد الشفق بزمان طویل، کصحیحة الحسن بن راشد المعروف بأبی علی بن راشد قال: کتب إلیّ أبو الحسن العسکری (علیه السّلام) کتاباً و أرّخه یوم الثلاثاء لللة بقیت من شعبان، و ذلک فی سنة اثنین و ثلاثین و مائتین، و کان یوم الأربعاء یوم شکّ فصام أهل بغداد یوم الخمیس و أخبرونی أنّهم رأوا الهلال لیلة الخمیس و لم یغب إلّا بعد الشفق بزمان طویل، قال: فاعتقدت أنّ الصوم یوم الخمیس و أنّ الشهر کان عندنا ببغداد یوم الأربعاء، قال: فکتب إلیّ

زادک اللّه توفیقاً فقد صمتَ بصیامنا

، قال: ثمّ لقیتُه بعد ذلک فسألته عمّا کتبتُ به إلیه، فقال لی

أو لم أکتب إلیک إنّما صمت الخمیس و لا تصم إلّا للرؤیة «۳»

، وجه الدلالة واضح حیث إنّها صریحة فی أنّ أوّل شهر الصیام هو یوم الخمیس و إن کان الهلال فی لیلته لم یغب إلّا بعد الشفق بزمان، فلا تکون غیبوبته بعد الشفق علامة کونه لللیلتین.

فالأقوی: عدم ثبوت هلال اللیلة الماضیة بغیبوبته بعد زوال الشفق فی اللیلة الآتیة، و إن کانت الغیبوبة الکذائیة مفیدة للظنّ؛ لهذه الروایة الصحیحة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۷: ۲۰۴، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۹، الحدیث ۳، (ط. مکتبة الإسلامیة).

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۹، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۱، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۹، الحدیث ۱.

[(مسألة ۱): لا بدّ فی قبول شهادة البیّنة أن تشهد بالرؤیة]

(مسألة ۱): لا بدّ فی قبول شهادة البیّنة أن تشهد بالرؤیة، فلا تکفی الشهادة العلمیّة (۱۱).

---

(۱۱) هذه المسألة واضحة بعد وضوح اعتبار الاستناد إلی الحسّ فی حجّیة الشهادة؛ فلا بدّ للشاهدین من رؤیتهما الهلال و یشهدان علی الرؤیة، فلو شهدا به مستندین إلی علمهما برؤیة الهلال الحاصلة للرائین لا لنفسهما لکن حصل لهما العلم بها من التواتر أو الشیاع فلا تقبل شهادتهما، هذا.

مضافاً إلی أنّ فی بعض الروایات قد صرّح بکون المشهود به نفس الرؤیة؛ بأن شهد الشاهدان بالرؤیة المحسوسة بالبصر لهما، کما فی صحیحة منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه قال

صم لرؤیة الهلال و أفطر لرؤیته، فإن شهد عندکم شاهدان مرضیان بأنّهما رأیاه فاقضه «۱».

و صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

إنّ علیاً (علیه السّلام) کان یقول: لا أُجیز فی رؤیة الهلال إلّا شهادة رجلین عدلین «۲».

و لا یخفی: أنّ المصنّف (رحمه اللّه) قد أفتی هنا بعدم کفایة الشهادة العلمیة مطلقاً، و قال فی کتاب الشهادة من «تحریر الوسیلة»: إنّ الأشبه کفایة العلم القطعی و إن لم یکن مستنداً إلی الحواسّ الظاهرة، و علیک بعبارته:

قال (رحمه اللّه): فهل یجب أن یکون العلم مستنداً إلی الحواسّ الظاهرة فیما یمکن کالبصر فی المبصرات و السمع فی المسموعات و الذوق فی المذوقات و هکذا، فإذا حصل العلم القطعی بشیء من غیر المبادی الحسّیة؛ حتّی فی المبصرات من السماع المفید للعلم القطعی لم یجز الشهادة، أم یکفی العلم القطعی بأیّ سبب کالعلم

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۸، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۰۲

[(مسألة ۲): لا یعتبر فی حجّیّة البیّنة قیامها عند الحاکم الشرعی]

(مسألة ۲): لا یعتبر فی حجّیّة البیّنة قیامها عند الحاکم الشرعی، فهی حجّة لکلّ من قامت عنده، بل لو قامت عند الحاکم، و ردّ شهادتها من جهة عدم ثبوت عدالة الشاهدین عنده، و کانا عادلین عند غیره، یجب ترتیب الأثر علیها من الصوم أو الإفطار (۱۲).

الحاصل من التواتر و الاشتهار؟ وجهان؛ الأشبه الثانی. نعم یشکل جواز الشهادة فیما إذا حصل العلم من الأُمور الغیر العادیة کالجفر و الرمل و إن کان حجّة للعالم «۱»، انتهی.

و لعلّه (رحمه اللّه) أفتی هنا بعدم کفایة الشهادة العلمیة لخصوص الصحیحتین المذکورتین، حیث قصّرتا المشهود به فی الرؤیة فقط؛ فلا بدّ أن یکون مستند البیّنة الرؤیة الحسّیة فقط؛ فلا یکفی فی مستند البیّنة العلم بالرؤیة الحاصل من غیر الرؤیة؛ حتّی الحاصل من التواتر و الشیاع، فضلًا من العلم الحاصل من النجوم أو الجفر و الرمل مثلًا.

(۱۲) و ذلک لصراحة بعض الروایات المعتبرة فی أنّ الاعتبار فی الصوم و الإفطار بشهادة البیّنة عند المکلّف نفسه مطلقاً؛ سواء قامت البیّنة عند الحاکم أو لا، و سواء قبلت شهادتهما عند الحاکم أو ردّت؛ لصحیحة منصور بن حازم المتقدّمة، و صحیحة أبی الصباح و

صفوان و الحلبی جمیعاً عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال: قلت: أ رأیت إن کان الشهر تسعة و عشرین یوماً أقضی ذلک الیوم؟ فقال

لا، إلّا أن یشهد لک بیّنة عدول، فإن شهدوا أنّهم رأوا الهلال قبل ذلک فاقض ذلک الیوم «۲».

---

(۱) تحریر الوسیلة ۲: ۴۴۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۶۴، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۵، الحدیث ۹.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۰۳

و لا یعتبر اتّحادهما فی زمان الرؤیة بعد توافقهما علی الرؤیة فی اللیل (۱۳). نعم یعتبر توافقهما فی الأوصاف، إلّا إذا اختلفا فی بعض الأوصاف الخارجة ممّا یُحتمل فیه اختلاف تشخیصهما، ککون القمر مرتفعاً أو مطوّقاً أو له عرض شمالی أو جنوبی، فإنّه لا یبعد معه قبول شهادتهما إذا لم یکن فاحشاً (۱۴).

و هاتان الصحیحتان صریحتان فی ثبوت الهلال لمن قامت عنده البیّنة، فإطلاقهما یشمل ما لو قامت البیّنة عند الحاکم و ردّت من جهة عدم ثبوت عدالة الشاهدین مع ثبوتها عند المکلّف، فیجب علی من قامت عنده ترتیب الأثر علی البیّنة من الصوم و الإفطار؛ لتمامیة الحجّة الشرعیة عنده و تنجّز الحکم علیه.

(۱۳) یعتبر اتّحاد الشاهدین فی زمان الرؤیة فی الجملة؛ فلو شهد أحدهما بالرؤیة لیلة السبت مثلًا و الآخر برؤیته لیلة الجمعة فلا یترتّب الأثر علی شهادتهما؛ لنفی کلّ منهما الآخر و تکذیبه إیّاه بالالتزام، فلا بدّ أن یکون المشهود به فی شهادة کلّ من الشاهدین رؤیة الهلال فی لیلة مخصوصة.

و لا یشترط اتّحادهما فی زمان الرؤیة؛ بأن یشهد کلاهما بالرؤیة حین غروب الشمس مثلًا رأس دقیقة فلانیة من ساعة، بل یقبل شهادتهما مع اختلافهما فی زمان الرؤیة. نعم یعتبر أن لا یکون بینهما فصل طویل بحیث یوجب التنافی بین الشهادتین؛ بأن یشهد أحدهما بالرؤیة قریباً من الأُفق بحیث یغیب بعد دقائق و یشهد الآخر بها مع فصل طویل بین الهلال و الأُفق بحیث یبقی الهلال فی اللیل إلی قریب من ساعة. فلا یصغی حینئذٍ إلی شهادتهما؛ لنفی کلّ منهما الآخر و تکذیبه إیّاه بخصوصیة مأخوذة فی المشهود به من قرب الهلال من الأُفق و بُعده عنه.

(۱۴) یشترط توافق الشاهدین فی أوصاف الهلال المتضادّات، کالاستقامة و الانحناء و نحوهما. و فی «المدارک»: لو اختلف الشاهدان فی صفة الهلال

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۰۴

و لو وصفه أحدهما أو کلاهما بما یخالف الواقع ککون تحدُّبه إلی السماء عکس ما یری فی أوائل الشهر لم یسمع شهادتهما (۱۵) و لو أطلقا أو وصف أحدهما بما لا یخالف الواقع و أطلق الآخر کفی (۱۶).

بالاستقامة و الانحراف بطلت شهادتهما «۱»؛ و ذلک لأنّ الاختلاف بالوصفین المتضادّین یمنع من حکایة الشاهدین من أمرٍ واحد، حیث إنّ الهلال بوصف الانحناء یغایر الهلال بوصف الاستقامة فلا یکون المشهود به واحداً، و فی الحقیقة یکذّب کلّ من الشاهدین ما یشهده الآخر.

و لو احتمل اختلاف الشاهدین فی الأوصاف مستنداً إلی اختلاف تشخیصهما؛ فتارة یکون الاختلاف بینهما فاحشاً؛ بأن شهد أحدهما برؤیته مرتفعاً عن الأُفق بمقدار ذرعین مثلًا و الآخر بارتفاعه عنه بمقدار ربع الذرع، و أُخری یکون اختلافهما یسیراً یتسامح فیه؛ فعلی

الأوّل تبطل شهادتهما لتكاذبهما، بخلاف الثانی.

(۱۵) و ذلک لوضوح عدم اعتبار البیّنة فیما کانت مخالفة للواقع، و کذا لا یترتّب الأثر علی شهادة العادل الواحد المطابق شهادته للواقع مع مخالفة شهادة الآخر للواقع.

(۱۶) وجه الکفایة فیما أطلقا بأن شهد کلّ من الشاهدین برؤیة الهلال من دون تقییده بخصوصیة هو حکایة کلّ من الشهادتین عن شیء واحد خارجی. و وجه الکفایة فیما أطلق أحدهما و وصف الآخر بما لا یخالف الواقع هو عدم التمانع و التکاذب بینهما؛ لأنّ التوصیف من أحد الشاهدین بما لا یخالف الواقع

---

(۱) مدارک الأحکام ۶: ۱۷۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۰۵

[(مسألة ۳): لا اعتبار فی ثبوت الهلال بشهادة أربع من النساء]

(مسألة ۳): لا اعتبار فی ثبوت الهلال بشهادة أربع من النساء، و لا برجل و امرأتین، و لا بشاهد واحد مع ضمّ الیمین (۱۷).

یتوافق إطلاق الآخر و بالعکس؛ فلا تمانع بینهما. و أمّا لو کان التوصیف مخالفاً للواقع کتحدّبه إلی السماء فتردّ شهادته لمخالفته للواقع و لا یقبل الآخر منفرداً، و ذلک واضح.

(۱۷) عدم ثبوت الهلال بشهادة أربع من النساء ممّا قام به الإجماع، و تدلّ علیه صحیحة محمّد بن مسلم قال

لا تجوز شهادة النساء فی الهلال «۱»

، و صحیحة حمّاد بن عثمان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): لا یجوز شهادة النساء فی الهلال. «۲»

الخبر، و صحیحة عبید اللّه بن علی الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قال علی (علیه السّلام): لا تقبل شهادة النساء فی رؤیة الهلال. «۳»

الخبر.

و یمکن أن یستدلّ أیضاً بمفهوم الحصر فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

إنّ علیاً کان یقول: لا أُجیز فی الهلال إلّا شهادة رجلین عدلین «۴»

، و صحیحة أُخری للحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

إنّ علیاً (علیه السّلام) کان یقول: لا أُجیز فی رؤیة الهلال إلّا شهادة رجلین عدلین «۵»

، و روایة شعیب بن یعقوب عن جعفر عن أبیه (علیه السّلام)

إنّ علیاً (علیه السّلام) قال: لا أُجیز فی الطلاق و لا فی الهلال إلّا

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۸، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۷.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۱.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۸، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۰۶

[(مسألة ۴): لا فرق بین أن تکون البیّنة من البلد أو خارجه، کان فی السماء علّة أو لا]

(مسألة ۴): لا فرق بین أن تکون البیّنة من البلد أو خارجه، کان فی السماء علّة أو لا. نعم مع عدم العلّة و الصحو و اجتماع الناس للرؤیة و حصول الخلاف و التکاذب بینهم؛ بحیث یقوی احتمال الاشتباه فی العدلین، ففی قبول شهادتهما حینئذٍ إشکال (۱۸).

رجلین «۱».

قد وقع فی سند الروایة علیّ بن السندی و لم تثبت وثاقته.

وجه الدلالة: أنّ هذه الروایات تدلّ بمفهوم الحصر علی أنّ الهلال لا یثبت بأیّ نوع من أنواع الشهادة إلّا بشهادة رجلین عدلین؛ فلا یثبت بشهادة أربع نساء، و لا بشهادة رجل و امرأتین، و لا بشهادة شاهد واحد مع ضمّ الیمین.

و تدلّ علی عدم ثبوته بشاهد واحد مع ضمّ الیمین مرفوعة محمّد بن عیسی فی «نوادره» قال

قضی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) بشهادة الواحد و الیمین فی الدین، و أمّا الهلال فلا إلّا بشاهدی عدل «۲».

فرع: تثبت رؤیة الهلال بالتواتر و الشیاع المتحقّقین من النساء المؤمنات؛ إذ لا دلیل لاختصاصهما بالرجال.

(۱۸) قد یقال باعتبار البیّنة و ثبوت الهلال بها إذا کان الشاهدان من خارج البلد، و أنّه لو ادّعی رؤیته اثنان من أهل البلد و انحصار الرائی فیهما مع تطلّع غیرهما من أهل البلد و دقّتهم و اهتمامهم و عدم رؤیتهم فلا یصغی إلیها.

نعم یصغی إلی الشاهدین من أهل البلد فیما کانت فی السماء علّة و کانا من خارج البلد؛ و ذلک لصحیحة أبی أیّوب إبراهیم بن عثمان بن الخزّاز عن

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۹، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۹.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۹۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۱۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۰۷

.....

أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: کم یجزی فی رؤیة الهلال؟ فقال

إنّ شهر رمضان فریضة من فرائض اللّه فلا تؤدّوا بالتظنّی، و لیس رؤیة الهلال أن یقوم عدّة فیقول واحد: قد رأیته و یقول الآخرون: لم نره، إذا رآه واحد رآه مائة و إذا رآه مائة رآه ألف، و لا یجزی فی رؤیة الهلال إذا لم یکن فی السماء علّة أقلّ من شهادة خمسین، و إذا کانت فی السماء علّة قبلت شهادة رجلین یدخلان و یخرجان من مصر «۱».

و روایة حبیب الجماعی قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

لا تجوز الشهادة فی رؤیة الهلال دون خمسین رجلًا عدد القسامة، و إنّما تجوز شهادة رجلین إذا کانا من خارج المصر و کان بالمصر علّة فأخبرا أنّهما رأیاه، و أخبرا عن قوم صاموا للرؤیة و أفطروا للرؤیة «۲».

و لا یخفی: أنّ الصحیحة المذکورة تدلّ علی عدم ثبوت الهلال بالتظنّی؛ فلا یکفی الظنّ بل یعتبر العلم به الحاصل من التواتر، کالخمسین مثلًا حیث إنّه إذا أخبر خمسون نفراً من أهل المصر برؤیة الهلال بحیث یمتنع تواطؤهم علی الکذب یحصل من خبرهم

العلم بها.

نعم إذا كانت السماء صافية و لم يكن فيها غيم و اجتمعت جماعة كثيرة لرؤية الهلال و بالغوا فى دقّة النظر و لم يره أحد منهم إلّا اثنان و شهدا بأنّهما رأياه فلا يقبل منهما، لا لتكذيبهما لأنّ المفروض عدالتهما بل للاطمئنان باشتباههما و خطأهما؛ إذ كثيراً ما يتّفق أنّ من يدقّق النظر لرؤية الهلال يرى شبحاً و يتخيّل أنّه رآه ثمّ يتكرّر النظر و لا يرى شيئاً، و ليس ذلك إلّا لتمركز الهلال بوجوده الذهنى فى خزانة خياله، فيعتقد أنّه رآه ثمّ لا يراه أبداً.

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۸۹، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحديث ۱۰.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۹۰، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحديث ۱۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۰۸

[(مسألة ۵): لا تختصّ حجّيّة حكم الحاكم بمقلّديه]

(مسألة ۵): لا تختصّ حجّيّة حكم الحاكم بمقلّديه، بل حجّة حتّى علىٰ حاكم آخر (۱۹)

و أمّا إذا كانت فى السماء علّة فيمكن أن يراه اثنان فى لحظة و لم يره بقية الناس، فحينئذٍ يقبل شهادتهما؛ سواءٌ كانت البيّنة من خارج البلد أو من داخله. فتقييد حجّية البيّنة فى ثبوت الهلال بها بكونها من خارج البلد مع وجود الغيم و العلّة فى السماء تقييد بفرد نادر يبعد حمل الأخبار المستفيضة الصريحة فى ثبوت الهلال بشهادة رجلين عدلين مطلقاً عليه.

و لعلّ التقييد فى الصحيحة و رواية الجماعى المتقدّمتين بوجود العلّة و كون الشاهدين من خارج المصر للردّ على العامّة، حيث إنّ حكّامهم يحكمون بثبوت الهلال بمجرّد شهادة الاثنين مع عدم رؤية أهل البلد أصلًا.

قال صاحب «الجواهر» و نِعم ما قال إنّ مبنى تلك النصوص الإنكار على ما هو متعارف عند العامّة من الشهادة على الهلال زوراً، و أنّه يجيء الواحد منهم فيقول: رأيته من بين الجمّ الغفير، بل ربّما ادّعى رؤيته فى غير إمكانها، كما لا يخفى على من له علم بأحوالهم و فساد مذهبهم، فخرجت هذه النصوص مخرج الإنكار عليهم، لا لبيان عدم الاجتزاء بالشاهدين العدلين اللذين قد اكتفى الشارع بهما فى جميع الموضوعات التى فيها ما هو أعظم من رؤية الهلال بمراتب، كالدماء و نحوها؛ فلا ينبغى التوقّف فى ذلك و لا الإطناب فى فساد ما يخالفه «۱»، انتهى.

(۱۹) وجه عدم اختصاص حكم الحاكم بمقلّديه إطلاق الأدلّة السابقة الدالّة على حجّية حكم الحاكم و نفوذه و عدم جواز ردّه فى موارد الخصومة و غيرها من

---

(۱) جواهر الكلام ۱۶: ۳۵۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۰۹

لو لم يثبت خطوة أو خطأ مستنده (۲۰).

[(مسألة ۶): لو ثبت الهلال فى بلد آخر دون بلده]

(مسألة ۶): لو ثبت الهلال فى بلد آخر دون بلده، فإن كانا متقاربين أو علم توافق افقهما كفىٰ، و إلّا فلا (۲۱).

الأمور العامّة، و من مهمّاتها ثبوت الهلال المترتّب عليه مراسم الصوم و الحجّ و سائر أيّام اللّه. فحكمه نافذ فى حقّ جميع الناس؛ حتّى الحاكم الآخر. و فى «الجواهر»: بل الظاهر عدم الفرق بين الحاكم الآخر و غيره، فيجب الصوم أو الفطر على الجميع «۱»، انتهى.

(۲۰) حكم الحاكم طريق إلى الواقع و نافذ ما لم ينكشف الخلاف؛ فلو حكم بأنّ اليوم آخر شهر رمضان و أنت رأيت هلال شوّال فلا ينفذ حكمه بالنسبة إليك، و كذلك لا ينفذ حكمه بالنسبة إليك لو حكم اعتماداً بشهادة من هو عادل عنده و قد ثبت فسقه عندك بحيث لو كان الحاكم متوجّهاً إلى فسقه لم يعتمد بشهادته. نعم لو كان حكمه مستنداً إلى ما يعتمد عليه اجتهاداً و إن كان مخدوشاً فى اعتقاد الحاكم الآخر، كمن اعتمد على شهادة ولد الزنا لعدم اشتراط طهارة المولد فى الشاهد عنده فيجب قبول حكمه للحاكم الآخر؛ لكون حكمه على طبق الدليل الشرعى الثابت عنده المحتمل مطابقته للواقع.

(۲۱) لا إشكال فى ثبوت الهلال لأهل بلد إذا رؤى فى البلد الآخر و كانا متّحدين فى الأُفق.

قال العلّامة (رحمه اللّه) فى «التذكرة»: إذا رأى الهلال أهل بلد و لم يره أهل بلد آخر فإن تقاربت البلدان كبغداد و الكوفة كان حكمهما واحداً يجب الصوم عليهما معاً

---

(۱) جواهر الكلام ۱۶: ۳۶۰.

.....

و كذا الإفطار، و إن تباعدتا كبغداد و خراسان و الحجاز و العراق فلكلّ بلد حكم نفسه. قال الشيخ (رحمه اللّه): و هو المعتمد، و به قال أبو حنيفة، و هو قول بعض الشافعية. إلى أن قال: و قال بعض الشافعية: حكم البلاد كلّها واحد، متى رؤى الهلال فى بلد و حكم بأنّه أوّل الشهر كان ذلك الحكم ماضياً فى جميع أقطار الأرض؛ سواءٌ تباعدت البلاد أو تقاربت، اختلفت مطالعها أو لا، و به قال أحمد بن حنبل و الليث بن سعد و بعض علمائنا؛ لأنّه يوم من شهر رمضان فى بعض البلاد للرؤية، و فى الباقى بالشهادة؛ فيجب صومه «۱»، انتهى.

و اختار العلّامة (رحمه اللّه) فى «المنتهى» القول الثانى قال: مسألة: إذا رأى الهلال أهل بلد وجب الصوم على جميع الناس؛ سواءٌ تباعدت البلاد أو تقاربت، و به قال أحمد و الليث بن سعد و بعض أصحاب الشافعى «۲»، انتهى.

و قال فى «المبسوط»: و متى لم يُرَ الهلال فى البلد و رؤى خارج البلد على ما بيّناه وجب العمل به إذا كان البلدان التى رؤى فيها متقاربة بحيث لو كانت السماء مضحية و الموانع مرتفعة لرئى فى ذلك البلد أيضاً؛ لاتّفاق عروضها و تقاربها مثل بغداد و واسط و الكوفة و تكريت و الموصل. فأمّا إذا بعدت البلاد مثل بغداد و خراسان و بغداد و مصر فإنّ لكلّ بلد حكم نفسه و لا يجب على أهل بلد العمل بما رآه أهل البلد الآخر «۳»، انتهى.

إذا عرفت هذا فاعلم: أنّه لا إشكال فى ثبوت الهلال لأهل بلاد الغرب إذا شوهد فى بلاد الشرق؛ للأولوية القطعية، و أنّ الرؤية فى البلاد الشرقية المتقدّمة السابقة بالنسبة إلى سير القمر مستلزمة للرؤية فى البلاد الغربية المتأخّرة.

---

(۱) تذكرة الفقهاء ۶: ۱۲۲.

(۲) منتهى المطلب ۲: ۵۹۲/ السطر ۳۳.

(۳) المبسوط ۱: ۲۶۸.

.....

و إنّما الكلام و الإشكال فى ثبوته لأهل بلاد الشرق إذا رأى فى البلاد الغربيهٔ، هكذا عنون مورد الإشكال فى «مستند العروهٔ الوثقى»، و قال: إنّما الكلام فى عكس ذلك أعنى ما لو اختلفت الأُفق و شوهد الهلال فى البلاد الغربيهٔ فهل يكفى ذلك للشرقيهٔ كبلاد الشام بالإضافهٔ إلى العراق، أو لا؟ ثمّ ذكر جماعهٔ من الفقهاء القائلين بالكفايهٔ. إلى أن قال: و احتمله الشهيد فى «الدروس» «۱»، انتهى.

أقول: لا يخفى أنّ الشهيد فى «الدروس» احتمل ثبوت الهلال فى البلاد المغربيهٔ برؤيته فى البلاد المشرقيهٔ، عكس ما نسبه صاحب «مستند العروهٔ» إليه من ثبوته فى البلاد المشرقيهٔ برؤيته فى البلاد المغربيهٔ، فراجع «۲».

و كيف كان: فالمختار ما هو المشهور من أنّه لكلّ بلد من البلاد المختلفهٔ الأُفق حكم نفسه؛ لقوله (عليه السّلام)

إنّما عليك مشرقك و مغربك «۳»

، و قوله (عليه السّلام)

صم للرؤيهٔ و أفطر للرؤيهٔ «۴».

و يستدلّ على كفايهٔ رؤيته فى بلد لثبوته فى جميع البلاد الواقعهٔ فى نصف كرهٔ الأرض الغير المواجه للشمس بروايات:

منها: صحيحهٔ عبد اللّه بن سنان قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن الأهلّهٔ، فقال

هى أهلّهٔ الشهور؛ فإذا رأيت الهلال فصم و إذا رأيته فأفطر

، قلت: إن كان الشهر تسعهٔ و عشرين يوماً أقضى ذلك اليوم؟ قال

لا إلّا أن تشهد لك بيّنهٔ عدول، فإن شهدوا أنّهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم «۵»

، فمقتضى إطلاقها عدم

---

(۱) مستند العروهٔ الوثقى، الصوم ۲: ۱۱۶.

(۲) الدروس الشرعيهٔ ۱: ۲۸۵.

(۳) وسائل الشيعهٔ ۴: ۱۹۸، كتاب الصلاهٔ، أبواب المواقيت، الباب ۲۰، الحديث ۲.

(۴) وسائل الشيعهٔ ۱۰: ۲۵۵، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۳، الحديث ۱۱.

(۵) وسائل الشيعهٔ ۱۰: ۲۶۷، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، الحديث ۱۹.

.....

الفرق فى الرؤيهٔ؛ سواء كانت فى بلد الصائم أو غيرها، اتّحد أُفق بلد الرؤيهٔ بافق بلد الصائم أو اختلف. و نحوها فى الدلالهٔ صحيحهٔ الحلبى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى حديث قال: قلت: أ رأيت إن كان الشهر تسعهٔ و عشرين يوماً أقضى ذلك اليوم؟ قال لا، إلّا أن يشهد بذلك بيّنهٔ عدول، فإن شهدوا أنّهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم «۱».

و منها: روايهٔ صابر مولى أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يصوم تسعهٔ و عشرين يوماً و يفطر للرؤيهٔ و يصوم للرؤيهٔ أ يقضى يوماً؟ فقال

كان أمير المؤمنين (عليه السّلام) يقول: لا، إلّا أن يجيء شاهدان عدلان فيشهدا أنّهما رأياه قبل ذلك بليلهٔ فيقضى يوماً «۲»

، و فيها خصوصيهٌ؛ و هى مجيء شاهدين و رؤيتهما الهلال قبل ذلك بليلهٔ، فيستشمّ منها اختلاف محلّ الرؤيهٔ لمحلّ الصائم.

و منها: صحیحة هشام بن الحکم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه قال فیمن صام تسعة و عشرین، قال

إن کانت له بیّنة عادلة علی أهل مصر أنّهم صاموا ثلاثین علی رؤیته قضی یوماً «۳»

، دلّ بإطلاقها علی الاکتفاء برؤیة أهل مصر و إن لم یکن مصراً للصائم و مختلفاً لمصره فی الأُفق.

و منها: صحیحة عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن هلال شهر رمضان یغمّ علینا فی تسع و عشرین من شعبان، قال

لا تصم إلّا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر فاقضه «۴»

، حیث إنّ البلد الآخر مطلق یشمل المخالف الأُفق لبلد الصائم. و مثلها صحیحة إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۶۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۵، الحدیث ۱۷.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۶۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۵، الحدیث ۲۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۶۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۵، الحدیث ۱۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۵۴، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۳، الحدیث ۹.

.....

هلال رمضان یغمّ علینا فی تسع و عشرین من شعبان، فقال

لا تصمه إلّا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر أنّهم رأوه فاقضه. «۱»

الخبر.

و منها: صحیحة شعیب بن یعقوب عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن الیوم الذی یقضی من شهر رمضان، فقال

لا تقضه إلّا أن یثبت شاهدان عدلان من جمیع أهل الصلاة متی کان رأس الشهر

و قال

لا تصم ذلک الیوم الذی یقضی إلّا أن یقضی أهل الأمصار، فإن فعلوا فصمه «۲»

، حیث إنّ رأس الشهر أوّل شهر لجمیع أهل الصلاة، و هم أهالی البلدان؛ سواءٌ اتّحد افقها أم اختلف، و فی ذیل الحدیث رتّب قضاء الصائم علی قضاء أهل الأمصار جمیعاً

فإن فعلوا فصمه.

و الجواب عن الاستدلال بهذه الروایات: أنّها محمولة علی ما إذا رؤی الهلال فی البلاد القریبة المتّفقة الأُفق، و ذلک بقرینة التصریح فی بعض الأخبار بأنّ الشاهدین یدخلان المصر و یخرجان، کما فی صحیحة أبی أیّوب إبراهیم بن عثمان بن الخزّاز عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: کم یجزی فی رؤیة الهلال؟ فقال

إنّ شهر رمضان فریضة من فرائض اللّه فلا تؤدّوا بالتظنّی، و لیس رؤیة الهلال أن یقوم عدّة فیقول واحد: قد رأیته و یقول الآخرون: لم نره، إذا رآه واحد رآه مائة و إذا رآه مائة رآه ألف. و لا یجزی فی رؤیة الهلال إذا لم یکن فی السماء علّة أقلّ من شهادة خمسین، و إذا کانت فی السماء علّة قبلت شهادة رجلین یدخلان و یخرجان من مصر «۳»

، و من الواضح أنّ دخول الشاهدین المصر و خروجهما عنه فی عصر الأئمّة: و شهادتهما بالرؤیة و ترتیب الأثر علی شهادتهما من أهل

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۷۸، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۸، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۹۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۲، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۹، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۱۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۱۴

.....

المصر بالصوم أو الإفطار إنّما یتصوّر فی البلاد القریبة دون البعیدة مع عدم وجود وسائل الارتباط الموجودة فی زماننا هذا فی تلک الأزمنة.

و فی روایة حبیب الجماعی قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

لا تجوز الشهادة فی رؤیة الهلال دون خمسین رجلًا عدد القسامة، و إنّما تجوز شهادة رجلین إذا کانا من خارج المصر و کان بالمصر علّة فأخبرا أنّهما رأیاه، و أخبرا عن قوم صاموا للرؤیة و أفطروا للرؤیة «۱»

، حیث إنّ الرجلین الشاهدین کانا فی بلد قریب من مصر کان فیه علّة مانعة من الرؤیة، و قد رأیاه فی خارج المصر و وردا فی المصر و شهدا بالرؤیة.

و السیّد الخوئی (رحمه اللّه) فی «مستند العروة الوثقی» بعد اختیاره مختار العلّامة فی «المنتهی» و صاحب «الوافی» و «الحدائق» و «مستند الشیعة» و الآغا جمال الخوانساری و صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) قال: فالوجوب حینئذٍ علی الجمیع مطلقاً قوی «۲» من کفایة رؤیة الهلال فی قطر من نصف کرة الأرض لجمیع أقطار ذلک النصف، قال: و لعلّه إلی ذلک یشیر سبحانه و تعالی فی قوله رَبُّ الْمَشْرِقَیْنِ وَ رَبُّ الْمَغْرِبَیْنِ و أنّ لکلّ من نصفی کرة الأرض مشرق و مغرب، فلها مشرقان و مغربان. ثمّ استشهد بقوله تعالی یٰا لَیْتَ بَیْنِی وَ بَیْنَکَ بُعْدَ الْمَشْرِقَیْنِ الظاهر فی أنّ هذا أکثر بعدٍ و أطول مسافةٍ بین نقطتی الأرض: إحداهما مشرق لهذا النصف و الأُخری مشرق للنصف الآخر «۳»، انتهی.

و فیه: أنّه من المحتمل أن یکون المراد من المشرقین و المغربین مشرق الشمس و مشرق القمر و مغربهما، أو مشرقی الشمس فی الصیف و الشتاء و مغربیهما

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۹۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۱۱، الحدیث ۱۳.

(۲) جواهر الکلام ۱۶: ۳۶۱.

(۳) مستند العروة الوثقی، الصوم ۲: ۱۱۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۱۵

.....

فیهما، کما ورد فی التفاسیر. و من المحتمل أیضاً أن یکون المراد من المشرقین فی قوله تعالی یٰا لَیْتَ بَیْنِی وَ بَیْنَکَ بُعْدَ الْمَشْرِقَیْنِ فاصلة ما بین المشرق و المغرب، و تثنیة المشرق للتغلیب.

و صاحب «الحدائق» بعد أن ذکر أنّ هذا الفرق أی الفرق بین القولین؛ و هما کفایة رؤیة الهلال فی بلد لجمیع الناس؛ حتّی فی البلاد البعیدة المختلفة الأُفق و عدم کفایتها لهم، بل لکلّ بلد حکم نفسه عندهم مبنی علی کرؤیة الأرض، و نقل عن فخر الدین: إنّ مبنی

هـذه المسألـة على أنّ الأرض هل هى كرؤيـة أو مسـطّحة، و حكى عن «منتهى» العلّامـة (رحمه اللّه) القول بكفاية رؤية الهلال فى بلد لجميع الناس فى جميع البلاد، و استدلاله بالأخبار الكثيرة بوجوب القضاء إذا شهدت البيّنة بالرؤية و عدم اعتبار قرب البلاد و بعدها، و ارتضـى بما حكاه عن «المنتهى» بقوله: و ملخّصه أنّا نقول بوجوب الصوم أو القضاء مع الفوات متى ثبتت الرؤيـة فى بلـد آخر قريباً أو بعيداً و ما ادّعوه من الطلوع فى بعض و عدم الطلوع فى آخر بناءً على ما ذكروه من الكروية ممنوعٌ.

قال: و ممّا يبطل القول بالكروية أنّهم جعلوا من فروع ذلك أن يكون يوم واحد خميساً عند قوم و جمعة عند آخرين، و سبتاً عند قوم و هكذا، و هذا ممّا تردّه الأخبار المستفيضة فى جملة من المواضع؛ فإنّ المستفاد منها على وجه لا يزاحمه الريب و الشكّ: أنّ كلّ يوم من أيّام الأُسبوع و كلّ شهر من شهور السنة أزمنة معلومة نفس أمرية. إلى أن قال (رحمه اللّه): و اللازم على ما ادّعوه من الكروية أنّها اعتبارية باعتبار قوم دون آخرين «۱»، انتهى.

و فيه أوّلًا: أنّ كرؤية الأرض ممّا ثبت و من المسلّمات فى زماننا هذا، و أنّها

---

(۱) الحدائق الناضرة ۱۳: ۲۶۳ ۲۶۷.

[(مسألة ۷): لا يجوز الاعتماد على التلغراف و نحوه فى الإخبار عن الرؤية]

(مسألة ۷): لا يجوز الاعتماد على التلغراف و نحوه فى الإخبار عن الرؤيـة، إلّا إذا تقارب البلدان أو عُلم توافقهما فى الأُفق و تحقّق ثبوتها هناك؛ إمّا بحكم الحاكم أو بالبيّنة الشرعية، و يكفى فى تحقّق الثبوت كون المخابر بيّنة شرعيّة (۲۲).

تشاهد بشكل كروى من السيّارات الجوّية الطائرة.

و ثانياً: أنّ القول بالكروية و اختلاف البلدان المتباعدة المختلفة الأُفق لا يستلزم كون اليوم الواحد خميساً عند قوم و جمعة عند آخر حتّى يقال: إنّ اليوم الواحد المتّصف بكونه خميساً يوم خميس عند الجميع و فى جميع أقطار الأرض فلا يكون جمعة أصلًا، و نحن نقول به و القائلون بكروية الأرض ينكرون لزومه و يقولون: إنّ اللازم منها أن يكون اليوم المعيّن أىّ يوم كان أوّل شهر فى قطر من الأرض للقوم الذى رأوا الهلال فى ليلة، و ثانى الشهر بالنسبة إلى القوم الآخر الذى رأوه فى الليلة الآتية، و لا استبعاد فيه أصلًا، و ذلك أمر واضح لا يعتريه ريب و لا يحتاج إلى تأليف رسالة و إتلاف وقت فى ردّ القول بالكروية.

(۲۲) لا يثبت الهلال بمجرّد المخابرة بالآلات البرقية كالتلغراف و التلفون و الراديو و نحوها من المخترعات الجديدة بما أنّها آلات المخابرة، إلّا أن يعلم أنّ المخابر شخص ثقة يخبر عن أحد طرق ثبوت الهلال من التواتر و الشياع و البيّنة؛ فحينئذٍ يترتّب الأثر على إخباره.

أمّا لو أخبر عن رؤية نفسه فهو فى الحقيقة شهادة، و حينئذٍ فإن انضمّ إليه فى المخابرة شهادة آخر بأنّه رآه فيتمّ حينئذٍ البيّنة على الرؤية فيكتفى به، هذا فى البلاد المتقاربة أو المتباعدة المتوافقة الأُفق دون المختلفة فيه.

.....

فروع لا بأس بالتعرّض لها: الأوّل: لو اشتبه على المكلّف شهر رمضان كالأسير فى بلاد الكفّار و المحبوس إذا لم يتمكّنا من تحصيل العلم بالشهر وجب عليه أن يعمل بظنّه إجماعاً؛ فينظر ما غلب على ظنّه فيصومه و يجزيه، كما فى الظنّ بالقبلة و الظنّ بعدد الركعات، و

إن لم يغلب على ظنّه شيء صام شهراً ثمّ إن تبيّن أنّه كان شهر رمضان أجزأه، و كذلك لو كان شهراً بعد شهر رمضان؛ لأنّه كان قضاء. و أمّا لو كان شهراً قبل شهر رمضان لم يجزه و وجب قضاؤه.

و يدلّ عليه صحيحة عبد الرحمن بن أبى عبد اللّه عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: رجل أسرته الروم و لم يصحّ له شهر رمضان و لم يدر أىّ شهر هو؟ قال

يصوم شهراً يتوخّى (يتوخّاه) و يحسب، فإن كان الشهر الذى صامه قبل شهر رمضان لم يجزه، و إن كان بعد شهر رمضان أجزأه «۱».

و مرسلة المفيد (رحمه اللّه) فى «المقنعة» عن الصادق (عليه السّلام) قال: إنّه سئل عن رجل أسرته الروم فحبس و لم ير أحداً يسأله فاشتبهت عليه أُمور الشهور، كيف يصنع فى صوم شهر رمضان؟ فقال

يتحرّى شهراً فيصومه؛ يعنى يصوم ثلاثين يوماً ثمّ يحفظ ذلك، فمتى خرج أو تمكّن من السؤال لأحدٍ نظر، فإن كان الذى صامه كان قبل شهر رمضان لم يجز عنه، و إن كان هو هو فقد وفّق له، و إن كان بعده أجزأه «۲».

و قال بعض الشافعية: لا يجب عليه الصوم؛ لأنّه لم يعلم دخول شهر رمضان

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۷۶، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۷، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۲۷۷، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۷، الحديث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۱۸

.....

و لا ظنّه؛ فلا تكليف عليه للصيام، كما لو شكّ فى دخول الوقت؛ لأنّه لا تلزمه الصلاة.

الثانى: أنّ الأسير و المحبوس إذا لم يحصل لهما العلم و لا الظنّ بشهر رمضان وجب عليهما صوم شهر، و يتخيّران فى تعيين شهر من الشهور. و يدلّ عليه صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد اللّه المتقدّم قال (عليه السّلام)

يصوم شهراً.

و تجب مراعاة المطابقة بين الشهرين فى سنتين؛ بأن لم يكن بين الشهرين فى سنتين أقلّ من أحد عشر شهراً؛ إذ مع الفصل بينهما بأقلّ من أحد عشر شهراً يعلم بأنّ أحد الشهرين اللذين صامهما فى سنتين ليس رمضاناً قطعاً؛ فيجب حينئذٍ قضاؤه، إلّا أن يعلم بسبق شهر رمضان على الشهر الذى صامه، فيكون قضاءً بالطبع؛ فلا يجب القضاء ثانياً، و يدخل فى صحيحة عبد الرحمن المتقدّمة.

الثالث: يجب ترتيب أحكام شهر رمضان على الشهر المظنون أنّه شهر رمضان، فيجب صومه و تجب الفطرة بعد مضىّ ثلاثين يوماً، و يحرم صوم اليوم الأحد و الثلاثين و يصلّى فيه صلاة العيد الفطر و تجب الكفّارة إذا أفطر فيه متعمّداً؛ و ذلك لحجّية الظنّ بكون الشهر شهر رمضان فيترتّب عليه أحكام شهر رمضان و لوازمه.

الرابع: إذا فرض كون المكلّف فى مكان كان كلّ من نهاره و ليله ستّة أشهر فما وظيفته بالنسبة إلى صلاته و صومه؟ ففيه وجوه:

الأوّل: أن يكون المدار فى صلاته و صومه البلدان المتعارفة المتوسّطة؛ فيصوم عند طلوع الفجر عندهم و يفطر عند غروبهم، فيصوم بصومهم و يصلّى فى أوقات صلواتهم.

الثانى: سقوط التكليف بالصلاة و الصوم؛ لانصراف أدلّة التكاليف إلى

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۱۹

.....

الأشخاص الساكنين فى بلاد متعارفة كان لهم فيها ليل و نهار فى كلّ أربع و عشرين ساعة على ما هو المتعارف.

الثالث: التفصيل بين الصوم و الصلاة بسقوط التكليف بالصوم عنه لانعدام موضوعه؛ لأنّ موضوعه هو شهر رمضان المفروض انعدامه، فالآية أوجبت الصوم لمن شهد الشهر فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ «۱». و وجوب الصلاة عليه فى طول المدّة بمقدار السنة؛ فتجب صلاة الصبح عليه فيما بين الطلوعين فى مقدار من الزمان يقرب من عشرين يوماً باعتبار كون ما بين الطلوعين ثمن اليوم تقريباً، و صلاة الظهر و العصر فى انتصاف نهاره؛ و هو المراد من دلوك الشمس، و صلاة المغرب و العشاء فى ليله أداءً إلى نصف الليل بمقدار تسعين يوماً و قضاءً فيما بعده.

الرابع: أن يكون تابعاً لبلده الذى كان متوطّناً فيه سابقاً.

و هذه الوجوه كما ترى لا دليل معتبر عليها. نعم الاحتمال الثالث أوفق بالقواعد كما أشرنا إليه.

و قال السيّد الخوئى (رحمه اللّه) فى تقريراته «مستند العروة الوثقى» بوجوب الهجرة على من يعيش فى الأمكنة الكذائية إلى المناطق المتعارفة للإتيان بتلك الواجبات و عدم الإخلال بها، و مع الاضطرار إلى السكنى فى مثل هذه الأمكنة سقوط التكليف بالأداء و الانتقال إلى القضاء.

و فيه أوّلًا: أنّ الصلاة و الصوم بالنسبة إلى الوقت من قبيل الواجب المشروط، فلا يجب تحصيل مقدّمته. و ثانياً: لا دليل للانتقال إلى القضاء بعد سقوط التكليف بالأداء. و ثالثاً: أنّه مع دوام الاضطرار يسقط القضاء أيضاً على مبناه.

---

(۱) البقرة (۲): ۱۸۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۲۰

[القول فى قضاء صوم شهر رمضان]

اشارة

القول فى قضاء صوم شهر رمضان لا يجب على الصبى قضاء ما أفطر فى زمان صباه (۱)،

---

(۱) و ذلك لأنّ الصبى ممّن رفع عنه قلم التكليف أداءً و قضاءً إجماعاً، بل هو من الضروريات، و لا يقاس على المريض و المسافر و الحائض و النفساء و النائم و الغافل و الناسى الذين يجب عليهم قضاء الصوم مع كونهم غير مكلّفين بالأداء؛ لأنّهم ممّن كتب عليهم الصيام لولا الموانع من صحّة الصوم، فوجوب القضاء عليهم منصوص.

هنا مسائل: الاولى: لو بلغ الصبى قبل طلوع الفجر و لو بلحظة يجب عليه الصوم كسائر المكلّفين.

الثانية: لو نوى الصوم من طلوع الفجر و بلغ فى أثناء النهار و أتمّ صومه فلا قضاء عليه.

الثالثة: لو نوى الصوم من الفجر و بلغ بعد طلوع الفجر لا يجب عليه إدامة الصوم من حين بلغ، و لا دليل على تبديل صومه المنوى ندباً إلى الوجوب فى

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۲۱

و لا على المجنون و المُغمى عليه قضاء ما أفطرا فى حال العذر (۲)،

الأثناء. و قد تقدّم تفصيل هذه المسألة فى بيان شرائط الصحّة و الوجوب، و يأتى الإشارة إليها منه (رحمه اللّه) هنا فى المسألة الاولى.

(۲) أمّا المجنون: فلما ذکر فی الصبی من رفع قلم التکلیف عنه، هذا بالنسبة إلی ما فات عنه حال الجنون؛ سواءٌ کان جنونه بفعل من اللّه تعالی أو بفعله الاختیاری و إن کان محرّماً، خلافاً لابن جنید فیما کان جنونه بفعله علی وجه الحرمة. و قال مالک و الشافعی فی القدیم و أحمد: یجب علی المجنون بعد الإفاقة قضاء ما فات عنه حال جنونه و إن مضی علیه سنون، و قال أبو حنیفة: إن جنّ جمیع الشهر فلا قضاء علیه، و إن أفاق فی أثنائه قضی ما مضی.

و أمّا المغمی علیه: فیدلّ علی نفی وجوب القضاء عنه صحیح أیّوب بن نوح قال: کتبتُ إلی أبی الحسن الثالث (علیه السّلام) أسأله عن المغمیّ علیه یوماً أو أکثر هل یقضی ما فاته أم لا؟ فکتب (علیه السّلام)

لا یقضی الصوم و لا یقضی الصلاة «۱».

و صحیح علی بن مهزیار أنّه سأله یعنی أبا الحسن الثالث (علیه السّلام) عن هذه المسألة یعنی مسألة المغمیّ علیه فقال

لا یقضی الصوم و لا الصلاة، و کلّما غلب اللّه علیه فاللّه أولی بالعذر «۲».

و مکاتبة علی بن محمّد القاسانی قال: کتبتُ إلیه و أنا بالمدینة أسأله عن المغمیّ علیه یوماً أو أکثر هل یقضی ما فاته؟ فکتب (علیه السّلام)

لا یقضی الصوم «۳».

و أمّا روایة حفص بن البختری عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

یقضی المغمیّ

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۶، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۷، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۴، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۶، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۴، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۲۲

و لا علی الکافر الأصلی قضاء ما أفطر فی حال کفره (۳).

علیه ما فاته «۱».

و صحیحة منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سأله عن المغمیّ علیه شهراً أو أربعین لیلة، قال: فقال

إن شئت أخبرتک بما آمر به نفسی و ولدی أن تقضی کلّ ما فاتک «۲»

، فهما و إن دلّتا بقضاء ما فات عن المغمیّ علیه لکن مقتضی الجمع بینهما و بین الروایات الدالّة علی نفی القضاء عنه حملهما علی استحباب القضاء.

و لا یخفی: أنّ المستفاد من صحیحة علی بن مهزیار المتقدّمة سقوط القضاء عن المغمیّ علیه فیما کان الإغماء بفعل اللّه تعالی، فیقیّد بها سائر الأدلّة، و یختصّ نفی القضاء بما کان الإغماء بفعله تعالی دون ما کان بفعل المکلّف. و لکن الظاهر أنّ القید وارد مورد الغالب؛ فلا یختصّ به بل یعمّ ما کان بفعل المکلّف.

قال الفاضل النراقی فی «مستند الشیعة»: السکران کالمغمیّ علیه؛ حتّی فی عدم الوجوب، و إن کان السکر بفعله؛ لما مرّ من قبح تکلیف غیر العاقل «۳»، انتهی.

(۳) وجوب القضاء علی الکافر و عدم وجوبه مبنی علی کون الکفّار مکلّفین بالفروع و عدمه؛ قال العلّامة فی «التذکرة»: الإسلام شرط فی صحّة الصوم لا فی وجوبه، و لو أسلم فی أثناء الشهر وجب علیه صیام الباقی دون الماضی.

و یدلّ علی عدم وجوب القضاء علیه مضافاً إلی حدیث

الإسلام یجبّ ما قبله و یهدم

، هذا الحدیث مشهور بین المتأخّرین من الإمامیة، و لم یذکر فی کتب أحد من أصحابنا إلّا فی «مجمع البحرین» و «غوالی اللآلی» مرسلًا عن

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۷، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۴، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۷، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۴، الحدیث ۴.

(۳) مستند الشیعة ۱۰: ۳۴۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۲۳

.....

النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)، و حکی عن «مناقب» ابن شهرآشوب: أنّه قال علی (علیه السّلام)

هدم الإسلامُ ما کان قبله

، و الحدیث بعبارة

الإسلام یجبّ ما قبله

مذکور فی کتب العامّة ک «شرح نهج البلاغة» لابن أبی الحدید و فی «السیرة الحلبیة» و «الإصابة» لابن حجر و «الجامع الصغیر» للسیوطی و غیرها. و سیرة النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و الأئمّة المعصومین: علی عدم تکلیفهم المتشرّفین بالإسلام علی قضاء ما فات عنهم حال کفرهم صحیح عیص بن القاسم قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن قوم أسلموا فی شهر رمضان و قد مضی منه أیّام، هل علیهم أن یصوموا ما مضی منه أو یومهم الذی أسلموا فیه؟ فقال

لیس علیهم قضاء و لا یومهم الذی أسلموا فیه، إلّا أن یکونوا أسلموا قبل طلوع الفجر «۱».

و صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن رجل أسلم فی النصف من شهر رمضان ما علیه من صیامه؟ قال (علیه السّلام)

لیس علیه إلّا ما أسلم فیه «۲».

و فی مرسل الصدوق (رحمه اللّه) قال

لیس علیه أن یصوم إلّا ما أسلم فیه، و لیس علیه أن یقضی ما مضی منه «۳».

و موثّقة مسعدة بن صدقة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) عن آبائه:

إنّ علیاً کان یقول فی رجل أسلم فی نصف شهر رمضان: إنّه لیس علیه إلّا ما یستقبل «۴».

و أمّا الخبر الدالّ علی القضاء علی الکافر بعد إسلامه کصحیحة الحلبی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل أسلم بعد ما دخل (من) شهر رمضان أیّام (أیّاماً)، فقال

لیقض ما فاته «۵»

فمحمول علی الاستحباب أو علی المرتدّ؛ فإنّه یقضی

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۲۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۲، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۲۸، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۲، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۲۸، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۲، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۲۸، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۲، الحدیث ۴.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۲۹، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۲، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۲۴

و یجب علی غیرهم حتّی المرتدّ بالنسبة إلی زمان ردّته (۴)،

بعد إسلامه ما فات عنه حال ارتداده، أو علی کون الفوات بعد الإسلام.

(۴) هذه المسألة إجماعیة، و العلّامة (رحمه اللّه) فی «التذکرة» بعد نفی وجوب القضاء عن الکافر استثنی المرتدّ منه و قال: إلّا أن یکون مرتدّاً فیجب علیه القضاء إجماعاً.

و استدلّ علیه فی «الجواهر» «۱» بعموم صحیحة زرارة قال: قلت له: رجل فاتته صلاة من صلاة السفر فذکرها فی الحضر، قال یقضی ما فاته کما فاته؛ إن کانت صلاة السفر أدّاها فی الحضر مثلها، و إن کانت صلاة الحضر فلیقض فی السفر صلاة الحضر کما فاتته «۲».

و فیه: أنّ الروایة منصرفة عن المرتدّ الذی لا یصحّ منه الصلاة حال ارتداده، و مورده من یصحّ منه الصلاة و نسیه و ذکرها فی الحضر، فسأله أنّه کیف یصنع؟ قال (علیه السّلام)

یقضی ما فاته کما فاته.

و یظهر ما ذکرنا بطور الوضوح من صحیحة زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) أنّه سئل عن رجل دخل وقت الصلاة و هو فی السفر فأخّر الصلاة حتّی قدم، فهو یرید یصلّیها إذا قدم إلی أهله، فنسی حین قدم إلی أهله أن یصلّیها حتّی ذهب وقتها، قال

یصلّیها رکعتین صلاة المسافر؛ لأنّ الوقت دخل و هو مسافر کان ینبغی أن یصلّی عند ذلک «۳»

، حیث إنّ الرجل الذی یرید فعل الصلاة فی وقتها قادماً إلی أهله و نسیها حین قدم إلی أهله یراد به من یصحّ منه الصلاة؛ فلا یشمل الکافر.

---

(۱) جواهر الکلام ۱۷: ۱۵.

(۲) وسائل الشیعة ۸: ۲۶۸، کتاب الصلاة، أبواب قضاء الصلوات، الباب ۶، الحدیث ۱.

بنی فضل، مرتضی بن سیف علی، مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، در یک جلد، مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی قدس سره، تهران - ایران، اول، ۱۴۲۲ ه ق

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم؛ ص: ۳۲۴

(۳) وسائل الشیعة ۸: ۲۶۸، کتاب الصلاة، أبواب قضاء الصلوات، الباب ۶، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۲۵

و کذا الحائض و النفساء و إن لم یجب علیهما قضاء الصلاة (۵).

و لا یخفی: أنّ الأدلّة القائمة علی سقوط القضاء عن الکافر لا تشمل المرتدّ؛ لانصرافها إلی الکافر الأصلی و لو من جهة فهم الأصحاب.

و لا فرق فی المرتدّ بین الفطری و الملّی. إن قلت: إنّ المرتدّ الفطری لا تقبل منه التوبة؛ فلا یتمکّن من القضاء؛ لکونه محکوماً بالقتل. قلت: المرتدّ الفطری لا تقبل توبته ظاهراً أی لا ترتفع آثار الارتداد بالتوبة؛ من القتل و بینونة الزوجة و تقسیم الترکة بین الورثة و أمّا قبول توبته واقعاً بمعنی کونه مشمولًا لعفو ربّه الغفور الرحیم فلا مانع منه؛ و حینئذٍ یجب علیه قضاء ما فات منه حال ارتداده ما دام حیّاً و لم یقتل.

(۵) وجوب قضاء الصوم علی الحائض و النفساء ممّا قام به الإجماع. و تدلّ علی وجوب القضاء فی الصوم دون الصلاة صحیحة عبد الرحمن بن الحجّاج عن أبان بن تغلب عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إنّ السنّة لا تقاس، أ لا تری أنّ المرأة تقضی صومها و لا تقضی صلاتها؟! «۱»

، و لم یصرّح فی هذه الروایة بأنّ أیّ امرأة تقضی صومها و لا تقضی صلاتها لوضوح المسألة.

و تدلّ علی التفصیل بین الصلاة و الصوم فی الحائض بالقضاء فی الصوم دون الصلاة صحیحة زرارة قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن قضاء الحائض الصلاة ثمّ تقضی الصیام، قال

لیس علیها أن تقضی الصلاة، و علیها أن تقضی صوم شهر رمضان. «۲»

الخبر. و روایة الحسن بن راشد قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): الحائض تقضی الصلاة؟ قال

لا

، قلت: تقضی الصوم؟ قال

نعم

، قلت: من

---

(۱) وسائل الشیعة ۲: ۳۴۶، کتاب الطهارة، أبواب الحیض، الباب ۴۱، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲: ۳۴۷، کتاب الطهارة، أبواب الحیض، الباب ۴۱، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۲۶

[(مسألة ۱): قد مرّ عدم وجوب الصوم علی من بلغ قبل الزوال و لم یتناول شیئاً]

(مسألة ۱): قد مرّ عدم وجوب الصوم علی من بلغ قبل الزوال و لم یتناول شیئاً. و کذا علی من نوی الصوم ندباً و بلغ فی أثناء النهار، فلا یجب علیهما القضاء لو أفطرا و إن کان أحوط (۶).

أین جاء هذا؟ قال

إنّ أوّل من قاس إبلیس «۱».

و مرسلة أبان عمّن أخبره عن أبی جعفر و أبی عبد اللّه (علیهما السّلام) قالا

الحائض تقضی الصیام و لا تقضی الصلاة «۲».

و صحیحة الفضل بن شاذان عن الرضا (علیه السّلام) فی کتابه إلی المأمون لعنه اللّه علیه-

و المستحاضة تغتسل و تحتشی و تصلّی، و الحائض تترک الصلاة و لا تقضی، و تترک الصوم و تقضی «۳»

، و غیرها من روایات الباب و غیره، کموثّقة سماعة قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن المستحاضة قال: فقال

تصوم شهر رمضان، إلّا الأیّام التی کانت تحیض فیهنّ ثمّ تقضیها من بعده «۴»

، هذا کلّه فی الحائض.

و أمّا النفساء فیجب قضاء الصوم علیها؛ لصحیحة عبد الرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا الحسن (علیه السّلام) عن المرأة تلد بعد العصر أ تتمّ ذلک الیوم أم تفطر؟ قال (علیه السّلام)

تفطر و تقضی ذلک الیوم «۵».

(۶) قد مرّ الکلام تفصیلًا فی هذه المسألة فی شرح قوله (رحمه اللّه): «و من شرائط الوجوب أیضاً البلوغ» فراجع، فلا نطیل بالإعادة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲: ۳۴۷، کتاب الطهارة، أبواب الحیض، الباب ۴۱، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲: ۳۴۷، کتاب الطهارة، أبواب الحیض، الباب ۴۱، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۲: ۳۵۰، کتاب الطهارة، أبواب الحیض، الباب ۴۱، الحدیث ۹.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۳۰، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۷، الحدیث ۱.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۲۹، کتاب الصوم، أبواب من یصح منه الصوم، الباب ۲۶، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۲۷

[(مسألة ۲): یجب القضاء علی من فاته الصوم لسُکر]

(مسألة ۲): یجب القضاء علی من فاته الصوم لسُکر (۷)؛ سواء کان شرب المسکر للتداوی أو علی وجه الحرام (۸)، بل الأحوط قضاؤه لو سبقت منه النیة و أتمّ الصوم (۹).

---

(۷) و الدلیل علی وجوب القضاء علی السکران مضافاً إلی منافاة السکر للصوم عموم أدلّة وجوب القضاء علی من أفطر من شهر رمضان یوماً، کصحیحة البزنطی عن المشرقی عن أبی الحسن (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل أفطر من شهر رمضان أیّاماً متعمّداً، ما علیه من الکفّارة؟ فکتب

من أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً فعلیه عتق رقبة مؤمنة و یصوم یوماً بدل یوم «۱»

، و غیرها من الروایات.

و قال الفاضل النراقی فی «مستند الشیعة»: السکران کالمغمی علیه حتّی فی عدم الوجوب و إن کان السکر بفعله؛ لما مرّ من قبح تکلیف غیر العاقل «۲»، انتهی.

(۸) و ذلک للعموم المذکور، و لا دلیل علی تخصیصه لمن کان سکره للتداوی. و فرّق بعض فقهائنا بین ما کان شرب المسکر للتداوی و بین ما کان علی وجه الحرام؛ بوجوب القضاء فی الثانی دون الأوّل. و فیه: أنّ الإثم و عدمه لا مدخلیة له فی القضاء و عدمه؛ لعموم الدلیل من غیر مخصّص.

(۹) من المحتمل أن یکون السکران السابق منه النیة فی اللیل کالنائم من طلوع الفجر إلی زوال الحمرة المشرقیة مع سبق نیة الصوم منه فیصحّ صومه و لا قضاء علیه، و من المحتمل أیضاً أن یکون السکر فی نفسه منافیاً للصوم؛ فلا یترک الاحتیاط بالقضاء مع سبق النیة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱۱.

(۲) مستند الشیعة ۱۰: ۳۴۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۲۸

[(مسألة ۳): المخالف إذا استبصر لا یجب علیه قضاء ما أتی به علیٰ وفق مذهبه]

(مسألة ۳): المخالف إذا استبصر لا یجب علیه قضاء ما أتی به علیٰ وفق مذهبه (۱۰)

---

(۱۰) هذه المسألة مشهورة، و نسبه فی «الروض» إلی الأصحاب. و یدلّ علیه صحیح برید بن معاویة العجلی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

کلّ عمل عمله فی حال نصبه و ضلالته ثمّ منّ اللّه علیه و عرّفه الولایة فإنّه یؤجر علیه، إلّا الزکاة فإنّه یعیدها؛ لأنّه وضعها فی غیر موضعها؛ لأنّها لأهل الولایة، و أمّا الصلاة و الحجّ و الصیام فلیس علیه قضاء «۱».

و صحیح الفُضلاء الخمسة عن أبی جعفر و أبی عبد اللّه (علیهما السّلام) أنّهما قالا فی الرجل یکون فی بعض هذه الأهواء الحروریة هم الخوارج و المرجئة قیل هم فرقة من فِرق الإسلام یعتقدون أنّه لا یضرّ مع الأیمان معصیة، کما لا ینفع مع الکفر طاعة، و عن ابن قتیبة أنّه قال: هم الذین یقولون: إنّ الإیمان قول بلا عمل، و قیل: إنّ المرجئة هم الفرقة الجبریة و العثمانیة و القدریة هم المنسوبون إلی القدر، یزعمون أنّ کلّ عبد خالق فعله و لا یرون المعاصی و الکفر بتقدیر اللّه و مشیئته ثمّ یتوب و یعرف هذا الأمر و یحسن رأیه، أ یعید کلّ صلاة صلّاها أو صوم أو زکاة أو حجّ، أ و لیس علیه إعادة شیء من ذلک؟ قال

لیس علیه إعادة شیء من ذلک، غیر الزکاة و لا بدّ أن یؤدّیها؛ لأنّه وضع الزکاة فی غیر موضعها، و إنّما موضعها أهل الولایة «۲».

و صحیح ابن أُذینة قال: کتب إلیّ أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

إنّ کلّ عمل عمله الناصب فی حال ضلاله أو حال نصبه، ثمّ منَّ اللّه علیه و عرّفه هذا الأمر فإنّه یؤجر

---

(۱) وسائل الشیعة ۱: ۱۲۵، کتاب الطهارة، أبواب مقدمة العبادات، الباب ۳۱، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۹: ۲۱۶، کتاب الزکاة، أبواب المستحقّین للزکاة، الباب ۳، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۲۹

أو مذهب الحقّ إذا تحقّق منه قصد القربة (۱۱)، و أمّا ما فاته فی تلک الحال یجب علیه قضاؤه (۱۲).

علیه و یکتب له، إلّا الزکاة فإنّه یعیدها؛ لأنّه وضعها فی غیر موضعها، و إنّما موضعها أهل الولایة، فأمّا الصلاة و الصوم فلیس علیه قضاؤهما «۱».

و مصحّح محمّد بن حکیم قال: کنت عند أبی عبد اللّه (علیه السّلام) إذ دخل علیه کوفیان کانا زیدیین فقالا: إنّا کنّا نقول بقول و إنّ اللّه منّ علینا بولایتک، فهل یقبل شیء من أعمالنا؟ فقال

أمّا الصلاة و الصوم و الصدقة فإنّ اللّه یتبعکما ذلک و یلحق بکما، و أمّا الزکاة فلا؛ لأنّکما أبعدتما حقّ امرئ مسلمٍ و أعطیتماه غیره «۲».

(۱۱) و ذلک لشمول الأدلّة المتقدّمة النافیة للقضاء لما أتی به صحیحاً فی الواقع أو فی اعتقاده. نعم شمولها لما أتی به و لم یکن صحیحاً أصلًا مشکل جدّاً، بل غیر مشمول للأدلّة فیجب قضاؤها.

(۱۲) هذه المسألة مشهورة بل ممّا تسالم علیه الأصحاب؛ و ذلک لعموم ما دلّ علی وجوب القضاء. و یظهر من الشهید فی «الذکری»

عدم وجوب القضاء اعتماداً علی روایة نقلها من کتاب «الرحمة» لسعد بن عبد اللّه مسنداً عن رجال الأصحاب عن عمّار الساباطی قال: قال سلیمان بن خالد لأبی عبد اللّه (علیه السّلام) و أنا جالس: إنّی منذ عرفت هذا الأمر أُصلّی فی کلّ یوم صلاتین أقضی ما فاتنی قبل معرفتی؟ قال

لا تفعل؛ فإنّ الحال التی کنت علیها أعظم من ترک ما ترکت من الصلاة «۳»

، و قد حمل الشهید (رحمه اللّه) هذه الروایة علی ما ترک من شرائط الصلاة

---

(۱) وسائل الشیعة ۹: ۲۱۷، کتاب الزکاة، أبواب المستحقین للزکاة، الباب ۳، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱: ۱۲۷، کتاب الطهارة، أبواب مقدّمة العبادات، الباب ۳۱، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱: ۱۲۷، کتاب الطهارة، أبواب مقدمة العبادات، الباب ۳۱، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۳۰

[(مسألة ۴): لا یجب الفور فی القضاء]

(مسألة ۴): لا یجب الفور فی القضاء (۱۳).

و أفعالها، و لیس المراد ترکها بالکلّیة.

و لا حاجة لنا إلی هذا الحمل بعد وضوح سند الروایة؛ لجهالة طریق الشهید (رحمه اللّه) إلی سعد بن عبد اللّه صاحب کتاب «الرحمة» هو من أجلّاء الأصحاب هذا. مضافاً إلی أنّ بین سعد بن عبد اللّه و بین عمّار الساباطی رجال بعضها مجهول، کمحمّد بن الحسن البرّانی، فراجع فی سند الروایة إلی «الوسائل» من أبواب مقدّمات العبادات.

فرع: یجب القضاء علی من فاته الصوم للنوم؛ بأن کان نائماً من طلوع الفجر إلی الغروب، بل إلی زوال الظهر، من غیر أن تسبق النیة قبل الفجر؛ و ذلک لاشتراط النیة فی الصوم، و کذلک من فاته الصوم للغفلة.

(۱۳) و تدلّ علیه مضافاً إلی إطلاق أدلّة قضاء ما فات صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا کان علی الرجل شیء من صوم شهر رمضان فلیقضه فی أیّ الشهور شاء

قال: قلت: أ رأیت إن بقی علیّ شیء من صوم شهر رمضان أقضیه فی ذی الحجّة؟ قال

نعم «۱».

و صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

من أفطر شیئاً من شهر رمضان فی عذر فإن قضاه متتابعاً فهو (کان) أفضل، و إن قضاه متفرّقاً فحسن «۲»

، وجه الدلالة: أنّ القضاء مفوّض علی مشیّة المکلّف؛ فله قضاؤه متتابعاً أو متفرّقاً. فقضاؤه متفرّقاً یستلزم جواز التأخیر، و ذلک واضح.

و صحیحة حفص بن البختری عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

کنّ نساء

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۴، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۷، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۶، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۳۱

.....

النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) إذا کان علیهنّ صیام أخّرن ذلک إلی شعبان؛ کراهةً أن یمنعن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) حاجته، فإذا کان شعبان صُمنَ و صام (معهنّ)، و کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) یقول: شعبان شهری «۱».

فرع: لا یجب التتابع فی قضاء صیام شهر رمضان إجماعاً.

و تدلّ علیه صحیحة عبد اللّه بن سنان المتقدّمة قال (علیه السّلام)

و إن قضاه متفرّقاً فحسن.

و موثّقة سماعة قال: سألته عمّن یقضی شهر رمضان منقطعاً؟ قال

إذا حفظ أیّامه فلا بأس «۲».

و عموم صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

کلّ صوم یفرّق إلّا ثلاثة أیّام فی کفّارة الیمین «۳».

و روایة سلیمان بن جعفر الجعفری أنّه سأل أبا الحسن الرضا (علیه السّلام) عن الرجل یکون علیه أیّام من شهر رمضان أ یقضیها متفرّقة؟ قال

لا بأس بتفرقة قضاء شهر رمضان، إنّما الصیام الذی لا یفرّق کفّارة الظهار و کفّارة الدم و کفّارة الیمین «۴».

نعم یستحبّ التتابع فی القضاء، و تدلّ علیه صحیحة عبد اللّه بن سنان المتقدّمة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) حیث قال

فإن قضاه متتابعاً فهو (کان) أفضل.

و روایة «الخصال» بسنده عن الأعمش عن جعفر بن محمّد (علیهما السّلام) فی حدیث شرائع الدین قال

و الفائت من شهر رمضان إن قضی متفرّقاً جاز، و إن قضی متتابعاً کان أفضل «۵».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۸۶، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۲۸، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۶، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۶، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۶، الحدیث ۸.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۳، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۶، الحدیث ۱۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۳۲

نعم لا یجوز تأخیر القضاء إلی رمضان آخر علی الأحوط (۱۴)،

---

(۱۴) فی المسألة قولان:

الأوّل: جواز تأخیر القضاء إلی رمضان آخر؛ لعدم الدلیل علی حرمة التأخیر، و لروایة سعد بن سعد عن رجل عن أبی الحسن (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل یکون مریضاً فی شهر رمضان ثمّ یصحّ بعد ذلک فیؤخّر القضاء سنةً أو أقلّ من ذلک أو أکثر، ما علیه فی ذلک؟ قال

أُحبّ له تعجیل الصیام، فإن کان أخّره فلیس علیه شیء «۱».

و فیه: أنّ الروایة مرسلة غیر منجبرة.

الثانی: عدم جواز التأخیر إلی رمضان آخر، و هذا القول هو المشهور بین الأصحاب. و قد یستدلّ علیه بتوقیت القضاء بین الرمضانین و تعلیل وجوب الفداء بتأخیر القضاء إلی رمضان آخر، کما فی مصحّح الفضل بن شاذان عن الرضا (علیه السّلام) فی حدیث قال إن قال: فلِمَ إذا مرض الرجل أو سافر فی شهر رمضان فلم یخرج من سفره أو لم یقو مِن مرضه حتّی یدخل علیه شهر رمضان آخر وجب علیه الفداء للأوّل و سقط القضاء، و إذا أفاق بینهما أو أقام و لم یقضه وجب علیه القضاء و الفداء؟ قیل: لأنّ ذلک الصوم إنّما وجب علیه فی تلک السنة فی هذا الشهر، فأمّا الذی لم یفق فإنّه لمّا مرّ علیه السنة کلّها و قد غلب اللّه علیه فلم یجعل له السبیل إلی أدائها سقط عنه، و کذلک کلّ ما غلب اللّه علیه مثل المغمی الذی یغمی علیه فی یوم و لیلة؛ فلا یجب علیه قضاء الصلوات، کما قال الصادق (علیه السّلام): کلّ ما غلب اللّه علی العبد فهو أعذر له؛ لأنّه دخل الشهر و هو مریض فلم یجب علیه الصوم فی شهره و لا فی سنته للمرض الذی کان فیه، و وجب علیه الفداء؛ لأنّه بمنزلة من

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۳۳

.....

وجب علیه الصوم فلم یستطع أداه فوجب علیه الفداء، کما قال اللّه تعالی فَصِیٰامُ شَهْرَیْنِ مُتَتٰابِعَیْنِ. فَمَنْ لَمْ یَسْتَطِعْ فَإِطْعٰامُ سِتِّینَ مِسْکِیناً، و کما قال فَفِدْیَةٌ مِنْ صِیٰامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُکٍ فأقام الصدقة مقام الصیام إذا عسر علیه فإن قال: فإن لم یستطع إذا ذاک فهو الآن یستطیع؟ قیل: لأنّه لمّا دخل علیه شهر رمضان آخر وجب علیه الفداء للماضی؛ لأنّه کان بمنزلة من وجب علیه صوم فی کفّارة فلم یستطعه فوجب علیه الفداء، و إذا وجب علیه الفداء سقط الصوم و الصوم ساقط و الفداء لازم، فإن أفاق فیما بینهما و لم یصمه وجب علیه الفداء لتضییعه و الصوم لاستطاعته «۱».

و روایة أبی بصیر قال: سألته عن رجل مرض من رمضان إلی رمضان قابل و لم یصحّ بینهما و لم یطق الصوم، قال

یتصدّق مکان کلّ یوم أفطر علی مسکین بمدّ من طعام «۲»

، حیث إنّ وجوب الفداء و الصدقة فی هذین الخبرین لأجل تضییع قضاء الصوم و تأخیره إلی مجیء رمضان آخر.

و قد یستشهد لذلک بالتعبیر بالتوانی و التهاون و التضییع فی التأخیر، کما فی صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر و أبی عبد اللّه (علیهما السّلام) قال: سألتهما عن رجل مرض فلم یصم حتّی أدرکه رمضان آخر، فقالا

إن کان برئ ثمّ توانی قبل أن یدرکه الرمضان الآخر صام الذی أدرکه و تصدّق عن کلّ یوم بمدّ من طعام علی مسکین و علیه قضاؤه. «۳»

الخبر. و ذیل روایة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

فإن تهاون به و قد صحّ فعلیه الصدقة و الصیام جمیعاً. «۴»

الخبر. و ذیل

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۸.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۹، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۱۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۳۴

و إذا أخّر یکون موسّعاً بعد ذلک (۱۵).

[(مسألة ۵): لا یجب الترتیب فی القضاء و لا تعیین الأیّام]

(مسألة ۵): لا یجب الترتیب فی القضاء و لا تعیین الأیّام، فلو کان علیه أیّام فصام بعددها بنیة القضاء، کفی و إن لم یعیّن الأوّل و الثانی و هکذا (۱۶).

مصحّح الفضل بن شاذان عن الرضا (علیه السّلام) قال

فإن أفاق بینهما و لم یصمه وجب علیه الفداء لتضییعه، و الصوم لاستطاعته.

(۱۵) لأنّ القضاء الموقّت یسقط الأمر بتوقیته بالتأخیر عن وقته و لو بالعصیان، و یبقی أصل الأمر بالقضاء؛ و هو یقتضی التوسعة فیما بعد الرمضان اللاحق.

(۱۶) المراد من الترتیب فی القضاء أن ینوی قضاء الیوم الأوّل أوّلًا و الثانی ثانیاً و الثالث ثالثاً و هکذا. و المراد من تعیین الأیّام نیة خصوصیة الیوم الذی فاته و أنّه أیّ یوم من أیّام الشهر.

و الدلیل علی عدم وجوب الترتیب و التعیین المذکورین هو الأصل، و اعتبار التعیین إنّما هو فیما اشتغلت الذمّة بأُمور مختلفة باعتبار الخصوصیات الملحوظة فیها و إن کانت مشارکة فی الصورة، کصلاة الظهر و العصر و الأداء و القضاء بالنسبة إلی صلاة واحدة و النافلة و الفریضة للصبح؛ فإنّ تمیّز کلّ منها من الآخر و تعیّنه یحتاج إلی التعیین فی النیة. بخلاف ما نحن فیه فإنّه لا خصوصیة فی الأیّام التی یصومها المکلّف قضاءً عن رمضان؛ فمن کان فی ذمّته قضاء یومین أو أیّام من رمضان یجوز له و یکفی نیة قضاء یومین أو أیّام من شهر رمضان من غیر تعیین أنّه قضاء الیوم الأوّل أو الثانی و هکذا، کما أنّه لا یلزم تعیین الأیّام فی نفس شهر رمضان، بل الترتیب فیه من ضرورة نفس الوقت. و نسب إلی العلّامة (رحمه اللّه) فی «التذکرة» استحباب الترتیب، و لا دلیل له علیه.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۳۵

[(مسألة ۶): لو کان علیه قضاء رمضانین أو أکثر، یتخیّر بین تقدیم السابق و تأخیره]

(مسألة ۶): لو کان علیه قضاء رمضانین أو أکثر، یتخیّر بین تقدیم السابق و تأخیره (۱۷). نعم لو کان علیه قضاء رمضان هذه السنة مع قضاء رمضان سابق، و لم یسع الوقت لهما إلی رمضان الآتی، یتعیّن قضاء رمضان هذه السنة علی الأحوط (۱۸). و لو عکس فالظاهر صحّة ما قدّمه و لزمه الکفّارة؛ أعنی کفّارة التأخیر (۱۹).

---

(۱۷) التخییر بین تقدیم قضاء رمضان سابق و تأخیره إنّما هو فی الوقت الموسّع؛ بأن کان علیه خمسة أیّام مثلًا من رمضان سابق و خمسة اخری من رمضان لاحق و أراد قضاء الخمستین بعد الرمضان اللاحق قبل العشر الآخر من شعبان، و کذلک لو کان علیه قضاء أکثر من رمضانین. و الدلیل علی عدم وجوب تقدیم الفائت السابق علی اللاحق أو تقدیم الفائت اللاحق علی السابق هو الأصل.

(۱۸) لو کان علیه قضاء خمسة أیّام من رمضان سابق و خمسة اخری من رمضان لاحق و أخّر قضاءهما إلی أن بقیت خمسة أیّام من شعبان إلی رمضان ثالث، فقد علم ممّا سبق أنّ قضاء رمضان الأوّل صار موسّعاً بتأخیره و فوته إلی رمضان الثانی. و أمّا قضاء خمسة أیّام من رمضان اللاحق الثانی فیتعیّن قهراً بتأخیره إلی أن تبقی خمسة أیّام من شعبان.

(۱۹) یعنی لو قدّم قضاء رمضان السابق علی اللاحق فی وقت یتعیّن علیه قضاء اللاحق فالظاهر صحّته؛ و ذلک لأنّ قضاء رمضان

اللاحق و إن کان مضیّقاً فی أیّام بقیت من شعبان بمقدار یسع القضاء فقط، لکنّه لیس بحیث لو ترک القضاء فی تلک الأیّام لا یصحّ غیره من الصیام، کما فی شهر رمضان حیث لا یصحّ فیه صوم غیر رمضان؛ إذن فیصحّ قضاء رمضان سابق فی تلک الأیّام، نعم لزمه کفّارة تأخیر قضاء رمضان لاحق، و ذلک واضح.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۳۶

[(مسألة ۷): لو فاته صوم شهر رمضان لمرض أو حیض أو نفاس و مات قبل أن یخرج منه، لم یجب القضاء]

(مسألة ۷): لو فاته صوم شهر رمضان لمرض أو حیض أو نفاس و مات قبل أن یخرج منه، لم یجب القضاء (۲۰)،

---

(۲۰) و الدلیل علی عدم وجوب القضاء فی المریض الأخبار المستفیضة:

منها: صحیحة محمّد بن مسلم عن أحدهما (علیهما السّلام) قال: سألته عن رجل أدرکه رمضان و هو مریض فتوفّی قبل أن یبرأ، قال

لیس علیه شیء، و لکن یقضی عن الذی یبرأ ثمّ یموت قبل أن یقضی «۱».

و منها: صحیحة منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن المریض فی شهر رمضان فلا یصحّ حتّی یموت، قال

لا یقضی عنه

، و الحائض تموت فی شهر رمضان، قال

لا یقضی عنها «۲».

و منها: موثّقة سماعة قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل دخل علیه شهر رمضان و هو مریض لا یقدر علی الصیام فمات

فی شهر رمضان أو فی شهر شوّال، قال

لا صیام علیه و لا یقضی عنه

، قلت: فامرأة نفساء دخل علیها شهر رمضان و لم تقدر علی الصوم فماتت فی شهر رمضان أو فی شهر شوّال، فقال

لا یقضی عنها «۳».

و منها: صحیحة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن امرأة مرضت فی شهر رمضان و ماتت فی شوّال فأوصتنی أن

أقضی عنها، قال

هل برئت من مرضها؟

قلت: لا، ماتت فیه، قال

لا یقضی عنها؛ فإنّ اللّه لم یجعله علیها

، قلت: فإنّی أشتهی أن أقضی عنها و قد أوصتنی بذلک، قال

کیف تقضی عنها شیئاً

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۲۹، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۹.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۱۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۳۷

.....

لم يجعله اللّه عليها، فإن اشتهيتَ أن تصوم لنفسك فصم «۱».

و منها: مرسلة عبد اللّه بن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد اللّه (عليه السّلام) في رجل يموت في شهر رمضان، قال

ليس على وليه أن يقضي عنه ما بقي من الشهر. «۲»

الخبر.

و لا يخفى: أنّ بعض روايات الباب صريح في عدم وجوب القضاء على المريض لو مات بعد رمضان و استمرّ عذره إلى حين الموت فيما بعد رمضان، كما في صحيحة أبي بصير المتقدّمة: «و ماتت في شوّال»، فلا وجه لتقييد الموت بما قبل الخروج من شهر رمضان.

و يدلّ على عدم وجوب القضاء في الحائض صحيحة أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر (عليه السّلام) قال: سألته عن امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمثت أو سافرت قبل خروج شهر رمضان، هل يقضى عنها؟ قال

أمّا الطمث و المرض فلا، و أمّا السفر فنعم «۳».

و صحيحة منصور بن حازم المتقدّمة، و صحيحة حريز عن محمّد بن مسلم قال: سألته عن الحائض تفطر في شهر رمضان أيّام حيضها فإذا أفطرت ماتت، قال

ليس عليها شيء «۴».

و صحيحة اخرى لمنصور بن حازم عن أبي عبد اللّه (عليه السّلام) في الرجل يسافر في شهر رمضان فيموت، قال

يقضى عنه، و إن امرأة حاضت في شهر رمضان فماتت لم يقض عنها، و المريض في شهر رمضان لم يصحّ حتّى مات لا يقضى عنه «۵».

و صحيحة محمّد بن مسلم عن

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۳۲، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحديث ۱۲.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۳۳، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحديث ۱۳.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۳۰، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحديث ۴.

(۴) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۳۳، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحديث ۱۴.

(۵) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۳۴، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحديث ۱۵.

مدارك تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۳۳۸

و إن استُحبّ النيابة عنه (۲۱).

أبي عبد اللّه (عليه السّلام) في امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمثت أو سافرت فماتت قبل أن يخرج رمضان هل يقضى عنها؟ فقال

أمّا الطمث و المرض فلا، و أمّا السفر فنعم «۱».

و أمّا ما يدلّ على وجوب القضاء في النفساء فموثّق سماعة المتقدّم.

فرع: لو فاته صوم شهر رمضان لسفر و مات قبل أن يخرج منه يجب قضاؤه عنه، و سيأتي الاستدلال عليه في البحث عن المسألة الثامنة من مسائل «القول في قضاء صوم شهر رمضان».

(۲۱) استحباب النيابة متفرّع على أنّ نفي القضاء عن الميّت مترتّب على عدم الوجوب عليه فلا مانع حينئذٍ من استحباب النيابة.

و لكن من المحتمل قويّاً أن يكون نفي القضاء عن الميّت لأجل عدم الجعل من ناحية الشارع؛ فلا مشروعية للقضاء عنه حينئذٍ، فلا

معنی للنیابة.

و تـدلّ علیه صـحیحة أبی بصـیر عن أبی عبـد اللّه (علیه السّـلام) المتقدّمة حیث علّل (علیه السّـلام) نفی القضاء عنها بأنّ اللّه لم یجعله علیها. إلی أن قال (علیه السّلام)

کیف تقضی عنها شیئاً لم یجعله اللّه علیها؟! «۲»

فالقضاء لیس مجعولًا من اللّه تعالی علیها و لم یکن مشروعاً فکیف یستناب و یقضی عنها شیء لم یجعله اللّه علیها؟!

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۴، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۱۶.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۱۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۳۹

[(مسألة ۸): لو فاته صوم شهر رمضان أو بعضه لعذر، و استمرّ إلی رمضان آخر]

(مسألة ۸): لو فاته صوم شـهر رمضان أو بعضه لعـذر، و اسـتمرّ إلی رمضان آخر، فإن کان العذر هو المرض سـقط قضاؤه، و کفّر عن کلّ یوم بمُدّ (۲۲)،

---

(۲۲) اختلف الأصحاب فی سقوط القضاء عن المریض المستمرّ مرضه إلی رمضان آخر و وجوب الکفّارة علیه بمدّ علی أقوال ثلاثة:

الأوّل: و هو المشـهور بین الأصـحاب شـهرة عظیمـة سـقوط القضاء عنه و وجوب الکفّارة علیه بمـدّ؛ و ذلک لأنّ الآیة فَمَنْ کانَ مِنْکُمْ مَرِیضاً أَوْ عَلی سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَیّامٍ أُخَرَ «۱» و إن دلّت علی وجوب القضاء علی المریض مطلقاً لکنّها مخصّصة بأخبار معتبرة، ادّعی فی «الجواهر» تواترها قال (رحمه اللّه): فلا بأس بدعوی تواترها:

منها: ذیل صـحیحة محمّد بن مسـلم عن أبی جعفر (علیه السّـلام) و أبی عبد اللّه (علیه السّـلام) قال: سألتهما عن رجل مرض فلم یصم حتّی أدرکه رمضان آخر، فقالا

إن کـان برئ ثمّ توانی قبـل أن یـدرکه الرمضـان الآخر صـام الـذی أدرکه و تصـدّق عن کلّ یوم بمـدّ من طعام علی مسـکین و علیه قضـاؤه، و إن کان لم یزل مریضاً حتّی أدرکه رمضان آخر صام الـذی أدرکه و تصـدّق عن الأوّل لکلّ یوم مـدّ علی مسـکین، و لیس علیه قضاؤه «۲».

و صحیحة زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی الرجل یمرض فیدرکه شهر رمضان و یخرج عنه و هو مریض و لا یصحّ حتّی یدرکه شهر رمضان آخر، قال

یتصدّق عن الأوّل و یصوم الثانی، فإن کان صحّ فیما بینهما و لم یصم حتّی أدرکه شهر

---

(۱) البقرة (۲): ۱۸۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۴۰

.....

رمضان آخر صامهما جمیعاً و یتصدّق عن الأوّل «۱».

و ذیل روایة أبی الصباح الکنانی قال (علیه السّلام)

و إن تتابع المرض علیه فلم یصحّ فعلیه أن یطعم لکلّ یوم مسکیناً «۲»

، هذه الروایة ضعیفة بمحمّد بن فضیل بن کثیر الأزدی؛ لرمیه إلی الغلوّ.

و صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

من أفطر شیئاً من رمضان فی عذر ثمّ أدرک رمضان آخر و هو مریض فلیتصدّق بمدّ لکلّ یوم، فأمّا أنا فإنّی صُمت و تصدّقت «۳».

و روایة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا مرض الرجل من رمضان إلی رمضان ثمّ صحّ فإنّما علیه لکلّ یوم أفطره فدیة طعام؛ و هو مدّ لکلّ مسکین. «۴»

الخبر.

و مصحّح الفضل بن شاذان عن الرضا (علیه السّلام) المتقدّم تفصیلًا حیث سئل عنه (علیه السّلام): أنّه إذا لم یقو من مرضه حتّی یدخل علیه شهر رمضان آخر و أجاب بأنّه وجب علیه الفداء و سقط القضاء «۵».

و صحیحة علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل تتابع علیه رمضانان لم یصحّ فیهما ثمّ صحّ بعد ذلک، کیف یصنع؟ قال

یصوم الأخیر و یتصدّق عن الأوّل بصدقة لکلّ یوم مدّ من طعام لکلّ مسکین «۶».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۴.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۶.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۸.

(۶) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۸، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۹.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۴۱

.....

و صحیحة أُخری لعلی بن جعفر (علیه السّلام) عن أخیه قال: سألته عن رجل مرض فی شهر رمضان فلم یزل مریضاً حتّی أدرکه شهر رمضان آخر فبرئ فیه کیف یصنع؟ قال

یصوم الذی یبرأ فیه و یتصدّق عن الأوّل؛ کلّ یوم بمدّ من طعام «۱».

و روایة محمّد بن مسعود العیّاشی فی «تفسیره» عن أبی بصیر قال: سألته عن رجل مرض من رمضان إلی رمضان قابل و لم یصحّ بینهما و لم یطق الصوم، قال

یتصدّق مکان کلّ یوم أفطر علی مسکین بمدّ من طعام. «۲»

الخبر.

القول الثانی فی المسألة: وجوب القضاء دون الکفّارة، نسب هذا القول إلی ابنی عقیل و بابویه و الشیخ فی «الخلاف» و ابنی زهرة و إدریس و العلّامة فی «التحریر». و استدلّ علیه بعموم الکتاب فَمَنْ کانَ مِنْکُمْ مَرِیضاً. إلی آخره، و أنّ الأخبار الواردة فی نفی القضاء و إیجاب المدّ أخبار آحاد لیست حجّة؛ فلا یخصّص عموم الکتاب بها.

و فیه أوّلًا: أنّه قد ثبت فی الأصول تخصیص عمومات الکتاب بالخبر الواحد الذی ثبتت حجّیته بالأدلّة. و ثانیاً: أنّ أخبار الباب قطعیة بالتواتر أو بالقرائن.

و القول الثالث فی المسألة: هو الاحتیاط بالجمع بین القضاء و الفدیة؛ جمعاً بین الآیة الدالّة علی وجوب القضاء و الأخبار الدالّة علی وجوب المدّ، و تحصیلًا للیقین بالفراغ. حکی هذا القول عن ابن جنید، و استدلّ علیه بموثّقة سماعة قال: سألته عن رجل أدرکه رمضان و علیه رمضان قبل ذلک لم یصمه، فقال

یتصدّق بدل کلّ یوم من الرمضان الذی کان علیه بمدّ من طعام، و لیصم هذا الذی أدرکه، فإذا أفطر فلیصم رمضان الذی کان علیه. «۳»

الخبر.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۹، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۱۰.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۹، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۱۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۳۴۲

و لا یجزی القضاء عن التکفیر (۲۳).

قال صاحب «الجواهر»: إنّ هذه الروایة ضعیفة و مرسلة، و لعلّ ضعفها فی نظره بعثمان بن عیسی العامری الکلابی الرواسی، و أنّه کان منحرفاً عن الحقّ و معارضاً للرضا (علیه السّلام) غیر معترف بإمامته، و کان عنده أموال الإمام الرضا (علیه السّلام) و لم یردّها إلیه (علیه السّلام) و سخط علیه الإمام (علیه السّلام)، و لا تثبت توبته بروایة نصر بن الصباح الغالی فی مذهبه.

و فیه: أنّه و إن کان واقفیاً کذائیاً إلّا أنّه کان ثقة بشهادة ابن قولویه و الشیخ و علی بن إبراهیم و ابن شهرآشوب، و نقل الکشّی قولًا بأنّه ممّن أجمعت العصابة علی تصحیح ما یصحّ عنهم.

أقول: کونه من أصحاب الإجماع لم یثبت، و هو و إن کان موثّقاً فی نفسه لکن روایته هذه مضمرة، هذا أوّلًا. و ثانیاً: أنّ الروایة علی فرض اعتبارها لا تعارض الأخبار النافیة للقضاء؛ لاشتهارها بل تواترها علی ما نقلنا عن صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه). و ثالثاً: أنّه محمول علی الاستحباب، کما صنعه الشیخ (رحمه اللّه) بقرینة صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) المتقدّمة، قال (علیه السّلام)

فلیتصدّق بمدّ لکلّ یوم، فأمّا أنا فإنّی صمت و تصدّقت «۱».

(۲۳) قال العلّامة فی «التحریر»: و لو استمرّ به المرض إلی رمضان الثانی و لم یصحّ فیما بینهما صام الحاضر، و هل یقضی الفائت؟ قال ابن بابویه: نعم و لا کفّارة، و قال الشیخان: یکفّر عن کلّ یوم بما تقدّم بمدّین و أقلّه مدّ و لا قضاء علیه. و الوجه عندی قول ابن بابویه، و علی قول

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۳۴۳

و إن کان العذر غیر المرض کالسفر و نحوه، فالأقوی وجوب القضاء فقط (۲۴).

الشیخین لو صام و لم یکفّر فالوجه الإجزاء «۱»، انتهی.

لا یخفی ما فی «الجواهر» و «مستمسک العروة» و «مستند العروة» من نسبة القول بإجزاء القضاء عن الکفّارة إلی «تحریر» العلّامة، و الحال أنّه (رحمه اللّه) اختار قول ابن بابویه فی المسألة من وجوب القضاء دون الکفّارة، فکیف نسب إلیه القول بإجزاء القضاء عن الکفّارة؟! و الصحیح فی النسبة إلیه أن یقال: إنّه إن تسالم علی قول الشیخین قال بإجزاء القضاء عن المدّ.

و کیف کان: و لعلّ إجزاء القضاء عن التکفیر باعتبار أنّ الکفّارة بدل ترخیصی عن القضاء، لا أنّه متعیّن.

و فیه: أنّ الأمر الوارد بالکفّارة فی الروایات المتقدّمة ظاهر فی التعیین، بل فی بعضها نفی القضاء کما فی ذیل صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) المتقدّمة، قال (علیه السّلام)

و تصدّق عن الأوّل لکلّ یوم مدّ علی مسکین، و لیس علیه قضاؤه «۲».

(۲۴) وجه وجوب القضاء فیما کان العذر غیر المرض هو إطلاق أدلّة وجوب القضاء، فیقتصر فی الخروج عنه علی مورد النصّ؛ و هو المرض.

و نسب إلی ابن عقیل و الشیخ فی «الخلاف» إلحاق السفر بالمرض فی کونه موجباً للکفّارة فقط، و استشهد له بمصحّح الفضل بن شاذان عن الرضا (علیه السّلام) فی حدیث قال

إن قال: فلِمَ إذا مرض الرجل أو سافر فی شهر رمضان فلم یخرج من سفره أو لم یقو من مرضه حتّی یدخل علیه شهر رمضان آخر وجب علیه

---

(۱) تحریر الأحکام ۱: ۸۳/ السطر ۲۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۴۴

و کذا إن کان سبب الفوت هو المرض و سبب التأخیر عذراً آخر (۲۵) أو العکس (۲۶).

الفداء للأوّل و سقط القضاء. «۱»

الخبر.

و فیه: أنّ هذا الخبر، مع قطع النظر عن سنده قد وقع فی طریق الصدوق (رحمه اللّه) إلی الفضل بن شاذان بعض من لم یثبت وثوقه و لا مدحه، کعبد الواحد بن محمّد بن عبدوس و إن کان من مشایخ الصدوق، و من لیس فی کتب الرجال عنه عین و لا أثر، کجعفر بن علی بن شاذان معرض عنه عند الأصحاب بالنسبة إلی السفر؛ حتّی من ابن أبی عقیل و الشیخ فی «الخلاف» فإنّهما اختارا القضاء دون الکفّارة فیما کان العذر هو المرض؛ فإذا ألحق السفر بالمرض کان حکمه حکمه.

(۲۵) أی یجب القضاء دون الکفّارة فیما کان سبب الفوت فی شهر رمضان هو المرض، و سبب التأخیر إلی رمضان آخر عذر آخر غیر المرض کالسفر و نحوه؛ و ذلک لأنّ النصوص الموجبة للکفّارة بدون القضاء موردها ما کان سبب الفوت و التأخیر هو المرض؛ فلا تشمل ما کان سبب الفوت هو المرض و سبب التأخیر عذر آخر، فیبقی تحت عموم وجوب القضاء.

(۲۶) بأن کان سبب الفوت هو السفر مثلًا و سبب التأخیر هو المرض؛ فحینئذٍ یجب القضاء؛ لأنّ الظاهر من النصوص المتقدّمة کصحیحة محمّد بن مسلم «۲» و زرارة «۳» و علی بن جعفر «۴» هو أنّ سقوط القضاء إنّما هو فیما کان سبب

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۸.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۲.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۹، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۱۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۴۵

لکن لا ینبغی ترک الاحتیاط بالجمع بین القضاء و المدّ (۲۷)، خصوصاً إذا کان العذر هو السفر، و کذا فی الفرع الأخیر (۲۸).

[(مسألة ۹): لو فاته شهر رمضان أو بعضه لا لعذر]

(مسألة ۹): لو فاته شهر رمضان أو بعضه لا لعذر بل متعمّداً و لم یأتِ بالقضاء إلیٰ رمضان آخر، وجب علیه مضافاً إلیٰ کفّارة الإفطار العمدی التکفیر بمُدّ بدل کلّ یوم و القضاء فیما بعد (۲۹).

الفوت هو المرض؛ فلا یشمل ما کان سبب الفوت غیر المرض و إن کان سبب التأخیر هو المرض؛ فیجب القضاء لعموم دلیله.

نعم لقائل أن یقول: إنّ صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه المتقدّمة تدلّ علی وجوب الکفّارة فیما کان الإفطار بعذر من الأعذار مرضاً کان أو غیره قال (علیه السّلام)

من أفطر شیئاً من رمضان فی عذر. «۱»

الخبر.

و فیه: أنّه قد صرّح فی الصحاح الأُخر بالمرض، فیقیّد العذر المطلق فی صحیحة عبد اللّه بن سنان بتلک الصحاح المقیّدة بالمرض.

(۲۷) وجه الاحتیاط هو العمل بجمیع الأقوال فی المسألة.

(۲۸) أی لا ینبغی ترک الاحتیاط بالجمع بین القضاء و المدّ؛ خصوصاً إذا کان العذر فی فوت شهر رمضان أو بعضه هو السفر، و کذا لا ینبغی ترکه فیما إذا کان العذر هو المرض و سبب التأخیر عذراً آخر أو العکس، و هو المراد من الفرع الأخیر.

(۲۹) لا کلام و لا إشکال فی وجوب إحدی خصال الکفّارة للإفطار العمدی، و کذا لا إشکال فی وجوب القضاء فیما بعد لتأخیره عن الرمضان اللاحق مع

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۴۶

و کذا یجب التکفیر بمُدّ لو فاته لعذر، و لم یستمرّ ذلک العذر و لم یطرأ عذر آخر، فتهاون حتّی جاء رمضان آخر (۳۰).

الإمکان فیما بین الرمضانین. و إنّما الکلام فی وجوب التکفیر بمدّ.

و یدلّ علی وجوبه خبر أبی الصباح الکنانی المتقدّم قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل علیه من شهر رمضان طائفة ثمّ أدرکه شهر رمضان قابل، قال

علیه أن یصوم و أن یطعم کلّ یوم مسکیناً. «۱»

الخبر. حیث إنّ اشتغال ذمّته علی طائفة من شهر رمضان یشمل ما کان فوته عن عمد و بغیر عذر.

و موثّقة سماعة قال: سألته عن رجل أدرکه رمضان و علیه رمضان قبل ذلک لم یصمه، فقال

یتصدّق بدل کلّ یوم من الرمضان الذی کان علیه بمدّ. «۲»

الخبر، حیث إنّ ترک صوم رمضان قبل ذلک یشمل ما کان ترکه عن عمدٍ.

(۳۰) من فاته صوم شهر رمضان لعذر ثمّ زال ذلک العذر و لم یطرأ علیه عذر آخر بین الرمضانین و کان فعل القضاء ممکناً له فتهاون و أخّره حتّی جاء رمضان آخر، فعلیه المدّ و القضاء معاً.

و یدلّ علیه صحیح محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) و أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألتهما عن رجل مرض فلم یصم حتّی أدرکه رمضان آخر، فقالا

إن کان برئ ثمّ توانی قبل أن یدرکه الرمضان الآخر صام الذی أدرکه و تصدّق عن کلّ یوم بمدّ من طعام علی مسکین و علیه قضاؤه «۳».

و صحیح زرارة المتقدّم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

فإن کان صحّ بینهما و لم یصم حتّی أدرکه شهر رمضان آخر

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۴۷

و لو کان عازماً علی القضاء بعد ارتفاع العذر، فاتّفق عذر آخر عند الضیق، فالأحوط الجمع بین الکفّارة و القضاء (۳۱).

صامهما جمیعاً و یتصدّق عن الأوّل «۱».

و صحیح أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

و إن صحّ فیما بین الرمضانین فإنّما علیه أن یقضی الصیام، فإن تهاون به و قد صحّ فعلیه الصدقة و الصیام جمیعاً لکلّ یومٍ مدّاً. «۲»

الخبر. و ما رواه العیّاشی فی «تفسیره» عن أبی بصیر قال

فإن صحّ فیما بین الرمضانین فتوانی أن یقضیه حتّی جاء الرمضان الآخر فإنّ علیه الصوم و الصدقة جمیعاً؛ یقضی الصوم و یتصدّق من أجل أنّه ضیع ذلک الصیام «۳».

و مصحّح الفضل بن شاذان عن الرضا (علیه السّلام) قال

فإن أفاق فیما بینهما و لم یصمه وجب علیه الفداء لتضییعه، و الصوم لاستطاعته «۴».

(۳۱) وجه الاحتیاط: أنّه من المحتمل أن یکون مجرّد ترک الصوم بین الرمضانین مع إمکان القضاء بارتفاع العذر کافیاً فی وجوب القضاء و الکفّارة. و یمکن استفادته من صحیحة زرارة المتقدّمة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

فإن کان صحّ فیما بینهما و لم یصم حتّی أدرکه شهر رمضان آخر صامهما جمیعاً و یتصدّق عن الأوّل «۵».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۹، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۱۱.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۸.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۴۸

[(مسألة ۱۰): لا یتکرّر کفّارة التأخیر بتکرّر السنین]

(مسألة ۱۰): لا یتکرّر کفّارة التأخیر بتکرّر السنین، فإذا فاته ثلاثة أیّام من ثلاث رمضانات متتالیات و لم یقضها، وجب علیه کفّارة واحدة للأوّل، و کذا للثانی، و القضاء فقط للثالث إذا لم یتأخّر إلی رمضان الرابع (۳۲).

و موثّقة سماعة عن رجل أدرکه رمضان و علیه رمضان قبل ذلک لم یصمه، فقال

یتصدّق بدل کلّ یوم من الرمضان الذی کان علیه بمدّ من طعام، و لیصم هذا الذی أدرکه، فإذا أفطر فلیصم رمضان الذی کان علیه. «۱»

الخبر، حیث إنّ قوله: «لم یصمه» مطلق یشمل ما لو کان عازماً علی فعل القضاء و لکنّه لم یصمه لاتّفاق عذر آخر. و قال العلّامة فی «التذکرة» بوجوب القضاء إجماعاً و لا کفّارة علیه؛ لعدم التفریط منه.

(۳۲) وجه کفایة کفّارة واحدة أی مدّ واحد لیوم واحد قضی من الرمضان الأوّل، هو صدق الامتثال بالمرّة، من غیر فرق فی المدّ بین أن یکون لاستمرار العذر فی السنین أو للتهاون فی التأخیر.

و یدلّ علی کفایة المدّ الواحد مع مضیّ سنین موثّق سماعة قال: سألته. إلی أن قال (علیه السّلام)

فإنّی کنت مریضاً فمرّ علیّ ثلاث رمضانات لم أصحّ فیهنّ ثمّ أدرکت رمضاناً آخر فتصدّقت بدل کلّ یوم ممّا مضی بمدّ من طعام «۲» ، و لا یخفی: أنّه من المستبعد أن یؤخّر المعصوم (علیه السّلام) کفّارة الرمضان الأوّل إلی ما بعد السنین؛ فالاستدلال بالروایة علی المطلوب کما تری.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۶، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۵.

(۲) نفس المصدر.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۴۹

[(مسألة ۱۱): یجوز إعطاء کفّارة أیّام عدیدة من رمضان واحد أو أزید لفقیر واحد]

(مسألة ۱۱): یجوز إعطاء کفّارة أیّام عدیدة من رمضان واحد أو أزید لفقیر واحد، فلا یجب إعطاء کلّ فقیر مُدّاً واحداً لیوم واحد (۳۳).

[(مسألة ۱۲): یجوز الإفطار قبل الزوال فی قضاء شهر رمضان ما لم یتضیّق]

(مسألة ۱۲): یجوز الإفطار قبل الزوال فی قضاء شهر رمضان ما لم یتضیّق. و أمّا بعد الزوال فیحرم، بل تجب به الکفّارة و إن لم یجب الإمساک بقیّة الیوم. و الکفّارة هنا إطعام عشرة مساکین لکلّ مسکین مُدّ، فإن لم یمکنه صام ثلاثة أیّام (۳۴).

---

(۳۳) و ذلک لمقتضی إطلاق المسکین فی أدلّة وجوب المدّ، حیث إنّه مطلق یشمل الواحد و الکثیر؛ فیجوز إعطاء ثلاثین مدّاً من ثلاثین یوماً مثلًا لمسکین واحد. و هذا بخلاف الکفّارة فی الإفطار العمدی من شهر رمضان؛ فإنّ الواجب فیه الإطعام لخصوص ستّین مسکیناً، فلا یکفی الإطعام ستّین مرّة لفقیر واحد مثلًا.

(۳۴) و یدلّ علی جواز إفطار صوم قضاء شهر رمضان قبل الزوال صحیح جمیل بن درّاج عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه قال فی الذی یقضی شهر رمضان

إنّه بالخیار إلی زوال الشمس، فإن کان تطوّعاً فإنّه إلی اللیل بالخیار «۱».

و صحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

صوم النافلة لک أن تفطر ما بینک و بین اللیل متی ما شئت، و صوم قضاء الفریضة لک أن تفطر إلی زوال الشمس، فإذا زالت الشمس فلیس لک أن تفطر «۲».

و موثّق إسحاق بن عمّار عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

الذی یقضی شهر رمضان هو بالخیار فی الإفطار ما بینه و بین أن تزول الشمس، و فی التطوّع

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۶، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۴، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۴، الحدیث ۹.

.....

ما بینه و بین أن تغیب الشمس «۳»

، قد وقع فی سند الروایة زکریا بن محمّد أبو عبد اللّه المؤمن، و هو و إن لم یوثق فی کتب الرجال إلّا أنّه قد وقع فی أسناد «کامل الزیارات».

و موثّق سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی قوله

الصائم بالخیار إلی زوال الشمس

، قال (علیه السّلام)

إنّ ذلک فی الفریضة، فأمّا النافلة فله أن یفطر أیّ وقت شاء إلی غروب الشمس «۴».

و صحیح هشام بن سالم قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): رجل وقع علی أهله و هو یقضی شهر رمضان، فقال

إن کان وقع علیها قبل صلاة العصر فلا شیء علیه یصوم یوماً بدل یوم، و إن فعل بعد العصر، صام ذلک الیوم و أطعم عشرة مساکین، فإن لم یمکنه صام ثلاثة أیّام کفّارة لذلک «۱».

و یدلّ علی حرمة إفطار القضاء بعد الزوال ذیل صحیحة ابن سنان المتقدّمة قال (علیه السّلام)

فإذا زالت الشمس فلیس لک أن تفطر

، و مفهوم الروایات المتقدّمة المغیّا فیها جواز الإفطار بغایة زوال الشمس فلا یجوز بعده، هذا.

و یظهر من بعض الروایات عدم جواز الإفطار فی القضاء قبل الزوال، کما فی صحیحة عبد الرحمن بن الحجّاج قال: سألته عن الرجل یقضی رمضان إله أن یفطر بعد ما یصبح قبل الزوال إذا بدا له؟ فقال

إذا کان نوی ذلک من اللیل و کان من قضاء رمضان فلا یفطر و یتمّ صومه «۲».

و مقتضی الجمع بین هذه الصحیحة و بین الروایات المجوّزة للإفطار قبل

---

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۸، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۴، الحدیث ۱۰.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۷، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۴، الحدیث ۸.

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۹، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۷، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۴، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۵۱

.....

الزوال حملها علی استحباب الإتمام و کراهة الإفطار، أو علی القضاء المضیّق وقته.

و یدلّ علی وجوب الکفّارة صحیح برید العجلی عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی رجل أتی أهله قبل زوال الشمس،

فلا شیء علیه إلّا یوم مکان یوم، و إن کان أتی أهله بعد زوال الشمس فإنّ علیه أن یتصدّق علی عشرة مساکین، فإن لم یقدر صام یوماً مکان یوم و صام ثلاثة أیّام کفّارة لما صنع «۱».

و ذیل صحیحة هشام بن سالم المتقدّمة قال (علیه السّلام)

و أطعم عشرة مساکین، فإن لم یمکنه صام ثلاثة أیّام کفّارة لذلک.

و قد یعارض دلیل وجوب الکفّارة بموثّقة عمّار الساباطی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عن الرجل یکون علیه أیّام من شهر رمضان. إلی أن قال: سئل: فإن نوی الصوم ثمّ أفطر بعد ما زالت الشمس؟ قال

قد أساء و لیس علیه شیء إلّا قضاء ذلک الیوم الذی أراد أن یقضیه «۲»

، هذه الموثّقة تدلّ علی حرمة الإفطار فی قضاء شهر رمضان؛ لقوله (علیه السّلام)

قد أساء

و هی و إن کانت صریحة فی نفی الکفّارة إلّا أنّها معرض عنها عند الأصحاب. و قد حمله الشیخ (رحمه اللّه) علی العجز عن الکفّارة، و قد حمله صاحب «الوسائل» (رحمه اللّه) علی عدم وجوب أکثر من یوم فی قضائه، و هذا الحمل خلاف الظاهر. و لا یخفی: أنّ المشهور فی مقدار الکفّارة فی إفطار قضاء شهر رمضان ما ذکر من إطعام عشرة مساکین؛ لکلّ واحد منهم مدّ، و مع العجز عنه فصیام ثلاثة أیّام.

و یقابل المشهور أقوال أُخر کلّها خلاف المشهور:

منها: القول بأنّ کفّارته عبارة عن کفّارة الإفطار العمدی فی صوم شهر رمضان، نسب هذا القول إلی الصدوق (رحمه اللّه) فی «الرسالة» و «المقنع»، و احتمله

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۵، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۸، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۹، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۵۲

.....

الشیخ (رحمه اللّه) فی «التهذیب» و «الاستبصار»، و حکاه العلّامة (رحمه اللّه) فی «المختلف» عن القاضی. و استدلّ علیه بالموثّقة عن زرارة قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن رجل صام قضاء من شهر رمضان فأتی النساء، قال

علیه من الکفّارة ما علی الذی أصاب فی شهر رمضان؛ لأنّ ذلک الیوم عند اللّه من أیّام رمضان «۱».

و مرسلة الصدوق قال: و قد روى

أنّه إن أفطر قبل الزوال فلا شيء عليه، و إن أفطر بعد الزوال فعليه الكفّارة، مثل ما على من أفطر يوماً من شهر رمضان «۲».

و فيه: أنّ الخبر الثانى مرسل غير منجبر، و الروايتان كلتاهما معرض عنهما عند الأصحاب، و قد حمل الشيخ الخبرين على الاستحباب.

و منها: القول بأنّ كفّارته كفّارة الإفطار العمدى فى شهر رمضان مع الاستخفاف، حكى هذا القول عن ابن حمزة.

و منها: القول بالتوقّف، اختاره صاحب «الحدائق» و النراقى فى «مستند الشيعة».

بقى الكلام فى وجه عدم وجوب الإمساك فى بقية اليوم، و الدليل عليه أصالة البراءة، و وجوب الإمساك تأدّباً مختصّ بشهر رمضان.

فرعان: الأوّل: لا يجوز الإفطار قبل الزوال فى قضاء شهر رمضان فيما كان وقته مضيّقاً، بناءً على عدم جواز التأخير عن الوقت المذكور كما هو المشهور المختار لما ذكرنا تفصيلًا فى شرح المسألة الرابعة من «القول فى قضاء صوم شهر رمضان»، فراجع.

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۴۸، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۲۹، الحديث ۳.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۴۹، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۲۹، الحديث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۵۳

[(مسألة ۱۳): الصوم كالصلاة فى أنّه يجب على الولىّ قضاء ما فات عن الميّت مطلقاً]

(مسألة ۱۳): الصوم كالصلاة فى أنّه يجب على الولىّ قضاء ما فات عن الميّت مطلقاً (۳۵).

و أمّا بناءً على القول بجواز تأخير القضاء إلى رمضان آخر فيجوز الإفطار قبل الزوال. و بناءً على عدم الجواز قبل الزوال فى المضيّق لو أفطر فلا يجب عليه إلّا كفّارة التأخير و هو مدّ واحد و لا دليل على أزيد منه.

الثانى: لا يجوز الإفطار قبل الزوال فى قضاء شهر رمضان إذا كان وقته متعيّناً بالنذر، و كذلك لا يجوز فيما كان أجيراً للقضاء فى اليوم المعيّن؛ فلو أخلّ و أفطر لا يجب عليه إلّا كفّارة حنث النذر فى المتعيّن وقته بالنذر، و لا يستحقّ الأُجرة فيما كان أجيراً للقضاء.

(۳۵) أى سواء كان الفوت من المرض و السفر و غيرهما أو بغير عذر؛ بأن تركه عامداً أو جاهلًا بمسألته و لو كان مقصّراً.

المشهور بين الأصحاب وجوب قضاء الصوم الفائت عن الميّت على وليه، و هذا القول هو المختار عندنا، و ادّعى عليه الإجماع فى «الخلاف» و «السرائر» و «المنتهى» و «التذكرة».

و يدلّ عليه صحيح محمّد بن الحسن الصفّار قال: كتبتُ إلى الأخير (عليه السّلام): رجل مات و عليه قضاء من شهر رمضان عشرة أيّام و له وليان، هل يجوز لهما أن يقضيا عنه جميعاً خمسة أيّام أحد الوليين و خمسة أيّام الآخر؟ فوقّع (عليه السّلام) يقضى عنه أكبر ولييه عشرة أيّام ولاءً إن شاء اللّه «۱»

، المراد من «الأخير» هو العسكرى (عليه السّلام). و صحيح حفص بن البخترى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى الرجل يموت

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۳۰، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحديث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۵۴

.....

و عليه صلاة أو صيام، قال

یقضی عنه أولی الناس بمیراثه

، قلت: فإن کان أولی الناس به امرأة؟ فقال

لا، إلّا الرجال «۱».

و مرسلة حمّاد بن عثمان عمّن ذکره عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن الرجل یموت و علیه دین من شهر رمضان، من یقضی عنه؟ قال

أولی الناس به

، قلت: و إن کان أولی الناس به امرأة؟ قال

لا، إلّا الرجال «۲».

و موثّقة سماعة عن أبی بصیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل سافر فی شهر رمضان فأدرکه الموت قبل أن یقضیه، قال یقضیه أفضل أهل بیته «۳».

و ذیل مرسلة عبد اللّه بن بکیر عن بعض أصحابنا قال (علیه السّلام)

فإن مرض فلم یصم شهر رمضان ثمّ صحّ بعد ذلک و لم یقضه ثمّ مرض فمات فعلی ولیه أن یقضی عنه؛ لأنّه قد صحّ فلم یقض و وجب علیه «۴».

و مرسلة ابن أبی عمیر عن رجاله عن الصادق (علیه السّلام) فی الرجل یموت و علیه صلاة أو صوم؟ قال

یقضیه أولی الناس به «۵».

و یقابل قول المشهور قول العمانی بأنّه لا یجب علی الولی قضاء ما فات عن المیّت من الصیام، بل یجب علیه التصدّق بمدّ لکلّ یوم. و استدلّ له بروایة محمّد بن إسماعیل بن بزیع عن أبی جعفر الثانی (علیه السّلام) قال: قلت له: رجل مات و علیه صوم، یصام عنه أو یتصدّق؟ قال

یتصدّق عنه فإنّه أفضل «۶».

و صحیحة أبی مریم الأنصاری عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا صام الرجل

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۱، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۱۱.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۳، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۱۳.

(۵) وسائل الشیعة ۸: ۲۷۸، کتاب الصلاة، أبواب قضاء الصلوات، الباب ۱۲، الحدیث ۶.

(۶) الفقیه ۳: ۲۳۶/ ۱۱۱۹.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۵۵

.....

شیئاً من شهر رمضان ثمّ لم یزل مریضاً حتّی مات فلیس علیه شیء (قضاء)، و إن صحّ ثمّ مرض ثمّ مات و کان له مال تصدّق عنه مکان کلّ یوم بمدّ، و إن لم یکن له مال صام عنه ولیه «۱».

و لا یخفی: أنّ روایة ابن بزیع لا تعرّض فیها للقاضی عن المیّت و أنّه ولیه أو غیره. و صحیحة أبی مریم علی فرض دلالتها علی نفی وجوب القضاء علی الولی معرض عنها عند الأصحاب، مضافاً إلی أنّها موافقة للعامّة فیجب طرحها. و مع ذلک فالاحتیاط فی التصدّق و القضاء معاً فیما کان له مال مع رضاء الورثة.

و السیّد المرتضی (رحمه اللّه) أوجبت الصدقة أوّلًا، فإن لم یکن له مال صام عنه ولیه. و جوابه یظهر ممّا ذکرنا فی ردّ قول العمانی.

و ینبغی البحث فی أُمور: الأوّل: أنّه اختلف أصحابنا فی المراد من الولی الذی یقضی ما فات عن المیّت من صلاته و صیامه؛ فالمشهور شهرة عظیمة أنّ المراد به أکبر أولاد الذکور، قال الشیخ فی «المبسوط»: الولی هو أکبر أولاده الذکور، و قال العلّامة فی «التذکرة»: الذی یقضی عن المیّت هو أکبر أولاده الذکور، و قال المحقّق فی «الشرائع»: و الولی هو أکبر أولاده الذکور.

و یدلّ علیه صحیح حفص البختری المتقدّم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) حیث إنّه أوجب القضاء علی أولی الناس بمیراثه من الرجال «۲»، و مرسلة حمّاد بن عثمان المتقدّمة حیث سئل عنه (علیه السّلام) عمّن یقضی عن المیّت، قال (علیه السّلام)

أولی الناس به

قلت: فإن کان أولی الناس به امرأة؟ فقال

لا، إلّا الرجال «۳».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۱، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۷.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۱، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۵۶

.....

و موثّقة سماعة عن أبی بصیر المتقدّمة قال (علیه السّلام)

یقضیه أفضل أهل بیته «۲».

و صحیحة محمّد بن الحسن الصفّار المتقدّمة قال (علیه السّلام)

یقضی عنه أکبر ولییه «۳»

، و فی بعض النسخ

أکبر ولدیه.

و لا یخفی: أنّه و إن لم یصرّح فی الأخبار بخصوصیة الأکبر من أولاده الذکور إلّا أنّ بعضها یدلّ علی أنّ القاضی عن المیّت هو الرجال فقط دون النساء، و بعضها یدلّ علی أنّ القاضی هو أولی الناس بمیراثه أو أفضل أهل بیته، و بعضها یدلّ علی أنّ القاضی هو أکبر الولیین؛ فیستفاد من مجموع الروایات أنّ الولی هو أکبر أولاد الذکور، هذا. مضافاً إلی أنّه المتیقّن المجمع علیه، و یجری البراءة بالنسبة إلی غیره کالأب و البنت التی هی کبری الأولاد.

و قد نسب إلی الشیخ (رحمه اللّه) تفسیر قوله تعالی فَهَبْ لِی مِنْ لَدُنْکَ وَلِیًّا یَرِثُنِی «۴» بالولد الذکر.

و فی قبال قول المشهور قول جماعة من فقهائنا: أنّ الولی هنا هو الأولی بالإرث، و لا بأس بنقل کلام بعضهم:

قال صاحب «المدارک» بما محصّله: مقتضی صحیحة حفص و مرسلة حمّاد بن عثمان عدم الاختصاص بالولد الأکبر، بل یختصّ بالأولی بالمیراث من الذکور مطلقاً، و بمضمونهما أفتی ابن الجنید و ابن بابویه و جماعة، و لا بأس به «۱»، انتهی.

و صاحب «الحدائق» (رحمه اللّه) بعد ذکر أخبار الباب قال: و هذه الأخبار کما ترى کلّها إنّما دلّت على إناطة القضاء بالولی الذی هو عبارة عن أولى الناس

---

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۱۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۳.

(۴) مریم (۱۹): ۵.

(۱) مدارک الأحکام ۶: ۲۲۵.

.....

بمیراثه، کما فسّره به فی صحیحة حفص البختری، و لا اختصاص لذلک بالولد الأکبر و لا بالولد بقول مطلق. إلى أن قال: و بذلک یظهر لک أنّه لا مستند لما اشتهر بینهم من التخصیص بالولد الأکبر. و بالجملة: فإنّ الظاهر من الأخبار هو أنّ الولی هنا هو الولی فی أحکام المیّت، و هو الأولی بالإرث «۱».

و قال النراقی (رحمه اللّه) فی «المستند»: الولی هنا هو أولی بالمیراث من الذکور، و استدلّ علیه بما استدلّ به صاحب «الحدائق» (رحمه اللّه). إلى أن قال: و لازمه کون الولایة على ترتیب الطبقات فی الإرث؛ فمع الأب و الابن لا ولی غیرهما، و مع فقدهما ینتقل الولایة إلى الطبقة الثانیة، و هکذا إلّا النساء «۲»، انتهى.

و الجواب عن هذا القول: أنّ العمدة فی الاستدلال علیه صحیحة حفص البختری و مرسلة حمّاد بن عیسى المتقدّمتین. و لنا أن نقول: إنّ أفضل أهل بیت المیّت هو الولد الأکبر، فیخرج الأب؛ لأنّه لا یعدّ من أهل بیت ولده عرفاً، و إنّ الولد الأکبر من الذکور هو أفضل أهل بیته بسبب اختصاصه بالحباء، و لاختصاصه بالحباء کان أولى من جمیع الناس بمیراثه.

و قال صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) و نعم ما قال ظاهر الأصحاب فی کتاب المیراث تعلیل الحباء بأنّ علیه القضاء، بل ربّما فرّعوا علیه حرمان فاسد العقل و نحوه ممّن لم یکن صالحاً للقضاء من الحبوة، و قد اعترف فی «الذکرى» بأنّ الأکثر قد قرنوا بین الحبوة و بین قضاء الصلاة «۳»، انتهى.

الأمر الثانی: هل الواجب على الولی قضاء ما فات عن المیّت لعذر، أو یعمّه و الفائت عن عمد و عصیان؟ ذهب الشهید (رحمه اللّه) فی «الذکرى» و المحقّق (رحمه اللّه) فی

---

(۱) الحدائق الناضرة ۱۳: ۳۲۵.

(۲) مستند الشیعة ۱۰: ۴۶۲.

(۳) جواهر الکلام ۱۷: ۴۰.

.....

«المسائل البغدادیة» و السیّد عمید الدین و صاحب «المدارک» و الخراسانی فی «الذخیرة» و صاحب «الحدائق» (رحمه اللّه) إلى القول الأوّل.

و استدلّ له: بأنّ الغالب من الترک هو الترک عن عذر؛ فالروایات تحمل علی الغالب و أیّده فی «الحدائق» بأنّه قد صرّح فی بعض الأخبار بسبب الترک کالمرض و السفر و الحیض، و علیه یحمل مطلقات الأخبار.

و لا یخفی ما فی الاستدلال و التأیید من الضعف؛ لعدم الغلبة الموجبة للانصراف، و أنّ المورد لیس من موارد حمل المطلق علی المقیّد؛ لأنّ ذکر المرض و السفر لیس من قبیل القید حتّی یحمل المطلقات علیه؛ لأنّ المقصود و المعیار هو الفوت مطلقاً کما فی الصلوات الفائتة عن المیّت، من غیر دخالة للمرض و السفر فی فوتها، و کذلک الصوم. فذکر المرض و السفر فی فوت الصوم إنّما هو باعتبار المورد؛ فلا یکون المورد مقیّداً و لا مخصّصاً.

و ذهب أکثر فقهائنا بوجوب القضاء عن المیّت مطلقاً، من غیر فرق بین أسباب الفوت و بین العمد و العصیان، و هذا القول هو المختار عندنا؛ و ذلک لإطلاق النصوص و ترک الاستفصال.

الأمر الثالث: هل الواجب علی الولی قضاؤه ما فات عن أبیه فقط، أو یعمّه و ما فات عن امّه؟ الذی یظهر من جماعة من فقهائنا هو الاختصاص بالأب؛ و ذلک للجمود علی لفظ الرجل الواقع فی بعض الروایات؛ قال فی «مستند العروة الوثقی» بعد توجیه الروایتین الشاملتین للفظ المرأة بوجه یستفاد منه عدم وجوب القضاء عن الامّ، قال: و أمّا بقیة الروایات فکلّها مشتملة علی لفظ الرجل فلا وجه للتعدّی إلی المرأة؛ لعدم الدلیل علیه بوجه «۱»، انتهی.

---

(۱) مستند العروة الوثقی، الصوم ۲: ۲۰۹.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۳۵۹

.....

کما فی مکاتبة محمّد بن الحسن الصفّار إلی العسکری (علیه السّلام) قال: رجل مات و علیه قضاء من شهر رمضان. «۱» الخبر، و صحیحة حفص بن البختری عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الرجل یموت «۲». الخبر، و صحیحة أبی مریم الأنصاری عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: إذا صام الرجل شیئاً من شهر رمضان «۳». الخبر، و موثّقة سماعة عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) سأله عن رجل سافر فی شهر رمضان «۴». الخبر، و مرسلة عبد اللّه بن بکیر عن بعض أصحابنا عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل یموت فی شهر رمضان «۵»، و غیرها من الروایات.

و فیه: أنّ ذکر الرجل فی أمثال هذه الروایات لا یدلّ علی الاختصاص به، و یشهده ذکر خصوص الرجل فی أبواب مختلفة من المسائل الشرعیة المشترکة بین الرجال و النساء، کما فی موارد القضاء و الکفّارة، و لا بأس بذکر بعضها شاهداً: کما فی صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر و أبی عبد اللّه (علیهما السّلام) قال: سألتهما عن رجل مرض فلم یصم حتّی أدرکه رمضان آخر «۶». الخبر، حیث إنّ وجوب القضاء و التصدّق عن کلّ یوم بمدّ علی من صحّ بین الرمضانین و لم یصم حتّی دخله الرمضان الآخر، و وجوب التصدّق فقط علی من لم یزل مریضاً إلی الرمضان الآخر، لا یختصّ بالرجل.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۱، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۷.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۱۱.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۳، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۱۳.

(۶) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۵، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۶۰

.....

و کذا صحیحة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا مرض الرجل من رمضان إلی رمضان. «۱»

الخبر، حیث إنّ وجوب المدّ لکلّ یوم أفطره لا یختصّ بالرجل.

و مصحّح الفضل بن شاذان عن الرضا (علیه السّلام) فی حدیث قال

إن قال فلِمَ إذا مرض الرجل أو سافر فی شهر رمضان. «۲»

الخبر، حیث إنّ وجوب الفداء للأوّل و سقوط القضاء فیما لم یقو من مرضه بین الرمضانین و وجوب القضاء و الفداء فیما صحّ بینهما تکلیف مشترک بین الرجل و المرأة.

و بالجملة: فمن الواضح کلّ الوضوح أنّ هذه الأحکام المذکورة لا یختصّ بالرجل بما أنّه رجل بل بما أنّه مکلّف، و فی خصوص أمثال مصحّح الفضل بن شاذان الرجل بما أنّه مریض أو مسافر متعلّق للحکم، فیشمل المرأة أیضاً.

فالأقوی: هو القول بوجوب قضاء ما فات عن الامّ علی الولی؛ لما ذکر تفصیلًا من عدم خصوصیة للرجل فی متعلّق الحکم. و لصحیحة محمّد بن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی امرأة مرضت فی شهر رمضان أو طمثت أو سافرت فماتت قبل أن یخرج رمضان، هل یقضی عنها؟ فقال

أمّا الطمث و المرض فلا، و أمّا السفر فنعم «۳».

و صحیحة أبی حمزة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال: سألته عن امرأة مرضت فی شهر رمضان أو طمثت أو سافرت فماتت قبل خروج شهر رمضان، هل یقضی عنها؟ قال

أمّا الطمث و المرض فلا، و أمّا السفر فنعم «۴».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۵، الحدیث ۸.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۴، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۱۶.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۶۱

.....

و توهّم المتوهّم صاحب «مستند العروة الوثقی» أنّ الصحیحتین لم یتعرّض فیهما بأنّ القاضی عن المرأة هو ولیها، مندفع بأنّه علی فرض وجوب القضاء عنها یجب علی أکبر أولادها الذکور؛ لکونه المتیقّن و المجمع علیه، فلا یجب علی غیره.

قال العلّامة (رحمه اللّه) فی «التذکرة»: قال الشیخ: حکم المرأة حکم الرجل فی أنّ ما یفوتها فی زمن الحیض أو السفر أو المرض لا یجب علی أحد القضاء عنها و لا الصدقة، إلّا إذا تمکّنت من قضائه و أهملته فإنّه یجب علی ولیها القضاء و الصدقة علی ما مرّ فی الرجل سواء، و هو قول أکثر العامّة «۱»، انتهی.

الأمر الرابع: هل الواجب على ولی المیّت قضاء خصوص رمضان، أم یعمّ کلّ صوم فات عنه؛ حتّی الکفّارة و المنذور و غیرهما؟ حکی عن المفید و الشیخ القول الثانی، و یظهر من العلّامة فی «المنتهی» المیل إلیه حیث إنّه بعد نسبة القول بأنّه یجب علی الولی قضاء کلّ صوم واجب علی المیّت بأحد الأسباب الموجبة کالیمین و العهد و النذر إلی الشیخ قال: و علیه دلّت عموم النصوصات «۲»، انتهی. و نسب هذا القول إلی المشهور.

و العمدة فی الاستدلال علیه التمسّک بإطلاق الصلاة و الصوم فی صحیحة حفص بن البختری عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الرجل یموت و علیه صلاة أو صیام قال

یقضی عنه أولی الناس بمیراثه

، قلت: فإن کان أولی الناس به امرأة؟ فقال

لا، إلّا الرجال «۳»

، و مرسلة ابن عمیر عن رجاله عن الصادق (علیه السّلام) فی الرجل یموت

---

(۱) تذکرة الفقهاء ۶: ۱۷۸.

(۲) منتهی المطلب ۲: ۶۰۴/ السطر ۳۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۵.

.....

و علیه صلاة أو صوم، قال

یقضیه أولی الناس به «۱».

و لا یخفی: أنّ المنسبق إلی الذهن من قوله: «علیه صلاة أو صوم» هو ما اشتغلت به ذمّة المیّت من الصلوات و الصیام المکتوبة لنفسه و لو من ناحیة النذر و الکفّارة فی خصوص الصوم فلا یشمل ما وجب علیه بالإجارة و ما انتقل إلیه من أبیه؛ فلا یجب علی الولی ما وجب علی المیّت بالإجارة و غیرها ممّا لم یکن واجباً علیه ابتداءً.

و یؤیّده عموم التعلیل الوارد فی صحیحة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) بقوله (علیه السّلام)

فإنّ اللّه لم یجعله علیها «۲»

، حیث إنّ المستفاد من هذا التعلیل أنّ ما یقضی عن المیّت هو ما کان مجعولًا من اللّه تعالی ابتداءً علی المکلّف نفسه، فلا یشمل غیره.

و قد یستشهد للإطلاق بروایة الحسن بن علی الوشّاء عن أبی الحسن الرضا (علیه السّلام) قال: سمعته یقول

إذا مات رجل و علیه صیام شهرین متتابعین من علّة (و فی بعض النسخ: من غیر علّة) فعلیه أن یتصدّق عن الشهر الأوّل و یقضی الشهر الثانی «۳»

، وجه الاستشهاد کما قیل أنّ الروایة تدلّ علی قضاء صوم الکفّارة عن المیّت شهراً، هذا.

بنی فضل، مرتضی بن سیف علی، مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، در یک جلد، مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی قدس سره، تهران - ایران، اول، ۱۴۲۲ ه ق

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم؛ ص: ۳۶۲

و لا یخفی أوّلًا: أنّ الروایة مخدوشة سنداً بسهل بن زیاد الآدمی أبو سعید الرازی، و قد ضعّفه النجاشی و قال: إنّه غیر معتمد علیه فی الحدیث، و کان أحمد بن

---

(۱) وسائل الشیعة ۸: ۲۷۸، کتاب الصلاة، أبواب قضاء الصلوات، الباب ۱۲، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۲، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۱۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۴، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۴، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۶۳

نعم لا یبعد عدم وجوبه علیه لو ترکه علی وجه الطغیان (۳۶)،

محمّد بن عیسی یشهد علیه بالغلوّ و الکذب و أخرجه من قم إلی الری، و قال علی بن محمّد القتیبی: إنّه کان أبو محمّد الفضل بن شاذان لا یرتضی أبا سعید الآدمی و یقول: هو أحمق. و بالجملة: قد ضعّفه الرجالیون جمیعاً فی کتبهم. و اختلف قول الشیخ الطوسی (رحمه اللّه) فیه؛ فوثّقه تارة و ضعّفه اخری.

و کیف کان: فقال صاحب «الجواهر» بانجبار ضعفه بالشهرة، و هو کما تری، و لا شهرة فی المسألة، و یتّضح لک عن قریب.

و ثانیاً: أنّه بناءً علی نسخة «الوسائل»

من علّة

یکون المراد من صیام شهرین متتابعین صوم الکفّارة، و حینئذٍ یقال: إنّ الواجب علی المیّت کفّارةً، کان صوم شهرین متتابعین، و الواجب علی ولیه التصدّق عن الشهر الأوّل و قضاء الشهر الثانی، و هذا ممّا لم یفت به أحد.

و بناءً علی نسخة غیر «الوسائل»

من غیر علّة

یکون المراد من الشهرین المتتابعین رمضانین، و حینئذٍ یکون مضمون الروایة مطابقاً للنصوص و الفتاوی؛ بالتصدّق عن الرمضان الأوّل و القضاء عن الثانی فیما کان العذر فی الرمضان الأوّل هو المرض المستمرّ إلی الرمضان الثانی. و لکن لا ترتبط الروایة بما نحن فیه حتّی یستشهد بها علی الإطلاق. و کیف کان: فلا یترک الاحتیاط بقضاء مطلق ما فات عن المیّت من الصیام.

(۳۶) مقتضی إطلاق الأدلّة المتقدّمة وجوب قضاء ما فات عن المیّت علی الولی، حتّی ما ترکه عمداً و عصیاناً. و أمّا ما ترکه علی وجه الطغیان و هو التجاوز عن الحدّ فی العصیان ففی شمول الإطلاقات له إشکال، و الاحتیاط فی قضائه.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۶۴

لکن الأحوط الوجوب أیضاً، بل لا یترک هذا الاحتیاط. لکن الوجوب علی الولیّ فیما إذا کان فوته یوجب القضاء، فإذا فاته لعذر و مات فی أثناء رمضان، أو کان مریضاً و استمرّ مرضه إلی رمضان آخر، لا یجب؛ لسقوط القضاء حینئذٍ (۳۷).

---

(۳۷) قد علم ممّا سبق تفصیلًا فی البحث عن المسألة السابعة و الثامنة من مسائل «القول فی قضاء شهر رمضان» فروع أشار المصنّف (رحمه اللّه) إلیها هنا بهذه العبارة: «لکن الوجوب علی الولی.» إلی آخره، و لا بأس بالتعرّض لها مختصراً:

الأوّل: یجب علی الولی قضاء ما فات عن المیّت فی شهر رمضان لمرض ثمّ صحّ و أمکن له القضاء و لم یقض حتّی مات. و الدلیل

علیه ذیل صحیحة محمّد بن مسلم المتقدّمة، قال (علیه السّلام)

و لکن یقضی عن الذی یبرأ ثمّ یموت قبل أن یقضی «۱»

، و ذیل مرسلة عبد اللّه بن بکیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

فإن مرض فلم یصم شهر رمضان ثمّ صحّ بعد ذلک و لم یقضه ثمّ مرض فمات، فعلی ولیه أن یقضی عنه؛ لأنّه قد صحّ فلم یقض و وجب علیه «۲»

، و غیرهما من الروایات.

الثانی: یجب علی الولی قضاء ما فات عن المیّت فی شهر رمضان لسفر و مات فی شهر رمضان. و الدلیل علیه صحیحة أبی حمزة المتقدّمة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

و أمّا السفر فنعم «۳»

، و صحیحة منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الرجل یسافر فی شهر رمضان فیموت، قال

یقضی عنه «۴»

،

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۲۹، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۳، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۱۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۴.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۴، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۱۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۶۵

و لا فرق بین ما إذا ترک المیّت ما یمکن التصدّق به عنه و عدمه؛ و إن کان الأحوط فی الأوّل مع رضا الورثة الجمع بین التصدّق و القضاء (۳۸).

و صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال (علیه السّلام)

و أمّا السفر فنعم «۱».

الثالث: لا یجب علی الولی قضاء ما فات عن المیّت فی شهر رمضان لعذر؛ من المرض و الحیض و غیرهما من الأعذار غیر السفر و مات قبل خروج شهر رمضان. و الدلیل علیه صحیحة أبی حمزة المتقدّمة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

أمّا الطمث و المرض فلا «۲».

و صحیحة محمّد بن مسلم عن أحدهما (علیهما السّلام) قال: سألته عن رجل أدرکه رمضان و هو مریض فتوفّی قبل أن یبرأ، قال

لیس علیه شیء. «۳»

الخبر.

(۳۸) لا یخفی: أنّ جملة من النصوص المتقدّمة قد دلّت علی وجوب قضاء ما فات عن المیّت علی الولی فیما کان مریضاً و استمرّ مرضه إلی رمضان آخر مطلقاً؛ سواء کان للمیّت مال یمکن التصدّق به لکلّ یوم بمدّ، أو لا.

و لکن قد صرّح فی صحیحة أبی مریم الأنصاری المتقدّمة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا صام الرجل شیئاً من شهر رمضان ثمّ لم یزل مریضاً حتّی مات فلیس علیه شیء، و إن صحّ ثمّ مرض ثمّ مات و کان له مال تصدّق

عنه مکان کلّ یوم بمدّ، و إن لم یکن له مالٌ صام عنه ولیه «۴»

، حیث حکم فیها بوجوب التصدّق عنه مکان کلّ یوم بمدّ فیما کان له مال، من غیر تعرّض لوجوب القضاء

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۴، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۱۶.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۲۹، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۲.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۳۱، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۳، الحدیث ۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۶۶

و قد تقدّم فی قضاء الصلاة بعض الفروع المتعلّقة بالمقام (۳۹).

علی الولی. و أمّا فیما لم یکن له مالٌ قضی عنه الولی. هذا بناءً علی نسخة «الکافی» و «الفقیه»

صام عنه ولیه «۱»

، و أمّا بناءً علی نسخة «التهذیب»

تصدّق عنه ولیه «۲»

یجب علی الولی التصدّق عن المیّت من مال نفس الولی، هذا.

و قد قلنا سابقاً فی شرح المسألة الثالثة عشر من مسائل «القول فی قضاء صوم شهر رمضان»: إنّ الصحیحة علی فرض تمامیة دلالتها علی نفی القضاء عن الولی معرض عنها عند الأصحاب. و مع ذلک کلّه الأقوی وجوب القضاء علی الولی؛ للنصوص المتقدّمة، و الأحوط استحباباً التصدّق عن مال المیّت بمدّ لکلّ یوم مع رضاء الورثة مع القضاء الواجب.

(۳۹) تفصیل البحث موکولٌ إلی کتاب الصلاة.

---

(۱) الکافی ۴: ۱۲۳/ ۳، الفقیه ۲: ۹۸/ ۴۳۹.

(۲) تهذیب الأحکام ۴: ۲۴۸/ ۷۳۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۶۷

[القول فی أقسام الصوم]

اشارة

القول فی أقسام الصوم و هی أربعة: واجب و مندوب و مکروه و محظور.

[فالواجب منه]

اشارة

فالواجب منه:

صوم شهر رمضان، و صوم الکفّارة، و صوم القضاء، و صوم دم المتعة فی الحجّ، و صوم الیوم الثالث من أیام الاعتکاف، و صوم النذر

و أخویه؛ و إن کان فی عدّ صوم النذر و ما یلیه من أقسام الصوم الواجب مسامحة (۱).

---

(۱) وجه المسامحة فی عدّ صوم النذر و ما یلیه من أقسام الصوم الواجب: هو أنّ الصوم المنذور لا یخلو من أحد عناوین أربعة مذکورة؛ فهو إمّا مکروه أو حرام، و لا یتعلّق بهما النذر و أخواه؛ لاشتراط الرجحان فی متعلَّقها. و إمّا واجب کالنذر بإتیان صوم القضاء مثلًا فی یوم کذا؛ فهو واجب فی نفسه و یتعیّن إتیانه فی یوم کذا بالنذر. و إمّا مندوب کالنذر بإتیان الصوم فی الیوم الذی یستحبّ کالنصف من شعبان مثلًا فإنّ الصوم لا یتّصف بالوجوب بسبب النذر؛ لأنّ الواجب هو الوفاء بالنذر و یحصل الواجب بفعل المندوب، و لا بدّ حینئذٍ من نیة الاستحباب، و ذلک کالنذر بإتیان صلاة اللیل؛ فإنّه ینوی الاستحباب و بإتیان المستحبّ یحصل الوفاء بالنذر؛ فالواجب هو الوفاء الحاصل بالعمل الاستحبابی، هذا. و قد عدّ فی ذیل روایة الزهری الطویلة صوم النذر من أقسام الصیام الواجبة، قال (علیه السّلام)

و صوم النذر واجب «۱»

، و علیک بالمراجعة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۶۷، کتاب الصوم، أبواب بقیة الصوم الواجب، الباب ۱، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۶۸

[القول فی صوم الکفّارة]

اشارة

القول فی صوم الکفّارة و هو علی أقسام:

منها: ما یجب مع غیره، و هی کفّارة قتل العمد، فتجب فیها الخصال الثلاث (۱)، و کذا کفّارة الإفطار بمحرّم فی شهر رمضان علی الأحوط (۲).

---

(۱) وجوب الخصال الثلاث فی کفّارة قتل العمد إجماعی. و تدلّ علیه صحیحة عبد اللّه بن سنان و ابن بکیر جمیعاً عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سئل عن المؤمن یقتل المؤمن متعمّداً هل له توبة؟ فقال

إن کان قتله لإیمانه فلا توبة له، و إن کان قتله لغضب أو لسبب من أمر الدنیا فإنّ توبته أن یقاد منه. و إن لم یکن عُلم به انطلق إلی أولیاء المقتول فأقرّ عندهم بقتل صاحبهم، فإن عفوا عنه فلم یقتلوه أعطاهم الدیة و أعتق نسمة و صام شهرین متتابعین و أطعم ستّین مسکیناً توبة إلی اللّه عزّ و جلّ «۱»

، و هذه الصحیحة تدلّ علی وجوب صوم الکفّارة مع الخصلتین الأُخریین و علی وجوب الکفّارة علی القاتل فیما عفی عنه و انتقل القصاص إلی الدّیة، و بمفهوم الشرط تدلّ علی انتفاء الکفّارة مع الاقتصاص.

(۲) وجوب کفّارة الجمع فی الإفطار بمحرّم فی شهر رمضان قد أفتی به الصدوق و الشیخ فی «التهذیب» و «الاستبصار» و العلّامة و الشهیدان و غیرهم.

قال الصدوق (رحمه اللّه) بعد أن روی عن الصادق (علیه السّلام)

إنّ من أفطر یوماً من شهر رمضان خرج روح الإیمان منه، و من أفطر منه فی شهر رمضان متعمّداً فعلیه کفّارة واحدة و قضاء یوم

مکانه، و أنّی له بمثله؟!

، قال: و أمّا الخبر الذی روی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۹: ۳۰، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۹، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۶۹

.....

فیمن أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً أنّ علیه ثلاث کفّارات، فإنّی أفتی به فیمن أفطر بجماع محرّم علیه أو بطعام محرّم علیه «۱»، انتهی.

و تدلّ علی وجوب کفّارة الجمع فی الإفطار بالمحرّم حسنة بل صحیحة علی بن محمّد بن قتیبة عن حمدان بن سلیمان عن عبد السلام بن صالح الهروی قال: قلت للرضا (علیه السّلام): یا ابن رسول اللّه قد روی عن آبائک: فیمن جامع فی شهر رمضان أو أفطر فیه ثلاث کفّارات، و روی عنهم أیضاً کفّارة واحدة، فبأیّ الحدیثین نأخذ؟ قال

بهما جمیعاً، متی جامع الرجل حراماً أو أفطر علی حرام فی شهر رمضان فعلیه ثلاث کفّارات: عتق رقبة و صیام شهرین متتابعین و إطعام ستّین مسکیناً و قضاء ذلک الیوم، و إن کان نکح حلالًا أو أفطر علی حلال فعلیه کفّارة واحدة، و إن کان ناسیاً فلا شیء علیه «۲».

قد وقع فی سند هذه الروایات جماعة؛ منهم عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس النیسابوری و هو من مشایخ الصدوق المعتبرین، و منهم علی بن محمّد بن قتیبة و هو من مشایخ الکشّی و شهد بعدالته العلّامة (رحمه اللّه) فی «الخلاصة»، و منهم عبد السلام بن صالح الهروی و هو ثقة صحیح الحدیث کما عن العلّامة (رحمه اللّه) و النجاشی و غیرهما.

و روایة الصدوق عن أبی الحسین محمّد بن جعفر الأسدی فیما ورد علیه من الشیخ أبی جعفر محمّد بن عثمان العمری یعنی عن المهدی (علیه السّلام) فیمن أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً بجماع محرّم علیه أو بطعام محرّم علیه

إنّ علیه ثلاث کفّارات «۳»

، و موثّقة سماعة قال: سألته عن رجل أتی أهله فی رمضان متعمّداً،

---

(۱) الفقیه ۲: ۷۳/ ۱۰.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۰، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۰، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۷۰

و منها: ما یجب بعد العجز عن غیره، و هی کفّارة الظهار (۳) و کفّارة قتل الخطأ (۴)،

فقال

علیه عتق رقبة و إطعام ستّین مسکیناً و صیام شهرین متتابعین و قضاء ذلک الیوم، و أنّی له مثل ذلک الیوم؟! «۲».

قال الشیخ (رحمه اللّه): یحتمل أن یکون «الواو» للتخییر، کقوله تعالی فَانْکِحُوا مٰا طٰابَ لَکُمْ مِنَ النِّسٰاءِ مَثْنیٰ وَ ثُلاٰثَ وَ رُبٰاعَ «۱»، و یحتمل أن یکون مخصوصاً بمن أتی أهله فی حال یحرم فیها الوطء کالحیض و الظهار قبل الکفّارة.

(۳) یجب علی المظاهر إحدی خصال الکفّارة مرتّباً، و یدلّ علیه قوله تعالی وَ الَّذِینَ یُظاهِرُونَ مِنْ نِسائِهِمْ ثُمَّ یَعُودُونَ لِما قالُوا فَتَحْرِیرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ یَتَماسّا ذلِکُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَ اللّهُ بِما تَعْمَلُونَ خَبِیرٌ. فَمَنْ لَمْ یَجِدْ فَصِیامُ شَهْرَیْنِ مُتَتابِعَیْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ یَتَماسّا فَمَنْ لَمْ یَسْتَطِعْ فَإِطْعامُ سِتِّینَ مِسْکِیناً ذلِکَ لِتُؤْمِنُوا بِاللّهِ وَ رَسُولِهِ وَ تِلْکَ حُدُودُ اللّهِ وَ لِلْکافِرِینَ عَذابٌ أَلِیمٌ «۴».

(۴) و یدلّ علیه قوله تعالی وَ ما کانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ یَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلّا خَطَأً وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِیرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِیَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلی أَهْلِهِ إِلّا أَنْ یَصَّدَّقُوا فَإِنْ کانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَکُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِیرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ إِنْ کانَ مِنْ قَوْمٍ بَیْنَکُمْ وَ بَیْنَهُمْ مِیثاقٌ فَدِیَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلی أَهْلِهِ وَ تَحْرِیرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ یَجِدْ فَصِیامُ شَهْرَیْنِ مُتَتابِعَیْنِ تَوْبَةً مِنَ اللّهِ وَ کانَ اللّهُ عَلِیماً حَکِیماً «۳».

---

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۰، الحدیث ۲.

(۱) النساء (۳): ۳.

(۴) المجادلة (۵۸): ۳ ۴.

(۳) النساء (۲): ۹۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۷۱

فإنّ وجوب الصوم فیهما بعد العجز عن العتق (۵). و کفّارة الإفطار فی قضاء شهر رمضان، فإنّ الصوم فیها بعد العجز عن الإطعام (۶).

---

(۵) و ذلک لصریح قوله تعالی فَمَنْ لَمْ یَجِدْ فَصِیامُ شَهْرَیْنِ مُتَتابِعَیْنِ.

(۶) وجوب الکفّارة فی إفطار قضاء شهر رمضان إنّما هو فیما کان الإفطار بعد الزوال، و أمّا قبل الزوال فلا إشکال فی جواز الإفطار فیما کان موسّعاً.

و الدلیل علی وجوب الصوم فیها بعد العجز عن الإطعام صحیح برید بن معاویة العجلی عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی رجل أتی أهله فی یوم یقضیه من شهر رمضان، قال

إن کان أتی أهله قبل زوال الشمس فلا شیء علیه إلّا یوم مکان یوم، و إن کان أتی أهله بعد زوال الشمس فإنّ علیه أن یتصدّق علی عشرة مساکین، فإن لم یقدر علیه صام یوماً مکان یوم و صام ثلاثة أیّام کفّارة لما صنع «۱».

و صحیح هشام بن سالم قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): رجل وقع علی أهله و هو یقضی شهر رمضان، فقال

إن کان وقع علیها قبل صلاة العصر فلا شیء علیه یصوم یوماً بدل یوم، و إن فعل بعد العصر صام ذلک الیوم و أطعم عشرة مساکین، فإن لم یمکنه صام ثلاثة أیّام کفّارة لذلک «۲»

، و قد تقدّم تفصیل البحث عن تعارض الروایات المذکورة ببعض الروایات الدالّ علی عدم جواز الإفطار فی قضاء شهر رمضان قبل الزوال کصحیحة عبد الرحمن بن الحجّاج «۳»، و بعضها الدالّ علی عدم وجوب شیء فی الإفطار فیه بعد الزوال کموثّقة عمّار الساباطی عن

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۹، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۷، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۹، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۷، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۴، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۷۲

و کفّارة الیمین، و هی عتق رقبة أو إطعام عشرة مساکین أو کسوتهم، و إن لم یقدر فصیام ثلاثة أیّام (۷).

أبی عبد اللّه (علیه السّلام) «۱»، فی ضمن الکلام فی شرح المسألة الثانیة عشرة من مسائل «القول فی قضاء صوم شهر رمضان»، فراجع.

(۷) و یدلّ علیه قوله تعالی فَکَفّارَتُهُ إِطْعامُ عَشَرَةِ مَساکِینَ مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعِمُونَ أَهْلِیکُمْ أَوْ کِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِیرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ یَجِدْ فَصِیامُ ثَلاثَةِ أَیّامٍ ذلِکَ کَفّارَةُ أَیْمانِکُمْ إِذا حَلَفْتُمْ. «۲» الآیة.

و صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

فی کفّارة الیمین یطعم عشرة مساکین؛ لکلّ مسکین مدّ من حنطة أو مدّ من دقیق و حفْنَة، أو کسوتهم لکلّ إنسان ثوبان، أو عتق رقبة، و هو فی ذلک بالخیار أیّ ذلک (الثلاثة) شاء صنع، فإن لم یقدر علی واحدة من الثلاث فالصیام علیه ثلاثة أیّام «۳».

و روایة علی بن أبی حمزة البطائنی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن کفّارة الیمین، فقال

عتق رقبة أو کسوة و الکسوة ثوبان أو إطعام عشرة مساکین، أیّ ذلک فعل أُجزی عنه، فإن لم یجد فصیام ثلاثة أیّام متوالیات و إطعام عشرة مساکین مدّاً مدّاً «۴»

، و الروایة ضعیفة بالبطائنی.

و صحیح أبی حمزة الثمالی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عمّن قال: و اللّه ثمّ لم یَفِ، فقال أبو عبد اللّه (علیه السّلام) کفّارته إطعام عشرة مساکین مدّاً مدّاً دقیق أو حنطة

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۴۸، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۲۹، الحدیث ۴.

(۲) المائدة (۵): ۸۹.

(۳) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۷۵، کتاب الإیلاء و الکفّارات، أبواب الکفّارات، الباب ۱۲، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۷۵، کتاب الإیلاء و الکفّارات، أبواب الکفّارات، الباب ۱۲، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۷۳

و کفّارة خدش المرأة وجهها فی المصاب حتّی أدمته و نتفها رأسها فیه. و کفّارة شقّ الرجل ثوبه علی زوجته أو علی ولده، فإنّهما ککفّارة الیمین (۸).

أو کسوتهم أو تحریر رقبة أو صوم ثلاثة أیّام متوالیة إذا لم یجد شیئاً من ذا «۱».

و صحیح أبی خالد یزید القمّاط أنّه سمع أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

من کان له ما یطعم فلیس له أن یصوم؛ یطعم عشرة مساکین مدّاً مدّاً، فمن لم یجد فصیام ثلاثة أیّام «۲».

و روایة المفضّل بن صالح أبی جمیلة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

فی کفّارة الیمین عتق رقبة أو إطعام عشرة مساکین من أوسط ما تطعمون أهلیکم أو کسوتهم.

إلی أن قال

فمن لم یجد فعلیه الصیام، یقول اللّه عزّ و جلّ فَمَنْ لَمْ یَجِدْ فَصِیامُ ثَلاثَةِ أَیّامٍ «۳»

و السند ضعیف بأبی جمیلة، و غیرها من روایات الباب.

(۸) أقول: وجوب الکفّارة فی الموارد الأربعة المذکورة فی المتن و هی خدش المرأة وجهها فی مطلق المصاب زوجاً کان أو غیره، و نتفها رأسها فیه، و شقّ الرجل ثوبه علی زوجته، و شقّه علی ولده مشهور بین الأصحاب.

و نسب إلی ابن إدریس إنکار الوجوب و القول بالاستحباب، و اختاره

(۱) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۷۶، کتاب الإیلاء و الکفّارات، أبواب الکفّارات، الباب ۱۲، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۷۶، کتاب الإیلاء و الکفّارات، أبواب الکفّارات، الباب ۱۲، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۷۵، کتاب الإیلاء و الکفّارات، أبواب الکفّارات، الباب ۱۲، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۷۴

و کفّارة الإفاضة من عرفات قبل الغروب عامداً، فإنّها ثمانیة عشر یوماً بعد العجز عن بدنة (۹).

صاحب «المدارک» و قال: لا بأس به.

و مستند قول المشهور روایة خالد بن سدیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل شقّ ثوبه علی أبیه أو علی امّه أو علی أخیه أو علی قریب له، فقال

لا بأس بشقّ الجیوب قد شقّ موسی بن عمران علی أخیه هارون، و لا یشقّ الوالد علی ولده و لا زوج علی امرأته، و تشقّ المرأة علی زوجها، و إذا شقّ زوج علی امرأته أو والد علی ولده فکفّارته حنث یمین، و لا صلاة لهما حتّی یکفّرا أو یتوبا من ذلک، فإذا خدشت المرأة وجهها أو جزّت شعرها أو نتفته ففی جزّ الشعر عتق رقبة أو صیام شهرین متتابعین أو إطعام ستّین مسکیناً، و فی الخدش إذا دمیت و فی النتف کفّارة حنث یمین، و لا شیء فی اللطم علی الخدود سوی الاستغفار و التوبة، و لقد شقّقن الجیوب و لطمن الخدود الفاطمیات علی الحسین بن علی (علیهما السّلام)، و علی مثله تلطم الخدود و تشقّ الجیوب «۱».

و لا یخفی: أنّ الروایة و إن کانت ضعیفة سنداً بخالد المجهول و أحمد بن محمّد الإمامی المجهول، إلّا أنّها منجبرة بعمل الأصحاب المشهور، و تقیید خدش المرأة بالإدماء فی المتن و غیره مصرّح به فی الروایة.

(۹) و یدلّ علیه صحیح ضریس الکناسی عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل أفاض من عرفات قبل أن تغیب الشمس، قال

علیه بدنة ینحرها یوم النحر، فإن لم یقدر صام ثمانیة عشر یوماً بمکّة أو فی الطریق أو فی أهله «۲»

، هذه

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۲: ۴۰۲، کتاب الإیلاء و الکفّارات، أبواب الکفّارات، الباب ۳۱، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۳: ۵۵۸، کتاب الحج، أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة، الباب ۲۳، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۷۵

و کفّارة صید المحرم النعامة، فإنّها بدنة، فإن عجز عنها یفضّ ثمنها علی الطعام، و یتصدّق به علی ستّین مسکیناً لکلّ مسکین مُدّ علی الأقوی (۱۰)،

الروایة صحیحة من طریق أحمد بن محمّد لا من طریق سهل بن زیاد.

و مرسل الحسن بن محبوب عن رجل عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل أفاض من عرفات قبل أن تغرب الشمس، قال

علیه بدنة، فإن لم یقدر علی بدنة صام ثمانیة عشر یوماً «۱».

(۱۰) هنا مسائل:

الأُولی: تجب البدنة کفّارةً عن صید النعامة علی المحرم. و یدلّ علیه مرسل جمیل بن درّاج عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی محرم

قتل نعامة، قال

علیه بدنة، فإن لم یجد فإطعام ستّین مسکیناً.

و قال

إن کانت قیمة البدنة أکثر من إطعام ستّین مسکیناً لم یزد علی إطعام ستّین مسکیناً، و إن کانت قیمة البدنة أقلّ من إطعام ستّین مسکیناً لم یکن علیه إلّا قیمة البدنة «۲».

و صحیح یعقوب بن شعیب بن میثم الأسدی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: المحرم یقتل نعامة؟ قال

علیه بدنة من الإبل «۳».

و صحیح علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر (علیهما السّلام) قال: سألته عن رجل محرم أصاب نعامة ما علیه؟ قال

علیه بدنة، فإن لم یجد فلیتصدّق علی ستّین مسکیناً، فإن لم یجد فلیصم ثمانیة عشر یوماً. «۴»

الخبر. و صحیح محمّد بن مسلم و زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی محرم قتل نعامة، قال

علیه بدنة،

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۳: ۵۵۸، کتاب الحج، أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة، الباب ۲۳، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۳: ۸، کتاب الحج، أبواب کفّارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۳: ۶، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۱، الحدیث ۴.

(۴) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۰، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۷۶

.....

فإن لم یجد فإطعام ستّین مسکیناً، فإن کانت قیمة البدنة أکثر من إطعام ستّین مسکیناً لم یزد علی إطعام ستّین مسکیناً، و إن کانت قیمة البدنة أقلّ من إطعام ستّین مسکیناً لم یکن علیه إلّا قیمة البدنة «۱».

الثانیة: یجب التصدّق بثمن البدنة طعاماً. و یدلّ علیه صحیح أبی عبیدة الحذّاء عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا أصاب المحرم الصید و لم یجد ما یکفّر من موضعه الذی أصاب فیه الصید قوّم جزاؤه من النعم دراهم ثمّ قوّمت الدراهم طعاماً ثمّ جعل لکلّ مسکین نصف صاع، فإن لم یقدر علی الطعام صام لکلّ نصف صاع یوماً «۲»

، حیث إنّه صریح فی تقویم الدراهم التی هی قیمة البدنة طعاماً. و أمّا نصف الصاع لکلّ مسکین فسیأتی توجیهه و أنّه من باب الاحتیاط.

و صحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن قول اللّه تعالی فیمن قتل صیداً متعمّداً و هو محرم فَجَزٰاءٌ مِثْلُ مٰا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ یَحْکُمُ بِهِ ذَوٰا عَدْلٍ مِنْکُمْ هَدْیاً بٰالِغَ الْکَعْبَةِ أَوْ کَفّٰارَةٌ طَعٰامُ مَسٰاکِینَ أَوْ عَدْلُ ذٰلِکَ صِیٰاماً «۳» ما هو؟ قال

ینظر إلی الذی علیه بجزاء ما قتل؛ فإمّا أن یهدیه و إمّا أن یقوّم فیشتری به طعاماً فیطعمه المساکین یطعم کلّ مسکین مدّاً، و إمّا أن ینظر کم یبلغ عدد ذلک من المساکین فیصوم مکان کلّ مسکین یوماً «۴».

و هو صریح فی تقویم ما علیه من الجزاء و اشتراء الطعام بقیمة الجزاء.

الثالثة: یجب التصدّق علی ستّین مسکیناً فلا یجزی أقلّ منه مع التمکّن. و یدلّ علیه مرسل جمیل بن درّاج المتقدّم قال (علیه السّلام)

فإطعام ستّین مسکیناً

،

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۱، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۹.

(۲) وسائل الشیعة ۱۳: ۸، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱.

(۳) المائدة (۵): ۹۵.

(۴) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۳، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۷۷

و الأحوط مُدّان (۱۱)

و خبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن محرم أصاب نعامة و حمار وحش، قال

علیه بدنة

، قال: قلت: فإن لم یقدر علی بدنة؟ قال

فلیطعم ستّین مسکیناً. «۱»

الخبر. و صحیح علی بن جعفر عن أخیه المتقدّم قال

فلیتصدّق علی ستّین مسکیناً.

و صحیح محمّد بن مسلم و زرارة المتقدّم قال

فإن لم یجد فإطعام ستّین مسکیناً.

الرابعة: یجب مدّ واحد لکلّ مسکین. و یدلّ علیه خبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

و الصدقة مدّ علی کلّ مسکین «۲».

و عموم صحیح معاویة بن عمّار قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

من أصاب شیئاً فداؤه بدنة من الإبل فإن لم یجد ما یشتری بدنة فأراد أن یتصدّق فعلیه أن یطعم ستّین مسکیناً کلّ مسکین مدّاً فإن لم یقدر علی ذلک صام مکان ذلک ثمانیة عشر یوماً مکان کلّ عشرة مساکین ثلاثة أیّام. و من کان علیه شیء من الصید فداؤه بقرة فإن لم یجد فلیطعم ثلاثین مسکیناً فإن لم یجد فلیصم تسعة أیّام. و من کان علیه شاة فلم یجد فلیطعم عشرة مساکین فمن لم یجد فصیام ثلاثة أیّام «۳».

و صحیح عبد اللّه بن سنان المتقدّم حیث قال (علیه السّلام)

فیطعمه المساکین؛ یطعم کلّ مسکین مدّاً.

(۱۱) وجه الاحتیاط صحیح أبی عبیدة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) المتقدّم حیث صرّح فیه بنصف الصاع و هو مدّان و هذا الاحتیاط استحبابی؛ للاکتفاء بمدّ واحد لکلّ مسکین فی صحیحتی معاویة بن عمّار و عبد اللّه بن سنان المتقدّمتین،

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۳: ۹، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۳.

(۲) نفس المصدر.

(۳) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۳، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۷۸

و لو زاد عن السّتّين اقتصر عليهم (۱۲)، و لو نقص لم يجب الإتمام (۱۳)، و الاحتياط بالمُدّين إنّما هو فيما لا يوجب النقص عن السّتّين، و إلّا اقتصر على المُدّ و يُتمّ السّتّين (۱۴)، و لو عجز عن التصدّق صام على الأحوط لكلّ مُدّ يوماً إلى السّتّين، و هو غاية كفّارته (۱۵)،

و به يجمع بين أخبار المدّ و المدّين.

(۱۲) أى لا يجب صرف تمام ثمن البدنة عند العجز عنها على إطعام أزيد من ستّين مسكيناً، بل يكتفى بستّين مسكيناً لكلّ واحد منهم مدّ واحد. و يدلّ عليه مرسل جميل بن درّاج المتقدّم حيث قال (عليه السّلام)

و إن كانت قيمة البدنة أكثر من إطعام ستّين مسكيناً لم يزد على إطعام ستّين مسكيناً «۱».

و صحيح زرارة و محمّد بن مسلم المتقدّم قال (عليه السّلام)

فإن كانت قيمة البدنة أكثر من إطعام ستّين مسكيناً لم يزد على إطعام ستّين مسكيناً «۲».

(۱۳) أى لو نقص ثمن البدنة عن قيمة ستّين أمداداً لم يجب على المكلّف إتمامه إلى ستّين أمداداً من كيسه. و يدلّ عليه ذيل مرسل جميل المتقدّم حيث قال (عليه السّلام)

و إن كانت قيمة البدنة أقلّ من إطعام ستّين مسكيناً لم يكن عليه إلّا قيمة البدنة.

و ذيل صحيحة محمّد بن مسلم و زرارة قال (عليه السّلام)

و إن كانت قيمة البدنة أقلّ من إطعام ستّين مسكيناً لم يكن عليه إلّا قيمة البدنة.

(۱۴) و ذلك لكون الستّين متعلّقاً لوجوب الإطعام فى الروايات فلا يكتفى بأقلّ منه.

(۱۵) و يدلّ عليه ظاهر قوله تعالى أَوْ عَدْلُ ذٰلِكَ صِيٰاماً «۳»، حيث إنّ

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۳: ۸، كتاب الحج، أبواب كفارات الصيد، الباب ۲، الحديث ۲.

(۲) وسائل الشيعة ۱۳: ۱۱، كتاب الحج، أبواب كفارات الصيد، الباب ۲، الحديث ۹.

(۳) المائدة (۵): ۹۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۷۹

و لو عجز صام ثمانية عشر يوماً (۱۶).

ذلك إشارة إلى طعام مساكين، فعدل طعام ستّين مسكيناً صيام ستّين يوماً.

و صحيح محمّد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال: سألته عن قوله تعالى أَوْ عَدْلُ ذٰلِكَ صِيٰاماً، قال

عدل الهدى ما بلغ يتصدّق به، فإن لم يكن عنده فليصم بقدر ما بلغ لكلّ طعام مسكين يوماً «۱».

و مرسل عبد اللّه بن بكير بن أعين هو فتحى موثّق فى حديثه و عدّه الشيخ (رحمه اللّه) من أصحاب الإجماع عن بعض أصحابنا عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى قول اللّه عزّ و جلّ أَوْ عَدْلُ ذٰلِكَ صِيٰاماً، قال

يثمن قيمة الهدى طعاماً، ثمّ يصوم لكلّ مدّ يوماً، فإذا زادت الأمداد على شهرين فليس عليه أكثر منه «۲».

و ذيل صحيح عبد اللّه بن سنان عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) المتقدّم قال (عليه السّلام)

و إمّا أن ينظر كم يبلغ عدد ذلك من المساكين فيصوم مكان كلّ مسكين يوماً «۳».

(۱۶) وجه وجوب صوم ثمانية عشر يوماً خبر أبى بصير المتقدّم ضعف الخبر بعلى بن أبى حمزة البطائنى و قد ضعّفه جماعة عن أبى

عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت: فإن لم یقدر علی أن یتصدّق؟ قال

فلیصم ثمانیة عشر یوماً «۴».

و موثّق أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت: فإن لم یقدر علی ما یتصدّق به؟ قال

فلیصم ثمانیة عشر یوماً «۵».

و صحیح معاویة بن عمّار المتقدّم قال:

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۱، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۰.

(۲) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۰، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۳، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۴.

(۴) وسائل الشیعة ۱۳: ۹، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۳.

(۵) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۲، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۸۰

و کفّارة صید المُحرِم البقرَ الوحشیّ، فإنّها بقرة، و إن عجز عنها یفضّ ثمنها علی الطعام، و یتصدّق به علی ثلاثین مسکیناً (۱۷)

فإن لم یقدر علی ذلک صام مکان ذلک ثمانیة عشر یوماً «۱».

و لا یخفی: أنّ وجوب صوم ثمانیة عشر یوماً فی هذه الروایات الثلاثة و نحوها و إن کان مترتّباً علی العجز عن إطعام ستّین مسکیناً و لکنّه یترتّب علیه بواسطة العجز عن الصیام بقدر ما بلغ لکلّ طعام مسکین إلی ستّین یوماً؛ و ذلک لظاهر الآیة و الروایات المذکورة الدالّة علی وجوب الصوم مکان کلّ مسکین یوماً.

(۱۷) دلیل وجوب کفّارة البقرة فی صید البقر الوحشی خبر أبی بصیر المتقدّم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: و سألته عن محرم أصاب بقرة؟ قال

علیه بقرة «۲».

و صحیح علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر (علیه السّلام) قال: و سألته عن محرم أصاب بقرة ما علیه؟ قال

علیه بقرة «۳».

و موثّق أبی بصیر المتقدّم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، قال: قلت: فإن أصاب بقرة أو حمار وحش ما علیه؟ قال

علیه بقرة «۴».

و دلیل وجوب إفضاض ثمن البقرة علی الطعام و التصدّق به علی ثلاثین مسکیناً مع العجز عن البقرة، ذیل موثّق أبی بصیر المتقدّم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت: فإن لم یقدر علی بقرة؟ قال

فلیطعم ثلاثین مسکیناً.

و ذیل خبر أبی بصیر المتقدّم قال: قلت: و إن لم یقدر علی بقرة؟ قال

فلیطعم ثلاثین مسکیناً.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۳، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۳: ۹، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۰، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۷.

(۴) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۲، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۸۱

لکلّ واحد مُدّ علی الأقوی (۱۸)، و الأحوط مُدّان (۱۹)، فإن زاد فله، و إن نقص لا یجب علیه الإتمام (۲۰)، و لا یحتاط بالمُدّین مع إیجابه النقص کما تقدّم (۲۱)، و لو عجز عنه صام علی الأحوط عن کلّ مُدّ یوماً إلی الثلاثین، و هی غایة کفّارته (۲۲)، و لو عجز صام تسعة أیام (۲۳)،

و صحیح علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر (علیهما السّلام) المتقدّم قال

فإن لم یجد فلیتصدّق علی ثلاثین مسکیناً.

(۱۸) و یدلّ علیه عموم صحیح عبد اللّه بن سنان المتقدّم حیث قال (علیه السّلام) بوجوب إطعام کلّ مسکین مدّاً بجزاء ما قتل «۱».

(۱۹) وجه الاحتیاط عموم صحیح أبی عبیدة الحذّاء المتقدّم حیث حکم فیه بنصف الصاع لکلّ مسکین فیما أصابه المحرم و لم یجد ما یکفّر من موضعه «۲».

(۲۰) هذه المسألة إجماعیة.

(۲۱) أی النقص عن ثلاثین مسکیناً؛ و ذلک لکون الثلاثین متعلّقاً لوجوب الإطعام.

(۲۲) و یدلّ علیه عموم صحیح عبد اللّه بن سنان قال (علیه السّلام)

و إمّا أن ینظر کم یبلغ عدد ذلک من المساکین فیصوم مکان کلّ مسکین یوماً «۳».

(۲۳) و یدلّ علیه خبر أبی بصیر المتقدّم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت: فإن لم یقدر علی أن یتصدّق به؟ قال

فلیصم تسعة أیّام «۴».

و صحیح علی بن جعفر

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۳، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۳: ۸، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۳، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۴.

(۴) وسائل الشیعة ۱۳: ۹، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۸۲

و حمار الوحش کذلک (۲۴)،

المتقدّم عن أخیه موسی بن جعفر (علیه السّلام) قال

فإن لم یجد فلیصم تسعة أیّام «۱».

و موثّق أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، قال: قلت: فإن لم یقدر علی ما یتصدّق به؟ قال

فلیصم تسعة أیّام «۲».

و صحیح معاویة بن عمّار المتقدّم قال (علیه السّلام)

فإن لم یجد فلیصم تسعة أیّام «۳».

و لا یخفی أیضاً: أنّ وجوب صوم تسعة أیّام بعد العجز عن إطعام ثلاثین مسکیناً إنّما هو بواسطة العجز عن الصیام بقدر ما بلغ لکلّ طعام مسکین إلی ثلاثین یوماً؛ لما ذکر سابقاً.

(۲۴) أی کالبقر الوحشی فی الأحکام و کون کفّارته البقرة؛ و ذلک لصحیح حریز عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی قول اللّه عزّ و جلّ فَجَزٰاءٌ مِثْلُ مٰا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، قال

فی النعامة بدنة و فی حمار وحش بقرة و فی الظبی شاة «۴».

و صحیح أبی الصباح قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن قول اللّه عزّ و جلّ فی الصید مَنْ قَتَلَهُ مِنْکُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزٰاءٌ مِثْلُ مٰا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، قال

فی الظبی شاة و فی حمار وحش بقرة و فی النعامة جزور «۵».

و صحیح زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی قوله تعالی لٰا تَقْتُلُوا الصَّیْدَ وَ أَنْتُمْ حُرُمٌ وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْکُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزٰاءٌ مِثْلُ مٰا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ قال

من أصاب نعامة فبدنة و من أصاب حماراً أو شبهه فعلیه

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۰، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۷.

(۲) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۲، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۳، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۳: ۵، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۱، الحدیث ۱.

(۵) وسائل الشیعة ۱۳: ۶، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۱، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۸۳

و الأحوط أنّه کالنعامة (۲۵)، و کفّارة صید المُحرِم الغزالَ، فإنّها شاة (۲۶)،

بقرة. «۱»

الخبر. و صحیح آخر لأبی الصباح الکنانی فی قوله تعالی وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْکُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزٰاءٌ مِثْلُ مٰا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ؟ قال

فی الظبی شاة، و فی الحمامة و أشباهها و إن کان فراخاً فعدلها من الحملان، و فی حمار الوحش بقرة، و فی النعامة جزور «۲».

و صحیح داود بن سرحان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

من قتل من النعم و هو محرم نعامة فعلیه بدنة و فی حمار الوحش بقرة. «۳»

الخبر. و موثّق أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت: فإن أصاب بقرة أو حمار وحش ما علیه؟ قال

علیه بقرة «۴».

(۲۵) أی کفّارته بدنة؛ و ذلک لصحیحة سلیمان بن خالد عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

فی الحمار بدنة «۵».

و صحیح یعقوب بن شعیب عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: المحرم یقتل نعامة، قال

علیه بدنة من الإبل

، قلت: یقتل حمار وحش، قال

علیه بدنة. «۶»

الخبر.

و لا یخفی: أنّ هذا الاحتیاط استحبابی؛ لجواز الاجتزاء فی کفّارة الحمار الوحش بالبقرة؛ فکفّارة البدنة مستحبّة.

(۲۶) و یدلّ علیه أخبار کثیرة متواترة: منها صحیح حریز عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۳: ۶، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۱، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۳: ۷، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۱، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۳: ۷، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۱، الحدیث ۷.

(۴) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۲، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۲.

(۵) وسائل الشیعة ۱۳: ۵، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۱، الحدیث ۲.

(۶) وسائل الشیعة ۱۳: ۶، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۱، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۸۴

و إن عجز عنها یفضّ ثمنها علی الطعام، و یتصدّق علی عشرة مساکین؛ لکلّ مُدّ علی الأقوی (۲۷)، و مُدّان علی الأحوط (۲۸).

قال

و فی الظبی شاة «۱».

و صحیح سلیمان بن خالد قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

فی الظبی شاة «۲».

و صحیحی أبی الصباح الکنانی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

فی الظبی شاة «۳».

و صحیح داود بن سرحان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

و فی الظبی شاة «۴».

و روایة علی بن أبی حمزة البطائنی عن أبی بصیر قال: قلت: فإن أصاب ظبیاً؟ قال

علیه شاةٌ «۵».

(۲۷) و یدلّ علیه صحیح علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر (علیهما السّلام) قال

فإن لم یجد فلیتصدّق علی عشرة مساکین «۶».

و موثّق أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت: فإن لم یجد شاة؟ قال

فعلیه إطعام عشرة مساکین «۷».

و صحیح معاویة بن عمّار عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

و من کان علیه شاة فلم یجد فلیطعم عشرة مساکین «۸».

(۲۸) وجه الاحتیاط صحیحة أبی عبیدة الحذّاء المتقدّمة قال (علیه السّلام)

ثمّ جعل لکلّ مسکین نصف صاع «۹».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۳: ۵، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۱، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۳: ۵، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۱، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۳: ۶، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۱، الحدیث ۳ و ۶.

(۴) وسائل الشیعة ۱۳: ۷، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۱، الحدیث ۷.

(۵) وسائل الشیعة ۱۳: ۹، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۳.

(۶) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۱، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۸.

(۷) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۲، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۲.

(۸) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۳، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۳.

(۹) وسائل الشیعة ۱۳: ۸، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۸۵

و حکم الزیادة و النقیصة و مورد الاحتیاط کما تقدّم (۲۹). و لو عجز صام علی الأحوط عن کلّ مدّ یوماً إلی عشرة أیّام غایة کفّارته (۳۰)، و لو عجز صام ثلاثة أیّام (۳۱).

و منها: ما یجب مخیّراً بینه و بین غیره، و هی کفّارة الإفطار فی شهر رمضان (۳۲)،

---

(۲۹) أمّا حکم الزیادة و النقیصة فإجماعی، و أمّا حکم مورد الاحتیاط و أنّ لکلّ فقیر مدّین فإنّما هو فیما لا یوجب النقص عن عشرة مساکین؛ لکون العشرة متعلّقاً لوجوب الإطعام فلا یجزی الإطعام علی أقلّ منها.

(۳۰) بل علی الأقوی؛ لصحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

و إمّا أن ینظر کم یبلغ عدد ذلک من المساکین فیصوم مکان کلّ مسکین یوماً «۱».

(۳۱) و قد صرّح به فی الأخبار المذکورة، کروایة علی بن أبی حمزة عن أبی بصیر قال

فإن لم یقدر علی ما یتصدّق به فعلیه صیام ثلاثة أیّام «۲»

، و صحیحة علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر (علیه السّلام) قال

فإن لم یجد فلیصم ثلاثة أیّام «۳»

، و موثّقة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت: فإن لم یقدر علی ما یتصدّق به؟ قال

فعلیه صیام ثلاثة أیّام «۴».

(۳۲) و یدلّ علیه صحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل أفطر من شهر رمضان متعمّداً یوماً واحداً من غیر عذر، قال

یعتق نسمة أو یصوم

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۳، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۴.

(۲) وسائل الشیعة ۱۳: ۹، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۱، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۸.

(۴) وسائل الشیعة ۱۳: ۱۲، کتاب الحج، أبواب کفارات الصید، الباب ۲، الحدیث ۱۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۸۶

و کفّارة إفساد الاعتکاف بالجماع (۳۳)،

شهرین متتابعین أو یطعم ستّین مسکیناً. «۱»

الخبر.

و موثّق سماعة الوارد فی خصوص الإفطار بالجماع، قال: سألته عن رجل أتی أهله فی شهر رمضان متعمّداً، قال

علیه عتق رقبة أو إطعام ستّین مسکیناً أو صوم شهرین متتابعین. «۲»

الخبر.

(۳۳) و یدلّ علیه موثّق سماعة بن مهران عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن معتکف واقع أهله، قال

علیه ما علی الذی أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً؛ عتق رقبة أو صیام شهرین متتابعین أو إطعام ستّین مسکیناً «۳».

و موثّق آخر لسماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن معتکف واقع أهله، فقال

هو بمنزلة من أفطر یوماً من شهر رمضان «۴».

و لا یخفی: أنّه قد ورد فی بعض الروایات المعتبر سنداً: أنّ کفّارة إفساد الاعتکاف بالجماع هی کفّارة الظهار، کصحیحة زرارة قال:

سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن المعتکف یجامع (أهله)، قال

إذا فعل فعلیه ما علی المظاهر «۵».

و صحیحة أبی ولّاد الحنّاط قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن امرأة کان زوجها غائباً فقدم و هی معتکفة بإذن زوجها فخرجت

حین بلغها قدومه من المسجد إلی بیتها فتهیّأت لزوجها حتّی واقعها، فقال

إن کانت خرجت من المسجد قبل أن تقضی ثلاثة أیّام

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۹، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۸، الحدیث ۱۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۷، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۵.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۷، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۲.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۶، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۸۷

و کفّارة جزّ المرأة شعرها فی المصاب (۳۴)، و کفّارة النذر و العهد (۳۵)، فإنّها فیها مخیّرة بین الخِصال الثلاث.

و لم تکن اشترطت فی اعتکافها فإنّ علیها ما علی المظاهر «۱».

و الأحوط کفّارة الظهار.

(۳۴) و یدلّ علیه روایة خالد بن سدیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

ففی جزّ الشعر عتق رقبة أو صیام شهرین متتابعین أو إطعام ستّین مسکیناً «۲»

، لا یخفی: أنّ الروایة ضعیفة لجهالة خالد، و الوجوب لیس مشهوراً؛ فهی محمولة علی الاستحباب للتسامح فی أدلّة السنن.

(۳۵) أمّا کفّارة النذر: فقد ورد فی بعض الروایات أنّ کفّارة النذر هی کفّارة الإفطار العمدی مخیّرة بین الخصال الثلاث المعهودة.

و یدلّ علیه روایة عبد الملک بن عمرو الأحول الکوفی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عمّن جعل لِلّه علیه أن لا یرکب

محرّماً سمّاه فرکبه، قال: لا، و لا أعلمه إلّا قال

فليعتق رقبة أو ليصم شهرين متتابعين أو ليطعم ستّين مسكيناً «۳»

، و عبد الملك فى هذه الرواية لم يثبت وثاقته و لا مدحه إلّا بشهادته لنفسه قال: قال أبو عبد اللّه (عليه السّلام)

إنّى لأدعو لك حتّى اسمّى دابّتك

أو قال

أدعو لدابّتك «۴»

، و هو غير مفيد.

و فى بعض الروايات: أنّ كفّارته تحرير رقبة مؤمنة. و يدلّ عليه صحيح

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۴۸، كتاب الاعتكاف، الباب ۶، الحديث ۶.

(۲) وسائل الشيعة ۲۲: ۴۰۲، كتاب الإيلاء و الكفارات، أبواب الكفارات، الباب ۳۱، الحديث ۱.

(۳) وسائل الشيعة ۲۲: ۳۹۴، كتاب الإيلاء و الكفارات، أبواب الكفارات، الباب ۲۳، الحديث ۷.

(۴) اختيار معرفة الرجال ۲: ۶۸۷/ ۷۳۰.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۳۸۸

.....

على بن مهزيار قال: و كتب إليه يسأله: يا سيّدى رجل نذر أن يصوم يوماً فوقع ذلك اليوم على أهله، ما عليه من الكفّارة؟ فكتب إليه يصوم يوماً بدل يوم و تحرير رقبة مؤمنة «۳».

و لا يخفى: أنّ الفتوى بكفّارة خصوص عتق الرقبة غير مشهورة.

و ورد فى بعض الروايات: أنّ كفّارته مدّ طعام فى حنث نذر الصوم فيمن فاته صلاة الليل كما فى رواية على و إسحاق ابنى سليمان بن داود: إنّ إبراهيم بن محمّد أخبرهما قال: كتبتُ إلى الفقيه (عليه السّلام): يا مولاى نذرتُ أن أكون متى فاتتنى صلاة الليل صمت فى صبيحتها ففاته ذلك كيف يصنع؟ و هل له من ذلك مخرج؟ و كم يجب عليه من الكفّارة فى صوم كلّ يوم تركه إن كفّر إن أراد ذلك؟ فكتب

يفرّق عن كلّ يوم بمدّ من طعام كفّارةً «۱».

و فى بعض الروايات: أنّ كفّارته كفّارة حنث اليمين، و هو الأظهر عندى. و يدلّ عليه صحيح الحلبى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

إن قلت: لِلّه علىَّ فكفّارة يمين «۲».

و صحيح صفوان عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: بأبى أنت و أُمّى جعلت على نفسى مشياً إلى بيت اللّه، قال

كفّر يمينك فإنّما جعلتَ على نفسك يميناً، و ما جعلته للّه ففِ به «۵».

و موثّق حفص بن غياث عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن كفّارة النذر، فقال

كفّارة النذر كفّارة اليمين. «۴»

الخبر. و صحيح جميل بن صالح الأسدى عن أبى الحسن موسى (عليه السّلام) أنّه قال

كلّ من عجز عن

---

(۳) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۹۲، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۲۳، الحدیث ۲.

(۱) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۹۴، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۲۳، الحدیث ۸.

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۹۲، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۲۳، الحدیث ۱.

(۵) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۹۲، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۲۳، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۹۳، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۲۳، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۸۹

[(مسألة): یجب التتابع فی صوم شهرین من کفّارة الجمع و کفارة التخییر و الترتیب]

(مسألة): یجب التتابع فی صوم شهرین من کفّارة الجمع و کفارة التخییر و الترتیب (۳۶)،

نذرٍ نذره فکفّارته کفّارة یمین «۱».

و صحیح عمرو بن خالد الحنّاط عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

النذر نذران؛ فما کان للّه فَفِ به، و ما کان لغیر اللّه فکفّارته کفّارة یمین «۲»

، و فی «الوسائل» یحتمل أن یکون المراد ب

ما کان لغیر اللّه

ما وقع الحنث فیه أو ما کان معلّقاً علی شرط کحصول شفاء المریض. و علی کلّ تقدیر فالحنث مراد، و إلّا لم تجب الکفّارة.

و أمّا کفّارة العهد: فالظاهر أنّها مخیّرة بین الخصال الثلاث فی الإفطار العمدی. و یدلّ علیه حسنة العمرکی عن علی بن جعفر عن أخیه

موسی بن جعفر (علیهما السّلام) قال: سألته عن رجل عاهد اللّه فی غیر معصیة ما علیه إن لم یفِ بعهده؟ قال

یعتق رقبة أو یتصدّق بصدقة أو یصوم شهرین متتابعین «۳»

و حسن الروایة بمحمّد بن أحمد بن إسماعیل العلوی، قال الوحید: إنّه ثقة، و الحقّ أنّه حسن؛ لقول النجاشی: إنّه من شیوخ من

أصحابنا. و روایة أبی بصیر عن أحدهما (علیهما السّلام) قال

من جعل علیه عهد اللّه و میثاقه فی أمر لِلّه طاعة فحنث فعلیه عتق رقبة أو صیام شهرین متتابعین أو إطعام ستّین مسکیناً «۴».

(۳۶) دلیل وجوب التتابع فی صوم شهرین، تقیید الشهرین بالمتتابعین فی صریح الأدلّة فی کفّارات الجمع؛ و هی فی موردین:

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۹۳، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۲۳، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۹۳، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۲۳، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۹۵، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۲۴، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۹۵، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۲۴، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۹۰

.....

الأوّل: الإفطار بالمحرّم فی شهر رمضان؛ ففی صحیحة عبد السلام بن صالح الهروی قال: قلت للرضا (علیه السّلام): یا ابن رسول اللّه.

إلی أن قال (علیه السّلام)

متی جامع الرجل حراماً أو أفطر علی حرام فی شهر رمضان فعلیه ثلاث کفّارات: عتق رقبة و صیام شهرین متتابعین و إطعام ستّین مسکیناً. «۱»

الخبر.

الثانی: کفّارة قتل العمد إذا عفی عنه؛ ففی صحیحة عبد اللّه بن سنان و ابن بکیر جمیعاً عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سئل عن المؤمن یقتل المؤمن متعمّداً. إلی أن قال: فقال

إن لم یکن علم به انطلق إلی أولیاء المقتول فأقرّ عندهم بقتل صاحبه، فإن عفوا عنه فلم یقتلوه أعطاهم الدیة و أعتق نسمة و صام شهرین متتابعین و أطعم ستّین مسکیناً توبةً إلی اللّه عزّ و جلّ «۲».

و مثلها صحیحتان أُخریان لابن سنان فی الباب.

و أمّا الکفّارة المخیّرة ففی موارد: منها: کفّارة إفطار شهر رمضان بالمحلّل.

و منها: کفّارة إفساد الاعتکاف بالجماع.

و منها: کفّارة جزّ المرأة شعرها فی المصاب.

و منها: کفّارة العهد، و قد ذکرنا أدلّتها، و اتّصف فیها الشهران بالمتتابعین.

و أمّا کفّارة الترتیب فموردها: کفّارة الظهار: ففی صحیحة حمران بن أعین عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی حدیث الظهار. إلی أن قال فمن لم یجد فصیام شهرین متتابعین. «۳»

الخبر.

و کفّارة قتل الخطأ: ففی صحیحة عبد اللّه بن سنان قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام):

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۱۰، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۹۸، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۲۸، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۲۲: ۳۵۹، کتاب الإیلاء و الکفارات، أبواب الکفارات، الباب ۱، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۹۱

و یکفی فی حصوله صوم الشهر الأوّل و یوم من الشهر الثانی کما مرّ (۳۷). و کذا یجب التتابع علی الأحوط فی الثمانیة عشر بدل الشهرین، بل هو الأحوط فی صیام سائر الکفّارات (۳۸).

کفّارة الدم إذا قتل الرجل مؤمناً متعمّداً.

إلی أن قال

و إذا قتل خطأً أدّی دیته إلی أولیائه ثمّ أعتق رقبة، فإن لم یجد صام شهرین متتابعین فإن لم یستطع أطعم ستین مسکیناً مدّاً مدّاً. «۱»

الخبر.

(۳۷) قد مرّ البحث فیه تفصیلًا فی شرح المسألة العاشرة من مسائل «القول فیما یترتّب علی الإفطار»؛ ففی موثّقة سماعة بن مهران قال: سألته عن الرجل یکون علیه صوم شهرین متتابعین أ یفرّق بین الأیّام؟ فقال

إذا صام أکثر من شهر فوصله ثمّ عرض له أمرٌ فأفطر فلا بأس، فإن کان أقلّ من شهر أو شهراً فعلیه أن یعید الصیام «۲».

و فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) عن قطع صوم کفّارة الیمین و کفّارة الظهار و کفّارة القتل، فقال

إن کان علی رجل صیام شهرین متتابعین و التتابع أن یصوم شهراً و یصوم من الآخر شیئاً أو أیّاماً منه فإن عرض له شیء یفطر منه أفطر

ثمّ يقضى ما بقى عليه، و إن صام شهراً ثمّ عرض له شيء فأفطر قبل أن يصوم من الآخر شيئاً فلم يتابع أعاد الصوم كلّه «۳».

(۳۸) وجه الاحتياط فى الثمانية عشر فتوى المشهور بوجوب التتابع. و فى «الجواهر» ما حاصله: أنّ الشارع اقتصر لدى عجز المكلّف عن صيام الشهرين

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۲: ۳۷۴، كتاب الإيلاء و الكفارات، أبواب الكفارات، الباب ۱۰، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۷۲، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب، الباب ۳، الحديث ۵.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۷۳، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب، الباب ۳، الحديث ۹.

.....

المتتابعين على صوم ثمانية عشر يوماً إرفاقاً و تخفيفاً، فكأنّ صيام ثمانية عشر جزء من الشهرين؛ فيعتبر التتابع فيها كالشهرين.

و لا يخفى: أنّ ما فى «الجواهر» مبتنٍ على كون الثمانية عشر بدلًا من صيام الشهرين، و أنّى له بإثباته؟! بل يظهر من بعض الروايات أنّها بدل عن الطعام لا الصيام؛ ففى صحيحة أبى بصير عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام و لم يقدر على العتق و لم يقدر على الصدقة، قال

فليصم ثمانية عشر يوماً عن كلّ عشرة مساكين ثلاثة أيّام «۱».

و لا دليل معتبر على وجوب التتابع فى صيام الثمانية عشر، و لا فى غيره من صيام الكفّارات، إلّا فى كفّارة اليمين فإنّه يعتبر فيها التوالى؛ لصحيحة عبد اللّه بن سنان عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

كلّ صوم يفرّق إلّا ثلاثة أيّام فى كفّارة اليمين «۲».

و صحيحة الحلبى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى حديث قال

صيام ثلاثة أيّام فى كفّارة اليمين متتابعات و لا يفصل بينهنّ «۳».

و قد ورد فى بعض الروايات لزوم التتابع فى صوم بدل الهدى؛ ففى صحيحة العمركى الخراسانى عن على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليهما السّلام) قال: سألته عن صوم ثلاثة أيّام فى الحجّ و السبعة أ يصومها متوالية أو يفرّق بينها؟ قال

يصوم الثلاثة لا يفرّق بينها و السبعة لا يفرّق بينها و لا يجمع السبعة و الثلاثة جميعاً «۴».

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۸۱، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب، الباب ۹، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۸۲، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب، الباب ۱۰، الحديث ۱.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۸۳، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب، الباب ۱۰، الحديث ۴.

(۴) وسائل الشيعة ۱۰: ۳۸۳، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب، الباب ۱۰، الحديث ۵.

و لا يضرّ بالتتابع فيما يشترط فيه ذلك الإفطارُ فى الأثناء لعذر من الأعذار، فيبنى على ما مضى كما تقدّم (۳۹).

---

(۳۹) قد مرّ البحث فيه تفصيلًا فى المسألة العاشرة من مسائل «القول فيما يترتّب على الإفطار».

و يدلّ على عدم الإضرار بالتتابع فيما أفطر فى الأثناء لعذر من الأعذار صحيح رفاعة قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن رجل

علیه صیام شهرین متتابعین فصام شهراً و مرض، قال

یبنی علیه، اللّه حبسه

، قلت: امرأة کان علیها صیام شهرین متتابعین فصامت و أفطرت أیّام حیضها، قال

تقضیها

، قلت: فإنّها قضتها ثمّ یئست من المحیض؟ قال

لا یعیدها أجزأها ذلک «۱».

و صحیح سلیمان بن خالد قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل کان علیه صیام شهرین متتابعین فصام خمسة و عشرین یوماً ثمّ مرض، فإذا برأ یبنی علی صومه أم یعید صومه کلّه؟ قال

بل یبنی علی ما کان صام

، ثمّ قال

هذا ممّا غلب اللّه علیه، و لیس علی ما غلب اللّه عزّ و جلّ علیه شیء «۲».

و صحیح آخر لرفاعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

المظاهر إذا صام شهراً ثمّ مرض اعتدّ بصیامه «۳».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۷۴، کتاب الصوم، أبواب بقیة الصوم الواجب، الباب ۳، الحدیث ۱۰.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۷۴، کتاب الصوم، أبواب بقیة الصوم الواجب، الباب ۳، الحدیث ۱۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۳۷۵، کتاب الصوم، أبواب بقیة الصوم الواجب، الباب ۳، الحدیث ۱۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۹۴

[و أمّا المندوب منه]

و أمّا المندوب منه فالمؤکّد منه أفراد:

منها: صوم ثلاثة أیّام من کلّ شهر. و أفضل کیفیّتها: أوّل خمیس منه، و آخر خمیس منه، و أوّل أربعاء فی العشر الثانی (۴۰).

و منها: أیّام البیض، و هی الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر (۴۱).

---

(۴۰) و یدلّ علیه صحیح حمّاد بن عثمان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

صام رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) حتّی قیل ما یفطر، ثمّ أفطر حتّی قیل ما یصوم، ثمّ صام صوم داود (علیه السّلام) یوماً و یوماً لا، ثمّ قبض (علیه السّلام) علی صیام ثلاثة أیّام فی الشهر و قال: یعدلن صوم الدهر (الشهر) و یذهبن بوحر الصدر

، و قال حمّاد: الوحر الوسوسة، قال حمّاد: فقلت: و أیّ الأیّام هی؟ قال

أوّل خمیس فی الشهر و أوّل أربعاء بعد العشر منه و آخر خمیس فیه

، فقلت: و کیف صارت هذه الأیّام التی تصام؟ فقال

لأنّ من قبلنا من الأُمم کانوا إذا نزل علی أحدهم العذاب نزل فی هذه الأیّام، فصام رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) هذه الأیّام لأنّها الأیّام المخوفة «۱»

، و کذا غیره من روایات الباب، إلّا أنّ الأربعاء فیها مطلقة لم تقیّد بالأوّل.

(۴۱) و تدلّ علیه روایة ابن مسعود عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فی حدیث
إنّ اللّه أهبط آدم إلی الأرض مسودّاً، فلمّا رأته الملائکة ضجّت و بکت و انتحبت.
إلی أن قال

بنی فضل، مرتضی بن سیف علی، مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، در یک جلد، مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی قدس سره، تهران - ایران، اول، ۱۴۲۲ ه ق

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم؛ ص: ۳۹۴

فنادی منادٍ من السماء: أن صم لربّک الیوم فصام فوافق یوم ثالث عشر

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۱۵، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۷، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۹۵

و منها: یوم الغدیر، و هو الثامن عشر من ذی الحجّة (۴۲).

من الشهر فذهب ثُلث السواد، ثمّ نودی یوم الرابع عشر: أن صم لربّک الیوم فصام فذهب ثلث السواد، ثمّ نودی یوم خمسة عشر بالصیام فصام و قد ذهب السواد کلّه، فسمّیت أیّام البیض للّذی ردّ اللّه عزّ و جلّ علی آدم من بیاضه، ثمّ نادی منادٍ من السماء: یا آدم هذه الثلاثة أیّام جعلتُها لک و لولدک من صامها فی کلّ شهر فکأنّما صام الدهر «۱».

و روایة علی بن موسی بن طاوس فی «الدروع الواقیة» نقلًا من کتاب «تحفة المؤمن» تألیف عبد الرحمن بن محمّد بن علی الحلوانی عن علی بن أبی طالب (علیه السّلام) قال
قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أتانی جبرئیل فقال: قل لعلی: صم من کلّ شهر ثلاثة أیّام یکتب لک بأوّل یوم تصومه عشرة آلاف سنة، و بالثانی ثلاثون ألف سنة، و بالثالث مائة ألف سنة، قلت: یا رسول اللّه إلیّ ذلک خاصّة أم للناس عامّة؟ فقال: یعطیک اللّه ذلک و لمن عمل مثل ذلک، فقلت: ما هی یا رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)؟ قال: الأیّام البیض من کلّ شهر؛ و هی الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر «۲».

(۴۲) و یدلّ علیه روایة عبد الرحمن بن سالم عن أبیه، قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام): هل للمسلمین عیدٌ غیر یوم الجمعة و الأضحی و الفطر؟ قال
نعم أعظمها حرمة
، قلت: و أیّ عید هو جعلت فداک؟ قال
الیوم الذی نصب فیه رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أمیر المؤمنین (علیه السّلام) و قال: من کنت مولاه فعلی مولاه
، قلت: و أیّ یوم هو؟ قال
و ما تصنع بالیوم أنّ السنة تدور و لکنّه یوم ثمانیة عشر من

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۳۶، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۱۲، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۳۷، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۱۲، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۹۶

و منها: یوم مولد النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)، و هو السابع عشر من ربیع الأوّل (۴۳).

ذی الحجّة

، فقلت: و ما ینبغی لنا أن نفعل فی ذلک الیوم؟ قال

تذکرون اللّه عزّ ذکره فیه بالصیام و العبادة و الذکر لمحمّد و آل محمّد؛ فإنّ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أوصی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) أن یتّخذ ذلک الیوم عیداً، و کذلک کانت الأنبیاء تفعل کانوا یوصون أوصیاءهم بذلک، فیتّخذونه عیداً «۱».

و غیرها من روایات الباب؛ خصوصاً روایة علی بن الحسین العبدی قال: سمعت أبا عبد اللّه الصادق (علیه السّلام) یقول

صیام یوم غدیر خم یعدل صیام عمر الدنیا لو عاش إنسان ثمّ صام ما عمرت الدنیا لکان له ثواب ذلک و صیامه یعدل عند اللّه عزّ و جلّ فی کلّ عام مائة حجّة و مائة عمرة مبرورات متقبّلات؛ و هو عید اللّه الأکبر «۲».

(۴۳) و یدلّ علیه روایة إسحاق بن عبد اللّه العلوی العریضی قال: رکب أبی و عمومتی إلی أبی الحسن (علیه السّلام) و قد اختلفوا فی الأیّام التی تصام فی السنة و هو مقیم بقریة قبل سیره إلی سرّ من رأی، فقال لهم

جئتم تسألونی عن الأیّام التی تصام فی السنة

، فقالوا: ما جئناک إلّا لهذا، فقال

الیوم السابع عشر من ربیع الأوّل و هو الیوم الذی ولد فیه رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)، و الیوم السابع و العشرون من رجب و هو الیوم الذی بُعث فیه رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)، و الیوم الخامس و العشرون من ذی القعدة و هو الیوم الذی دحیت فیه الأرض تحت الکعبة، و الیوم الثامن عشر من ذی الحجّة و هو یوم الغدیر «۳».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۴۰، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۱۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۴۲، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۱۴، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۵۵، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۱۹، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۹۷

و منها: یوم مبعثه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)، و هو السابع و العشرون من رجب (۴۴).

و منها: یوم دَحو الأرض، و هو الخامس و العشرون من ذی القعدة (۴۵).

و منها: یوم عَرَفة لمن لم یُضعفه الصوم (۴۶) عمّا عزم علیه من الدعاء؛ مع تحقّق الهلال علی وجه لا یحتمل وقوعه فی یوم العید.

---

(۴۴) و یدلّ علیه روایة الحسن بن راشد عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

و لا تدع صیام یوم سبعة و عشرین من رجب؛ فإنّه هو الیوم الذی أُنزلت فیه النبوّة علی محمّد (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و ثوابه مثل ستین شهراً لکم «۱»

، و غیرها من روایات الباب، و فی بعض الروایات

إنّ صوم یوم المبعث کصوم سبعین عاما «۲».

(۴۵) و یدلّ علیه صحیح الحسن بن علی الوشّاء قال: کنتُ مع أبی و أنا غلام فتعشینا عند الرضا (علیه السّلام) لیلة خمس و عشرین من ذی القعدة، فقال له

لیلة خمس و عشرین من ذی القعدة ولد فیها إبراهیم (علیه السّلام) و ولد فیها عیسی بن مریم (علیه السّلام)، و فیها دحیت الأرض من تحت الکعبة، فمن صام ذلک الیوم کان کمن صام ستّین شهراً «۳».

(۴۶) و یدلّ علی استحبابه موثّق عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عن أبی الحسن (علیه السّلام) قال

صوم یوم عرفة یعدل السنة. «۴»

الخبر. و یدلّ علی اشتراط استحبابه بعدم تضعیفه الصائم عن الدعاء مع تحقّق الهلال علی وجه لا یحتمل معه وقوع الصوم فی یوم العید صحیح حنّان بن سدیر، عن أبیه، عن

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۴۶، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۱۵، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۴۷، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۱۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۴۹، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۱۶، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۶۵، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۲۳، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۹۸

و منها: یوم المباهلة، و هو الرابع و العشرون من ذی الحجّة، یصومه بقصد القربة المطلقة؛ و شکراً لإظهار النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فضیلة عظیمة من فضائل مولانا أمیر المؤمنین (علیه السّلام) (۴۷).

و منها: کلّ خمیس و جمعة (۴۸).

أبی جعفر (علیه السّلام) قال: سألته عن صوم یوم عرفة، فقلت: جعلت فداک إنّهم یزعمون أنّه یعدل صوم سنة، فقال

کان أبی لا یصومه؛ قلت: و لِمَ ذلک جعلت فداک؟ قال: إنّ یوم عرفة یوم دعاء و مسألة، و أتخوّف أن یضعّفنی عن الدعاء و أُکره أن أصومه، و أتخوّف أن یکون یوم عرفة یوم أضحی و لیس بیوم صوم «۱».

(۴۷) و یدلّ علیه ما روی فی «المراقبات» عن السیّد فی «الإقبال» بإسناده إلی محمّد بن علی بن أبی قرّة بإسناده إلی محمّد بن علی القمی، رفعه فی خبر المباهلة قال: و أصحّ الروایات یوم أربعة و عشرین و الزیادة فیه قال

إذا أردت ذلک فابدأ بصوم ذلک الیوم شکراً لِلّه تعالی، و اغتسل و البس أنظف ثیابک و تطیّب بما قدرت علیه، و علیک بالسکینة و الوقار. «۲»

الخبر.

(۴۸) لا یخفی: أنّ صوم یوم الخمیس کلّه لا تأکید فی استحبابه فی الروایات إلّا الخمیس الأوّل و الآخر من کلّ شهر. و أمّا روایة الزهری عن علی بن الحسین (علیه السّلام) قال

و أمّا الصوم الذی یکون صاحبه فیه بالخیار فصوم یوم الجمعة و الخمیس.

إلی أن قال

فکلّ ذلک صاحبه فیه بالخیار؛ إن شاء صام و إن شاء أفطر «۳»

، فلا تدلّ علی تأکید الاستحباب.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۶۵، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۲۳، الحدیث ۶.

(۲) مستدرک الوسائل ۶: ۳۵۱، کتاب الصلاة، أبواب بقیة الصلوات المندوبة، الباب ۳۹، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۱۱، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۵، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۳۹۹

و منها: أوّل ذی الحجّة إلی یوم التاسع (۴۹).

و منها: رجب و شعبان کلّا أو بعضاً و لو یوماً من کلّ منهما (۵۰).

و أمّا یوم الجمعة فقد أُکّد فی استحباب صومه فی بعض الروایات، کما فی روایة «عیون الأخبار» عن الرضا (علیه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

من صام یوم الجمعة صبراً و احتساباً اعطی ثواب صیام عشرة أیّام غرّ زهر لا تشاکل أیّام الدنیا «۱»

، و صحیحة هشام بن الحکم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الرجل یرید أن یعمل شیئاً من الخیر مثل الصدقة و الصوم و نحو هذا، قال

یستحبّ أن یکون ذلک یوم الجمعة؛ فإنّ العمل یوم الجمعة یضاعف «۲».

(۴۹) و یدلّ علیه روایة محمّد بن علی بن الحسین عن موسی بن جعفر (علیه السّلام) قال

من صام أوّل یوم من العشر عشر ذی الحجّة کتب اللّه له صوم ثمانین شهراً، فإن صام التسع کتب اللّه له صوم الدهر «۳».

(۵۰) أمّا صوم رجب: فیدلّ علیه روایة الصدوق قال: و قال أبو الحسن موسی بن جعفر (علیه السّلام)

رجب نهر فی الجنّة أشدّ بیاضاً من اللبن و أحلی من العسل؛ فمن صام یوماً من رجب سقاه اللّه من ذلک النهر «۴»

، و غیرها من روایات الباب.

و أمّا صوم شعبان: فیدلّ علیه روایة سلیمان بن المروزی عن الرضا (علیه السّلام) قال

کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) یکثر الصیام فی شعبان.

إلی أن قال

و کان یقول:

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۱۲، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۵، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۱۲، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۵، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۵۳، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۱۸، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۷۲، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۲۶، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۰۰

و منها: یوم النیروز (۵۱).

و منها: أوّل یوم من المحرّم و ثالثه (۵۲).

شعبان شهری و هو أفضل الشهور بعد شهر رمضان؛ فمن صام فیه یوماً کنت شفیعه یوم القیامة «۱»

، و غیرها من روایات الباب.

(۵۱) و یدلّ علیه روایة المعلّی بن خنیس عن الصادق (علیه السّلام) فی یوم النیروز قال

إذا کان یوم النیروز فاغتسل و البس أنظف ثیابک و تطیّب بأطیب طیبک و تکون ذلک الیوم صائماً «۲».

(۵۲) و یدلّ علیه صحیح الریان بن شبیب قال: دخلت علی الرضا (علیه السّلام) فی أوّل یوم من المحرّم، فقال لی

أ صائم أنت یا بن شبیب؟

فقلت: لا، فقال

إنّ هذا الیوم هو الیوم الذی دعا فیه زکریا (علیه السّلام) ربّه.

إلی أن قال

فمن صام هذا الیوم ثمّ دعا اللّه عزّ و جلّ استجاب اللّه له کما استجاب لزکریا (علیه السّلام) «۳».

و ما عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

إنّ من صام الیوم الثالث من المحرّم استجیب دعوته «۴».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۹۰، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۲۸، الحدیث ۱۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۶۸، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۲۴، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۶۹، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۲۵، الحدیث ۲.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۷۰، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۲۵، الحدیث ۹.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۰۱

[و أمّا المکروه]

و أمّا المکروه فصوم الضیف نافلة من دون إذن مُضیّفه (۵۳)، و کذا مع نهیه (۵۴)، و الأحوط ترکه حتّی مع عدم الإذن (۵۵)، و صوم الولد من دون إذن والده (۵۶) مع عدم الإیذاء له من حیث الشفقة، و لا یُترک الاحتیاط مع نهیه و إن لم یکن إیذاء (۵۷)، و کذا مع نهی الوالدة (۵۸). و الأحوط إجراء الحکم علی الولد و إن نزل و الوالد و إن علا (۵۹)،

---

(۵۳) و یدلّ علیه صحیح الفضیل بن یسار عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

و لا ینبغی للضیف أن یصوم إلّا بإذنهم لئلّا یعملوا له الشیء فیفسد علیهم «۱».

(۵۴) و ذلک لإطلاق الصحیح المزبور.

(۵۵) و ذلک لما یستفاد من التعلیل فی الصحیح المذکور.

(۵۶) و یدلّ علیه صحیح هشام بن الحکم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم).

إلی أن قال

و مِن برّ الولد بأبویه أن لا یصوم تطوّعاً إلّا بإذن أبویه و أمرهما «۲».

(۵۷) و ذلک لإناطة صحّة صومه تطوّعاً بإذن والده؛ فلا یصحّ بدون الإذن؛ خصوصاً فیما نهاه عنه و لو لم یکن إیذاء.

(۵۸) لشمول الروایات علیها بقوله (علیه السّلام)

أبویه.

(۵۹) و ذلک لإطلاق الولد و الوالد فی النصوص.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۲۸، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۹، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳۰، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۱۰، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۰۲

بل الأولی مراعاة إذن الوالدة أیضاً (۶۰). و الأولی ترک صوم یوم عرفة لمن یُضعفه الصوم عن الأدعیة و الاشتغال بها، کما أنّ الأولی ترک صومه مع احتمال کونه عیداً (۶۱)، و أمّا الکراهة بالمعنی المصطلح حتّی فی العبادات فیهما فالظاهر عدمها (۶۲).

---

(۶۰) بل مراعاة إذنها متعیّن؛ للتصریح بالأبوین فی الروایات.

(۶۱) و یدلّ علیه صحیح حنّان بن سدیر عن أبیه عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال: سألته عن صوم یوم عرفة فقلت: جعلت فداک إنّهم یزعمون أنّه یعدل صوم سنة، فقال

کان أبی لا یصومه، قلت: و لِمَ ذلک جعلت فداک؟ قال: إنّ یوم عرفة یوم دعاء و مسألة و أتخوّف أن یضعّفنی عن الدعاء و أکره أن أصومه، و أتخوّف أن یکون یوم عرفة یوم أضحی و لیس بیوم صوم «۱».

(۶۲) هذا دفع لتوهم کراهة صوم یوم عرفة بالمعنی المصطلح فی العبادات، کما هو المصرّح به فی کلام کثیر من فقهائنا ففی «العروة الوثقی»: «و أمّا المکروه منه بمعنی قلّة الثواب»، و حاصل الدفع أنّ الکراهة فی صوم یوم عرفة لمن یضعفه عن الاشتغال بالأدعیة أو یحتمل کونه عیداً لیس بمعنی المصطلح فی العبادة، أی أقلّ ثواباً، بل بمعنی أنّ ترکه لهما أفضل من فعله و إن کان فی فعله لهما أجر عظیم کما نطقت به الأخبار. و لذا فسّر السیّد البروجردی (رحمه اللّه) فی حاشیته علی «العروة الوثقی» المکروه بمعنی المزاحمة بما هو أفضل منه.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۶۵، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۲۳، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۰۳

[و أمّا المحظور]

و أمّا المحظور فصوم یومی العیدین (۶۳)، و صوم یوم الثلاثین من شعبان بنیة أنّه من رمضان (۶۴)،

---

(۶۳) و تدلّ علیه روایة الزهری عن علی بن الحسین (علیه السّلام) فی حدیث قال

و أمّا الصوم الحرام فصوم یوم الفطر و یوم الأضحی و ثلاثة أیّام من أیّام التشریق و صوم یوم الشکّ أُمرنا به و نهینا عنه.

إلی أن قال

و صوم الوصال حرامٌ و صوم الصمت حرامٌ و صوم نذر المعصیة حرامٌ و صوم الدهر حرامٌ «۱».

و روایة حمّاد بن عمرو و أنس بن محمّد عن أبیه جمیعاً عن الصادق عن آبائه: فی وصیة النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) لعلی (علیه السّلام) قال

یا علی صوم الفطر حرامٌ و صوم یوم الأضحی حرامٌ «۲».

(۶۴) هذه المسألة إجماعیة. و یدلّ علیه روایة الزهری المتقدّمة. و روایة عبد الکریم بن عمر و کرام الخثعمی قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام). إلی أن قال

و لا الیوم الذی یشکّ فیه «۳».

و روایة محمّد بن شهاب الزهری قال: سمعت علی بن الحسین (علیه السّلام) یقول

یوم الشکّ أُمرنا بصیامه و نهینا عنه؛ أُمرنا أن یصومه الإنسان علی أنّه من شعبان، و نهینا عن أن یصومه علی أنّه من شهر رمضان و هو لم یر الهلال «۴»

، و غیرها من روایات الباب.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۱۳، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۱، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۱۴، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۱، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۶، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۶، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۶، کتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم و نیته، الباب ۶، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۰۴

و صوم أیّام التشریق لمن کان بمنیً (۶۵) ناسکاً کان أو لا (۶۶)، و الصوم وفاء بنذر المعصیة (۶۷)،

---

(۶۵) و یدلّ علیه صحیح معاویة بن عمّار قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن صیام أیّام التشریق فقال أمّا بالأمصار فلا بأس به و أمّا بمنی فلا «۱».

و صحیح آخر لابن عمّار قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن صیام أیّام التشریق، فقال إنّما نهی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) عن صیامها بمنی، فأمّا بغیرها فلا بأس «۲»

، و غیرهما من روایات الباب.

(۶۶) و لعلّه لإطلاق الروایات، و لکن فی حرمة الصوم بمنی لغیر الناسک إشکالٌ، وجه الإشکال: ما یستفاد من صحیح حمّاد بن عیسی من أنّ أیّام التشریق أیّام الأکل و الشرب «۳»، و مرسل «الفقیه» قال: و عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و الأئمّة: إنّما کره الصیام فی أیّام التشریق لأنّ القوم زوّار اللّه؛ فهم فی ضیافته، و لا ینبغی للضیف أن یصوم عند من زاره و أضافه «۴»

، فلا مناسبة للصوم فیها لخصوص الناسک الذی هو زائر اللّه و فی ضیافته؛ فلا یعمّ غیر الناسک.

و لقد استفاد صاحب «مستند العروة الوثقی» من صحیح حمّاد و نحوه عکس ما استفدناه و أنّ مقتضی کونها أیّام الأکل و الشرب هو التعمیم لکلّ من کان بمنی، و هو کما تری.

(۶۷) و تدلّ علیه روایة الزهری المتقدّمة «۵» و روایة حمّاد بن عمرو و أنس بن

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۱۶، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۲، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۱۷، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۲، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۱۸، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۲، الحدیث ۱۰.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۱۷، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۲، الحدیث ۶.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۲۴، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۶، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۰۵

و صوم السکوت؛ بمعنی کونه کذلک منویّاً و لو فی بعض الیوم (۶۸). و لا بأس بالسکوت إذا لم یکن منویّاً و لو کان فی تمام الیوم (۶۹). و صوم الوصال، و الأقوی کونه أعمّ من نیة صوم یوم و لیلة إلی السحر (۷۰) و یومین مع لیلة (۷۱)،

محمّد عن أبیه جمیعاً عن الصادق عن آبائه: فی وصیة النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) لعلی (علیه السّلام) قال

و صوم نذر المعصیة حرامٌ «۱».

(۶۸) و یدلّ علیه صحیح زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

و لا صمت یوماً إلی اللیل «۲»

، و روایة الزهری عن علی بن الحسین (علیه السّلام) فی حدیث قال

و صوم الصمت حرامٌ «۳».

(۶۹) إذ لا دلیل علی حرمة السکوت مطلقاً.

(۷۰) و یدلّ علیه صحیح حفص بن البختری عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

الواصل فی الصیام یصوم یوماً و لیلة و یفطر فی السحر «۴».

(۷۱) و تدلّ علیه روایة محمّد بن سلیمان عن أبیه قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام). إلی أن قال

إذا أفطر من اللیل فهو فصل، و إنّما قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): لا وصال فی صیام؛ یعنی لا یصوم الرجل یومین متوالیین من غیر إفطار.

الخبر «۵».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۲۵، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۶، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۲۳، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۵، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۲۳، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۵، الحدیث ۲.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۲۱، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۴، الحدیث ۹.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۹۶، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۲۹، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۰۶

و لا بأس بتأخیر الإفطار إلی السَّحَر و إلی اللیلة الثانیة مع عدم النیة بعنوان الصوم (۷۲)؛ و إن کان الأحوط اجتنابه (۷۳). کما أنّ الأحوط ترک الزوجة الصوم تطوّعاً بدون إذن الزوج (۷۴)، بل لا تترک الاحتیاط مع المزاحمة لحقّه (۷۵)، بل مع نهیه مطلقاً (۷۶).

---

(۷۲) و ذلک لعدم الدلیل علی حرمة تأخیر الإفطار بدون نیة الصوم، و لیس الإفطار فی الوقت واجباً.

(۷۳) و لعلّه لما یستفاد من بعض الروایات فی معنی الوصال و النهی عنه، کما فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

الوصال فی الصیام أن یجعل عشاه سحوره «۱»

، و روایة محمّد بن سلیمان عن أبیه المتقدّمة «۲» حیث یدلّ علی أنّ الفصل المطلوب یحصل بالإفطار من اللیل فلا یؤخّره.

(۷۴) و فی صحیحة هشام بن الحکم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): من فقه الضیف أن لا یصوم تطوّعاً إلّا بإذن صاحبه، و من طاعة المرأة لزوجها أن لا تصوم تطوّعاً إلّا بإذنه و أمره. «۳»

الخبر.

(۷۵) و ذلک لتقدّم حقّ الناس علی حقّ اللّه، و هو الأقوی.

(۷۶) أی و إن لم یکن صومها مزاحماً لحقّه؛ و ذلک لوجوب إطاعتها لزوجها.

تمّ کتاب الصوم بعون اللّه و منّه و یتلوه کتاب الاعتکاف.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۲۱، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۴، الحدیث ۷.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۹۶، کتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، الباب ۲۹، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳۰، کتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم و المکروه، الباب ۱۰، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۰۷

[خاتمة]

اشارة

خاتمة فی الاعتکاف و هو اللّبث فی المسجد بقصد التعبّد به. و لا یعتبر فیه ضمّ قصد عبادة أُخری خارجة عنه (۱)؛

---

(۱) اختلف فقهاؤنا فی حقیقة الاعتکاف؛ فقال بعضهم: إنّه عبارة عن نفس اللبث فی المسجد بقصد التعبّد بنفس اللبث فیه، من غیر حاجة إلی قصد عبادة أُخری غیر اللبث من الذکر و قراءة القرآن و غیرهما.

و قال آخرون: إنّه عبارة عن اللبث فیه بقصد عبادة أُخری؛ ففی «الشرائع»: أنّه اللبث المتطاول للعبادة «۱»، و فی «التذکرة»: أنّه لبث مخصوص للعبادة «۲»، و فی «الدروس»: أنّه اللبث فی مسجد جامع ثلاثة أیّام فصاعداً صائماً للعبادة «۳»، و فی «الفقه علی المذاهب الأربعة»: هو اللبث فی المسجد للعبادة علی وجه مخصوص «۴».

---

(۱) شرائع الإسلام ۱: ۱۹۲.

(۲) تذکرة الفقهاء ۶: ۲۳۹.

(۳) الدروس الشرعیة ۱: ۲۹۸.

(۴) الفقه علی المذاهب الأربعة ۱: ۴۶۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۰۸

.....

الحقّ عند المصنّف (رحمه اللّه) و هو المختار أنّه اللبث فی المسجد بقصد التعبّد به، و إنّ نفس اللبث بقصد التعبّد عبادة.

و یمکن استفادته من ظاهر الآیة وَ عَهِدْنٰا إِلیٰ إِبْرٰاهِیمَ وَ إِسْمٰاعِیلَ أَنْ طَهِّرٰا بَیْتِیَ لِلطّٰائِفِینَ وَ الْعٰاکِفِینَ وَ الرُّکَّعِ السُّجُودِ «۲»، حیث إنّ العکوف فی البیت عبادة فی نفسه، کالطواف و الرکوع و السجود فیها.

و صحیح داود بن سرحان قال: کنت بالمدینة فی شهر رمضان فقلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): إنّی أُرید أن أعتکف، فماذا أقول؟ و ما ذا أفرض علی نفسی؟ فقال

لا تخرج من المسجد إلّا لحاجة لا بدّ منها، و لا تقعد تحت ظلال حتّی تعود إلی مجلسک «۳».

و یمکن استئناسه من الروایات الدالّة علی أنّ الملازمة علی المسجد و المشی إلیه ممّا ندب إلیه فی الشرع و له أجرٌ و ثوابٌ جزیل؛

ففی صحیحة السکونی عن جعفر بن محمّد عن أبیه (علیهما السّلام) قال

قال النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): من کان القرآن حدیثه و المسجد بیته بنی اللّه له بیتاً فی الجنّة «۱».

و فی «الإرشاد» للدیلمی عن علی (علیه السّلام) قال

الجلسة فی الجامع خیرٌ لی من الجلسة فی الجنّة؛ لأنّ الجنّة فیها رضی نفسی و الجامع فیه رضی ربّی «۱۲»

، و فی «عقاب الأعمال» عن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قال

من مشی إلی مسجد من مساجد اللّه فله بکلّ خطوة خطاها حتّی یرجع إلی منزله عشر حسنات،

---

(۲) البقرة (۲): ۱۲۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵۰، کتاب الاعتکاف، الباب ۷، الحدیث ۳.

(۱) وسائل الشیعة ۵: ۱۹۸، کتاب الصلاة، أبواب أحکام المساجد، الباب ۳، الحدیث ۲.

(۱۲) وسائل الشیعة ۵: ۱۹۹، کتاب الصلاة، أبواب أحکام المساجد، الباب ۳، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۰۹

و إن کان هو الأحوط (۲). و هو مستحبّ بأصل الشرع، و ربما یجب الإتیان به لأجل نذر أو عهد أو یمین أو إجارة و نحوها (۳). و یصحّ فی کلّ وقت یصحّ فیه الصوم (۴)، و أفضل أوقاته شهر رمضان (۵)،

و محی عنه عشر سیّئات، و رفع له عشر درجات «۱».

(۲) وجه الاحتیاط صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): إذا کان العشر الأواخر اعتکف فی المسجد و ضربت له قبّة من شعر و شمّر المیزر و طوی فراشه «۲»

، حیث إنّ تشمیر المیزر و طیّ الفراش کان لعبادات مخصوصة للعشر الأواخر من رمضان.

(۳) یعنی أنّ الاعتکاف مستحبّ فی نفسه لا یتّصف بالوجوب بسبب النذر و غیره ممّا ذکر فی المتن. نعم یجب بالنذر و غیره إتیان ما هو مستحبّ فی نفسه بنیة الاستحباب، و هذا کما لو نذر صلاة اللیل مثلًا فإنّ صلاة اللیل لا تصیر واجبةً بالنذر، بل الواجب هو الوفاء بالنذر بإتیان العمل المستحبّ؛ فالتعبیر بأنّه ینقسم إلی واجب و مستحبّ کما فی «العروة الوثقی» غیر جیّد.

(۴) لأنّ من شرائط صحّة الاعتکاف الصوم فلا یصحّ فی الأیّام التی لا یصحّ فیها الصوم کالفطر و الأضحی.

(۵) و یدلّ علیه موثّق السکونی بإسناده یعنی عن الصادق (علیه السّلام) عن آبائه: قال

قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): اعتکاف عشر فی شهر رمضان تعدل حجّتین و عمرتین «۳».

---

(۱) وسائل الشیعة ۵: ۲۰۱، کتاب الصلاة، أبواب أحکام المساجد، الباب ۴، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳۳، کتاب الاعتکاف، الباب ۱، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳۴، کتاب الاعتکاف، الباب ۱، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۱۰

و أفضله العشر الآخر منه (۶). و الکلام فی شروطه و أحکامه.

---

(۶) و یدلّ علیه صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) المتقدّم، و صحیح أبی العبّاس البقباق عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

اعتکف رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فی شهر رمضان فی العشر الأوّل، ثمّ اعتکف فی الثانیة فی العشر الوسطی، ثمّ اعتکف فی الثالثة فی العشر الأواخر، ثمّ لم یزل یعتکف فی العشر الأواخر «۱».

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳۴، کتاب الاعتکاف، الباب ۱، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۱۱

[القول فی شروط الاعتکاف]

اشارة

القول فی شروط الاعتکاف

[یشترط فی صحّته أُمور]

اشارة

یشترط فی صحّته أُمور:

[الأوّل: العقل]

الأوّل: العقل، فلا یصحّ من المجنون و لو أدواراً فی دور جنونه، و لا من السکران و غیره من فاقدی العقل (۷).

[الثانی: النیة]

الثانی: النیة (۸)، و لا یعتبر فیها بعد التعیین أزید من القُربة و الإخلاص (۹).

---

(۷) کان علی المصنّف (رحمه اللّه) أن یذکر اشتراط الإسلام و الإیمان؛ لکونهما من شرائط الصحّة عنده فی العبادات. و وجه اشتراط العقل: أنّ الاعتکاف عبادة لا بدّ فی تحقّقها من قصد التقرّب به إلی اللّه تعالی، و لا اعتبار بقصد من لا عقل له و عمده خطأ.

(۸) و ذلک لأنّ الأعمال بالنیّات.

(۹) یعنی أنّ الاعتکاف بما أنّه عبادة یعتبر فیه قصد القربة و الإخلاص، و کذا یعتبر فیه التعیین فیما یحتاج إلیه ممّا یترتّب الأثر علی نوعه الخاصّ، کما لو کان أجیراً عن شخصین فی الاعتکاف لکلّ منهما، و کما لو کان علیه اعتکافان: أحدهما بالإجارة و الآخر بالنذر؛ فلا بدّ حینئذٍ من التعیین و أنّه للغیر وفاءً بعقد الإجارة أو لنفسه وفاءً بالنذر. و أمّا فیما کان علیه اعتکافان لا امتیاز لأحدهما علی الآخر بل یشترکان فی الخصوصیة فلا یحتاج إلی التعیین، کما فی المنذورین مثلًا.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۱۲

و لا یعتبر فیها قصد الوجه من الوجوب أو الندب کغیره من العبادات (۱۰)؛ فیقصد الوجوب فی الواجب و الندب فی المندوب؛ و إن

وجب فیه الثالث (۱۱). و الأولی ملاحظته فی ابتداء النیة، بل تجدیدها فی الثالث (۱۲).

---

(۱۰) إذ لا دلیل علی اعتبار قصد الوجه فی العبادات أیّ عبادة کانت و یکفی فیها الإتیان بداعی القربة و الإخلاص و التعیین فیما یحتاج إلیه.

(۱۱) لا یخفی ما فی العبارة من المسامحة؛ إذ لا معنی لقصد الوجوب و الندب بعد نفی اعتبار قصد الوجه. و لقد أجاد فی «العروة الوثقی» فی العبارة حیث قال: و إن أراد أن ینوی الوجه ففی الواجب منه ینوی الوجوب و فی المندوب الندب.

و کیف کان: فلا منافاة بین نیة الندب فی المندوب و وجوب الاعتکاف فی الیوم الثالث؛ لأنّ وجوب الثالث من أحکام المندوب، کما فی الصلوات المندوبة بالنسبة إلی إتمامها أو أجزائها؛ فإنّها فی نفسها مستحبّة و لکنّه یجب تکمیلها بعد الشروع فیها، بناءً علی القول بوجوب الإتمام، و کما فی الحجّ المندوب فإنّ الشروع فیه مستحبّ و الإتمام بعد الإحرام واجبٌ.

(۱۲) یعنی أنّه إذا کان الیوم الثالث واجباً فی الاعتکاف المندوب فالأولی للمعتکف أحد أمرین:

الأوّل: ملاحظة وجوب الیوم الثالث و قصده فی ابتداء النیة؛ بأن ینوی حین الشروع بالعمل المستحبّی وجوب الیوم الثالث؛ لکون نفس العمل فی الواقع مرکّباً من المستحبّ فی الیومین و الواجب فی الیوم الثالث، و إن کان واحداً صورة.

و الثانی: أن ینوی فی الابتداء العمل المستحبّی و یجدّد النیة و یقصد الوجوب

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۴۱۳

و وقتها فی ابتداء الاعتکاف: أوّل الفجر من الیوم الأوّل؛ بمعنی عدم جواز تأخیرها عنه، و یجوز أن یشرع فیه فی أوّل اللیل أو أثنائه فینویه حین الشروع (۱۳)، بل الأحوطُ إدخالُ اللیلة الأُولیٰ أیضاً و النیّةُ من أوّلها (۱۴).

فی الثالث حتّی یقترن نیة الوجوب بالواجب. و به قال المحقّق فی «الشرائع» و اختاره صاحب «المدارک» و قال: و لو اقتصر علی نیة الیومین الأوّلین ندباً ثمّ جدّد نیة الثالث علی وجه الوجوب کما هو ظاهر عبارة المصنّف (رحمه اللّه) کان جیّداً «۱»، انتهی.

(۱۳) یعنی أنّه لا یجوز تأخیر نیة الاعتکاف من ابتدائه و حین شروعه أیّ وقت کان فلو شرع به فی أوّل اللیل أو فی وسطه أو عند طلوع الفجر وجبت نیته حین الشروع؛ لاشتراط مقارنة النیة للعبادة. و أمّا تقدیم النیة علی الشروع فی الاعتکاف کمن کان أوّل اللیل أو فی وسطه خارج المسجد و نوی فی ذلک الوقت المکث فی المسجد من طلوع الفجر فالظاهر من المصنّف (رحمه اللّه) أنّه لا یجوز، قال: فینویه حین الشروع، و هو الأقوی؛ و ذلک لما أشرنا إلیه من مقارنة النیة بالعمل. نعم لو نواه قبل الشروع فیه و استمرّت نیته إلی زمان الشروع فیه لکان کافیاً، و أمّا لو نوی قبل الشروع و ذهل عن نیته حین الشروع فلا یکفی، و الاکتفاء به فی الصوم لدلیل؛ و هو الإجماع.

(۱۴) وجه الاحتیاط هو استعمال الیوم عرفاً فیما یشمل اللیل، کذا قیل فی نسبة الفرائض الخمس إلی الیوم، و إنّ المراد من الیوم هو مقدار من الزمان شامل للّیل أیضاً، کأربعة و عشرین ساعة.

---

(۱) مدارک الأحکام ۶: ۳۱۱.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۴۱۴

[الثالث: الصوم]

الثالث: الصوم، فلا یصحّ بدونه (۱۵)، و لا یعتبر فیه کونه له، فیکفی صوم غیره؛ واجباً کان أو مستحبّاً، مؤدّیاً عن نفسه أو متحمّلًا عن

غیره؛ من غیر فرق بین أقسام الاعتکاف و أنواع الصیام، بل یصحّ إیقاع الاعتکاف النذری و الإجاری فی شهر رمضان إن لم یکن انصراف فی البین، بل لو نذر الاعتکاف فی أیّام معیّنة و کان علیه صوم منذور، أجزأه الصوم فی أیّام الاعتکاف وفاءً بالنذر (۱۶).

---

(۱۵) اشتراط الصوم فی صحّة الاعتکاف إجماعی عند الإمامیة، و به قال مالک مطلقاً و أبو حنیفة فی الاعتکاف الواجب. و تدلّ علیه أخبار مستفیضة: منها صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه قال

لا اعتکاف إلّا بصوم «۱».

و صحیح ابن مسلم قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

لا اعتکاف إلّا بصوم «۲».

و صحیح آخر لابن مسلم قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

لا یکون الاعتکاف إلّا بصیام «۳».

و فی صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

و تصوم ما دمت معتکفاً «۴»

، و غیرها من روایات الباب.

(۱۶) یعنی أنّه لا یعتبر فی الصوم المشروط به صحّة الاعتکاف أن یکون لأجل الاعتکاف، فیکفی صوم غیره مطلقاً؛ سواء کان الصوم واجباً بأقسامه أو مستحبّاً، و سواءٌ کان المعتکف مؤدّیاً للاعتکاف عن نفسه أو عن غیره، تبرّعاً أو إجارة، و سواء کان اعتکافه واجباً أو مندوباً.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳۶، کتاب الاعتکاف، الباب ۲، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳۶، کتاب الاعتکاف، الباب ۲، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳۷، کتاب الاعتکاف، الباب ۲، الحدیث ۸.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳۵، کتاب الاعتکاف، الباب ۲، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۱۵

[الرابع: أن لا یکون أقلّ من ثلاثة أیّام بلیالیها المتوسّطة]

الرابع: أن لا یکون أقلّ من ثلاثة أیّام (۱۷) بلیالیها المتوسّطة (۱۸).

و بالجملة: یکفی الصوم الواجب فی الاعتکاف المندوب و بالعکس؛ فمن نذر الصوم لحاجة و نذر الاعتکاف فی أیّام معیّنة یجوز له إتیان الصوم المنذور فی تلک الأیّام؛ کلّ ذلک لإطلاق الاعتکاف و الصوم فی لسان الأدلّة.

(۱۷) و یدلّ علیه صحیح أبی أیّوب عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا یکون الاعتکاف أقلّ من ثلاثة أیّام «۱».

و موثّق عمر بن یزید عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا یکون الاعتکاف أقلّ من ثلاثة أیّام «۲».

خلافاً للعامّة؛ فقال الشافعی إنّ أقلّه لا یقدّر بحدّ، فجوّزه و لو بساعة واحدة و أقلّ، و به قال أحمد بن حنبل، و لأبی حنیفة قولان: الأوّل

ما قال به الشافعی، و الثانی: أنّه لا یجوز أقل من یوم واحد، و لمالک قولان: الأوّل هو القول الثانی لأبی حنیفة، و الثانی: أنّه لا یکون أقلّ من عشرة.

(۱۸) دخول اللیلتین المتوسّطتین مشهور بین الأصحاب، بل کاد أن یکون إجماعیاً؛ لأنّ المتفاهم العرفی من ثلاثة أیّام هو اتّصالها و استمرارها کما فی إقامة العشرة أیّام، فتدخل فی اعتکاف ثلاثة أیّام اللیلتان المتوسّطتان.

و یمکن الاستدلال بدخول اللیلتین فی الاعتکاف بحرمة الخروج من المسجد فیهما و حرمة الجماع أیضاً فیهما کما فی النهار، و سیأتی البحث عن حرمتهما مع أدلّتها.

و یظهر من الشیخ (رحمه اللّه) فی «الخلاف» دخول اللیلتین حیث قال (رحمه اللّه) فی

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۴، کتاب الاعتکاف، الباب ۴، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۴، کتاب الاعتکاف، الباب ۴، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۱۶

و أمّا الأزید فلا بأس به (۱۹)، و لا حدّ لأکثره (۲۰) و إن وجب الثالث لکلّ اثنین (۲۱)،

المسألة المئة و الواحدة: لا یکون الاعتکاف أقلّ من ثلاثة أیّام و لیلتین «۲»، ثمّ قال (رحمه اللّه) فی المسألة المئة و الخامس عشرة: إذا قال: لِلّه علیّ أن أعتکف ثلاثة أیّام بلیالیهنّ، لزمه ذلک، و إن قال «متتابعة» لزمه بینها لیلتان، و إن لم یشترط المتتابعة جاز له أن یعتکف نهاراً ثلاثة أیّام لا للیالیهنّ. ثمّ استدلّ (رحمه اللّه) علیه بأنّ الأصل براءة الذمّة، و الذی وجب علیه بالنذر الاعتکاف ثلاثة أیّام، و الیوم عبارة عمّا بین طلوع الفجر الثانی إلی غروب الشمس، هکذا ذکره الخلیل و غیره من أهل اللغة، و اللیل لم یجر له ذکر فوجب أن لا یلزمه «۱»، انتهی. و قوله نادر لا یعبأ به.

(۱۹) و تدلّ علیه معتبرة أبی عبیدة الحذّاء عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی حدیث قال

من اعتکف ثلاثة أیّام فهو یوم الرابع بالخیار؛ إن شاء زاد ثلاثة أیّام أُخر و إن شاء خرج من المسجد، فإن أقام یومین بعد الثلاثة فلا یخرج من المسجد حتّی یتمّ ثلاثة أیّام أُخر «۳»

، هذه الروایة موثّقة من طریق الشیخ (رحمه اللّه) قد وقع فیه علی بن الحسن بن فضّال، و صحیحة من طریق الکلینی (رحمه اللّه)؛ و علی أیّ حال فهی معتبرة.

(۲۰) و لا خلاف فی عدم التحدید بحدّ فی أکثره، و الروایات الدالّة علی تحدیده متعرّضة لأقلّه، و لا تعرّض فیها لأکثره؛ فتکون بالنسبة إلیه مطلقة.

(۲۱) لا یخفی: أنّه لا دلیل علی وجوب الیوم الثالث بعد الاثنین إلّا فی موردین:

---

(۲) الخلاف ۲: ۲۳۲، المسألة ۱۰۱.

(۱) الخلاف ۲: ۲۳۹، المسألة ۱۱۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۴، کتاب الاعتکاف، الباب ۴، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۱۷

فإذا اعتکف خمسة أیّام وجب السادس، و إذا صار ثمانیة وجب التاسع علی الأحوط و هکذا.

أحدهما: الثالث بعد اليومين الأوّلين، و يدلّ عليه صحيح محمّد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال

إذا اعتكف يوماً و لم يكن اشترط فله أن يخرج و يفسخ الاعتكاف، و إن أقام يومين و لم يكن اشترط فليس له أن يفسخ (و يخرج) اعتكافه حتّى تمضى ثلاثة أيّام «۱».

الثانى: السادس الواقع بعد اليومين الواقعين بعد الثلاثة الأُولى، و يدلّ عليه معتبرة أبى عبيدة المتقدّمة قال

فإن أقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتّى يتمّ ثلاثة أيّام أُخر «۲».

و أمّا وجوب اليوم التاسع و الثانى عشر و هكذا أى كلّ ثالث بعد كلّ اثنين غير المواردين المذكورين فلا دليل عليه، نعم هو أحوط.

و قال جماعة من فقهائنا بوجوب كلّ ثالث وقع بعد اثنين؛ منهم الشهيد (رحمه اللّه) فى «الدروس» قال: و لو زاد على الثلاثة يومين وجب السادس، و كذا كلّ ثالث «۳»، انتهى. و فى «المدارك»: الأصحّ وجوب كلّ ثالث؛ لدلالة خبر أبى عبيدة على وجوب السادس صريحاً و عدم القائل بالفصل «۴»، انتهى. و فى «المسالك»: أمّا السادس فهو منصوص فى خبر أبى عبيدة عن الباقر (عليه السّلام)، و أمّا ما بعده فلعدم القائل بالفرق «۵».

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۴۳، كتاب الاعتكاف، الباب ۴، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۴۴، كتاب الاعتكاف، الباب ۴، الحديث ۳.

(۳) الدروس الشرعية ۱: ۳۰۱.

(۴) مدارك الأحكام ۶: ۳۱۹.

(۵) مسالك الأفهام ۲: ۹۵ ۹۶.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۴۱۸

و اليوم من طلوع الفجر إلى زوال الحُمرة المشرقيّة (۲۲)، فلو اعتكف من طلوع الفجر إلى غروب اليوم الثالث كفى (۲۳)، و لا يشترط إدخال الليلة الأُولى و لا الرابعة و إن جاز (۲۴)،

---

(۲۲) و هذا المعنى هو المتبادر لغةً و شرعاً من لفظ «اليوم» فى مقابل لفظ «الليل»، و لكن الصريح فى كتب اللغة أنّ اليوم هو الوقت من طلوع الفجر إلى غروب الشمس. و لا يخفى: أنّ اليوم و إن كان عبارة من طلوع الفجر إلى استتار القرص إلّا أنّ من شرائط الاعتكاف الصوم، و وقت الإفطار فى الصوم هو زوال الحمرة المشرقية؛ لمرسلة ابن أبى عمير عمّن ذكره عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

وقت سقوط القرص و وجوب الإفطار من الصيام أن تقوم بحذاء القبلة و تتفقّد الحمرة التى ترتفع من المشرق، فإذا جازت قمّة الرأس إلى ناحية المغرب فقد وجب الإفطار و سقط القرص «۱».

(۲۳) مراد المصنّف (رحمه اللّه) من غروب اليوم الثالث هو زوال الحمرة فى اليوم الثالث؛ لأنّ الاعتكاف لا يكون أقلّ من ثلاثة أيّام، و اليوم عند المصنّف (رحمه اللّه) عبارة عن طلوع الفجر إلى زوال الحمرة المشرقية.

(۲۴) أمّا الليلة الأُولى فقد أدخلها العلّامة (رحمه اللّه) و الشهيد الثانى (رحمه اللّه) فى الاعتكاف؛ لاستعمال اليوم فيما يشمل الليل أيضاً، و لدخول الليلتين المتوسّطتين فيه.

و فيه أوّلًا: أنّ حقيقة اليوم هى الوقت من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، و الاستعمال فيما يشمل الليل مجاز لا يصار إليه إلّا بالقرينة المفقودة فى المقام.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۱۲۴، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۵۲، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۱۹

و فی کفایة الثلاثة التلفیقیّة؛ بأن یشرع من زوال یوم مثلًا إلیٰ زوال الرابع، تأمّل و إشکال (۲۵).

و ثانیاً: أنّه قیاس مع الفارق؛ لأنّ دخول اللیلتین المتوسّطتین لأجل استمرار حکم الاعتکاف؛ و لذا یحرم فسخ الاعتکاف و الخروج من المسجد لیلًا لا لحاجة، و کذا یحرم الجماع فیه لا لصدق الیوم علی اللیل.

و أمّا اللیلة الرابعة فهی خارجة قطعاً، و الیوم لا یشمل اللیل الآتی لا لغةً و لا عرفاً، و لم یستعمل مجازاً فیما یشمله. و یؤیّده روایة عمر بن یزید قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): إنّ المغیریة یزعمون أنّ هذا الیوم لهذه اللیلة المستقبلة، فقال کذبوا، هذا الیوم للیلة الماضیة، إنّ أهل بطن نحلة موضع بین مکّة و الطائف حیث رأوا الهلال قالوا: قد دخل الشهر الحرام «۱» ، و الروایة ضعیفة لعبید اللّه بن أحمد الدهقان، و فی نسخة «الوسائل»: عبد اللّه بن أحمد الدهقان، و هو اشتباه.

نعم یجوز للمعتکف إدخال اللیلة الأُولی و الرابعة فی الاعتکاف.

(۲۵) فی المسألة قولان:

الأوّل: کفایة التلفیق، اختاره العلّامة (رحمه اللّه) فی «المختلف» و قوّاه صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه)، و استدلّ علیه بالصدق العرفی و أنّه استعمل الیوم فی الملفّق فی موارد فی الشرع، کما فی أقلّ الحیض و أنّه ثلاثة أیّام و أکثره و هو عشرة أیّام، و أکثر النفاس عشرة أیّام، و فی إقامة العشرة، و أیّام العدّة، و ثلاثة أیّام فی خیار الحیوان و غیرها.

الثانی: عدم الکفایة؛ لکون الیوم حقیقة فی مقدار معیّن من الوقت؛ و هو

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۲۸۰، کتاب الصوم، أبواب أحکام شهر رمضان، الباب ۸، الحدیث ۷.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۲۰

[الخامس: أن یکون فی أحد المساجد الأربعة]

الخامس: أن یکون فی أحد المساجد الأربعة: المسجد الحرام و مسجد النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و مسجد الکوفة و مسجد البصرة، و فی غیرها محلّ إشکال، فلا یترک الاحتیاط فی سائر المساجد الجامعة؛ بإتیانه رجاءً و لاحتمال المطلوبیّة. و أمّا غیر الجامع کمسجد القبیلة أو السوق فلا یجوز (۲۶).

طلوع الفجر إلی غروب الشمس.

و لا یخفی: أنّ الظاهر من ثلاثة أیّام فی الاعتکاف هو الأیّام من طلوع الفجر إلی غروب الشمس، و الاکتفاء بالتلفیق فی الموارد المعهودة للإجماع بثبوت أحکامها من حین حدوث موضوعاتها، و الإجماع غیر ثابت فیما نحن فیه.

و لا یخفی أیضاً: أنّ اعتبار الصوم فی الاعتکاف لا یستشهد به علی کون المراد من الأیّام هو من طلوع فجرها إلی غروبها؛ لعدم المنافاة بین الثلاثة التلفیقیة و الصوم؛ إذ من الجائز أن یصوم أربعة أیّام و یشرع اعتکافه من ظهر الیوم الأوّل و یختمه فی ظهر الیوم الرابع؛ إذن کان اعتکافه ثلاثة أیّام تلفیقیة و قد صام فیها. و قال السیّد الحکیم (رحمه اللّه) فی «مستمسک العروة الوثقی»: إنّ المناسب للأدلّة الدالّة علی اعتبار الصوم إرادة أیّام الصوم، ثمّ أمر (رحمه اللّه) بالتأمّل، و لعلّ وجه التأمّل ما ذکرناه من عدم المنافاة.

(۲۶) لا یخفی: أنّه قد ورد فی بعض الأخبار: أنّ الاعتکاف لا یکون إلّا فی المسجد الجامع، کصحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه

السّلام) قال

لا اعتکاف إلّا بصوم فی مسجد الجامع «۱».

و صحیحة داود بن سرحان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إنّ علیاً (علیه السّلام) کان یقول: لا أری الاعتکاف إلّا فی المسجد الحرام و مسجد

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳۸، کتاب الاعتکاف، الباب ۳، الحدیث ۱.

.....

الرسول (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أو مسجد جامع «۱»

، بناءً علی کون المسجدین من أفضل مصادیق الجامع.

و فی بعضها: أنّه لا یکون إلّا فی مسجد جماعة، کصحیحة یحیی بن العلاء الرازی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا یکون اعتکاف إلّا فی مسجد جماعة «۲»

، و فی صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

لا یصلح العکوف فی غیرها یعنی غیر مکّة إلّا أن یکون فی مسجد رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أو فی مسجد من مساجد الجماعة «۳».

و فی بعضها: أنّه لا یصلح الاعتکاف إلّا فی المسجد الحرام أو مسجد الرسول أو مسجد الکوفة أو مسجد جماعة، کما فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) «۴».

و فی بعضها: أنّه لا یصلح إلّا فی مسجد جماعة قد صلّی فیه إمام عدل صلاة جماعة، و نفی البأس عن الاعتکاف فی المساجد الأربعة، کروایة عمر بن یزید قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): ما تقول فی الاعتکاف ببغداد فی بعض مساجدها؟ فقال

لا اعتکاف إلّا فی مسجد جماعة قد صلّی فیه إمام عدل صلاة جماعة، و لا بأس أن یعتکف فی مسجد الکوفة و البصرة و مسجد المدینة و مسجد مکّة «۵».

و نقل العلّامة (رحمه اللّه) عن ابن أبی عقیل: إنّ الاعتکاف یصحّ فی کلّ مسجد من المساجد، إلّا أنّ الأفضل مسجد الحرام و مسجد الرسول (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و مسجد الکوفة

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۱، کتاب الاعتکاف، الباب ۳، الحدیث ۱۰.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳۹، کتاب الاعتکاف، الباب ۳، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳۹، کتاب الاعتکاف، الباب ۳، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۰، کتاب الاعتکاف، الباب ۳، الحدیث ۷.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۰، کتاب الاعتکاف، الباب ۳، الحدیث ۸.

[السادس: إذن من یعتبر إذنه، کالمستأجر بالنسبة إلی أجیره الخاصّ]

السادس: إذن من یعتبر إذنه، کالمستأجر بالنسبة إلیٰ أجیره الخاصّ إذا وقعت الإجارة بحیث ملک منفعة الاعتکاف (۲۷)،

و مساجد الجماعات فی سائر الأمصار «۱».

و فی بعض الأخبار، کروایة ابن سعید یعنی الحسین الأهوازی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) جواز الاعتکاف فی کلّ مسجد صلّی فیه إمام عدل صلاة الجمعة جماعة، و فی المسجد الذی تصلّی فیه الجمعة بإمام و خطبة «۲».

و فی بعضها اعتبار کونه فی مسجد البلد، کروایة داود بن حصین عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا اعتکاف إلّا بصوم و فی المصر الذی أنت فیه «۳».

و مقتضی الجمع بین الأخبار المذکورة أن یکون الاعتکاف فی المسجد الجامع الذی هو محلّ تجمّع الناس لإقامة الجمعة أو الجماعة فی مقابل مسجد القبیلة و السوق، و الأفضل کونه فی المساجد الأربعة. و اشتراط کونه فی خصوص مسجد جماعة قد صلّی فیه إمام عدل صلاة جماعة ممّا لم یقل به أحدٌ من الأصحاب. و القول بصحّته فی کلّ مسجد من المساجد نادر لا یعبأ به. و أمّا حصر الاعتکاف فی مسجد البلد الذی أنت فیه فیقیّد بالجامع، و إلّا فلا وجه للحصر.

(۲۷) المراد من الأجیر الخاصّ مَن کان جمیع منافعه و منها اعتکافه ملکاً للمستأجر؛ فصحّة اعتکافه لنفسه أو للمستأجر منوط بإذنه، و لا یصحّ شیء من أعماله التی هی مملوکة للغیر بدون إذن المالک المستأجر.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۲، کتاب الاعتکاف، الباب ۳، الحدیث ۱۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۲، کتاب الاعتکاف، الباب ۳، الحدیث ۱۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۱، کتاب الاعتکاف، الباب ۳، الحدیث ۱۱.

و إلّا فاعتبار إذنه غیر معلوم، بل معلوم العدم فی بعض الفروض (۲۸)، و کالزوج بالنسبة إلی الزوجة إذا کان منافیاً لحقّه علیٰ إشکال، و لکن لا یُترک الاحتیاط (۲۹)،

---

(۲۸) أی و إن لم یکن منفعة الاعتکاف مملوکاً للمستأجر؛ فلا مانع من اعتکافه إلّا بناءً علی أنّ الأمر بالوفاء بعقد الإجارة یقتضی النهی عن أضداده التی منها الاعتکاف.

و فیه أوّلًا: أنّ اقتضاء الأمر بالشیء النهی عن ضدّه ممنوع، کما حقّق فی الأُصول. و ثانیاً: أنّه علی فرض تسلیم الاقتضاء مورده الضدّان لا- ثالث لهما، و ما نحن فیه لیس منه. و ثالثاً: أنّا نفرض الکلام فیما لم یکن نفس الاعتکاف و الأعمال التی یعملها المعتکف منافیاً لما یستحقّه المستأجر من أعمال الأجیر؛ بأن کان أجیراً للکتابة أو الخیاطة مثلًا فهی مملوکة للمستأجر و لا ینافی اعتکاف الأجیر، و لا یتوقّف حینئذٍ علی الإذن.

(۲۹) یعنی یعتبر إذن الزوج للزوجة فی صحّة اعتکافها إذا کان اعتکافها منافیاً لحقّه، و وجه الإشکال و أنّه صحیح و إن کان منافیاً لحقّه هو البناء علی عدم اقتضاء الأمر بالشیء أداء الزوجة حقّ الزوج النهی عن ضدّه الاعتکاف و لکن لا یترک الاحتیاط فیما کان منافیاً لحقّه، بل هو الأقوی للنصوص الدالّة علی حرمة خروجها عن بیت زوجها بدون إذنه، فیکون اعتکافها المنطبق علیها الخروج عن منزل الزوج بدون إذنه منهیاً عنه و فاسداً.

و یدلّ علی حرمة خروجها من منزله بدون إذنه أخبار کثیرة: منها صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال: جاءت امرأة إلی النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فقالت:

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۲۴

و الوالدین بالنسبة إلی ولدهما إن کان مستلزماً لإیذائهما، و مع عدمه لا یعتبر إذنهما و إن کان أحوط (۳۰).

یا رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) ما حقّ الزوج علی المرأة؟ فقال لها

أن تطیعه و لا تعصیه، و لا تصدّق من بیته إلّا بإذنه، و لا تصوم تطوّعاً إلّا بإذنه، و لا تمنعه نفسها و إن کانت علی ظهر قتب، و لا تخرج من بیتها إلّا بإذنه، و إن خرجت بغیر إذنه لعنتها ملائکة السماء و ملائکة الأرض و ملائکة الغضب و ملائکة الرحمة حتّی ترجع إلی بیتها. «۱»

الخبر.

و کذا لا یصحّ اعتکافها فیما کان صومها فی الاعتکاف مندوباً، بناءً علی عدم صحّة صومها بدون إذن الزوج. نعم إذا کان صومها واجباً کما فی الیوم الثالث فلا أثر لنهیه؛ إذ لا طاعة للمخلوق فی معصیة الخالق، فضلًا أن یشترط صحّته بإذنه.

(۳۰) اعتکاف الولد فیما لم یستلزم الإیذاء صحیح لا یحتاج إلی الإذن فی الصوم المندوب بناءً علی عدم اعتبار إذن الوالدین فی صحّة صوم الولد المندوب، و لا یصحّ مع نهیه و إن لم یکن إیذاء.

و أمّا فی الصوم الواجب فلا أثر لنهیه و إن کان فیه إیذاءٌ. و أمّا اعتکافه مع استلزامه إیذاءهما فصحّته یحتاج إلی إذنهما، فلا یصحّ بدون الإذن؛ لأنّ الاعتکاف عبادة لا یتقرّب بها مع حرمته لأجل الإیذاء.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۰: ۱۵۷، کتاب النکاح، أبواب مقدّمات النکاح و آدابه، الباب ۷۹، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۲۵

[السابع: استدامة اللبث فی المسجد]

السابع: استدامة اللبث فی المسجد، فلو خرج عمداً و اختیاراً لغیر الأسباب المبیحة، بطل (۳۱) و لو کان جاهلًا بالحکم (۳۲). نعم لو خرج ناسیاً أو مکرهاً لا یبطل (۳۳)،

---

(۳۱) هذه المسألة إجماعیة. و یدلّ علیه صحیح داود بن سرحان قال: کنت بالمدینة فی شهر رمضان فقلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): إنّی أُرید أن أعتکف فماذا أقول؟ و ما ذا أفرض علی نفسی؟ فقال

لا تخرج من المسجد إلّا لحاجة لا بدّ منها. «۱»

الخبر. و موثّق عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

و لا یخرج المعتکف من المسجد إلّا فی حاجة «۲»

، و غیرهما من روایات الباب حیث إنّ حرمة الخروج فی مدّة الاعتکاف مستلزمة لاستدامة اللبث.

(۳۲) أمّا الجاهل المقصّر فهو کالعامد، و أمّا الجاهل القاصر فیفسد اعتکافه بالخروج عن المسجد؛ و ذلک لإطلاق الأدلّة الدالّة علی وجوب استدامة اللبث و کون الخروج لا لحاجة مفسداً. و التمسّک بحدیث

رفع ما لا یعلمون «۳»

فی إثبات صحّة اعتکاف الجاهل الفاقد للبث فی بعض الأزمنة غیر صحیح؛ لأنّ حدیث الرفع شأنه الرفع لا الإثبات.

(۳۳) عدم بطلان الاعتکاف بالخروج عن المسجد نسیاناً إن کان مشهوراً بین الفقهاء فهو، و إلّا فمشکل. و قد یستدلّ علیه بأنّ الأدلّة

الناهیة عن الخروج لا تشمل الناسی؛ لعدم التفاته حین الخروج إلی اعتکافه، و هذا الاستدلال یتمّ لو ثبت انصراف الأدلّة الناهیة إلی الملتفت. و الاستدلال بحدیث رفع النسیان علی صحّة

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵۰، کتاب الاعتکاف، الباب ۷، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵۰، کتاب الاعتکاف، الباب ۷، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۵: ۳۶۹، کتاب الجهاد، أبواب جهاد النفس، الباب ۵۶، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۲۶

و کذا لو خرج لضرورة عقلًا أو شرعاً أو عادة، کقضاء الحاجة من بول أو غائط أو للاغتسال من الجنابة و نحو ذلک (۳۴).

الخارج ناسیاً غیر سدید؛ لما ذکر من شأن الحدیث و أنّه لیس للإثبات، فهو یرفع المؤاخذة علی الخروج. و الأحوط وجوباً هو إتمام الناسی اعتکافه ثمّ إعادته فیما کان واجباً بالنذر أو الإجارة مثلًا.

و أمّا الخروج مکرهاً فقال المحقّق (رحمه اللّه) فی «الشرائع» و «المعتبر»: إنّه مبطل کالخروج طوعاً، و استدلّ له فی «المعتبر» بأنّ الاعتکاف هو اللبس فی المسجد، و الخروج منافٍ له.

و فصّل العلّامة (رحمه اللّه) فی «التذکرة» فقال: إنّ الاعتکاف إنّما یبطل بالخروج المحرّم إذا وقع اختیاراً. أمّا إذا خرج کرهاً فلا یبطل إلّا مع طول الزمان بحیث یخرج عن کونه معتکفاً، و اختاره صاحب «المدارک» و «الحدائق».

و الحقّ: أنّ الخروج کرهاً لا یبطل. و یدلّ علیه صحیح داود بن سرحان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

و لا ینبغی للمعتکف أن یخرج من المسجد الجامع إلّا لحاجة لا بدّ منها. «۱»

الخبر.

و موثّق عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

و لا یخرج المعتکف من المسجد إلّا فی حاجة «۲»

، حیث إنّ دفع الضرر المتوعّد به بالخروج المکره علیه من الحاجات اللابدّ منها، بل هو أولی من الخروج عن المسجد لحفظ المال عن اللصّ و الغرق مثلًا.

(۳۴) الضرورة العقلیة المبیحة للخروج عن المسجد للمعتکف کمعالجة

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۹، کتاب الاعتکاف، الباب ۷، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵۰، کتاب الاعتکاف، الباب ۷، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۲۷

و لا یجوز الاغتسال فی المسجد الحرام و مسجد النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) (۳۵)،

المرض أو دفع الشرّ و نحوهما. و الضرورة الشرعیة کالخروج للبول و الغائط؛ لأنّ تلویث المسجد حرامٌ فیجب الخروج عنه. و الضرورة العادیة کالخروج لاحترام الضیف الوارد من شأنه الخروج إلیه. فیجوز الخروج من المسجد فی الموارد المذکورة و نحوها؛ للروایات الدالّة علی جواز الخروج لحاجة لا بدّ منها. و یجوز أیضاً الخروج لجنازة أو عیادة مریض، و یدلّ علیه صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا ینبغی للمعتکف أن یخرج من المسجد إلّا لحاجة لا بدّ منها، ثمّ لا یجلس حتّی یرجع، و لا یخرج فی شیء إلّا لجنازة أو یعود مریضاً. «۱»

الخبر.

و أمّا الخروج عنها لقضاء حاجة المؤمن، کما فی خبر میمون بن مهران قال: کنت جالساً عند الحسن بن علی (علیهما السّلام) فأتاه رجل فقال له: یا ابن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) إنّ فلاناً له علیّ مال و یرید أن یحبسنی؟ فقال

و اللّهِ ما عندی مال فأقضی عنک

، قال: فکلّمه، قال: فلبس (علیه السّلام) نعله، فقلت له: یا ابن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أنسیت اعتکافک؟ فقال له لم أنس و لکنّی سمعت أبی یحدّث عن جدّی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أنّه قال: من سعی فی حاجة أخیه المسلم فکأنّما عبدَ اللّه عزّ و جلّ تسعة آلاف سنة صائماً نهاره قائماً لیله «۲»

، فلا یجوز لضعف الروایة سنداً و قصور دلالته؛ إذ من المحتمل أنّه (علیه السّلام) خرج فی الاعتکاف المندوب قبل الیوم الثالث.

(۳۵) یجب علی الجنب فی المسجد الحرام و مسجد النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) المرور

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۹، کتاب الاعتکاف، الباب ۷، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵۰، کتاب الاعتکاف، الباب ۷، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۲۸

و یجب علیه التیمّم و الخروج للاغتسال، و فی غیرهما أیضاً إن لزم منه اللبث أو التلویث (۳۶)،

فیهما متیمّماً حتّی یخرج و یغتسل خارجهما؛ فلا یجوز له الاغتسال حال المرور فیهما، فضلًا عن حال المکث.

و یدلّ علیه مرفوع محمّد بن یحیی عن أبی حمزة قال: قال أبو جعفر (علیه السّلام)

إذا کان الرجل نائماً فی المسجد أو مسجد الحرام أو مسجد الرسول (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فاحتلم فأصابته جنابة فلیتیمّم، و لا یمرّ فی المسجد إلّا متیمّماً حتّی یخرج منه ثمّ یغتسل. و کذلک الحائض. «۱»

الخبر.

و صحیح محمّد بن یحیی عن أبی حمزة قال: قال أبو جعفر (علیه السّلام)

إذا کان الرجل نائماً فی المسجد الحرام أو مسجد الرسول (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فاحتلم فأصابته جنابة فلیتیمّم، و لا یمرّ فی المسجد إلّا متیمّماً. و لا بأس أن یمرّ فی سائر المساجد، و لا یجلس فی شیء من المساجد «۲».

(۳۶) یحرم الاغتسال فی غیر المسجدین من المساجد لو استلزم اللبث جنباً؛ للنهی عن القرب من المساجد إلّا اجتیازاً و مروراً فی قوله تعالی یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا لٰا تَقْرَبُوا الصَّلٰاةَ أی أماکن الصلاة؛ و هی المساجد کما فی «مجمع البیان» وَ أَنْتُمْ سُکٰاریٰ حَتّٰی تَعْلَمُوا مٰا تَقُولُونَ وَ لٰا جُنُباً إِلّٰا عٰابِرِی سَبِیلٍ حَتّٰی تَغْتَسِلُوا «۳»، و فی صحیح جمیل بن درّاج قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الجنب

---

(۱) وسائل الشیعة ۲: ۲۰۵، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۱۵، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲: ۲۰۶، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۱۵، الحدیث ۶.

(۳) النساء (۴): ۴۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۲۹

و مع عدم لزومهما جاز، بل هو الأحوط (۳۷)

یجلس فی المساجد، قال

لا، و لکن یمرّ فیها کلّها. «۱»

الخبر. و فی المرفوع المتقدّم عن أبی حمزة عن أبی جعفر (علیه السّلام). إلی أن قال

و لا بأس أن یمرّا أی الحائض و الجنب فی سائر المساجد، و لا یجلسان فیها.

و روایة جمیل بن درّاج عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

للجنب أن یمشی فی المساجد کلّها و لا یجلس فیها. «۲»

الخبر. و صحیح محمّد بن حمران عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن الجنب یجلس فی المسجد؟ قال

لا، و لکن یمرّ فیه. «۳»

الخبر. و صحیح أبی حمزة قال: قال أبو جعفر (علیه السّلام)

و لا بأس أن یمرّ فی سائر المساجد و لا یجلس فی شیء من المساجد «۴».

و صحیح زرارة و محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قالا: قلنا له: الحائض و الجنب یدخلان المسجد أم لا؟ قال

الحائض و الجنب لا یدخلان المسجد إلّا مجتازین. «۵»

الخبر. و کذا یحرم الاغتسال إذا استلزم تلویث المسجد المحرّم إجماعاً فتوًی و نصّاً.

(۳۷) کمن احتلم و خرج من المسجد و طهر بدنه من النجاسة و نسی الغسل ثمّ رجع إلی المسجد قبل أن یغتسل و تذکّر، فحینئذٍ جاز له قصد الخروج من المسجد و الغسل حال الخروج من غیر مکث، أو مکث للغسل فی وقت یساوی وقت الخروج أو یکون أقلّ منه؛ فیجوز حینئذٍ أیضاً الغسل، و هو الأحوط جمعاً بین

---

(۱) وسائل الشیعة ۲: ۲۰۵، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۱۵، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲: ۲۰۶، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۱۵، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۲: ۲۰۶، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۱۵، الحدیث ۵.

(۴) وسائل الشیعة ۲: ۲۰۶، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۱۵، الحدیث ۶.

(۵) وسائل الشیعة ۲: ۲۰۷، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۱۵، الحدیث ۱۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۳۰

و إن جاز الخروج له (۳۸).

[مسألة ۱: لا یشترط فی صحّة الاعتکاف البلوغ]

(مسألة ۱): لا یشترط فی صحّة الاعتکاف البلوغ، فیصحّ من الصبیّ المیّز علی الأقوی (۳۹).

[(مسألة ۲): لا یجوز العدول من اعتکاف إلی اعتکاف آخر]

(مسألة ۲): لا یجوز العدول من اعتکاف إلی اعتکاف آخر؛ و إن اتّحدا فی الوجوب و الندب، و لا عن نیابة شخص إلی نیابة شخص آخر، و لا عن نیابة غیره إلی نفسه و بالعکس (۴۰).

الفرار عن الکون فی المسجد جنباً و بین لزوم اللبث فی المسجد للمعتکف.

(۳۸) و ذلک للروایات المجوّزة للخروج لحاجة لا بدّ منها.

(۳۹) و ذلک لإطلاق أدلّة مشروعیة المستحبّات کالأدعیة و قراءة القرآن و الأذکار و الصلوات و الصیام و الحجّ المندوبات و کذلک الاعتکاف.

و الاستدلال علی مشروعیة اعتکاف الصبی بقوله (علیه السّلام)

مروا صبیانکم بالصلاة و الصیام «۱»

بناءً علی کون الأمر بالأمر بشیء أمراً من الآمر الأوّل إلی المأمور الثانی، غیر تامّ؛ لأنّ مورده الأحکام الإلزامیة. کما أنّ الاستدلال بحدیث رفع القلم عن الصبی علی نفی مشروعیة اعتکاف الصبی غیر سدید؛ لأنّ حدیث رفع القلم یرفع التکالیف الإلزامیة؛ لوروده مورد الامتنان.

(۴۰) و ذلک لأنّ العبادة المرکّبة من الأجزاء أمر واحد اعتباری یشترط فیها النیة ابتداءً و استدامة، و کذا الاعتکاف حیث إنّ حقیقته اللبث الاستمراری و العدول فی وسط عمل إلی عمل آخر یستلزم قطع العمل الأوّل و کون العمل الثانی غیر تامّ؛ لأنّ ما أتی به کان من أجزاء المعدول عنه، فالعدول خلاف القاعدة و مستلزم لبطلان

---

(۱) راجع وسائل الشیعة ۴: ۱۹، کتاب الصلاة، أبواب أعداد الفرائض، الباب ۳، الحدیث ۵، و ۱۰: ۲۳۴، کتاب الصوم، أبواب من یصحّ منه الصوم، الباب ۲۹، الباب ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۳۱

[(مسألة ۳): یجوز قطع الاعتکاف المندوب فی الیومین الأوّلین]

(مسألة ۳): یجوز قطع الاعتکاف المندوب فی الیومین الأوّلین، و بعد تمامهما یجب الثالث (۴۱)، بل یجب الثالث لکلّ اثنین علی الأقوی فی الثالث الأوّل و الثانی؛ أی السادس، و علی الأحوط فی سائرهما (۴۲).

المعدول عنه و المعدول إلیه کلیهما، إلّا فی موارد خاصّة خارجة بالدلیل، کالعدول عن الحاضرة إلی الفائتة و عن اللاحقة إلی السابقة أو الفریضة إلی النافلة فیما لو أُقیمت الجماعة.

(۴۱) و یدلّ علی جواز قطع الاعتکاف فی الیوم الأوّل و کذا فی الیوم الثانی قبل تمامه، و علی وجوب الثالث من لیله بعد تمام الیومین، صحیح محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

إذا اعتکف یوماً و لم یکن اشترط فله أن یخرج و یفسخ الاعتکاف، و إن أقام یومین و لم یکن اشترط فلیس له أن یفسخ اعتکافه حتّی تمضی ثلاثة أیّام «۱».

(۴۲) دلیل وجوب الثالث الأوّل و الثانی الذی هو الیوم السادس معتبرة أبی عبیدة عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی حدیث قال

من اعتکف ثلاثة أیّام فهو یوم الرابع بالخیار؛ إن شاء زاد ثلاثة أیّام أُخر و إن شاء خرج من المسجد، فإن أقام یومین بعد الثلاثة فلا یخرج من المسجد حتّی یتمّ ثلاثة أیّام أُخر «۲»

، حیث إنّ ثلاثة أیّام أُخر هی الثلاثة بعد الثلاثة الأُولی فیکون الثالث فی الثلاثة الأُولی و فی الثلاثة الثانیة واجباً. و وجه الاحتیاط فی وجوب کلّ ثالث بعد الاثنین من التاسع و الثانی عشر و هکذا، هو شمول قوله

یتمّ ثلاثة أیّام أخر

لکلّ ثلاثة فیکون المراد أنّه إن أقام یومین بعد کلّ ثلاثة یتمّهما بثالث؛ فیشمل التاسع و الثانی عشر و هکذا.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۳، کتاب الاعتکاف، الباب ۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۴، کتاب الاعتکاف، الباب ۴، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۳۲

و أمّا المنذور فإن کان معیّناً فلا یجوز قطعه مطلقاً، و إلّا فکالمندوب (۴۳).

[(مسألة ۴): لا بدّ من کون الأیّام متّصلة]

(مسألة ۴): لا بدّ من کون الأیّام متّصلة، و یدخل اللیلتان المتوسّطتان کما مرّ، فلو نذر اعتکاف ثلاثة أیام منفصلة أو من دون اللیلتین، لم ینعقد إن کان المنذور الاعتکاف الشرعی (۴۴)، و کذا لو نذر اعتکاف یوم أو یومین مقیّداً بعدم الزیادة (۴۵). نعم لو لم یقیّده به صحّ و وجب ضمّ یوم أو یومین (۴۶).

---

(۴۳) و یدلّ علی عدم جواز قطع الاعتکاف المنذور المعیّن مفهوم صحیح محمّد بن مسلم المتقدّم، حیث إنّ مفهومه أنّه لا یجوز فسخ الاعتکاف فی الیوم الأوّل و الثانی فیما اشترطه علی نفسه؛ أی أوجبه بالنذر المعیّن. و الظاهر أنّه کذلک فیما أوجبه علیه بعقد الإجارة علی الاعتکاف فی أیّام معیّنة؛ إذ یصدق علیه أنّه اعتکف یوماً و أنّه أقام یومین و اشترط. و أمّا المنذور الغیر المعیّن و الاستیجاری فی أیّام غیر معیّنة فیجوز قطعه فی الیومین الأوّلین لسعة وقتهما، دون الیوم الثالث لوجوبه علی کلّ حال فی کلّ اعتکاف.

(۴۴) قد مرّ فی شرح الشرط الرابع: أنّ المتفاهم العرفی من ثلاثة أیّام هو اتّصالها و استمرارها، فتدخل فی ثلاثة أیّام اللیلتان المتوسّطتان، فراجع. و الغرض من طرح المسألة هنا التعرّض بأنّه لو نذر اعتکاف ثلاثة أیّام منفصلة أو من دون اللیالی لم ینعقد؛ لعدم جوازه شرعاً بعنوان الاعتکاف الشرعی. نعم لو نذر مجرّد اللبث فی المسجد فی زمان من الأزمنة أیّ زمان و أیّ یوم کان؛ حتّی یوم العیدین ینعقد نذره؛ لرجحان مجرّد الکون فی المسجد فی نفسه.

(۴۵) و ذلک لتعلّق نذره باعتکاف لا یراه الشارع صحیحاً.

(۴۶) و ذلک لتعلّق نذره باعتکاف یوم أو یومین مطلقاً من غیر تقیید بعدم الزیادة، فهو یصلح لأن ینضمّ إلیه الباقی و یصحّ؛ فحینئذٍ وجب علیه ضمّ الباقی من

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۳۳

[(مسألة ۵): لو نذر اعتکاف شهر یجزیه ما بین الهلالین و إن کان ناقصاً]

(مسألة ۵): لو نذر اعتکاف شهر یجزیه ما بین الهلالین و إن کان ناقصاً، لکن یضمّ إلیه حینئذٍ یوماً علی الأحوط (۴۷).

[(مسألة ۶): یعتبر فی الاعتکاف الواحد وحدة المسجد]

(مسألة ۶): یعتبر فی الاعتکاف الواحد وحدة المسجد، فلا یجوز أن یجعله فی المسجدین و لو کانا متّصلین، إلّا أن یعدّا مسجداً واحداً (۴۸)،

یوم أو یومین لیتحقّق منذورة بالفرد الراجح من المطلق.

(۴۷) یعنی أنّه إذا نذر اعتکاف شهر یجزیه اعتکاف ما بین الهلالین؛ سواءٌ کان ثلاثین یوماً أو ناقصاً و تسعة و عشرین یوماً؛ و ذلک لکون المتبادر من الشهر ما بین الهلالین.

و أمّا وجه ضمّ یوم واحد إلی الناقص فهو أنّه لمّا تمّ اعتکاف الناقص ففی الواقع قد أتمّ ثلاثة أیّام تسع مرّات؛ و هی سبعة و عشرین یوماً، و زاد علیها یومین، و قد وجب علیه الیوم الثالث بعد إتمام الیومین لوجوبه احتیاطاً عقیب کلّ اثنین. نعم لو کان منذورة فی نیته مقدار الشهر وجب الثلاثون یوماً؛ للانصراف حیث إنّ مقدار الشهر فی العرف هو ثلاثون یوماً.

(۴۸) دلیل اشتراط وحدة المسجد فی الاعتکاف الواحد هو ظهور الروایات فی ذلک، کما فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا اعتکاف إلّا بصوم فی مسجد الجامع «۱»

، حیث إنّ «مسجد الجامع» ظاهر فی الواحد.

و إن أبیت عن ظهوره فیه و أنّه للجنس، و أنّ الروایات فی صدد بیان اشتراط الاعتکاف بالصوم و بکونه فی مسجد الجامع و بسائر الشرائط، فنقول: إنّه یمکن استفادة اشتراط وحدة المسجد من الروایات التی حکم فیها برجوع المعتکف إلی

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳۸، کتاب الاعتکاف، الباب ۳، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۳۴

.....

المسجد الذی اعتکف فیه إذا خرج منه لحاجة بحیث لا یجوز له إلّا العود و الرجوع إلی مسجد الاعتکاف فقط، کما فی صحیحة داود بن سرحان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

ثمّ لا یجلس حتّی یرجع «۱»

، و فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

و لا یجلس حتّی یرجع «۲».

و فی صحیحة أُخری لداود بن سرحان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

و لا تقعد تحت ظلال حتّی تعود إلی مجلسک «۳»

، و صحیح منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

المعتکف بمکّة یصلّی فی أیّ بیوتها شاء، و المعتکف بغیرها لا یصلّی إلّا فی المسجد الذی سمّاه «۴».

و صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

و لا یصلّی المعتکف فی بیت غیر المسجد الذی اعتکف فیه، إلّا بمکّة فإنّه یعتکف بمکّة حیث شاء؛ لأنّها کلّها حرم اللّه «۵»

، فیستفاد من التعلیل أنّ عدم جواز الصلاة فی بیت غیر المسجد الذی اعتکف فیه لأجل أنّ اعتکافه لا بدّ أن یکون فی ذلک المسجد، و أنّه إذا خرج لحاجة لزم العود إلیه، و إن کان مسجد جامع آخر أقرب لمحلّ الحاجة من مسجد الاعتکاف.

فالحاصل: أنّه لا یجوز الاعتکاف فی المسجدین و لو کانا متّصلین، إلّا أن یعدّا فی العرف مسجداً واحداً؛ بأن کان فی وسطهما بابٌ واسع بحیث إذا فتح یعدّان مسجداً واحداً قد جعل بینهما بابٌ لأجل إمکان إیجاد الحرارة فی أحدهما فی فصل

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۹، کتاب الاعتکاف، الباب ۷، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۹، کتاب الاعتکاف، الباب ۷، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵۰، کتاب الاعتکاف، الباب ۷، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵۱، کتاب الاعتکاف، الباب ۸، الحدیث ۲.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵۲، کتاب الاعتکاف، الباب ۸، الحدیث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۳۵

و لو تعذّر إتمام الاعتکاف فی محلّ النیة لخوف أو هدم و نحو ذلک بطل، و لا یجزیه إتمامه فی جامع آخر (۴۹).

[(مسألة ۷): سطوح المساجد و سراديبها و محاريبها من المساجد]

(مسألة ۷): سطوح المساجد و سراديبها و محاريبها من المساجد، فحکمها حکمها ما لم یُعلم خروجها، بخلاف ما أُضیف إلیها کالدهلیز و نحوه، فإنّها لیس منها ما لم یعلم دخولها و جعلها منها، و من ذلک بقعتا مسلم بن عقیل (علیه السّلام) و هانی؛، فإنّ الظاهر أنّهما خارجان عن مسجد الکوفة (۵۰).

الشتاء مثلًا. و فی «الجواهر»: المدار علی صدق الوحدة عرفاً «۱».

(۴۹) إذا شرع فی الاعتکاف فی مسجد جامع و تعذّر الإتمام فیه لحدوث مانع من خوف أو هدم محلّ الاعتکاف أو نحو ذلک بطل اعتکافه، و لا یجب الإتمام فی ذلک المکان بعد ارتفاع العذر؛ لانقطاع الاستمرار فی اللبث. و لا یجزیه إتمامه فی غیر المکان الأوّل؛ لاشتراط وحدة محلّ الاعتکاف من أوّله إلی آخره. و یجوز له استئناف الاعتکاف الجدید فی مسجد جامع آخر، هذا فی الاعتکاف المندوب.

و أمّا الاعتکاف الواجب بالنذر مثلًا فإن کان مطلقاً یجب استئنافه فی مسجد جامع آخر، أو ینتظر حتّی یزول الخوف أو یبنی المسجد و یعتکف فی ذلک المسجد الذی شرع فیه و بطل، و إن کان نذراً معیّناً بالأیّام المخصوصة و مسجد جامع خاصّ یقضیه فیه بعد زوال العذر. و یحتمل عدم انعقاد نذره من أصله.

بنی فضل، مرتضی بن سیف علی، مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، در یک جلد، مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی قدس سره، تهران - ایران، اول، ۱۴۲۲ ه ق

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم؛ ص: ۴۳۵

(۵۰) یعنی أنّ الظاهر عند المتشرّعة کون سطح المسجد و سردابه و محرابه من المسجد، فیجری علیها أحکام المسجد؛ و منها جواز الاعتکاف فیها. فمع الشکّ

---

(۱) جواهر الکلام ۱۷: ۱۷۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۳۶

[(مسألة ۸): لو عیّن موضعاً خاصّاً من المسجد محلّا لاعتکافه لم یتعیّن]

(مسألة ۸): لو عیّن موضعاً خاصّاً من المسجد محلّا لاعتکافه لم یتعیّن، و یکون قصده لغواً حتّی فیما لو عیّن السطح، دون الأسفل أو العکس (۵۱)، بل التعیین ربما یورث الإشکال فی الصحّة فی بعض الفروض (۵۲).

[(مسألة ۹): من الضروریّات المبیحة للخروج، إقامةُ الشهادة و عیادة المریض]

(مسألة ۹): من الضروریّات المبیحة للخروج، إقامةُ الشهادة و عیادة المریض إذا کان له نحو تعلّق به؛ حتّی یُعدّ ذلک من الضروریّات العرفیّة (۵۳)،

فی کونها من المسجد لا یجری استصحاب عدم المسجدیة؛ لتقدّم الظاهر المذکور علی الاستصحاب، فیحکم بکونها من المسجد حتّی یعلم أنّها لم تجعل جزءً من المسجد.

کما أنّ الظاهر خروج الدهلیز و مخلع النعل و محلّ تهیئة الشای و الأنبار لجمع أثاث المسجد و بیت الخادم و نحوها منه إلّا أن یعلم کونها جزءً منه. و من هذا القبیل قبر مسلم و هانی (رحمهما اللّه) فإنّ الظاهر أنّهما مدفونان خارج مسجد الکوفة؛ لأنّ بناء ابن مرجانة لعنه اللّه کان علی إهانتهما لا علی تکریمهما بدفنهما فی المسجد.

(۵۱) وجه عدم التعیّن بالتعیین هو الأصل و أنّ موضوع الحکم هو عنوان المسجد الجامع الصادق علی مجموع أجزائه علی السواء. و معنی التعیّن أنّه یجب فی الموضع المتعیّن لا غیر، و مع الشکّ فی وجوب التعیّن فالأصل عدمه.

(۵۲) کما لو تعیّد بأنّ الاعتکاف لا یکون إلّا فی موضع خاص من المسجد دون غیره و أنّه لا یحصل الامتثال إلّا بکونه فی ذلک الموضع الخاص، فیشکل حینئذٍ صحته، بل یبطل لکونه تشریعاً.

(۵۳) أمّا الخروج لإقامة الشهادة أو لتحمّلها فلم أعثر علی نصّ خاصّ فیه، فلا دلیل علی جواز الخروج لهما، إلّا أن یندرجا فی إطلاق الحاجة اللابدّ منها فی الروایات، و هذا یتصوّر فیما تعیّنا علیه.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۴۳۷

و کذا الحال فی تشییع الجنازة، و تشییع المسافر، و استقبال القادم، و نحو ذلک (۵۴)؛ و إن لم یتعیّن علیه شیء من ذلک (۵۵). و الضابط: کلّ ما یلزم الخروج إلیه عقلًا أو شرعاً أو عادة من الأُمور الواجبة أو الراجحة؛ سواء کانت متعلّقة بأُمور الدنیا أو الآخرة، حصل ضرر بترک الخروج أو لا (۵۶).

و أمّا الخروج لعیادة المریض فیدلّ علی جوازه صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

أو یعود مریضاً «۱»

، و المریض فی النصّ و إن کان مطلقاً إلّا أنّ نظر المصنّف (رحمه اللّه) فی تقییده بما إذا کان له تعلّق بالمعتکف حتّی یعدّ ذلک من الضروریات العرفیة إلی الروایات التی جوّز الخروج فیها لحاجة لا بدّ منها. و لا یخفی: أنّ صحیح الحلبی المذکور قد تعرّض أوّلًا بالخروج لحاجة لا بدّ منها، و ثانیاً بالخروج لجنازة أو عیادة مریض؛ فیبعد تقییدهما بالحاجة اللابدّ منها.

(۵۴) یعنی یشترط فی جواز الخروج أن یکون لهم نحو تعلّق بالمعتکف، هذا مسلّم فی تشییع المسافر و استقبال القادم و نحوهما لتکون من موارد الحاجة اللابدّ منها. و أمّا تشییع الجنازة فلا؛ لوروده فی صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال لیس للمعتکف أن یخرج من المسجد إلّا إلی الجمعة أو جنازة أو غائط «۱۱».

(۵۵) و ذلک لکونها من الضروریات العرفیة، و لا یشترط فی کونها من الضروریات العرفیة تعیّنها للمعتکف.

(۵۶) کلّ هذه المذکورات فی المتن و غیرها ممّا یتعارف القیام به فی جوامع العرف یندرج فی قولهم

لا يخرج من المسجد إلّا لحاجة لا بدّ منها

، و ليس

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۴۹، كتاب الاعتكاف، الباب ۷، الحديث ۲.

(۱۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۵۰، كتاب الاعتكاف، الباب ۷، الحديث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۳۸

نعم الأحوط مراعاة أقرب الطرق و الاقتصار على مقدار الحاجة و الضرورة (۵۷). و يجب أن لا يجلس تحت الظلال مع الإمكان (۵۸)، و الأحوط عدم الجلوس مطلقاً إلّا مع الضرورة (۵۹)،

المراد من اللابدّية هى اللابدّية العقلية و الشرعية فقط، بل تعمّهما و العادية و العرفية أيضاً. و قد نقل صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) عن شيخه فى كتابه «البغية» أمثلة كثيرة ممّا تعلّق بنفس المكلّف و غيره؛ حتّى الإتيان بماءٍ أو حطب أو علف لدابّته أو نحو ذلك. إلى أن قال: و من الحاجة امتثال أمر المالك و الوالدين و الخادم لمخدومه و المتعلّم لمعلّمه و المنعم لصاحب نعمته و غيرها «۱»، فراجع.

(۵۷) مراعاة أقرب الطرق و الاقتصار على مقدار الحاجة و الضرورة فى الخروج عن المسجد هو الأقوى؛ لأنّ الزائد على أقرب الطرق و مقدار الحاجة و الضرورة يصدق عليه الخروج لا لحاجة، و هو مبطل للاعتكاف.

و فى «مستند الشيعة»: لو كان لمكان الحاجة طريق أقرب من الآخر قالوا: يجب سلوك الأقرب، و كذا يسلك مسلك الاقتصار على قدر الضرورة؛ لأنّ الضرورة تقدّر بقدرها، و لعدم كون الزائد حاجة «۲»، انتهى.

(۵۸) و يدلّ عليه صحيح داود بن سرحان عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

و لا تقعد تحت ظلال حتّى تعود إلى مجلسك «۳».

(۵۹) وجه الاحتياط صحيح داود بن سرحان عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

ثمّ

---

(۱) جواهر الكلام ۱۷: ۱۸۲.

(۲) مستند الشيعة ۱۰: ۵۵۹.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۵۰، كتاب الاعتكاف، الباب ۷، الحديث ۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۳۹

بل الأحوط أن لا يمشى تحت الظلال و إن كان الأقوى جوازه (۶۰).

لا يجلس حتّى يرجع «۱»

، و مثله صحيح الحلبى عنه (عليه السّلام) «۲»، حيث إنّ الجلوس مطلق؛ سواء كان تحت الظلال أو لم يكن.

(۶۰) قال المحقّق (رحمه اللّه) فى «الشرائع»: إذا خرج لشىء من ذلك لم يجز له الجلوس و لا المشى تحت الظلال «۳».

و صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) بعد أن نقل تقييد حرمة الجلوس بكونه تحت الظلال عن الشيخين و الفاضلين و المرتضى و سلّار و أبى الصلاح قال: لكن قد يناقش بأنّ التقييد مبنى على حجّية مفهوم المكان، و يمكن منعها و أنّها كمفهوم اللقب؛ و مقصوده (رحمه اللّه): أنّ الجلوس مطلقاً حرام. ثمّ نسب (رحمه اللّه) القول بحرمة المشى تحت الظلال إلى الشيخ و المحقّق و العلّامة، و قال: و عن

المرتضی (رحمه اللّه): لیس للمعتکف إذا خرج عن المسجد أن یستظلّ بسقف حتّی یعود إلیه؛ للإجماع و طریقة الاحتیاط، ثمّ ارتضی (رحمه اللّه) باحتجاج المرتضی و قال: و لعلّه حجّة.

و أضاف (رحمه اللّه) علی الاستدلال بالإجماع دلیلین آخرین: أحدهما أنّ المعتکف و المحرم متساویان فیحرم لهما المشی تحت الظلال. و الثانی: احتمال إلغاء خصوصیة الجلوس فی الروایات و أنّ المانع هو تحت الظلال؛ سواء کان بالجلوس أو بالمشی أو بالوقوف من غیر فرق بینها.

ثمّ قال (رحمه اللّه): و فی «الوسائل»: أنّه قد تقدّم ما یدلّ علی عدم جواز الجلوس

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۹، کتاب الاعتکاف، الباب ۷، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۹، کتاب الاعتکاف، الباب ۷، الحدیث ۲.

(۳) شرائع الإسلام ۱: ۱۹۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۴۰

و أمّا حضور الجماعة فی غیر مکّة المعظّمة فمحلّ إشکال (۶۱).

[(مسألة ۱۰): لو أجنب فی المسجد وجب علیه الخروج للاغتسال]

(مسألة ۱۰): لو أجنب فی المسجد وجب علیه الخروج للاغتسال؛ إذا لم یمکن إیقاعه فیه بلا لبث و تلویث، و قد مرّ حکم المسجدین (۶۲)،

و المرور تحت الظلّ للمعتکف «۱».

و لا یخفی ما فیه أوّلًا: أنّ الإجماع الذی استدلّ به المرتضی (رحمه اللّه) علی حرمة المشی تحت الظلال غیر ثابت. و ثانیاً أنّه أیّ دلیل یدلّ علی مساواة المعتکف للمحرم فی حرمة المشی تحت الظلال. نعم قال الشیخ فی «المبسوط»: و قد روی أنّه یجتنب ما یجتنبه المحرم، و ذلک مخصوص بما قلناه؛ لأنّ لحم الصید لا یحرم علیه و عقد النکاح مثله «۲»، انتهی. و ثالثاً: أنّ مجرّد احتمال إلغاء الخصوصیة عن الجلوس لا یکون دلیلًا علی کون المانع منه هو تحت الظلال. و رابعاً: أنّه لم یتقدّم من «الوسائل» ما دلّ علی المنع من المرور تحت الظلّ للمعتکف، نعم صاحب «الوسائل» (رحمه اللّه) قد ذکر المشی فی عنوان الباب الثامن من کتاب الاعتکاف و لکن لم یذکر ما یدلّ علیه. و مع ذلک کلّه فالاحتیاط الاستحبابی ترک المشی تحت الظلال.

(۶۱) بل محلّ منع؛ لأنّ المنصوص هو الخروج للجمعة لا الجماعة، و أمّا فی مکّة فیجوز الخروج للصلاة فرادی و جماعة فی غیر المحلّ الذی اعتکف؛ للأخبار المعتبرة المذکورة فی الباب الثامن من أبواب الاعتکاف من «الوسائل» «۳».

(۶۲) قد مرّ فی بیان الشرط السابع: أنّه لو أجنب فی المسجدین وجب

---

(۱) جواهر الکلام ۱۷: ۱۸۵.

(۲) المبسوط ۱: ۲۹۳.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵۱، کتاب الاعتکاف، الباب ۸.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۴۱

و لو ترک الخروج بطل اعتکافه من جهة حرمة لبثه (۶۳).

[(مسألة ۱۱): لو دفع من سبق إليه فی المسجد و جلس فيه]

(مسألة ۱۱): لو دفع من سبق إليه فی المسجد و جلس فيه، فلا يبعد عدم بطلان اعتكافه (۶۴).

الخروج منهما متيمّماً، و يحرم الاغتسال فيهما حتّى من غير مكث، فراجع.

(۶۳) المعتكف المجنب وظيفته الخروج من المسجد للاغتسال فيما إذا استلزم الاغتسال اللبث. و لو ترك الخروج فهل يبطل اعتكافه؟ قال المصنّف (رحمه اللّه) وفاقاً ل «العروة الوثقى» بالبطلان من جهة حرمة لبثه.

و لا يخفى: أنّ حرمة اللبث لا يستلزم البطلان مطلقاً، بل فيما زاد زمان اللبث على زمان الاغتسال خارج المسجد. و أمّا لو فرض تساوى الزمانين بأن كان زمان الخروج من المسجد و الاغتسال فی الحمّام مثلًا حتّى يعود إلى المسجد ساعة و لم يخرج و لبث فی المسجد إلى أن أحضر الماء فخرج و اغتسل جنب المسجد و كان زمان لبثه فی المسجد و اغتساله خارج المسجد ساعة أيضاً فحينئذٍ لا يكون اعتكافه باطلًا؛ لأنّ اللبث بمقدار نصف ساعة و إن كان محرّماً لكنّه ليس جزءً من اعتكافه؛ لأنّ الاعتكاف هو اللبث العبادى، و اللبث حال الجنابة محرّم لا يصلح للعباديّة، و ليس أيضاً من شرائط صحّة الاعتكاف.

و كذا لا يكون باطلًا فيما أجنب فی آخر ساعة من اليوم الثالث و ترك الخروج و لبث فی المسجد إلى الغروب. و فرض أنّه لو خرج و اغتسل تمّ وقت الاعتكاف فهذا المقدار من الوقت مستثنى من أوقات الاعتكاف؛ سواء خرج فيه و اغتسل حتّى غرب أو لبث فی المسجد و غرب، إلّا أنّ اللبث فيه حرامٌ لجنابته و لا يخلّ باعتكافه.

(۶۴) إذا سبق أحدٌ من الناس إلى موضع من المسجد و شغله للعبادة اعتكافاً

مدارک تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۴۴۲

.....

كان أو غيره و زاحمه المعتكف و أزاله من موضعه فهل يبطل اعتكافه أو لا؟ فيه قولان مبنيان على أنّ للسابق حقّ اختصاص بذلك الموضع بسبقه إليه فيكون كالملك لا يجوز التصرّف فيه لأحد إلّا بإذنه فيبطل اعتكاف المزاحم و كذلك صلاته فيه، أو أنّ للسابق الشاغل أولويّة و أحقّيّة لا يجوز مزاحمته، و بعد المزاحمة و ارتكاب المعصية يبقى الموضع على إباحته فيصحّ الاعتكاف و الصلاة فيه.

قال السيّد (رحمه اللّه) فی «العروة الوثقى»: الأقوى بطلان اعتكافه؛ لأنّ مكث المعتكف بغير إذن السابق عليه حرامٌ؛ فلا يصلح أن يكون عبادة فيبطل.

و قال المصنّف (رحمه اللّه): إنّه لا يبعد عدم بطلان اعتكافه، و لعلّه لكون السابق أحقّ و أولى لا يجوز مزاحمته، و بعد المزاحمة يبقى الموضع على إباحته للمزاحم و غيره، هذا.

و لا بدّ لنا من ملاحظة روايات السبق؛ ففی مرسلة محمّد بن إسماعيل عن بعض أصحابه عن أبی عبد اللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: نكون بمكّة أو بالمدينة أو الحيرة أو المواضع التی يرجى فيها الفضل، فربّما خرج الرجل يتوضّأ فيجیء آخر فيصير مكانه، فقال من سبق إلى موضع فهو أحقّ به يومه و ليلته «۱»

، قد يستدلّ بها على أنّ السابق له حقّ اختصاص بالموضع الذى سبقه فيكون كالأملاك.

و فيه: أنّ الرواية مخدوشة سنداً و دلالةً:

أمّا سنداً: فلإرسالها حيث إنّ محمّد بن إسماعيل و إن كان مردّداً بين ابن بزيع العدوى و هو من صالحى هذه الطائفة و ثقاتهم و له

کتب، و عن الحسین بن خالد الصیرفی قال: کنّا عند الرضا (علیه السّلام) و نحن جماعة، فذکر محمّد بن إسماعیل بزیع، فقال (علیه السّلام)

وددتُ أنّ فیکم مثله «۲»

و بین ابن میمون أبی عبد اللّه الزعفرانی و هو

---

(۱) وسائل الشیعة ۵: ۲۷۸، کتاب الصلاة، أبواب أحکام المساجد، الباب ۵۶، الحدیث ۱.

(۲) تنقیح المقال ۲: ۸۱/ السطر ۳۷ (أبواب المیم).

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۴۳

.....

ثقة عین، لکنّه لم یثبت حجّیة مراسیلهما مطلقاً.

و أمّا دلالةً: فلأنّ الفقهاء لم یلتزموا بتحدید الأحقّیة بیوم و لیلة، بل هی علی فرض ثبوتها بمقدار اشتغالها فی موضع سبق إلیه و بمقدار عبادته المعمول. و فی روایة طلحة بن زید عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قال أمیر المؤمنین: سوق المسلمین کمسجدهم؛ فمن سبق إلی مکان فهو أحقّ به إلی اللیل «۱»

، قال الشیخ (رحمه اللّه): طلحة بن زید له کتاب و هو عامّی المذهب، إلّا أنّ کتابه معتمد، و الاعتماد علی کتابه لأجل الوثوق بروایاته، و قد وقع فی طریق «کامل الزیارات».

و بالجملة: الروایة موثّقة و دلالتها تامّة من جهة إثبات الأحقّیة لمن سبق إلی المسجد کمن سبق إلی السوق، إلّا أنّ تحدیده بقوله إلی اللیل

من مختصّات السوق لمناسبته له دون المسجد، و فی المسجد بمقدار وقت یشغله للعبادة؛ أیّ وقت کان.

و فی مرسلة ابن أبی عمیر عن بعض أصحابه عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

سوق المسلمین کمسجدهم؛ یعنی إذا سبق إلی السوق کان له مثل المسجد «۲»

، و المشهور فی مرسلات ابن أبی عمیر أنّها کمسنداته، و دلالة هذه المرسلة أوضح من الأُولیین؛ لعدم تقییدها بیوم و لیلة أو بقوله إلی اللیل.

و بالجملة: الروایة الأُولی غیر نقیة سنداً. و الثالثة معتبرة عند المشهور. و روایة طلحة بن زید لا إشکال فی اعتبارها، و إنّما الکلام فی مقدار دلالتها و أنّ المراد من الأحقّیة ما هو؟ هل هی الأحقّیة کأحقّیة الملّاک لأملاکهم حتّی لا یجوز التصرّف للمعتکف المزاحم إلّا بإذن السابق الشاغل، أو الأحقّیة للاستفادة بحیث یحرم مزاحمته؟ القدر المتیقّن من الأحقّیة هو الأحقّیة للاستفادة و حرمة المزاحمة

---

(۱) وسائل الشیعة ۵: ۲۷۸، کتاب الصلاة، أبواب أحکام المساجد، الباب ۵۶، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۷: ۴۰۶، کتاب التجارة، أبواب التجارة، الباب ۱۷، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۴۴

و کذا لو جلس علی فراش مغصوب (۶۵)، کما لا إشکال فی الصحّة لو کان جاهلًا بالغصب أو ناسیاً (۶۶). و لو فرش المسجد بتراب أو آجر مغصوب، فإن أمکن التحرّز عنه وجب، و لو عصی فلا یبعد الصحّة (۶۷)،

و الزائد یحتاج إلی دلیل، فلا دلیل علی حرمة مکث المعتکف؛ فیصحّ حینئذٍ اعتکافه.

(۶۵) الجلوس علی فراش مغصوب فی المسجد و نحوه من الأماکن العمومیة حرامٌ مسلّماً؛ لکونه غصباً و تصرّفاً فی مال الغیر بلا إذن منه، لکنّه لا یسری حرمته إلی المکث فی الموضع؛ لمغایرتهما و إن کانا متلازمین فی المورد، فیکون المکث مباحاً و الاعتکاف صحیحاً کما فی لبس المعتکف لباساً غصبیاً. فلا فرق بین الجلوس علی فراش مغصوب و لبس لباس مغصوب بالنسبة إلی الاعتکاف. و فرّق بینهما السیّد (رحمه اللّه) فی «العروة الوثقی»، و هو کما تری.

(۶۶) یعنی أنّه بناءً علی کون الجلوس علی فراش مغصوب مبطلًا للاعتکاف فی صورة العمد یبنی علی صحّته فیما لو کان الجلوس علیه جاهلًا أو ناسیاً، و کذلک لو کان مکرهاً أو مضطرّاً؛ و ذلک لکون الجهل و النسیان و الإکراه و الاضطرار أعذاراً شرعیة، و حدیث الرفع یرفع الحرمة واقعاً عن التصرّف فی ملک الغیر؛ فیکون التصرّف مباحاً لهم واقعاً؛ و لذلک یجوز الصلاة للجاهل و المکره و المضطرّ فی المکان المغصوب و التوضّی فی الماء المغصوب.

و أمّا الناسی للغصب فیصحّ اعتکافه فیما لم یکن غاصباً؛ لأنّ الغاصب الناسی للغصب حکمه کالعالم العامد.

(۶۷) وجوب التحرّز عن التراب أو الآجر المغصوبین مع الإمکان لحرمة التصرّف فی مال الغیر، فیجب إزالته و التحرّز عنه. و لو عصی اختیاراً فی صورة

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۴۴۵

و إن لم یمکن فلا یترک الاحتیاط بالاجتناب عنه (۶۸).

[(مسألة ۱۲): لو طال الخروج فی مورد الضرورة]

(مسألة ۱۲): لو طال الخروج فی مورد الضرورة بحیث انمحت صورة الاعتکاف بطل (۶۹).

[(مسألة ۱۳): یجوز للمعتکف أن یشترط حین النیة الرجوع عن اعتکافه متی شاء]

(مسألة ۱۳): یجوز للمعتکف أن یشترط حین النیة الرجوع عن اعتکافه متی شاء؛ حتّی الیوم الثالث لو عرض له عارض و إن کان من الأعذار العرفیّة العادیّة، کقدوم الزوج من السفر (۷۰)،

إمکان التحرّز فلا یبعد الصحّة؛ لما ذکر فی الجلوس علی الفراش المغصوب من عدم سرایة الحرمة من الجلوس إلی المکث.

(۶۸) یعنی أنّه إذا لم یمکن إزالة التراب و الآجر المغصوبین و قلعهما من المسجد فلا یترک الاحتیاط بالاجتناب عنه و ترک الجلوس علیه؛ لأنّه إذا لم یمکن قلعهما صارا بمنزلة التالف و یخرجان عن المالیة و الملکیة، إلّا أنّ للمالک حقّا تعلّق به لا یجوز مزاحمته لو أراد استیفاء حقّه منه.

نعم مع المزاحمة لا یضرّ بالاعتکاف؛ خصوصاً بناءً علی القول بأنّ الضمان بالتلف موجب لانتقال الملک إلی الضامن.

(۶۹) لا یخفی: أنّ الضرورة و الحاجة اللابدّ منها و إن کانت مجوّزة للخروج عن المسجد إلّا أنّ صحّة الاعتکاف مشروطة فی الواقع بحفظ صورته التی بها قوامه، و هذا واضح.

(۷۰) لا یخفی: أنّ فی الرجوع عن الاعتکاف أقوالًا ثلاثة:

الأوّل: أنّه لا یجوز الرجوع عنه و إبطاله بل یجب بمجرّد الشروع فیه کالحجّ، و هو قول الشیخ و أبی الصلاح، قال فی «المبسوط»: و متی شرط المعتکف علی نفسه (ربّه خ. ل) أنّه متی عرض له عارض رجع فیه کان له الرجوع فیه أیّ وقت

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۴۴۶

.....

شاء ما لم يمض به يومان، فإن مضى به يومان وجب عليه تمام الثالث، فإن لم يشرط وجب عليه بالدخول فيه تمام ثلاثة أيّام؛ لأنّ الاعتكاف لا يكون أقلّ من ثلاثة أيّام «۱»، انتهى.

الثانى: أنّه يجوز الرجوع و الإبطال متى شاء؛ حتّى فى اليوم الثالث مطلقاً و بلا شرط، و هو خيرة السيّد المرتضى (رحمه اللّه) و ابن إدريس و العلّامة فى «المنتهى» و «المختلف» و «التذكرة» و «القواعد» و المحقّق فى «المعتبر». و هذان القولان ضعيفان؛ لمخالفتهما النصوص.

الثالث: أنّه يجوز الرجوع و فسخه فى اليومين الأوّلين دون الثالث، و هذا القول هو المشهور و المختار. و قد مرّ الاستدلال عليه بالروايات المعتبرة، فراجع.

و الكلام هنا فى أنّه يجوز للمعتكف حين النية أن يشترط لنفسه على ربّه الرجوع من اعتكافه و فسخه متى شاء؛ حتّى فى اليوم الثالث.

و يدلّ عليه عموم

المؤمنون عند شروطهم «۲»

، و مفهوم صحيحة محمّد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال

إذا اعتكف يوماً و لم يكن اشترط فله أن يخرج و يفسخ الاعتكاف، و إن أقام يومين و لم يكن اشترط فليس له أن يفسخ (و يخرج) اعتكافه حتّى تمضى ثلاثة أيّام «۳».

حيث يدلّ منطوقها على جواز فسخ الاعتكاف فى اليومين الأوّلين لو لم يشترط و لم يلتزم على نفسه بنذر و شبهه و إجارة و أمر الوالدين مثلًا، و يدلّ بالمنطوق أيضاً على أنّه ليس له الفسخ فى اليوم الثالث لو لم يشترط على نفسه، و مفهومه أنّه يجوز له الفسخ لو شرط لنفسه.

---

(۱) المبسوط ۱: ۲۸۹.

(۲) وسائل الشيعة ۲۱: ۲۷۶، كتاب النكاح، أبواب المهور، الباب ۲۰، الحديث ۴.

(۳) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۴۳، كتاب الاعتكاف، الباب ۴، الحديث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۴۷

.....

و كذا يدلّ عليه مفهوم صحيحة أبى ولّاد الحنّاط قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن امرأة كان زوجها غائباً فقدم و هى معتكفة بإذن زوجها فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد إلى بيتها فتهيّأت لزوجها حتّى واقعها، فقال

إن كانت خرجت من المسجد قبل أن تقضى ثلاثة أيّام و لم تكن اشترطت فى اعتكافها فإنّ عليها ما على المظاهر «۱»

، حيث دلّت بمفهومها على أنّ الزوجة لو اشترطت فى اعتكافها التهيّؤ لزوجها يجوز لها إبطال الاعتكاف بالجماع و لا كفّارة عليها.

و أمّا تقييد جواز اشتراط فسخ الاعتكاف بعروض العارض فيدلّ عليه صحيح أبى بصير عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

و ينبغى للمعتكف إذا اعتكف أن يشترط كما يشترط الذى يحرم «۲»

حيث إنّه شبّه الاشتراط فى الاعتكاف باشتراط الإحلال فى الإحرام، و معلوم أنّ الاشتراط فى الإحرام إنّما هو مع عروض العارض.

و موثّق عمر بن يزيد عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى حديث قال

و اشترط علی ربّک فی اعتکافک کما تشترط فی إحرامک أن یحلّلک من اعتکافک عند عارض إن عرض لک من علّة تنزل بک من أمر اللّه تعالی «۳»

، و هذه الموثّقة صریحة فی تقیید اشتراط الإحلال من الاعتکاف بعروض العارض.

و بهذین الخبرین المعتبرین یخصّص و یقیّد عموم

المؤمنون عند شروطهم

و إطلاق الصحیحین لابن مسلم و أبی ولّاد.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۸، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵۲، کتاب الاعتکاف، الباب ۹، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵۳، کتاب الاعتکاف، الباب ۹، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۴۸

و لا یختصّ بالضرورات التی تبیح المحظورات، فهو بحسب شرطه إن عامّا فعامّ و إن خاصّا فخاصّ (۷۱). و أمّا اشتراط الرجوع بلا عروض عارض فمحلّ إشکال بل منع. و یصحّ للناذر اشتراط الرجوع عن اعتکافه لو عرضه عارض فی نذره؛ بأن یقول: للّه علیّ أن أعتکف؛ بشرط أن یکون لی الرجوع عند عروض کذا مثلًا، فیجوز الرجوع، و لا یترتّب علیه إثم و لا حنث و لا قضاء (۷۲). و لا یترک الاحتیاط بذکر ذلک الشرط حال الشروع فی الاعتکاف أیضاً (۷۳)،

---

(۷۱) و ذلک لإطلاق الاشتراط و العارض فی صحیح محمّد بن مسلم و موثّق عمر بن یزید المتقدّمین.

(۷۲) لیس المراد من اشتراط الرجوع فی نذره رجوع الشرط إلی نفس النذر؛ لأنّ الشرط فی النذر لا دلیل علی صحّته بل هو لغو، بل المراد منه اشتراط الرجوع فی الاعتکاف نفسه بأن یکون المنذور هو الاعتکاف المشروط بالرجوع فیه، و هذا الشرط نافذ؛ لرجوعه فی الحقیقة إلی الاعتکاف؛ فیصحّ للناذر أن یشترط منذورة من أوّل الأمر بأن یقول: لِلّه علیّ إن کان کذا فعلیّ الاعتکاف المشروط بالرجوع فیه لو عرض عارضٌ، فلو عرض عارضٌ فی أثناء الاعتکاف فی الیوم الثالث فله فسخه. و مع ذلک فقد وفّی بنذره بإتیانه منذورة و هو الاعتکاف المشروط بالرجوع فیه و فسخه و لا یترتّب علیه إثم و لا حنث و لا قضاء.

(۷۳) أی کما أنّه ینوی الشرط حال النذر لکون منذورة مشروطاً، کذلک یجب احتیاطاً ذکره فی حال الاعتکاف؛ لرجوع الشرط فی الحقیقة إلی الاعتکاف الذی هو منذورة.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۴۹

و لا اعتبار بالشرط المذکور قبل نیة الاعتکاف و لا بعدها (۷۴)، و لو شرط حین النیة ثمّ أسقط شرطه فالظاهر عدم سقوطه (۷۵).

---

(۷۴) و ذلک لأنّ الشرط بالأخرة شرط للاعتکاف و لا بدّ أن یقترن بنیة الاعتکاف.

(۷۵) لأنّ الأعمال بالنیّات؛ فالمنوی عبادة هو الاعتکاف المشروط بالرجوع عند عروض العارض فکیف یصیر فی الأثناء مطلقاً بإسقاط الشرط مع فقد الدلیل علی صحّته؟!

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۵۰

[القول فی أحکام الاعتکاف]

اشارة

القول فی أحکام الاعتکاف یحرم علی المعتکف أُمور:

منها: مباشرة النساء بالجِماع و باللمس و التقبیل بشهوة (۱)،

---

(۱) و یدلّ علی حرمة مباشرة النساء بالجماع علی المعتکف قوله تعالی وَ لٰا تُبٰاشِرُوهُنَّ وَ أَنْتُمْ عٰاکِفُونَ فِی الْمَسٰاجِدِ «۱» و موثّق الحسن بن الجهم عن أبی الحسن (علیه السّلام) قال: سألته عن المعتکف یأتی أهله، فقال

لا یأتی امرأته لیلًا و لا نهاراً و هو معتکف «۲».

و صحیح زرارة قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن المعتکف یجامع (أهله)، قال

إذا فعل فعلیه ما علی المظاهر «۳».

و موثّق سماعة قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن معتکف واقع أهله، فقال

هو بمنزلة من أفطر یوماً من شهر رمضان «۴».

و صحیح عبد الأعلی بن أعین قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل وطئ امرأته و هو معتکف لیلًا فی شهر رمضان، قال

علیه الکفّارة

، قال: قلت: فإن وطئها نهاراً؟ قال

علیه کفّارتان «۵».

و موثّق آخر لسماعة بن مهران عن

---

(۱) البقرة (۲): ۱۸۷.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۵، کتاب الاعتکاف، الباب ۵، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۶، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۷، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۲.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۷، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۴.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۵۱

.....

أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن معتکف واقع أهله، قال

علیه ما علی الذی أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً؛ عتق رقبة أو صیام شهرین متتابعین أو إطعام ستّین مسکیناً «۱».

و أمّا حرمة اللمس و التقبیل بشهوة فلم یدلّ علیها نصٌّ خاصٌّ، و من قال بحرمتهما تمسّک بالنهی فی الآیة المذکورة وَ لٰا تُبٰاشِرُوهُنَّ.

قال فی «الخلاف»: إذا باشر امرأته فی حال اعتکافه فیما دون الفرج أو لمس ظاهرها بطل اعتکافه؛ أنزل أو لم ینزل، و به قال الشافعی.

إلی أن قال: و قال أبو حنیفة: إن أنزل بطل و إن لم ینزل لم یبطل. دلیلنا: قوله تعالی وَ لٰا تُبٰاشِرُوهُنَّ وَ أَنْتُمْ عٰاکِفُونَ فِی الْمَسٰاجِدِ، و هذا عامّ فی کلّ مباشرة أنزل أو لم ینزل و النهی یدلّ علی فساد المنهی عنه «۲»، انتهی.

و یظهر من صاحب «الحدائق» (رحمه اللّه) حرمة التقبیل بشهوة، و استند فیه إلی ظاهر الآیة، قال فی «الحدائق»: و المسألة عندی بالنسبة إلی إبطال الاعتکاف بالمباشرة و التقبیل بشهوة محلّ توقّف. أمّا التحریم فلا ریب فیه لظاهر الآیة «۳»، انتهی.

و یظهر من صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) تقویة الاستدلال علی حرمة التقبیل و اللمس بشهوة بعموم الآیة، حیث إنّه (رحمه اللّه) بعد حکایة نسبة الحرمة إلی قطع الأصحاب عن صاحب «المدارک» قال: الذی بملاحظته یقوی إرادة ما یعمّ ذلک من المباشرة فی الآیة «۴»، انتهی ملخّصاً.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۷، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۵.

(۲) الخلاف ۲: ۲۲۹.

(۳) الحدائق الناضرة ۱۳: ۴۹۱.

(۴) جواهر الکلام ۱۷: ۲۰۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۵۲

بل هی مبطلة للاعتکاف (۲)،

و لا یخفی: أنّ مباشرة النساء منصرفة إلی الجماع فی الآیة الشریفة و فی غیرها من موارد الاستعمال؛ فحینئذٍ إن قام إجماع أو شهرة محقّقة علی حرمة اللمس و التقبیل بشهوة علی المعتکف فهو، و إلّا فلا دلیل علی حرمتهما علیه.

و فی «الجواهر»: و لا أجد فیه خلافاً، سوی ما عساه تشعر به عبارة «التهذیب» فإنّه بعد أن روی عن الصادق (علیه السّلام) فی الحسن کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) إذا کان العشر الأواخر اعتکف فی المسجد و ضربت له قُبّةٌ من شعر و شمّر المئزر و طوی فراشه

، فقال بعضهم: و اعتزل النساء؟ فقال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

أمّا اعتزال النساء فلا

، قال: فإنّه أراد بذلک مخالطتهنّ و مجالستهنّ و محادثتهنّ دون الجماع، و الذی یحرم علی المعتکف من ذلک الجماع دون غیره، مع احتمال إرادته الحصر الإضافی؛ فلا یشمل اللمس و التقبیل بشهوة «۲»، انتهی.

فهذه العبارة من صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) تدلّ علی تحقّق الإجماع علی حرمة اللمس و التقبیل بشهوة حیث وجّه (رحمه اللّه) مراد «التهذیب» بما لا ینافی الإجماع.

(۲) لا خلاف فی کون الجماع مبطلًا للاعتکاف. و قد یستدلّ علیه بالنهی فی الآیة. و یظهر من صاحب «الجواهر» ما ملخّصه: أنّ حکم الفقهاء بالبطلان بالجماع و اللمس و التقبیل بشهوة لا وجه له إلّا الفهم العرفی المشترک بین الجمیع الحاصل بملاحظة أنّ الشارع فی أمثال ذلک معظم نظره بیان الصحّة و الفساد، بل قد لا یکون مقصوده إلّا ذلک و إن أدّاه بلفظ النهی. ثمّ حکی (رحمه اللّه) عن «المنتهی» زیادة الجماع فی غیر الفرجین أنزل أو لم ینزل و عن الإسکافی زیادة اتّباع النظر للنظر بشهوة من

---

(۲) جواهر الکلام ۱۷: ۲۰۰.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۵۳

و لا فرق بین الرجل و المرأة، فیحرم ذلک علی المعتکفة أیضاً (۳).

محرم «۱»، انتهی ملخّصاً، هذا کلّه فی اللمس و التقبیل بشهوة.

و أمّا بغیر شهوة ففی «الجواهر»: أنّه لا بأس به؛ للأصل السالم عن المعارض، بل فی «المنتهی»: لا نعرف فیه خلافاً. و فیه أیضاً: أنّه ثبت

أنّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) کان یلامس بعض نسائه فی الاعتکاف «۲»، انتهی.

أقول: روی البخاری فی صحیحه عن عائشة قالت: کان النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) یقبّل و یباشر و هو صائم، و قالت: إن کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) لیقبّل بعض أزواجه و هو صائم ثمّ ضحکت «۳». و فی «شرح البخاری» للکرمانی: و المراد من المباشرة اللمس بالید؛ و هو التقاء البشرتین و لا یرید به الجماع، انتهی. و لا یخفی: أنّ هذین الخبرین من العامّة لا یرتبطان بالاعتکاف.

(۳) بلا خلاف فیه؛ و ذلک لقاعدة الاشتراک فی التکالیف إلّا فیما اختصّ کلّ من الرجل و المرأة به. و استدلّ صاحب «الجواهر» (رحمه اللّه) ببعض النصوص؛ و هو صحیح أبی ولّاد الحنّاط قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن امرأة کان زوجها غائباً فقدم و هی معتکفة بإذن زوجها، فخرجت حین بلغها قدومه من المسجد إلی بیتها فتهیّأت حتّی واقعها، فقال

إن کانت خرجت من المسجد قبل أن تقضی ثلاثة أیّام و لم تکن اشترطت فی اعتکافها فإنّ علیها ما علی المظاهر «۴»

، حیث إنّ الکفّارة وجبت علی المرأة لجماعها مع زوجها.

---

(۱) جواهر الکلام ۱۷: ۲۰۰ ۲۰۱.

(۲) نفس المصدر ۱۷: ۲۰۱ ۲۰۲.

(۳) صحیح البخاری ۳: ۷۴/ ۱۸۴ و ۱۸۵.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۸، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۵۴

و منها: الاستمناء علی الأحوط (۴).

و منها: شمّ الطیب و الریحان متلذّذاً (۵)،

و استشکل السیّد الحکیم (رحمه اللّه) فی «مستمسک العروة الوثقی» بأنّ الظاهر من صحیح أبی ولّاد کون الکفّارة للخروج عن المسجد السابق علی الوطء.

و فیه: أنّ خروجها من المسجد إلی بیتها حین بلغها قدوم زوجها من الحاجات العرفیة التی لا توجب الکفّارة، و الموجب للکفّارة علیها هو الوقاع.

(۴) وجه الاحتیاط هو الإجماع الذی ادّعاه فی «الخلاف» قال: المسألة الثالثة و العشرون، المعتکف إذا وطء فی الفرج نهاراً أو استمنی بأیّ شیء کان لزمته کفّارتان، و إن فعل ذلک لیلًا لزمته کفّارة واحدة و بطل اعتکافه، و قال الشافعی و أبو حنیفة و مالک و سائر الفقهاء: یبطل اعتکافه و لا کفّارة علیه. إلی أن قال: دلیلنا إجماع الفرقة «۱».

و لا یخفی: أنّه یمکن استفادة حرمة الاستمناء للمعتکف من موثّقة سماعة المستفیضة قال: سألته عن رجل لزق أهله فأنزل، قال علیه إطعام ستّین مسکیناً؛ مدّ لکلّ مسکین «۲»

حیث لم یقیّد بخصوص صوم شهر رمضان.

(۵) و یدلّ علیه صحیح أبی عبیدة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

المعتکف لا یشمّ الطیب و لا یتلذّذ بالریحان و لا یماری و لا یشتری و لا یبیع «۳»

، خلافاً للشیخ فی «المبسوط» قال: و یشمّ الطیب.

---

(۱) الخلاف ۲: ۲۳۸.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۴۰، کتاب الصوم، أبواب ما یمسک عنه الصائم، الباب ۴، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵۳، کتاب الاعتکاف، الباب ۱۰، الحدیث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۵۵

ففاقد حاسّة الشمّ خارج (۶).

و منها: البیع و الشراء (۷)، و الأحوط ترک غیرهما أیضاً من أنواع التجارة کالصلح و الإجارة و غیرهما (۸)، و لو أوقع المعاملة صحّت و ترتّب علیها الأثر علی الأقوی (۹). و لا بأس بالاشتغال بالأُمور الدنیویّة من أصناف المعایش؛ حتّی الخیاطة و النساجة و نحوهما (۱۰) و إن کان الأحوط الاجتناب (۱۱). نعم لا بأس بها مع الاضطرار، بل لا بأس بالبیع و الشراء إذا مسّت الحاجة إلیهما للأکل و الشرب مع عدم إمکان التوکیل، بل مع تعذّر النقل بغیر البیع و الشراء أیضاً (۱۲).

---

(۶) و یدلّ علی خروجه قوله (علیه السّلام) فی صحیحة أبی عبیدة

و لا یتلذّذ.

(۷) بلا خلاف فی حرمتهما، و یدلّ علیه صحیح أبی عبیدة المتقدّم.

(۸) وجه الاحتیاط احتمال إرادة مطلق التجارة و المعاملة من البیع و الشراء فی صحیحة أبی عبیدة، کما قد یطلق علیه فی الاستعمالات.

(۹) لأنّ النهی عن المعاملة لأجل الاعتکاف لا یدلّ علی فسادها، کالنهی عن البیع وقت النداء لصلاة الجمعة.

(۱۰) هذا ردٌّ للعلّامة (رحمه اللّه) فی «المنتهی» حیث قال: الوجه تحریم الصنائع المشتغلة عن العبادة، کالخیاطة و شبهها، إلّا ما لا بدّ منه «۱». و لعلّ وجهه القیاس بالبیع و الشراء، و هو کما تری، مع أنّ الأصل الجواز.

(۱۱) هذا الاحتیاط استحبابی؛ لأجل أنّ الاعتکاف لیس إلّا لتحصیل الثواب الأُخروی؛ فیستحبّ ترک الأُمور الدنیویة.

(۱۲) لأنّ الضرورات تبیح المحظورات فیما لم یکن التخلّص عن المحذور

---

(۱) منتهی المطلب ۲: ۶۳۹/ السطر ۱۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۵۶

و منها: الجدال علی أمر دنیوی أو دینی إذا کان لأجل الغلبة و إظهار الفضیلة (۱۳)، فإن کان بقصد إظهار الحقّ و ردّ الخصم عن الخطأ، فلا بأس به، و الأحوط للمعتکف اجتناب ما یجتنبه المحرم (۱۴)، لکن الأقوی خلافه، خصوصاً لبس المخیط و إزالة الشعر و أکل الصید و عقد النکاح، فإنّ جمیع ذلک جائز له (۱۵).

بغیر ما اضطرّ إلیه.

(۱۳) أمّا حرمة الجدال للمعتکف فیدلّ علیه صحیح أبی عبیدة المتقدّم قال (علیه السّلام)

و لا یماری

، و معلوم أنّ الجدال المحرّم هو الجدال لأمر من أُمور الدنیا أو لأمر دینی و لکن لغرض فاسد کإثبات الغلبة علی الخصم و إظهار الفضیلة. و یدلّ علی حرمته أخبار کثیرة مذکورة فی الباب السابع عشر من کتاب العلم من «البحار» فراجع «۱». و أمّا إذا کان بقصد إظهار الخصم و ردّ الخصم عن الخطأ فلا بأس به، بل هو من أفضل العبادات.

(۱۴) وجه الاحتیاط ما رواه فی «المبسوط» مرسلًا قال: و قد روی أنّه یجتنب ما یجتنبه المحرم. نعم نفس الشیخ (رحمه اللّه) فی

«المبسوط» لم يقل بما رواه؛ لأنّه (رحمه اللّه) بعد قوله: «و قد روى أنّه يجتنب ما يجتنبه المحرم» قال بلا فصل: و ذلك مخصوص بما قلناه؛ لأنّ صيد اللحم لا يحرم عليه، و عقد النكاح مثله «۲»، انتهى.

(۱۵) و ذلك للأصل و عدم دليل معتبر على حرمتها مع عدم الخلاف فى المسألة. و وجه الخصوصية فيما ذكر فى المتن دعوى نفى الخلاف من العلّامة (رحمه اللّه) على جوازها، قال فى «التذكرة»: لا يحرم على المعتكف لبس المخيط إجماعاً،

---

(۱) بحار الأنوار ۲: ۱۲۵.

(۲) المبسوط ۱: ۲۹۳.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۵۷

[(مسألة ۱): لا فرق فى حرمة ما سمعته على المعتكف بين الليل و النهار]

(مسألة ۱): لا فرق فى حرمة ما سمعته على المعتكف بين الليل و النهار، عدا الإفطار (۱۶).

[(مسألة ۲): يُفسد الاعتكاف كلّ ما يفسد الصوم من حيث اشتراطه به]

(مسألة ۲): يُفسد الاعتكاف كلّ ما يفسد الصوم من حيث اشتراطه به، فبطلانه يوجب بطلانه (۱۷)، و كذا يفسده الجِماع و لو وقع فى الليل (۱۸)، و كذا اللّمس و التقبيل بشهوة (۱۹). ثمّ إنّ الجِماع يُفسده و لو سهواً (۲۰)،

و لا إزالة الشعر، و لا أكل الصيد، و لا عقد النكاح. إلى أن قال: و يجوز له قصّ الشارب و حلق الرأس و الأخذ من الأظفار، و لا نعلم فيه خلافاً «۱»، انتهى.

(۱۶) و ذلك لأنّ حرمة المحرّمات على المعتكف ليس لأجل صومه حتّى يختصّ باليوم بل لأجل اعتكافه؛ فتحرم فى الليل أيضاً. و يستفاد ذلك من إطلاق دليلها كما فى صحيحة أبى عبيدة المتقدّمة قال (عليه السّلام)

المعتكف لا يشمّ الطيب و لا يتلذّذ بالريحان و لا يمارى و لا يشترى و لا يبيع «۲»

، نعم حرمة الإفطار يختصّ باليوم.

(۱۷) يعنى أنّ صحّة الاعتكاف مشروطة بالصوم؛ فبالإخلال على الصوم يَفسد الاعتكاف.

(۱۸) لا يخفى: أنّ الجماع حرام على المعتكف تكليفاً و وضعاً إجماعاً؛ حتّى فى اليومين الأوّلين. و هذا لا ينافى جواز فسخ الاعتكاف فى اليومين الأوّلين؛ إذ الفسخ يحصل بالإعراض عن الاعتكاف و الرجوع عن قصده.

(۱۹) هذا بناءً على ثبوت حرمتهما.

(۲۰) لا إشكال و لا خلاف فى كون الجماع العمدى مفسداً للاعتكاف. و أمّا

---

(۱) تذكرة الفقهاء ۶: ۲۶۲.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۵۳، كتاب الاعتكاف، الباب ۱۰، الحديث ۱.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۵۸

و أمّا سائر ما ذكر من المحرّمات، فالأحوط فى صورة ارتكابها عمداً أو سهواً و كذا اللمس و التقبيل بشهوة إذا وقعا سهواً إتمام الاعتكاف، و قضاؤه إن كان واجباً معيّناً، و استئنافه فى غير المعيّن منه إن كان فى اليومين الأوّلين، و إتمامه و استئنافه إن كان فى

الیوم الثالث (۲۱).

الجماع سهواً فحکی عن «المختلف» أنّه لا یبطل؛ لانصراف أدلّة المنع إلی العمدی حیث أوجبت الکفّارة، و فی بعضها نزّل المُجامع منزلة من أفطر یوماً من شهر رمضان.

و الدلیل علی کون الجماع الواقع سهواً مفسداً هو أنّ قوله (علیه السّلام)

لا یأتی امرأته لیلًا و لا نهاراً و هو معتکف «۱»

لبیان مانعیة الجماع و أنّ الجماع بوجوده الواقعی مانع عن صحّة الاعتکاف، من غیر فرق بین حال العمد و حال السهو.

(۲۱) وجه الاحتیاط فی إتمام الاعتکاف کون حرمة المحرّمات غیر الجماع تکلیفیة لا وضعیة؛ و لذا أفتی فی «العروة الوثقی» بأنّه إذا صدر منه أحد المحرّمات المذکورة سهواً فالظاهر عدم بطلان اعتکافه.

و وجه القضاء فی الواجب المعیّن و الاستئناف فی غیر المعیّن إن کان فی الیومین الأوّلین هو أنّه من المحتمل أن تکون محرّمات الاعتکاف فی لسان الأدلّة مأخوذة بعنوان المانعیة و أنّ العبادة تبطل بوجودها، کما فی صحیحة أبی عبیدة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

المعتکف لا یشمّ الطیب و لا یتلذّذ بالریحان و لا یماری و لا یشتری و لا یبیع «۲»

، فیجب القضاء فی الواجب المعیّن و الاستئناف فی الواجب الغیر المعیّن.

و ممّا ذکرنا یظهر وجه الاحتیاط فی إتمامه و استئنافه إن کان فی الیوم الثالث.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۵، کتاب الاعتکاف، الباب ۵، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۵۳، کتاب الاعتکاف، الباب ۱۰، الحدیث ۱.

و إذا أفسده فإن کان واجباً معیّناً وجب قضاؤه (۲۲)، و لا یجب الفور فیه و إن کان أحوط (۲۳)، و إن کان غیر معیّن وجب استئنافه (۲۴)، و کذا یجب قضاء المندوب إن أفسده بعد الیومین. و أمّا قبلهما فلا شیء علیه (۲۵)، بل فی مشروعیّة قضائه إشکال (۲۶).

---

(۲۲) وجه وجوب القضاء شمول أدلّة وجوب قضاء الفوائت للاعتکاف.

(۲۳) و ذلک لأصالة عدم وجوب الفور بعد فقد الدلیل علیه. و وجه الاحتیاط الاستحبابی أنّ تأخیر قضاء الواجب بغیر عذر قد یؤدّی إلی ترکه فیعاقب علیه.

(۲۴) و ذلک لأجل تحصیل امتثال الأمر بفرد صالح لکونه مأموراً به بعد فساد المأتی به و عدم صلاحیته لإسقاط أمر الواجب.

(۲۵) وجه وجوب قضاء الاعتکاف المندوب فیما لو أفسده فی الیوم الثالث هو کونه واجباً بعد الیومین، فقد فات منه الواجب فیجب قضاؤه بقضاء الاعتکاف. و أمّا لو أفسده فی الیومین فلا شیء علیه، هذا کلّه بالنسبة إلی القضاء. و أمّا الکفّارة فسیجیء تفصیلها.

(۲۶) و ذلک لعدم وجود دلیل علی مشروعیة قضاء النوافل کلّها؛ صلاة کانت أو غیرها. نعم بعض المندوبات له خصوصیة من جهة الزمان یقضی لأجلها کما فی نوافل اللیل یستحبّ قضاؤها لمن فاتت عنه. و فی الاعتکاف فی شهر رمضان قد قضی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) ما فات عنه؛ ففی مرسلة الصدوق (رحمه اللّه) قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

کانت بدر فی شهر رمضان و لم یعتکف رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)، فلمّا أن کان من قابل اعتکف عشرین؛ عشراً لعامه و عشراً قضاءً لما فاته «۱».

و هذه الروایة بعینها

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۳۳، کتاب الاعتکاف، الباب ۱، الحدیث ۲.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۶۰

و إنّما یجب القضاء أو الاستئناف فی الاعتکاف الواجب؛ إذا لم یشترط الرجوع فیه بما مرّ، و إلّا فلا قضاء و لا استئناف (۲۷).

[(مسألة ۳): إذا أفسد الاعتکاف الواجب بالجِماع و لو لیلًا وجبت الکفّارة]

(مسألة ۳): إذا أفسد الاعتکاف الواجب بالجِماع و لو لیلًا وجبت الکفّارة (۲۸).

قد نقلها الکلینی (رحمه اللّه) بطریق صحیح عن علی بن إبراهیم عن أبیه عن ابن أبی عمیر عن حمّاد عن الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) «۱».

(۲۷) لأنّه إذا جاز له الرجوع عن اعتکافه و فسخه عند عروض العارض فحینئذٍ ینفسخ اعتکافه بمجرّد قصد الرجوع؛ سواء فیه قبل ارتکاب أحد المحرّمات أو بعده، فلا یجب علیه القضاء. و أمّا الاعتکاف الواجب المطلق فیجب قضاؤه.

(۲۸) و یدلّ علیه صحیح زرارة قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن المعتکف یجامع أهله، قال

إذا فعل فعلیه ما علی المظاهر «۲».

و موثّق سماعة قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن معتکف واقع أهله، قال

هو بمنزلة من أفطر یوماً من شهر رمضان «۳».

و صحیح عبد الأعلی بن أعین قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل وطء امرأته و هو معتکف لیلًا فی شهر رمضان، قال

علیه الکفّارة

، قال: قلت: فإن وطئها نهاراً؟ قال

علیه کفّارتان «۴».

و فی صحیح أبی ولّاد الحنّاط عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

فإنّ علیها ما علی المظاهر «۵».

---

(۱) الکافی ۴: ۱۷۵/ ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۶، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۷، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۲.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۷، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۴.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۸، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۶.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۶۱

و کذا فی المندوب علی الأحوط لو جامع من غیر رفع الید عن الاعتکاف، و أمّا معه فالأقوی عدم الکفّارة (۲۹)،

---

(۲۹) قد تقدّم منّا أنّه یحرم علی المعتکف الجماع؛ حتّی فی الیومین الأوّلین من غیر قصد الإعراض عن اعتکافه به، و هو موجب

للکفّارة مطلقاً حتّی فی المندوب؛ و ذلک لإطلاق أدلّة وجوب الکفّارة علی المعتکف بالجماع. و أمّا مع قصد الإعراض عن اعتکافه به فلا شیء علیه، و ذلک واضح.

و قال صاحب «الجواهر»: قد یقال: إنّ مقتضی ترک الاستفصال فی النصوص وجوب الکفّارة به مطلقاً، من غیر فرق بین المندوب منه و الواجب معیّناً و مطلقاً فی الیومین الأوّلین و فی غیرهما. و لا ینافی ذلک الندبیة و التوسعة فی المطلق. إلی أن قال: اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ تعلیق الکفّارة علی عدم الاشتراط فی صحیح أبی ولّاد المتقدّم «۱» یومی إلی عدم وجوبها مع عدم تعیّن الاعتکاف؛ حتّی فی الیوم الثالث إذا فرض الاشتراط فیه علی وجه یرفع وجوبه. مضافاً إلی أصالة البراءة و نحوه، و هو قوی جدّاً؛ فیکون المدار حینئذٍ فی وجوبها بالجماع و عدمه بتزلزل الاعتکاف و عدمه؛ فتجب فی الثانی دون الأوّل «۲»، انتهی.

و فیه: أنّ المستفاد من صحیح أبی ولّاد هو أنّ الجماع موجب للکفّارة فیما لم یشترط؛ سواء فیه الیومان الأوّلان و الثالث فی الاعتکاف الواجب و المندوب، و لا کفّارة مع الاشتراط کذلک؛ أی سواءٌ فیه الیومان الأوّلان و الثالث فی الواجب و المندوب فی الاعتکاف.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۸، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۶.

(۲) جواهر الکلام ۱۷: ۲۰۸.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۴۶۲

کما لا تجب فی سائر المحرّمات و إن کان أحوط (۳۰). و کفّارته ککفّارة شهر رمضان؛ و إن کان الأحوط کونها مرتّبة ککفّارة الظهار (۳۱).

---

(۳۰) وجه عدم وجوب الکفّارة فی سائر المحرّمات اختصاص وجوبها بالجماع فقط فی النصوص و عدم دلیل معتبر علی ثبوتها فی غیر الجماع. و وجه الاحتیاط فیها قول جماعة بوجوب الکفّارة فی سائر المحرّمات؛ منهم الشیخ المفید و السیّدان و العلّامة.

قال (رحمه اللّه) فی «التذکرة»: اعلم أنّ الکفّارة تجب بإفساد الاعتکاف الواجب بالجماع إجماعاً، و کذا بالإنزال بالمباشرة و شبهها عند علمائنا و أکثر العامّة، و هل تجب بالأکل و الشرب؟ خلاف عند علمائنا؛ المشهور أنّها تجب، و قال بعض علمائنا: لا تجب للأصل، و النصّ إنّما ورد فی الجماع. إلی أن قال (رحمه اللّه): قال المفید و السیّد المرتضی: إنّه تجب الکفّارة بکلّ مفطر فی شهر رمضان، و قال بعض علمائنا: إن کان الاعتکاف فی نهار رمضان وجب الکفّارة بکلّ مفطر، و کذا إن کان منذوراً معیّناً؛ لأنّه بحکم رمضان، و لو کان الاعتکاف مندوباً أو واجباً غیر معیّن بزمان لم تجب الکفّارة إلّا بالجماع خاصّة «۱»، انتهی.

(۳۱) لا یخفی: أنّ فی کفّارة الاعتکاف قولین:

الأوّل: أنّها ککفّارة الظهار، و به قال صاحب «المدارک» و «المسالک» و النراقی فی «مستند الشیعة»، و قال السیّد الخوئی (رحمه اللّه) فی حاشیته علی «العروة الوثقی»: لا یبعد أن تکون کفّارته ککفّارة الظهار.

---

(۱) تذکرة الفقهاء ۶: ۳۱۸.

مدارک تحریر الوسیلة – الصوم، ص: ۴۶۳

.....

الثانی: أنّها کفّارة إفطار، و هو المشهور بین فقهائنا، و نسبه العلّامة (رحمه اللّه) إلی علمائنا، قال فی «التذکرة»: کفّارة الاعتکاف عند علمائنا هی کفّارة رمضان: عتق رقبة أو صیام شهرین متتابعین أو إطعام ستّین مسکیناً، و به قال الحسن و الزهری، إلّا أنّهما قالا

بالترتیب. إلی أن قال: و قال بعض الحنابلة: تجب کفّارة یمین، و المشهور عن أحمد أنّه قال: من أصاب فی اعتکافه فهو کهیئة المظاهر «۱»، انتهی.

و یدلّ علی القول الأوّل صحیح زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن المعتکف یجامع أهله، قال إذا فعل فعلیه ما علی المُظاهر «۲»

، و صحیح أبی ولّاد الحنّاط عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

فإنّ علیها ما علی المظاهر «۳».

و یدلّ علی القول الثانی موثّقة سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) عن معتکف واقع أهله، فقال

هو بمنزلة من أفطر یوماً من شهر رمضان «۴».

و موثّقة أُخری لسماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن معتکف واقع أهله، قال

علیه ما علی الذی أفطر یوماً من شهر رمضان متعمّداً: عتق رقبة أو صیام شهرین متتابعین أو إطعام ستّین مسکیناً «۵».

و المختار عندنا أنّها کفّارة شهر رمضان جمعاً بین الروایات و حملًا للصحیحین علی الاستحباب.

---

(۱) تذکرة الفقهاء ۶: ۳۱۵.

(۲) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۶، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۸، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۶.

(۴) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۷، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۲.

(۵) وسائل الشیعة ۱۰: ۵۴۷، کتاب الاعتکاف، الباب ۶، الحدیث ۵.

مدارک تحریر الوسیلة - الصوم، ص: ۴۶۴

[(مسألة ۴): لو أفسد الاعتکاف الواجب بالجِماع فی نهار شهر رمضان فعلیه کفّارتان]

(مسألة ۴): لو أفسد الاعتکاف الواجب بالجِماع فی نهار شهر رمضان فعلیه کفّارتان (۳۲). و کذا فی قضاء شهر رمضان إذا کان بعد الزوال (۳۳). و إذا أکره زوجته الصائمة فی شهر رمضان، فإن لم تکن معتکفة فعلیه کفّارتان: عن نفسه لاعتکافه و صومه، و کفّارة عن زوجته لصومها (۳۴). و کذا إن کانت معتکفة علی الأقوی (۳۵)؛

---

(۳۲) و یدلّ علیه صحیح عبد الأعلی بن أعین عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت: فإن وطئها نهاراً؟ قال

علیه کفّارتان «۱».

و مرسل الصدوق (رحمه اللّه) قال: و قد روی

أنّه إن جامع باللیل فعلیه کفّارة واحدة، و إن جامع بالنهار فعلیه کفّارتان «۲».

(۳۳) فرض المسألة أن ینوی المعتکف فی اعتکافه قضاء صوم شهر رمضان و یفسده بعد الزوال؛ فإنّه یجب علیه کفّارتان: إحداهما لأجل إفساد الاعتکاف، و الأُخری لأجل إبطال صوم القضاء بعد الزوال. و أمّا لو أفسده قبل الزوال فعلیه کفّارة واحدة لإفساد الاعتکاف.

(۳۴) أمّا کفّارة زوجته لصومها علیه فإجماعی قد مرّ البحث فیها تفصیلًا فی شرح المسألة السادسة من مسائل «القول فیما یترتّب علی الإفطار»، فراجع.

(۳۵) أى لا يجب على الزوج كفّارة رابعة من ناحية إفساده اعتكاف زوجته؛ لعدم الدليل عليه، و الأصل عدم وجوبها عليه.

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۴۷، كتاب الاعتكاف، الباب ۶، الحديث ۴.

(۲) وسائل الشيعة ۱۰: ۵۴۷، كتاب الاعتكاف، الباب ۶، الحديث ۳.

مدارك تحرير الوسيلة - الصوم، ص: ۴۶۵

و إن كان الأحوط كفّارة رابعة عن زوجته لاعتكافها (۳۶)، و لو كانت مطاوعة فعلى كلّ منهما كفّارة واحدة إن كان فى الليل، و كفّارتان إن كان فى النهار.

---

(۳۶) وجه الاحتياط إلحاق الاعتكاف بالصوم فى إكراه الزوج زوجته. و حكى عن السيّد و الشيخ الفتوى بوجوب كفّارة الزوجة المكرهة على الجماع على الزوج المكره. و فيه: أنّه لا دليل على الإلحاق.

تمّ كتاب الصوم من مدارك تحرير الوسيلة فى صبيحة يوم الثلاثاء الثالث و العشرين من شهر جمادى الأُولى سنة ۱۴۱۴ بيد الحقير: مرتضى بنى فضل بن الحاجّ سيفعلى غفر اللّه لهما. اللهمّ اجعله ذخيرة ليوم فاقتى بحقّ محمّد و آله الطاهرين، آمين.

بنى فضل، مرتضى بن سيف على، مدارك تحرير الوسيلة - الصوم، در يک جلد، مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خمينى قدس سره، تهران - ايران، اول، ۱۴۲۲ ه ق

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا - علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار - فى تلخيص بحار الأنوار، للعلاّمة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافيّ بأصبَهانَ - إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" - "رَحِمَهُ اللهُ" - كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرِّى الحاسوبىّ - بأصبَهانَ، إيرانَ - قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ - دامَ عِزّهُ - و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة - مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة - فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السّلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلاّب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِجِ العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التی یُمکِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحدیثة متصاعدةً، علی أنّه یُمکِن تسریعُ إبراز المَرافِق و التسهیلاتِ– فی آکناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلامیّة و الإیرانیّة – فی أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ اُخرَی.

– من الأنشطة الواسعة للمرکز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ کتبٍ، کتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّـلاثیّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی" القائمیّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِع اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضیّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع" ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنَة

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع"مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق"وفائی/"بنایة"القائمیّة"

تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریة القمریّة)

رقم التسجیل: ۲۳۷۳

الهویّة الوطنیّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البرید الالکترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵–۲۳۵۷۰۲۳– (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التّجاریّة و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

المیزانیّة الحالیّة لهذا المرکز، شَعبیّة، تبرّعیّة، غیر حکومیّة، و غیر ربحیّة، اقتُنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزاید و المتّسِعَ للامور الدّینیّة و العلمیّة الحالیّة و مشاریع التوسعة الثّقافیّة؛ لهذا فقد ترجَّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا البیتِ (المُسمَّی بالقائمیّة) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سماحة بقیّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفِّقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لِإعانتهم – فی حدّ التّمکّن لکلّ احدٍ منهم – إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفیق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹